جامعة وهران - 2 - محمد بن أحمد

كلية العلوم الاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

أطروحة.

لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع الحضري

الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الجزائري

_ دراسة ميدانية بمدينة سعيدة _

إعداد الطالب:

✍ بوزيدي سليمان

تحت إشراف:

☜ أ.د: حجيج الجنيد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د مولاي الحاج مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
أ.د حجـــيج الجنـــيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مشرفا و مقررا
أ.د بشـــير محمـــد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
أ.د مرقومة منـــصور	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا
د . بـن تـــــامي رضـا	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تلمسان	مناقشا
د . مالك شليح توفيق	أستاذ محاضر(أ)	جامعة وهران 2	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018م

شكـر وتقديـر

أحمد **الله** الذي أعانني على إتمام هذا البحث، الذي رافقني أثناء إعداده الأستاذ الدكتور: **حجيج الجنيد** والذي تفضّل بالإشـــراف على هته الرسالة المتواضعة، وما قدّمه لي من عناية ومساندة واهتمام بتوجيهاته القيمة وانتقاداته الموضوعية طوال فترة الدراسة، حيث كان القدوة الحسنة والمثل الأعلى، والذي لم يبخل عليّ بنصائحه، فجزاه الله خير الجـــزاء.

كما أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة:
الأستاذ الدكتور: **مولاي مراد الحاج** والأستاذ الدكتور: **بشـير محمد** والأستاذ الدكتور: **مرقومـة منصـور** والدكتور: **بـن تـامي رضـا** والدكتور: **مالـك شـليح توفيق،** على قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أوجّه وافر شكري إلى الدكتور:"**حسـن علـي** " و الدكتورة: "**زرقة دليلة"** بجامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة، و إلى جميع العاملين في الأنشطة غير الرسمية بمدينة سعيدة بمدّهم لنا يد العون لإتمام هذا لعمل.

فإن الشكر والحمد لله من قبل ومن بعد على ما ألهمني من صبر ومثابرة لإنجـاز هـذا البحـث وآمـل أن يجعـل منـه فائـدة ولـو متواضـعة لغيـري مـن الباحثين.فشكرا للجميع، ومتعهم الله كلهم بالصحة والعافية.

- بوزيدي-

إهـــــداء

إلى والدي و والدتي أطال الله في عمرهما و ألبسهما ثوب الصحة و العافية.

إلى جدّي أطال الله في عمره.

إلى كل أفراد عائلة: **بوزيدي، أنيم، شويح، بن يوسف و إلى كل ساكني بلدية يوب - سعيدة** .

إلى كل المعلمين و الأساتذة الذين تداولوا على تدريسي طيلة مشواري التعليمي.

إلى كل أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة وهران .2. محمد بن أحمد و أخص بالذكرالأستاذ الدكتور: **الجنيد حجيج**.

و جميع أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

كما لاننسى زملائي في العمل بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

بوزيد حمزة، بن عربية إسلام، قاري نبيل،سعدي طارق و جميع أساتذة قسمي علم الاجتماع والهندسة المعمارية وإلى كل من فقدناهم في قسم علم الاجتماع من الأساتذة:

"بلخير بن عمر، محمد بن علي، غريد الدين جمال،قنزات مزيان، بن يزة عبدالرحمن،بوخاري حمانة.

رحمة الله عليهم أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

-**بوزيدي**-

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة عامة.....01

منهجية الدراسة.....33

الفصل الأول: الحراك الاجتماعي. المفهوم، المداخل والآليات

تمهيد.....40

أولا: الحراك الاجتماعي البناء الاصطلاحي والمفاهيمي.....41

1- مفهوم الحراك الاجتماعي.....41

أ- الحراك لغة.....41

ب- الحراك اصطلاحا.....41

2- تعريف الحراك الاجتماعي.....42

ثانيا: مداخل الحراك الاجتماعي والمفاهيم ذات الصلة.....60

1- المداخل النظرية في دراسة الحراك الاجتماعي.....60

أ- نظرة ابن خلدون للحراك الاجتماعي.....61

ب- المدارس الغربية والحراك الاجتماعي.....64

ت- مدرسة شيكاغو والحراك كمؤشر لوقوع اختلال اجتماعي.....77

ج- الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري.....78

2- المفاهيم المرتبطة بالحراك الاجتماعي.....79

أ- التغير الاجتماعي.....80

ب- التدرج الاجتماعي.....82

ج- التفاوت الاجتماعي.....83

ثالثا: آليات الحراك الاجتماعي.....84

1- أنماط الحراك الاجتماعي.....84

2- عوامل الحراك الاجتماعي.....96

3- طرق وكيفية قياس الحراك الاجتماعي.....107

4- معوقات الحراك الاجتماعي.....112
خلاصة.....118

الفصل الثاني: المداخل النظرية في دراسة القطاع غير الرسمي

تمهيد.....120
أولا: المدخل (الاتجاه) المحافظ.....122
1- المحاولات النظرية المبكرة (النظريات الكلاسيكية).....122
أ- مدخل النمو الاقتصادي السريع.....123
ب- تخطيط النمو الحضري.....124
ج- إعادة التوزيع مع النمو.....125
د- الفقر والهامشية.....127
2- نقد النظريات الكلاسيكية.....130
ثانيا: المدخل (الاتجاه) النظري الثنائي (الإصلاحي).....130
1- مدخل الثنائية التقليدية.....131
2- مدخل الثنائية المحدثة.....133
- نقد المدخل الثنائي (الإصلاحي).....139
ثالثا: المدخل (الاتجاه) الراديكالي.....140
1- نظرية المتصل الحضري.....141
- نقد نظرية المتصل الحضري.....148
2- نظرية التبعية.....149
أ- في ظل ظروف التكامل.....150
ب- في ظل ظروف الاستقلالية.....151
ج- نظرية وورسلي.....152
- نقد نظرية التبعية.....154
خلاصة.....156

الفصل الثالث: القطاع غير الرسمي الاقتراب التحليلي

تمهيد.....157
أولا: القطاع غير الرسمي خلفية تاريخية.....158
1- مفهوم القطاع غير الرسمي.....161
2- تعاريف القطاع غير الرسمي.....168
3- القطاع غير الرسمي التطور والنمو.....181
4- مصادر القطاع غير الرسمي.....185
5- حجم القطاع غير الرسمي.....186
ثانيا: القطاع غير الرسمي في الجزائر 187
1- أسباب دوافع القطاع غير الرسمي.....187
2- خصائص القطاع غير الرسمي 191
3- دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية 193
4- أهم الفئات النشطة في القطاع غير الرسمي.....199
5- القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي: أية علاقة؟.....204
ثالثا: سياسة الدولة اتجاه التعامل مع القطاع غير الرسمي 206
1- الدولة والقطاع غير الرسمي 206
2- الآثار والمعوقات الناجمة عن القطاع غير الرسمي.....210
خلاصة.....215

الفصل الرابع: النشاط الاقتصادي غير الرسمي والحراك الاجتماعي في مدينة سعيدة

تمهيد.....216
أولا: الخصائص السوسيو- ديمغرافية والاقتصادية للعاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي في مدينة سعيدة.....217
ثانيا: البطالة، الفقر والتهميش وعلاقتها بالقطاع غير الرسمي في مدينة سعيدة.....268
1- تفاقم البطالة الحضرية عامل رئيسي لتضخم الأنشطة غير الرسمية.....269
2- الفقر الحضري عنصر محدد في نمو الأنشطة غير الرسمية.....273

3- الهامشية الحضرية والقطاع غير الرسمي 279
خلاصة 283
خاتمة عامة.....285
مراجع الدراسة 300
الملاحق.....326

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

لقد شهد العالم الثالث، منذ منتصف القرن العشرين تحوّلات وتغيّرات سريعة، راجع ذلك إلى النمو السكاني المتسارع الناجم عن الهجرة الريفية من ناحية، وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين من ناحية أخرى، كما تكشف تلك البيانات الإحصائية أيضا أن (1/2) من تلك الزيادة السكانية الحضرية مصدره الهجرة الريفية بما يرجع (1/2) من تلك الزيادة السكانية الأخرى إلى ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين[1].

فالدراسة الموسّعة التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئية في الوطن العربي، على أن العرب يعانون مشكلات جوهرية أهمّها البطالة والكساد واتّساع مساحة الفقر والأمّية الثقافية والتخلّف التّقني وفقدان الأمن الغذائي والمائي. ولقد استغربت هذه الدراسة في بحثها عن سوء التغذية في الوطن العربي إذ أنّ العرب يستوردون (17%) من حجم التجارة العالمية للحبوب، في حين أنّهم يشكّلون فقط (4,6 %) من مجموع سكان العالم[2].

فقد حظيت ظاهرة الفقر الحضري باهتمام واسع على مختلف المستويات الدولية والجهوية والمحلية، خاصة منذ الخمسينيات عندما بدأ المسؤولون والمخطّطون ومقدّمو المساعدات يولون عناية كبيرة للتفاوت السوسيو- اقتصادي المتزايد يوما بعد يوم في البلدان النامية[3]، التي شرعت الكثير من دولها في وضع برامج وخطط وسياسات تنموية تعتمد على ما توافر للبشرية من إنجازات علمية وتقدم تقني (تكنولوجي) وتركز على مسألة التحول نحو تقليد مستهلك لمجتمع الوفرة في البلدان المتطورة[4].

على الرغم من التوسّع الملحوظ في الاقتصاد العالمي خلال العشريات الأخيرة والتزايد السكاني بوتائر مرتفعة وانخفاض مستوى الخدمات السكانية وارتفاع معدلات

---

[1]- السيد الحسيني وآخرون، **القطاع غير الرسمي في حضر مصر، التقرير الأول،المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1996، ص2.

[2]- محمد عباس، 73 مليون عربي تحت عتبة الفقر، **النصر**، العدد 151، سبتمبر 1997، ص12.

[3]- إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، **الفقر والأزمة الاقتصادية**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1997، ص27.

[4]- إسماعيل قيرة وعلي غربي، **في سوسيولوجية التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص82.

البطالة والفقر الحضري، دفع بأعداد كبيرة من الأفراد للبحث على العمل في القطاعات الرسمية، إلّا أنّه صعب عليهم ذلك لأسباب تتمثل في نسبة الطلب على العمل في القطاع الرسمي، وأيضا المستوى التعليمي الضعيف، مما دفع هذه الفئات إلى التوجّه إلى القطاعات غير الرسمية علّها تجد فيها ضالّتها.

ولقد تفطّن علماء الاجتماع والاقتصاد، منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين لأهمّية الأنشطة التي يمتهنها الفقراء سواء في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل أو المساهمة في عملية التنمية الحضرية. ممّا لا شك فيه أن أي شخص يكون على إطلاع بالوضع السوسيو-اقتصادي لمدن البلدان النامية لا يندهش لمحدودية مناصب العمل في القطاع الرسمي[1].

وطرحت بذلك تساؤلات عديدة: كتزايد عدد الفقراء وتدهور أوضاعهم، انتشار البطالة، الهجرة الريفية الحضرية ونقل الفقر الريفي إلى المناطق الحضرية، وتكوين جماعات جديدة من الفقراء[2].

لذلك سوف نركّز في هذه الدراسة بصفة رئيسية حول التعرّف على أنشطة القطاع غير الرسمي وواقع العاملين في القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى معرفة العوامل التي ساعدتها على تفاقمه، وانعكاسه على البنية الحضرية للمدينة؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى مناقشة وتحليل أوضاع العاملين في سوق العمل الحضري غير الرسمي، وذلك لإلقاء نظرة شاملة عليهم وعلى مشكلاتهم وحراكهم الاجتماعي بهذا القطاع في ضوء خصوصية المجتمع الجزائري.

فهذا البحث المقدم يندرج ضمن **علم الاجتماع الحضري** باعتباره أحد العلوم المعنية بدراسة هذه الظواهر في المجتمع الحضري. هذا ما أدى بنا إلى طرح تساؤل جوهري، أو سؤال انطلاق لبحثنا هذا، وهو كالآتي:

---

[1]- إسماعيل قيرة وآخرون، **التهميش والعنف الحضري**، سلسلة الدراسات الحضرية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004، ص75.

[2]- إسماعيل قيرة، الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 241، مارس 1999، ص44.

- ما هي العوامل الكامنة من وراء ظهور القطاع غير الرسمي؟ وما هي خصائصه ومميزاته وبنيته داخل المجال الحضري لمدينة سعيدة؟ وهل هناك فرصا حقيقية لحركية العاملين فيه؟

إن تحليل سياسات التنمية التي أنجزتها كثير من الأقطار النامية يكشف عن تبنّي برامج تنموية **مغتربة**، لم تستطع مواكبة ومواجهة النمو الحضري المتسارع، فسياسات التصنيع التي أنجزتها الحكومات كانت في معظم الأحيان ذات تكثيف رأسمالي يعجز عن استيعاب قوة العمل المتدفّقة من معدلات النمو الحضري المرتفعة[1]. فلقد ظل توزيع القوى العاملة في معظم أقطار العالم الثالث يؤكد أهمية القطاع الأول (الزراعة)، وضآلة القطاع الثاني (الصناعة)، أما القطاع الثالث فيضمّ مدى واسعا من العاملين في القطاع الحضري[2].

وإذا كانت القطاعات الاقتصادية الحضرية قد شهدت تنوّعا وتعدّدا، فإن الهياكل الإنتاجية الحضرية قد شهدت أيضا ازدواجية واضحة، إذ يميل بعض العلماء إلى التمييز داخل البناء الحضري في الأقطار النامية بين قطاعين:قطاع حديث؛ قائم على تكثيف رأسمالي وتكنولوجي متقدّم، وقطاع تقليدي قائم على تكثيف العمل وتكنولوجيا بدائية. وقد تعدّدت تسميات هذا القطاع، إلا أن التّسمية الأكثر تداولا هي: **القطاع غير الرسمي**[3]. فمنذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين بدأ ظهور القطاع غير الرسمي وذلك من خلال عدة ملاحظات سجّلت في الدراسات الحضرية، ممّا دفع ذلك عددا من الباحثين إلى إجراء عدة تحليلات نظرية ودراسات ميدانية بهدف فهم طبيعة القطاع غير الرسمي وواقعه، والتعرّف على ملامحه وانعكاساته على البناء الحضري.

---

(1)- السيد الحسيني وآخرون، **القطاع غير الرسمي في حضر مصر**، مرجع سابق، ص2.
(2)- **المرجع نفسه**، ص2.
(3)- **المرجع نفسه** ، ص4.

والملاحظ أيضا أن اتّساع أنشطة هذا القطاع قد أمدّ أعدادا كبيرة من السكان الحضريين الهامشيين من الحصول على فرص العمل، وأتاح لهم بالتالي الحصول على دخول كمثل أقرانهم الذّين يعملون في أنشطة القطاع الرسمي[1].

وعلى الرغم من الاعتراف النسبي بالمساهمة الإيجابية للقطاع غير الرسمي، سواء في قوة العمل الحضرية أو غير ذلك، فإنّه ثمة اختلافا أساسيا بين العديد من المجتمعات حول تحديد مكوّنات رقعة أنشطة القطاع غير الرسمي؛ التي يمارسها العاملون من شرائح مختلفة، بحيث نجدها تتّسع أحيانا لتشمل أنشطة ومنشآت صناعية، وقد تضيق أحيانا لتشمل القطاعات السلعية والخدمية ذات الطبيعة الهامشية، وأحيانا أنشطة البيع المختلفة. إذ يعدّ القطاع غير الرسمي قاسما مشتركا بين العديد من العلوم، منها: علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، على الاقتصاد. أما بالنسبة لدراسات القطاع غير الرسمي، فكل علم على حدى على حسب الخصوصية، فالدراسات التي أقيمت على القطاع غير الرسمي هدفها جميعا إبراز طبيعته وديناميكيته، وقد تنوّعت هذه الدراسات؛ فمنها دراسات أجنبية متقدمة وأخرى دول نامية، هذا من حيث المجال الجغرافي، أما المجال الزمني فأغلبها كانت منذ أوائل السبعينيات[*].

إذ تعتبر هذه الأخيرة، أحد الركائز الأساسية التي تنطلق منها الدراسة الراهنة، والمعروف دائما أن العلم لا يبدأ من فراغ، وإنّما يعتمد فيه على آراء وأفكار السابقين من أجل الاستفادة منها، فالعلم تراكمي، تتراكم فيه المعلومات والخبرات، وأيضا الدراسات السابقة تنطلق من خلالها بعض تساؤلات الدراسة وتساهم في إعطاء الباحث إطار نظري تصوري متكامل للدراسة، إذ تعتبر في حد ذاتها الإطار المرجعي لأيّة دراسة علمية، فاستعراض تلك الدراسات ومقارنتها بموضوع الدراسة قد تساعدنا على تجنب التكرار، وأيضا إلقاء نظرة على تطور الموضوع، كما يمكننا بعد تحليل هذه

---

[1]- سليمان بوزيدي، **الشباب والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة، دراسة ميدانية بمدينة سعيدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري (منشورة)، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران -2-، الجزائر، (2012/2011)، ص4.

[*]- بداية الاهتمام بدراسة القطاع غير الرسمي كموضوع مستقل.

الدراسة مقارنتها بغيرها من الدراسات للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة.

والهدف من وراء هذه الدراسات السابقة أيضا، هو المقارنة بين الدراسة التي نقوم بها والدراسات التي أقيمت قبلها والاستفادة منها من كل الجوانب النظرية والميدانية.

وقد وقفنا على بعض الدراسات **الأجنبية والعربية والجزائرية** التي أجريت، وتمّ عرضها الواحدة تلوى الأخرى، وذلك لتبيان الإشكالية المحورية وشرح مبسّط حول مضمون الدراسة، والنتائج المتوصّل إليها.

أولا: الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Wang, Hong-Zen) حول:"عرقية الحراك الاجتماعي في تايوان: أنماط الحراك بين أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة"[1]

أ. مشكلة الدراسة: تحاول الدراسة الإجابة على السؤال التالي: لماذا تتخذ جماعتان عرقيتان تايوانيتان طريقين مختلفين للحراك الاجتماعي؟ وتسلط الضوء على البناء السياسي-الاقتصادي لتايوان، الذي يعكس اختلافات في الفرص التعليمية، وبالتالي في المهن بين هاتين الجماعتين العرقيتين. وقد نتجت هذه الاختلافات عن السياسات الحكومية التي عملت على تدعيم الحراك الصاعد المعتمد على الشهادات الدراسية لدى إحدى الجماعات، بينما أصبح إدارة مشروع صغير خاص هو السبيل المتاح أمام أفراد الجماعة الأخرى لتحقيق الحراك الاجتماعي، وتمثل الجماعة العرقية الأولى أولئك الصينيون الذي يقطنون تايوان قبل عام 1945، أما الثانية فتمثل أولئك الذين قدموا إلى تايوان من الصين بعد عام 1945. ويطلق على المجموعة الأولى اسم **التايوانيون**، بينما يطلق على المجموعة الثانية اسم "سكان الجزر".

ب. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على مصدرين للبيانات: تمثل أولهما في المقابلة المتعمقة، والثاني بيانات خام مستقاة من المسح العام للتغير الاجتماعي في تايوان،

---

[1]- صابر أحمد عبد الباقي، **الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري، دراسة ميدانية**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، 2006.

الذي أجراه المجلس الوطني الاجتماعي الصيني المشترك مع معهد الأعراق بالأكاديمية الصينية عام 1992.

ج. مجالات الدراسة: أجريت الدراسة في تايوان في الفترة من مارس 1993 حتى يناير 1994، وتكونت عينة الدراسة من (42) من أصحاب الأعمال و(03) موظفين، منهم (43) رجلا.

د. نتائج الدراسة: ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- إن توزيع المهن في تايوان يتحدد، إلى حد كبير بالتعليم، ويعمل النظام التعليمي الرسمي على إعادة إنتاج عدم المساواة في الأوضاع الاجتماعية.
- إن سكان الجزر أفضل تعليما من التايوانيين ويميلوا أقل إلى العمل لحسابهم.
- الأشخاص ذوو المستويات التعليمية المختلفة لديهم آليات مختلفة للحراك الاجتماعي، فالأقل تعليما يميلون للعمل لدى الآخرين في البداية، ثم يتطلعون لإدارة أعمالهم المستقلة بعد ذلك، وغالبا ما تكون في الأعمال الهامشية، وفي المقابل يميل الذين حصلوا على تعليم أفضل للعمل في الوظائف ذات الهيبة، سواء في الحكومة أو القطاع الخاص، والتثبت بالوظيفة أملا في الترقي.
- وبالنسبة لفئة المشتغلين لحسابهم يمكن القول أن الأفضل تعليما منهم حققوا حراكا اجتماعيا أعلى، بصفة عامة.

2- دراسة (Brown Kathererine) حول:"اللاحراك الاقتصادي للنساء في جزر المارتنيك، الأنماط الهيكلية، المخاطر، الفرص والأيديولوجية"[1]:

أ. مشكلة الدراسة: تقارن الدراسة الحراك الاجتماعي للعاملات في القطاع غير الرسمي بذلك الذي يحققه الرجال العاملون بذات القطاع.

ب. منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وأداتها صحيفة الاستبيان.

[1] - صابر أحمد عبد الباقي، **المرجع السابق**، 2006

ج. مجالات الدراسة: تكونت عينة الدراسة من أكثر من (600) مفردة، وأجريت في جزر المارتنيك (إحدى جزر الهند الغربية)، في فترة من منتصف الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين.

د. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن النساء يعملن في قطاعين: القطاع الرسمي، حيث فرص العمل الأكثر أمنا، والقطاع غير الرسمي، حيث فرص العمل الأقل أمنا والأقل عائدا، بينما لا ينقسم سوق العمل بالنسبة للرجال بنفس الحدة. وتكمن مشكلة النساء في النظام البطريركي للقيم الذي يؤثر على أنشطتهن الاقتصادية، فبينما يكون الرجال أحرارا في اقتناص الفرص الاقتصادية نجد أن على النساء مسؤوليات عائلية تمنعهن من اكتساب مهارات جديدة، كما أن النساء ينشأن اجتماعيا على التركيز على الأسرة، ويكون ارتباطهن بأسرهن قويا، بينما الحراك الاقتصادي الاجتماعي يتطلب روابط عمل خارجية كتلك التي يقيمها الرجال، وطالما استمر نظام القيم البطريركي، فإن النساء لن يحققن الحراك الاقتصادي الذي يحققه الرجال.

ثانيا: الدراسات العربية

1- دراسة علي عبد الرزاق جلبي حول:"القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة- دراسة على المنشآت: البنية والتنمية"[1]

أ. مشكلة الدراسة: تمثل المنشآت وحدة التحليل الأولى في فهم أنشطة القطاع غير الرسمي المتباينة، ومن أكثر الوحدات التحليلية استخداما وشيوعا في دراساته. وقد اختار فريق العمل في برنامج بحوث القطاع غير الرسمي بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية منشآت القطاع غير الرسمي في حضر مصر لتمثل موضوعا للاهتمام والعمل خلال المرحلة الثانية من مراحل العمل في نشاطات الجيل الثالث، من المهتمين بدراسة القطاع غير الرسمي في المركز.

[1]- علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، **القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة، التقرير الثالث، دراسة على المنشآت: البنية والتنمية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2004.

ب. مناهج الدراسة: تم الاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي بالحصر الشامل، وتم تصميم صحيفة استبيان للخروج بمؤشرات كمية توضح معطياتها بعض ملامح وخصائص منشآت القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى الاستعانة بدليل دراسة الحالة كأداة مساعدة لجمع بيانات تفصيلية حول الخصائص الأيكولوجية والقانونية للمنشآت.

ج. مجالات الدراسة: أجريت الدراسة في حي بولاق وحي المطرية بمدينة القاهرة، وطبقت على (759) منشأة في المطرية.

د. نتائج الدراسة:

- أغلب أصحاب المنشآت من ذكور، ويتركز معظمهم في الفئة العمرية من (30 حتى أقل 60 سنة)، كما أن ما يقرب من ربعهم أميون أو ملمين بالقراءة والكتابة، وإن كان ثمة مؤشرات تدل على استقطاب هذا القطاع أفرادا من حاملي الشهادات التعليمية المختلفة، خاصة الشهادات المتوسطة، وتتوزع أنشطة القطاع غير الرسمي ما بين الإنتاجية والخدمية والتجارية. كما أن حوالي ثلاثة أرباع العينة من مدينة القاهرة وليسوا مهاجرين إليها من الريف، كما يقيم معظمهم بالقرب من المنشأة، ووجود حركية اجتماعية بالنسبة للعاملين في المنشأة الاقتصادية.
- اندماج المنشآت بعلاقات قوية مع المجتمع المحلي، ووعي أصحابها بضرورة تقديم خدمات مجانية للمجتمع المحلي والتخفيف عن كاهل الأسر المقيمة به، ببيع السلع بالأجل وبأسعار تناسب دخول أربابها، ولكن على نحو يضمن لصاحب المنشأة استمرار العائد من عمله وتصريف المنتجات، وقدرة التنظيم الاجتماعي للمنشأة على امتصاص العمالة والتخفيف من حدة البطالة وزيادة دخل بعض الأسر في أي وقت دون النظر إلى عامل السن أو الخبرة السابقة شرطا لمزاولة النشاط.
- تتراوح سياسة الدولة تجاه القطاع غير الرسمي بين سياسة الاعتراف العرفي دون الشرعي، وسياسة إبقاء الحال على ما هو عليه، وسياسة المجابهة، أما سياسة تلك المنشآت تجاه الدولة فتتراوح ما بين سياسة الالتزام الجزئي في حالة الإلمام بمعرفة الإجراءات الملزمة، وسياسة عدم الالتزام الكلي في حالة عدم الإلمام بمعرفة

الإجراءات الملزمة، وسياسة الالتزام الجزئي في حالة عدم الإلمام بمعرفة الإجراءات الملزمة.

2- دراسة عزة عبد المجيد أحمد صيام حول:"الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفقراء في القطاع غير الرسمي في مصر - دراسة ميدانية لعينة من المشتغلين ببعض المهن الهامشية في حي حضري بمدينة القاهرة-"[1]

أ. مشكلة الدراسة: تسعى الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بمحددين أساسيين: أولهما، رصد كل أوضاع العمل والنشاط المهني وأساليب التكسب للمبحوثين، أما ثانيهما، فيتمحور حول الأوضاع السكنية للفقراء من أهل الحي المشتغلين ببعض المهن الهامشية في القطاع غير الرسمي. وتهدف الدراسة إلى تقديم تصور امبريقي لبعض الأوضاع الحياتية لسكان الحي - محل الدراسة- استنادا إلى رؤى بعض الجماعات المهنية أو الحرفية الرثة لحركيتهم في العمل والسكن، وإمكانيات تطوير هذه الأوضاع بما يحقق لهذه الجماعات رقي فرص حياتهم وإشباع مختلف احتياجاتهم اليومية.

ب. منهج الدراسة: تستند الدراسة بوصفها تشخيصا لبعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعاملين ببعض الأنشطة الهامشية في مجتمع محلي، إلى الأسلوب الوصفي، باعتباره يتيح التوصل إلى بيانات دقيقة وفهم تفصيلي للمحددات المختلفة والأوضاع المتباينة لمجمل الجوانب التي تتصل بحياة عينة من فقراء الحضر، وبخاصة في جانبيها الأساسيين: العمل والسكن، وقد استعانت الدراسة بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة، وكانت أداة جمع البيانات هي صحيفة المقابلة الفردية المقننة (الاستبار).

ج. مجالات الدراسة: أجريت الدراسة في حي عين الصيرة بمدينة القاهرة، على عينة مكونة من (154) فردا من الذكور والإناث تم اختيارهم بطريقة عشوائية.

---

[1]- عزة عبد المجيد أحمد صيام، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفقراء في القطاع غير الرسمي في مصر- دراسة ميدانية لعينة من المشتغلين ببعض المهن الهامشية في حي حضري بمدينة القاهرة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

د. نتائج الدراسة:

- يشكل العمل المؤقت ما لا يقل عن (37%) من فرص العمل المتاحة أمام المبحوثين.
- إن فرص العمل المتاحة أمام المبحوثين، بالكيفية التي كشفت عنها الدراسة الميدانية، غير مجدية بكل المعايير، فهي غير كافية من ناحية، كما أنها لا تحقق من الدخل ما يحول دون البحث عن فرص أخرى إضافية لإشباع حاجاتهم، مواجهة تحديات الغلاء وارتفاع أسعار السلع الضرورية.
- إن حوالي ثلثي المبحوثين أو يزيد قليلا، يعملون - بالفعل- داخل مجتمع الدراسة في أنشطة القطاع غير الرسمي المختلفة المتوفرة داخل الحي، مما يشير إلى قدرة أنشطة القطاع غير الرسمي، في حي عين الصيرة، على امتصاص نسبة كبيرة من القوى العاملة وتوفير فرص العمل أمامها.
- بالنسبة للمبحوثين الذين يعملون بأجر نقدي لدى الغير، أشار (69%) منهم إلى أنهم لا يعملون بموجب عقد عمل رسمي يسمح لهم بضمان اجتماعي، يكفله صاحب العمل أو المشروع الصغير الذي يعملون به، كما يحقق لهم دوام العمل واستمراره؛ أي أن أن نسبة كبيرة من المنتجين بالعمل في المشروعات الصغيرة والورش الحرفية يعملون على نحو متقطع، وبدون أدنى مستويات الحماية التي توفرها عقود العمل الرسمية المحررة بين أصحاب العمل والعمال.
- من حيث القدرة على التكسب والادخار، تشير نتائج الدراسة إلى انخفاض مستويات الكسب، كما أن القدرة على الادخار بين صفوف المشتغلين بالمهن والحرف الواردة بالدراسة الميدانية، تبدو - بدورها- واهية إلى حد كبير، فثلاثة أرباع المبحوثين ليس بإمكانهم توفير ما يدخرونه شهريا، كما أن الرواتب أو الأجور التي يحصلون عليها نظير نشاطهم المهني أو الحرفي لا تحقق أية فوائض مالية تسمح لهم بالادخار.

3- دراسة عمر حبلب حول:"دور المرأة في القطاع الهامشي في لبنان- دراسة ميدانية حول وضعية المرأة في العمل الهامشي في البقاع"[1]

أ. مشكلة الدراسة: تسعى الدراسة إلى دراسة وضعية المرأة في العمل الهامشي، يهدف الاطلاع على وضعية المرأة، وخاصة على الأعمال الهامشية التي تقوم بها، لمعرفة المشاكل والصعوبات التي تواجهها.

ب. منهج الدراسة: استعانت الدراسة بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة، أما أداة الدراسة فكانت صحيفة الاستبيان.

ج. مجالات الدراسة: أجريت الدراسة في منطقة البقاع بلبنان، وتم اختيار عينة عشوائية قوامها (200) مفردة: نصفها في المدن الرئيسية، والنصف الثاني في المناطق الريفية.

د. نتائج الدراسة:

- إن الدافع الأول والأساسي لاختيار المرأة عملها الهامشي هو الحاجة، فأكثرية النساء صرحن بأنهن يعملن لسد الحاجة ولتحمل أعباء الأسرة المادية، ولكن هناك عوامل أخرى، منها: الرغبة أو الميل للعمل نفسه، وغياب الزوج، وافتقار المرأة إلى المؤهلات العلمية والتقنية التي تسمح لها بمزاولة عمل رسمي أو منظم، بالإضافة إلى أن بعض النساء يعملن لمساعدة الزوج، وأخريات بسبب غياب الوالدين، أو لعدم الزواج، أو كون الزوج مقعدا أو مريضا.
- إن عددا لا بأس به من النساء العاملات حاليا لم يزاولن العمل من قبل، أما اللواتي كن يمارسن العمل المنظم من قبل فقد تركن عملهن إما بسبب الزواج، أو بسبب النزوح أو التهجير بسبب الحرب، فلجأن إلى العمل الهامشي.
- إن معظم النساء يفضلن البقاء في نفس العمل - رغم هامشيته وطابعه غير المنظم وغير القانوني- وذلك لأن فيه حركية اجتماعية إذ يفتقدن المؤهلات والكفاءات العلمية التي تتيح لهن الالتحاق بعمل منظم آخر.

---

[1]- عمر حبلب، **دور المرأة في القطاع الهامشي في لبنان، دراسة ميدانية حول وضعية المرأة في العمل الهامشي في البقاع**، الأمم المتحدة، المؤتمر الإقليمي حول التحديات الاقتصادية والاجتماعية في التسعينيات ومساهمة المرأة العربية في التنمية، القاهرة، 20-23 مايو 1990.

- من أهم الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة في القطاع الهامشي في لبنان: صعوبة التوفيق بين العمل الهامشي والأعباء المنزلية، وعدم وجود أية ضمانات أو أية تيسيرات اجتماعية وصحية تساعد على تحمل أعباء المعيشة أو تؤمن الرعاية الطبية لها ولأسرتها. بالإضافة إلى ذلك، تشكو النساء من افتقادهن للمؤهلات العلمية اللازمة لتطوير عملهن والاستفادة من مستجدات العصر، وكذلك الافتقار إلى المواد الضرورية اللازمة للعمل أو ارتفاع أثمانها، أما اللواتي يصرفن إنتاجهن فقد شكين من عدم توفر أسواق لتصريفها.

4- دراسة ذياب البداينة وفايز المجالي حول:"الحراك الاجتماعي بين الأجيال والتفضيل المهني لدى الأبناء"[1]

أ. مشكلة الدراسة**:** هدفت هذه الدراسة على معرفة اتجاه الحراك الاجتماعي بين جيلي الأجداد والآباء والتفضيل المهني لدى الأبناء. شارك في هذه الدراسة (120) طالبا وطالبة من جامعة مؤتة منهم (60) طالب و(60) طالبة.

أظهرت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المهن المفضلة للمشاركين وكل من: الآباء، والأمهات والأجداد، والجدات لجميع أفراد العينة وفق متغير الجنس.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في كل من: المهن المفضلة، والمهن المتوقعة ومهن الآباء، ومهن الأمهات، ومهن الأجداد ومهن الجدات.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مهن الذكور المفضلة وكل من: مهنة الأب، ومهنة الجد، وكذلك الحال بالنسبة لمهنهم المتوقعة وكل من: مهنة الأب ومهنة الجد.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مهن الإناث المفضلة وكل من: مهنة الأم، ومهنة الجدة، وكذلك الحال بالنسبة لمهن الإناث المتوقعة وكل من: مهنة الأم، ومهنة الجدة.

---

[1]- ذياب البداينة، فايز المجالي، الحراك الاجتماعي بين الأجيال والتفضيل المهني لدى الأبناء، **مجلة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر**، العدد 9، السنة الخامسة، يناير 1997.

- وجود حراك صاعد لدى الذكور عند مقارنة:
  - مهنة الأب والمهنة المفضلة للابن.
  - مهنة الجد والمهنة المفضلة للأب.
- وجود حراك صاعد لدى الإناث عند مقارنة:
  - مهنة الأم والمهنة المتوقعة للابنة.
  - مهنة الجد والمهنة المتوقعة للابنة.

5- دراسة خالد فياض الشرفات حول:"النشاط الاقتصادي غير الرسمي والحراك الاجتماعي في البادية الشمالية الشرقية"[1]

أ. الإشكالية: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر النشاط الاقتصادي غير الرسمي في عملية الحراك الاجتماعي في مجتمع البادية الشمالية الشرقية، وتحديدا حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: هل أثر النشاط الاقتصادي غير الرسمي في الحراك الاجتماعي في البادية الشمالية الشرقية وكيف تم ذلك؟

ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث منهج دراسة الحالة، حيث تم اختيار (10) حالات من العاملين بهذا النشاط غير الرسمي، تم اختيارهم عن طريق التعاون مع الجهات الرسمية المختصة للتأكد من عملهم بهذا النشاط.

كما تم بناء استبانة بحثية مكونة من (42) فقرة، وتم التأكد من صدقها وثباتها عن طريق عرضها على لجنة تحكيمية متخصصة من جامعة اليرموك، في قسمي علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. وبعد ذلك تم توزيعها على عينة عشوائية صدفية مكونة من (400) مبحوث في منطقة البادية الشمالية الشرقية، وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- أن هناك أثرا واضحا للنشاط الاقتصادي غير الرسمي (التهريب) في إحداث عملية الحراك الاجتماعي في منطقة البادية الشمالية الشرقية (منطقة الدراسة).
- أن هناك حراكا اجتماعيا صاعدا متأثرا بنشاطات التهريب في منطقة البادية الشمالية الشرقية، في مجال تعليم الأبناء، والاستقرار، والالتحاق بالوظائف

[1]- خالد فياض الشرفات، **النشاط الاقتصادي غير الرسمي والحراك الاجتماعي للبادية الشمالية الشرقية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع (غير منشورة)، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2007.

الحكومية والعمل ببعض المهن الحرفية، وصعود السلم الاجتماعي بالحصول على الجاه والمكانة الاجتماعية المرتفعة.

- أن هناك حراكا اجتماعيا هابط كان متأثرا بنشاطات التهريب في البادية الشمالية الشرقية، تمثل في عدم استغلال الأموال المتحصلة من التهريب بالاستثمارات المنتجة، وإصابة الكثير من المهربين بإصابات بليغة واعتقال وسجن وموت أحيانا كثيرة.

6- دراسة صابر أحمد عبد الباقي حول:"الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري- دراسة ميدانية-"[1]

يلعب القطاع غير الرسمي دورا مهما في خلق فرص العمل، وتوليد الدخل لأعداد متزايدة من قوة العمل المصرية، وقد حاولت الدراسة الراهنة من خلال التركيز على العاملين في القطاع غير الرسمي وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية التعرف على طبيعة العمل بالقطاع غير الرسمي في مدينة المنيا من مدخل العمالة، والكشف عن مدى توفر فرص الحراك الاجتماعي للعاملين في أنشطته، وأنماط هذا الحراك وآلياته.

اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، واعتمدت على استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريق العينة، كما استعانت الدراسة بمنهج دراسة الحالة لجمع بيانات شاملة ومتعمقة حول موضوع الدراسة. وتكونت عينة الدراسة من (300) مبحوثا من العاملين في القطاع غير الرسمي في مدينة المنيا، طبقت عليهم صحيفة الاستبيان، تم اختيارهم من الأحياء المختلفة للمدينة، حسب انتشار الأنشطة غير الرسمية في كل منها، كما روعي تمثيل هذه الأحياء في حالات الدراسة. وقد استغرقت الدراسة الميدانية حوالي (05) خمسة شهور، منذ بداية جمع البيانات وحتى الوصول إلى نتائج الدراسة، وقد بدأت منذ منتصف شهر نوفمبر سنة 2005 حتى منتصف شهر أبريل سنة 2006.

---

[1]- صابر أحمد عبد الباقي، **الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري، دراسة ميدانية**، المرجع السابق، 2006.

- وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن أغلب العاملين في القطاع غير الرسمي من أفراد العينة من الذكور المتزوجين الذين يتوزعون بين فئات السن المختلفة، مع ميل للتركز في سن الشباب. كما ينتمي معظم أفراد العينة إلى أسر كبيرة ومتوسطة الحجم. وأن النسبة الأكبر من المبحوثين ينتمون إلى أصول حضرية. وكذلك ضعف ظاهرة التوارث المهني في مجتمع الدراسة، حيث ينتمي معظم آباء المبحوثين إلى القطاع الرسمي، سواء الحكومة أو القطاع الخاص، وتندرج دخول نسبة كبيرة من آباء المبحوثين ضمن شريحة الدخل الدنيا. وبالرغم من أن نسبة كبيرة من آباء المبحوثين من غير الحاصلين على شهادات دراسية، إلا أن الدراسة كشفت عن ارتفاع نسبة المتعلمين بين أفراد العينة، كما أن نسبة كبيرة من المتعلمين تعليما جامعيا عاليا تقبل على العمل في القطاع غير الرسمي. وبالنسبة لطبيعة العمل في القطاع غير الرسمي تبين استقرار العمالة في القطاع غير الرسمي، وأنه لا يعد مجرد محطة انتقالية للعمل في القطاع الرسمي. كما أن النسبة الأكبر من المبحوثين أفادوا بأنه توجد صعوبة في الحصول على عمل آخر، وتتناقض هذه النتيجة مع ما ورد في بعض الكتابات التي تناولت سهولة الدخول في القطاع غير الرسمي على أنها من أهم خصائصه، كما أن أقل قليلا من نصف المبحوثين أفادوا بأنهم احتاجوا لتعلم مهارات جديدة حتى يتسنى لهم الدخول إلى سوق العمل، وأن النسبة الأكبر من المبحوثين لم يسجلوا أسماءهم في مكتب العمل، كما أن نسبة كبيرة منهم يعملون في القطاع غير الرسمي بدون ترخيص. وبالنسبة لفرص وأنماط الحراك الاجتماعي للعاملين بالقطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري المصري، فقد أمكن تصنيف أفراد العينة إلى مجموعتين هما: مجموعة أفراد العينة الذين حققوا حراكا هابطا، ومجموعة أفراد العينة الذين حققوا حراكا صاعدا. ورغم أن النسبة الأكبر من المبحوثين حققوا حراكا هابطا، إلا انه توجد فرص عديدة للحراك الاجتماعي داخل أنشطة القطاع غير الرسمي، وبالنسبة لآليات الحراك الاجتماعي للعاملين بالقطاع غير الرسمي تبين أن الدخل وحجم الأسرة يعدا من أهم آليات الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي.

ثالثا: الدراسات الجزائرية

1- دراسة على بودلال حول:" تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"[1]

أ. مشكلة الدراسة: تعاني دول العالم من ظاهرة تهدد الكثير من اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة تتمثل في الاقتصاد الخفي، ويمثل هذا النوع من الاقتصاد نسبة عالية من الناتج الداخلي الخام في الدول النامية، حيث يقدر في الجزائر (30%) من الناتج المحلي الخام بناءا على تقديرات عالمية وأخرى صادرة من صندوق النقد الدولي أي ما يتجاوز (08) مليار دولار ويشمل كافة أشكال الدخل التي لا يعبر عنها رسميا، ويكثر نشاطه في الدول التي تعاني من نقص الاستقرار وقصور في الأنظمة والقوانين. وبهذا يتزايد الاهتمام الباحثين الاقتصاديين حاليا في ظاهرة الاقتصاد الخفي لأسباب كثيرة وكانت الإشكالية كالآتي: إلى أي مدى يمكن للاقتصاد الخفي أن يثبط أداء الاقتصاد الوطني (الرسمي)؟

وبينت النتائج المتحصل عليها بأن الظاهرة تتواجد بنسب متفاوتة عبر السلسلة الزمنية وهي في توسع وانتشار مستمر يعود أسبابه لعوامل عدة، منها جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواكبة التطورات العالمية الحديثة، أيضا كثرة المزايا والإعفاءات التي يتميز بها النظام الضريبي الجزائري، الغموض، البيروقراطية الإدارية، عدم المتابعة، تساهل السلطات في تطبيق الأحكام القضائية والعقوبات، نقص التنسيق بين المصالح الإدارية المشتركة...الخ، فكل هذه الأسباب نتج عنها اختلالات بين العرض والطلب... الأسعار، معدلات التضخم... والبطالة غدت ودعمت في توطيد أركان الاقتصاد الخفي في الجزائر.

[1]- علي بودلال، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (منشورة)، جامعة تلمسان، (2006-2007).

2- دراسة سليمان بوزيدي حول:"الشباب والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة - دراسة ميدانية بمدينة سعيدة- الجزائر"[1]

أ. مشكلة الدراسة: تلعب الأنشطة غير الرسمية دورا هاما في خلق فرص العمل، وتوليد الدخل لأعداد متزايدة من قوة العمل خاصة الشباب منها، وقد حاولت هذه الدراسة التركيز على الواقع المعاش لهذه الشريحة من خلال ممارستها لمختلف الأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية، والتعرف على طبيعة هذه الأنشطة وانعكاس ممارستها على البنية الحضرية للمدينة.

اتبعت الدراسة الأسلوب أو المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها واعتمدت على استخدام أدوات منهجية كالملاحظة المباشرة في عين المكان، أيضا تدعيمها بمقابلات حرة مع مختلف المبحوثين من الشباب في حي **لامارين** (***La Marine***) بسعيدة، وأيضا مقابلات نصف موجهة فردية، أما فيما يخص العينة فقد كانت متنوعة تنوع وتعدد الأنشطة المزاولة بالحي، إذ تكونت عينة الدراسة من (30) مبحوثا من بينهم (25) شابا و(05) نساء من المزاولين للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في إذ تم اختيارهم من أوساط حي **لامارين** (***La Marine***)، ذلك حسب انتشار الأنشطة غير الرسمية فيه، كما لوحظ توسع وانتشار هذه الأنشطة غير الرسمية في الأحياء المجاورة **للامارين**، وقد استغرقت الدراسة الميدانية حوالي (04) شهور، ومنذ الدراسة الاستطلاعية حتى الوصول إلى نتائج الدراسة، إذ بدأت منذ بداية فيفري 2010 حتى نهاية شهر ماي 2010.

وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن أغلب المزاولين للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من أفراد العينة من الذكور، كما أن النسبة الأكبر منهم من غير المتزوجين يتوزعون بين فئات السن المختلفة - مع التركيز على سن الشباب- الفئة الأكثر مزاولة لمثل هذه الأنشطة غير الرسمية في حي **لامارين** (***La Marine***)

---

[1]- سليمان بوزيدي، **الشباب والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة، دراسة ميدانية بمدينة سعيدة،** مرجع سابق.

بسعيدة، كما ينتمي معظم المبحوثين أو أفراد العينة إلى أسر متوسطة أو كبيرة الحجم، وأن النسبة الأكبر من المبحوثين ينتمون إلى أصول غير حضرية - ضواحي المدينة- وكذلك ارتفاع نسبة التوارث المهني في مجتمع الدراسة حيث أن (2/3) صرحوا أنهم وجدوا إما آباءهم أو إخوتهم يزاولون مثل هذه الأنشطة غير الرسمية أو أنشطة البيع في الرصيف أو الشارع، حيث كانوا ينتمون إلى القطاع غير الرسمي، كما تندرج دخول نسبة كثيرة من آباء المبحوثين ضمن شريحة الدخل الضعيف (القليل)، وبالرغم من أن نسبة كبيرة من آباء المبحوثين على حسب تصريحاتهم - المبحوثين- غير حاصلين على شهادات دراسية، إلا أن الدراسة كشفت عن ارتفاع نسبة المتعلمين بين أفراد العينة، كما أنه يوجد نسبة متوسطة، أما فيما يخص طبيعة هذه الأنشطة غير الرسمية تبين استقرار هذه العمالة من الشباب في مزاولة كمثل هذه الأنشطة غير الرسمية لما تدره عليهم من فائدة وربح سريع، وأن ممارستهم لا تعد محطة انتقالية للبحث عن العمل في القطاعات الرسمية بل تم الاستقرار في مزاولة هذه الأنشطة غير الرسمية للحصول على لقمة العيش، كما بينت الدراسة وجود علاقة عضوية بين الفقر والأنشطة غير الرسمية وربط القطاع غير الرسمي بالفقر له مبرراته عند العديد من الباحثين على اعتبار أنه يستوعب عمالة فقيرة وغير ماهرة أو شبه ماهرة، كما أن نسبة كثيرة من المبحوثين من الشباب صرحوا بأنه توجد صعوبة كثيرة في الحصول على عمل آخر في القطاع الرسمي على العكس من القطاع غير الرسمي، بسبب ما هو متفشي في المجتمع الجزائري - الرشوة، المعرفة- إذ تتفق هذه النتيجة مع ما ورد في بعض الكتابات والدراسات والتي صرحت بسهولة الدخول بالقطاع غير الرسمي، كما بينت الدراسة أن النسبة الأكثر وإن لم نقل الكل ليس لديهم أية وثيقة تثبت مزاولتهم لهذه الأنشطة غير الرسمية وعدم وجود أي ترخيص من السلطات المعنية لممارسة هذا النشاط.

3- دراسة كريمة تشوافت حول:"العمل غير الرسمي الحضري: تصورات واستراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين في الجزائر العاصمة"[1]

يعتبر العمل غير الرسمي من بين الأشكال الأخرى للنشاط والذي يعد ظاهرة غير معروفة في المجتمع الجزائري إلاّ في الظاهر،فأغلب الدراسات التي اهتمت به تناولت فقط مايبرز من ممارسات البيع لمختلف المنتجات. والواقع أن الظاهرة تحمل أبعادا عديدة ناهيك عن الجانب المرئي منها، فهي تشير إلى دلالات رمزية وممارسات اجتماعية تعكس الجانب الثقافي والاجتماعي لها. وهو ما ستحاول الباحثة إبرازه في بحثها من خلال تساؤلها حول تصورات واستراتيجيات العاملين غير الرسميين باعتبارهم فاعليين اجتماعيين.

وتمثل هدفها الرئيسي في محاولة الكشف عن بعض الآليات التي تحكم العمل غير الرسمي في الجزائر، علما أن أغلب المجتمعات النامية بما فيها مجتمعنا، لا تملك إلا نماذج وإجراءات يمكن بموجبها فهم النشاط الرسمي أو "القطاع المتطور" والذي بني على أساس الاقتصاديات الأوروبية.

حاولت الباحثة من خلال هذا البحث فهم ديناميكية العمل غير الرسمي في الجزائر من خلال عاملين هما التصورات والاستراتيجيات، واعتمدت في مقاربتها على **علم اجتماع التفهمي** (***La Sociologie Compréhensive***)، وارتأت بذلك محاولة بناء نموذج مثالي حيث يشير إلى مجمل النشاطات التي يقوم بها الأفراد خارج الإطار القانوني.

ومن النتائج التي توصلت إليها الباحثة نذكر ما يلي:

- عدم تجانس الظاهرة وشموليتها، حيث تشمل كل الفئات الاجتماعية: الأطفال، الشباب، الكهول والشيوخ، الرجال والنساء ولا تقصي ذوي التعليم العالي إلى جانب ذوي المستوى التعليمي المتدني.

---

[1]- كريمة تشوافت، **العمل غير الرسمي الحضري:تصورات واستراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين في الجزائر العاصمة**، رسالة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع تنظيم وعمل (غير منشورة) قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الجزائر-2-، الجزائر، (2014/2013).

- إن السوق غير الرسمية تجذب كل الفئات الاجتماعية مهما كان مستواها المعيشي في المجتمع - مرتفعا أو منخفضا- أي أنها لا تخص المعوزين والفقراء فحسب كمالكي الفيلات والآلات والسيارات والحافلات.
- تنوع وتعدد النشاطات غير الرسمية والتي لا تختلف عن التصنيف الرسمي، فمجمل ما يؤدى من الأعمال رسميا -عموما- يقوم به الفاعلون الاجتماعيون بطريقة غير رسمية.
- بروز ظاهرة نشاط الأطفال من بين ملامح العمل غير الرسمي في الجزائر.
- إن فهم ظاهرة العمل غير الرسمي لا يقتصر على محاولة الكشف عن التصورات الفاعلين الاجتماعيين وإنما بالتطرق لاستراتيجياتهم التي برزت من خلال جملة من الأهداف.
- إن العمل غير الرسمي هو حقيقة فعل اجتماعي تقليدي أو عاطفي وكذلك عقلاني قيمي وغائي في آن واحد، لارتباطه الوثيق بقواعد السلوك داخل الأسرة والعائلة والشبكات الاجتماعية والسوق والمجتمع ككل.

4- دراسة مريم أحمد قدوري حول:" الاقتصاد الموازي بين الجزائر والإمارات فضاء أبطاله نساء"[1]

تعتبر الأنشطة غير الرسمية العابرة للحدود من بين المواضيع الجوهرية في أعمال السوسيولوجين والأنتروبولوجيين والاقتصاديين ورجال القانون والسياسة في الكثير من الدول،لاسيما دول الجنوب، وهي محل جدال ونقاش بدأ الحديث عنه بصفة موضوعية في السنوات الأخيرة .ارتبطت نشأتها بارتفاع معدلات التحضر والهجرة من الريف إلى المدينة، وما خالفهما من مشاكل في النمو الديمغرافي الذي لم يواكبه نمو اقتصادي موجه نحو الحاجات الاجتماعية المرتبطة بالمجتمع الحضري.

[1]- مريم أحمد قدوري، **الاقتصاد الموازي بين الجزائر والإمارات فضاء أبطاله نساء**، ط1، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية، الجمهورية اللبنانية، 2017.

وفي الجزائر أصبحت هذه الأنشطة التجارية غير الرسمية منفذ يلجأ إليه الأفراد في كسبهم للرزق في حياتهم اليوميةّ،لتمثل بذلك نسبا مرتفعة تلفت الانتباه، تتراوح ما بين (30%-70%) من اقتصاد الجزائر.

وانطلق الباحثة من التساؤل شامل تمثل فيما يلي: لماذا تمارس المرأة في الجزائر التجارة غير الرسمية العابرة للحدود؟ وقد حاولت من خلال هته الدراسة فهم أسباب امتهان المرأة لهذه التجارة، وفهم الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت بهن إلى الخوض في هذا المجال ومعرفة إلى أي مدى تتكيفن في علاقتهن التجارية التي تهدف من خلالها إلى تحقيق أقصى حد من الإشباع.

أما في ما يخص المنهجية التي وظفتها الباحثة في هذا البحث هي بمثابة إستراتيجية رسمتها لكي تتمكن من حل المشكلة البحثية وتحقيق هدف الدراسة، وهذه الدراسة كانت تفهمية وتفسيرية لظاهرة التجارة غير الرسمية العابرة للحدود عند المرأة في مدن الغرب الجزائري.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إقبال النساء على العمل في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود كان نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية.
- مرونة القطاع غير الرسمي الذي يسمح بمزاولة المرأة لهذا النوع من الأنشطة في فضاءات اجتماعية مختلفة تتراوح بين الفضاء المنزلي والفضاء العمومي والفضاء العابر للحدود.
- تتم التجارة غير الرسمية العابرة للحدود ضمن أطر اجتماعية تنطلق من الأسرة وتنتهي إلى ما وراء الحدود، ولا يمارس هذا النشاط بطريقة فردية بل يتم بمساعدة أطراف متعددة.
- تسمح التجارة غير الرسمية العابرة للحدود للمرأة بحرية التنقل والاندماج في عوالم اجتماعية وثقافية مختلفة، حيث يمكنها من إقامة علاقات مع فئات سوسيو مهنية مختلفة.

- إن هؤلاء النساء اللواتي يعمل في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود عملت على تأسيس استراتيجيات محددة للنجاح في هذه التجارة، بعد امتلاكها مجموعة من الكفاءات تكتسبها شيئا فشيئا عن طريق الخبرة والتجربة.
- في الأخير فإن التجارة غير الرسمية العابرة للحدود سمحت للمرأة التي تمارس هذا النشاط القيام بقفزة اجتماعية من الصعب الوصول إليها عن طريق سبل أخرى، وأصبحت تمثل المصدر الأول لمداخل عائلاتهن، وبالتالي لا يمكن التقليل من أهمية الدافع الاقتصادي ومن أهمية المادة في تحفيز المرأة لممارسة هذا النوع من التجارة كونها حلا من الحلول المتاحة للخروج من أزمات تسببت فيها عدة عوامل كغلاء المعيشة وقلة فرص العمل في ظل تزايد ديموغرافي لم يواكبه نمو اقتصادي في الجزائر.

إذن؛ ومن خلال هته الدراسات سالفة الذكر يتبين لنا أن دراستنا تهتم بالدرجة الأولى بقضية الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي وهي قضية أغفلتها الدراسات السابقة والتي درست القطاع غير الرسمي في إطار دراسات أوسع عن ظاهرة الفقر الحضري أو ركزت على جانب وتناست جوانب أخرى ونأخذ على سبيل المثال تركيزها على العاملين بأجر في القطاع غير الرسمي.

تحديد الإشكالية:

في هذا الصدد و أساس منطلق هذا البحث كمدخل نظري نقوم فيه بمعالجة فيه ظاهرة الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي مصاغة كالآتي:

لقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما ملموسا بدراسة ظاهرة القطاع غير الرسمي وذلك على المستويين العالمي والمحلي، فقد درست الظاهرة من طرف العديد في العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والأنثروبولوجيا وعلوم البيئة والهندسة وغيرها. ونحن في هذا الميدان سنقوم بدراسة ظاهرة القطاع غير الرسمي من وجهة نظر علم الاجتماع.

إذ يلعب القطاع غير الرسمي دورا مهما في خلق فرص العمل، وتوليد الدخل لعدد متزايد من قوى العمل، ويكسب أهمية خاصة، بسبب تنوع الأنشطة غير الرسمية

التي تمارس فيه، بمعنى أنه ينمو ويتسع نشاطاته في أوقات الركود، في حين يصل نموه التباطؤ في أوقات الرواج، كما يمثل القطاع غير الرسمي أهمية كبرى بالنسبة للعاملين فيه، تساهم أنشطة القطاع غير الرسمي في إنتاج سلع وخدمات رخيصة نسبيا لقليلي الدخل.

ومن هنا تتطلّب دراسة القطاع غير الرسمي جهدا فكريا لمحاولة فهمه، والوقوف على أبعاده والعمل على تحقيق البناء الاجتماعي كما تتطلب حنكة منهجية وانتقاء الطرق والأدوات الأكثر ملائمة لدراسته هذا من جهة.

أما من جهة أخرى إذا نظرنا إلى الدراسات التي أقيمت حول القطاع غير الرسمي أنها لم تعطي أهمية للعلاقة الموجودة بين القطاع غير الرسمي وظاهرة الحراك الاجتماعي للعاملين، لذا حاولنا في هذه الدراسة أن نعطي نظرة حول العاملين في القطاع غير الرسمي من خلال حراكهم الاجتماعي في مدينة سعيدة. إذ يساعدنا ذلك على فهم ديناميات الأنشطة غير الرسمية الممارسة في القطاع غير الرسمي مركزين على خصائص العاملين في القطاع غير الرسمي والتعرف أيضا من ظروفهم المعيشية الاقتصادية والكيفية التي يستعينونها في ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المجتمع السعيدي.

وكان من الطبيعي أن يتجه اهتمامنا البحثي إلى التعرف على ملامح القطاع غير الرسمي وانعكاساته على البناء الحضري، والكشف عن العوامل المؤثرة أو المساعدة على تناميه زد على ذلك الزيادة المفرطة في عدد العاملين به وتنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العاملون كفاعلين اجتماعيين.

ومن خلال بعض الدراسات الميدانية في المجتمع الجزائري، أن الأنشطة غير الرسمية تعتبر في مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في المدينة كظاهرة اجتماعية، وأن أصحاب الأعمال الذين يزاولون أنشطة القطاع غير الرسمي بدؤوها في سن مبكرة وأن تعليمهم المهني تم من خلال القطاع غير الرسمي نفسه، إذ في غالب الأحيان يبدأ العامل بعمل لدى الغير لعدة سنوات وبعد اكتساب حد أدنى من

الخبرة وتجميع بعض الأموال ينتقل إلى عمل خاص به، إذ تحوّلوا من مجرد عمال إلى أصحاب (أرباب) عمل، وهذا ما يطلق عليه **بالحراك الاجتماعي**.

وتتناول هذه الدراسة ظاهرة الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الجزائري من خلال التركيز على طبيعة أنشطة القطاع غير الرسمي والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في القطاع غير الرسمي. ومدى تأثير العمل في القطاع غير الرسمي على تحقيق الحراك الاجتماعي؟

وهل يمكننا مقارنة الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي مع العاملين في القطاع الرسمي؟ وكيف؟

وأيضا معرفة الحراك الاجتماعي الذي يحققه العاملون في القطاع غير الرسمي بذلك الذي يحققونه في القطاع الرسمي؟

وهل القطاع غير الرسمي يمثل مجرد محطّة انتقالية أي انطلاق قوة العمل الباحثة عن فرصة عمل أفضل بالقطاع الرسمي أم أنّه يعتبر بديلا ربما مناسبا أو أفضل في بعض الأحيان من القطاع الرسمي؟

وعلى أساس ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى يساهم الأفراد العاملين في العمل بالقطاع غير الرسمي؟ وما هي أنماط الحراك الاجتماعي المتاحة أمامهم من خلال عملهم بذات القطاع؟**

تحديد الفرضيات:

الباحث الاجتماعي بعد تحديد مجال بحثه، وصياغة إشكاليته، يقترح تفسيرات مسبقة لحل الإشكالية فالفرضية تفسيرات مقترحة للعلاقة بين متغيرين أحدهما المتغير المستقل وهو السبب والآخر المتغير التابع وهو النتيجة[1].

فالفرضية هي اقتراح يحاول أن يربط بين المتغيرات الواردة في الإشكالية وهي بيان يربط بين متغيرين أو أكثر وفيه جمع البيانات من أجل اختبار وتحليل ما يطرحه

[1]- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص46.

الباحث فيها، فهي دليل الباحث الذي يوجهه إلى ما يجب القيام به[1]. وتقوم بدور المرشد والموجه للبحث[2].

من خلال التوجيه ملاحظاتنا وعملنا الميداني والتوجه إلى صميم موضوعنا كنقطة انطلاق هذه الدراسة، تم تحديد الفرضيات كالآتي:

أ. تؤدي ممارسة العاملين لأنشطة القطاع غير الرسمي دورا مهما في المشاركة في الحياة الحضرية، اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.

ب. إن العاملين بالقطاع غير الرسمي قد يحققون نوعا من الحراك الاجتماعي من خلال دورة حياتهم.

أسباب اختيار الموضوع:

تعتبر أهمية الموضوع المدروس من الدوافع الأساسية لاختياره، فكان إعدادنا لهذه الأطروحة فرصة لاستكمال الموضوع المطروح سابقا لرسالة الماجستير، ومن هذا المبدأ تعيّن علينا ضرورة معالجة موضوع (الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الجزائري)، في إطار منهج علمي يوضح لنا مختلف الأدبيات المتعلقة بالموضوع باعتباره شرطا لإنشاء أي بحث علمي.

ونحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق عمل سوسيولوجي أكاديمي يسلط الضوء على واقع العاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري من خلال حراكهم الاجتماعي وتتمثل أيضا أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع والبحث فيه ما يلي:

1. الاهتمام بطرح قضية القطاع غير الرسمي بالمجتمع الجزائري في ضوء استعراض تاريخي لها.

2. قلة الدراسات والبحوث الاجتماعية التي تناولت كمثل هذه المواضيع.

3. دور القطاع غير الرسمي ومشاركته في تلبية حاجيات الأفراد وتحقيق التنمية.

---

[1]- فضيل دليو، **مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص137.

[2]- **المرجع نفسه**، ص140.

4. افتقار الدراسات إلى البيانات التفصيلية والمتعمقة حول العاملين في القطاع غير الرسمي وحراكهم الاجتماعي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

1- دراسة وتحليل مفهوم الحراك الاجتماعي والقطاع غير الرسمي.

2- إغفال الاهتمام بالقطاع غير الرسمي، إذ هناك نقص في المعلومات المقدمة عنه.

3- إلقاء الضوء على أنشطة القطاع غير الرسمي عالميا ومحليا.

4- قلة الدراسات المحلية حول القطاع غير الرسمي وواقع العاملين فيه من جهة ومن جهة أخرى تركيزهم على دراسة الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الخفي.

5- قلة الدراسات التي تناولت أو عالجت الحراك الاجتماعي للعاملين في المجتمع الجزائري.

6- يعتبر القطاع غير الرسمي مجالا حيويا والسبيل لضمان العيش والبقاء والخروج من البطالة.

7- محاولة فهم ديناميات وخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي.

8- محاولة معرفة العلاقة الموجودة بين الحراك الاجتماعي والقطاع غير الرسمي بالنسبة للعاملين في ذات القطاع.

9- إبراز العوامل المساعدة على الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي

تحديد المفاهيم:

ترتبط كل دراسة أكاديمية بالعديد من المفاهيم الإجرائية خاصة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية كونها تحدد هوية كل بحث أو دراسة، وهذا دليل على أهمية تحديد المفاهيم في الدراسات العلمية والسوسيولوجية، ومن المفاهيم التي تم الاعتماد عليها نجد:

أ. **الحراك الاجتماعي:** إن أقدم تعريف وتحديد للحراك الاجتماعي، هو تعريف **بيتريم سوروكين** (P .Sorokin) وذلك سنة 1927، فهو يعرفه على أنه:" انتقالا للأفراد أو الطبقات داخل المجال الاجتماعي ويفرق بين الحراك الأفقي والحراك العمودي"[1].

ويعرف الحراك الاجتماعي في قاموس علم الاجتماع ما يلي:" يبين الحراك الاجتماعي تحسنا أو تدهورا أو تغيرا في الوضعية أو في الدور، ويبين أيضا امتيازات اجتماعية نالها الفرد بالنسبة لأبيه"[2].

وهو عبارة عن نوع من التغير الاجتماعي الذي يصيب الأفراد في وضعهم الاجتماعي، ويكون هذا التغير إلى أعلى أو أسفل، وهو نوع من الانقلاب في الطبقات الاجتماعية والسلم الاجتماعي[3].

يشير أيضا مفهوم الحراك الاجتماعي إلى مقدار المرونة التي توجد في إطار بناء الطبقة، التي تشير إلى المدى المحتمل الذي إليه يمكن للفرد الانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى[4].

يقصد بمصطلح الحراك الاجتماعي انتقال فرد أو جماعة من مستوى اجتماعي معين إلى مستوى آخر، وبهذا المعنى فإن دراسة الحراك الاجتماعي تفترض وجود مستويات اجتماعية اقتصادية في نظام تسلسلي[5].

وعليه فإن الحراك الاجتماعي هو عملية الحركة من وضع اجتماعي إلى آخر داخل البناء الاجتماعي حسب تعريف **هورتون** (Herton) بمعنى تغير الوضع في البناء الطبقي. وقد تكون الحركة في مكانة الفرد أو الجماعة أو الفئة الاجتماعية ككل. ومن ثم

---

(1)- عبد العزيز رأسمال، **كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية، دراسة سوسيولوجية،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص14.

(2)- **المرجع نفسه،** ص15.

(3)- حسن شحاتة سعفان، **أسس علم الاجتماع،** ط9، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت، ص326.

(4)- فادية عمر عبد المنعم، **مبادئ العلوم الاجتماعية،** ط1، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص1.

(5)- بوتومور، **الطبقات في المجتمع الحديث،** ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، ط2، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1979، ص100.

فإن الحراك ما هو إلا عملية اجتماعية تشير إلى الحركة داخل البناء الاجتماعي وعملية الحركة من وضع اجتماعي إلى آخر[1].

ب. القطاع غير الرسمي: هو القطاع الذي يضم جميع الأنشطة الاقتصادية المشروعة (الإنتاجية والتجارية والخدمية)، التي تزاول خارج القطاع الرسمي، بصورة دائمة أو شبه دائمة، داخل حيز فيزيقي محدد أو غير محدد[2].

والقطاع غير الرسمي على حد تعبير **جندلج** هو الذي يضم منشآت تزاول أعمالا خدمية ولا تتوافر فيها تكنولوجيا، كما يضم الباعة والجائلين والخدم في المنازل[3].

يقصد بالقطاع غير الرسمي في هذه الدراسة، ذلك القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية تعمل في أنشطة نقدية وتمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها ولكن لا تلزم جزئيا أو كليا بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها، وبذلك نتبع في نطاق الدراسة كافة أنشطة التبادل والأنشطة غير النقدية، حيث لا يقع في مجال اهتمامنا سوى بالأنشطة التي تدر دخلا ماديا، كما نستبعد الأنشطة غير المشروعة المرتبطة بالمخدرات والدعارة،... الخ[4].

ج. النشاط الاقتصادي غير الرسمي: هو مجموع النشاطات التي تضمن إنتاج وتوزيع خيرات أو خدمات اقتصادية، تفلت من رقابة الدولة ومن القياس الإحصائي[5]، فهو سلسلة من النشاطات اللاشرعية، تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، وتمارس من طرف أفراد وجماعات محترفة الميدان، تبحث عن الربح السهل والتهرب من الضرائب المراقبة وهي سلوكات غير نظامية يقبل عليها الأفراد وتعبر عن رفضهم للانضمام إلى النظام الرسمي، ويعتبر آفة اجتماعية رغم ذلك أصبح

---

(1)- PAUL B HURTON and HUNT, C, **Sociology**, Mc Graw Hill Ltd, Auckand, 1980, P365.

(2)- علي عبد الرزاق جبلي و آخرون، **القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة، التقرير الثاني للمجتمع المحلي وملامح القطاع غير الرسمي**، مرجع سابق، ص32.

(3)- وفاء مرقس، **العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي**، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد35، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجبائية، القاهرة، 1998، ص144.

(4)- سليمان بوزيدي، **الشباب والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة دراسة ميدانية بمدينة سعيدة**، مرجع سابق، ص18.

(5)- PESTIEAU P, **l'économie souterraine**, Paris, Pluriel Anc.édition, 1989, P21.

مسامحا به نسبيا ومعترف به من طرف الجميع وينظر إليه المستهلك على أنه شيء عادي يجلب عدد كبير من الزبائن واليد العاملة بمختلف شرائحها، ويشمل الأعمال المنزلية، الممنوعات، السوق الفوضوية، وكل هذه النشاطات غير قابلة للتقييم[1].

د. **العمل:** لقد ظهر العمل منذ وجود الإنسان على سطح الأرض وتعددت صوره عبر الزمكان، وذلك منذ الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية والبابلية والفينيقية واليونانية وتطورت فكرة العمل في الحضارة الرومانية.

ففي الأدبيات الفرنسية تفوق مفهوم **العمل** (***Travail***) على مفهوم الجهد (***Labeur***) باللاتينية والتي تشير إلى النشاطات الفلاحية، وكذا العامل (***L'ouvrier***) المشتقة من التحفة (***L'œuvre***) [2].

هو نشاط عضلي وفكري يبذله الإنسان بطريقة واعية وهادف لتحقيق أهداف عاجلة أو آجلة تكون ذات محتوى فردي أو اجتماعي، كما يعبر عن الجهد الإبتكاري الذي يمزج بين المهارة العقلية والحركية، والذي يبذله الإنسان لتلبية حاجاته المختلفة لتحسين وضعه المادي والاجتماعي[3].

والعمل في الفكر المعاصر هو المجهود الإرادي الواعي الذي يستهدف منه الإنسان إنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجاته، ومن ثم فإن أي مجهود لغير هذا الهدف لا يعتبر عملا[4].

ينطلق **برودون** من كون الإنسان نشط ومبدع بطبيعته وأن العمل ضروري ليحافظ على جسده ويطور روحه وهو مصدر كل ما يعرفه ويملكه، كما أنه استجابة للحاجة إلى التعاون والتعبير عن الذات[5].

---

(1)- HENNI A, **Essai sur l'économie parallèle, Cas de l'Algérie**, Alger, Ed, ENAG, 1991, P25.

(2)- كريمة تشوافت، **مرجع سابق**، ص87.

(3)- ناصر قاسيمي، **دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص95.

(4)- خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص81.

(5)- كريمة تشوافت، **مرجع سابق**، ص90.

أما **العاملين**: هم الأفراد الذين يقومون بالعمل سواء عضلي أو فكري من أجل كسب لقمة العيش.

ه. **البطالة الحضرية:** البطال (***Le Chômeur***) هو الشخص الذي لم يشتغل ولم يبحث عن عمل خلال **المدة المرجعية** (***La période de Référence***) [1].

البطالة هي تلك الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه ولا يمكن من إيجاد فرصة عمل[2]، حيث يعتبر الإحصائيات الرسمية تعرف فعليا البطال من خلال خمسة معايير أساسية[3]:

- أن يكون سنه يفوق (16) سنة.
- أن يكون بدون عمل أثناء عملية الإحصاء.
- أن يكون راغبا في العمل.
- أن يكون قادرا على العمل.

فالبطالة الحضرية: هي تلك الحالة التي يكون فيها جزء من قوة العمل المتوفرة في سوق العمل الحضرية (سوق عمل غير زراعية) والراغبة في العمل والباحثة عنه والقادرة عليه والبالغة السن القانونية للعمل، غير قادرة على الحصول على فرصة عمل نظامية.

و. **الفقر الحضري**[4]: هي ظاهرة مميزة لكل المجتمعات الإنسانية متقدمة أو نامية، ومهما بلغ معدل النمو الاقتصادي بها، مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. فالفقر الحضري إذن صفة طبيعية لطبيعة التمايز الاجتماعي في المدينة ومشكلة حضرية استأثرت ومازالت تستأثر باهتمام الباحثين والدارسين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية.

ويعرف شحاتة صيام الفقر الحضري بأنه ظاهرة تتشكل وفق ظروف خاصة بكل مجتمع، إذ تلعب فيها الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دورا واضحا في

---

[1]- كريمة تشوافت، **مرجع سابق**، ص38.

[2]- عاطف عبد الفتاح، **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1985، ص26.

[3]- **www.ons.dz**

[4]- شحاتة صيام، **التحضر الرث والتطور الرث**، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص75.

تحديدها[1]، كما أن الفقر يكون أكثر بروزا في المدينة،بسبب الأساليب الحضرية وزيادة اللاتجانس والفردية.

ومن الملاحظ، أن الفقر الحضري هي ظاهرة ملموسة وواضحة بتلك المناطق المتخلفة، والتي تعبر عن تناقضات البناء الاجتماعي الحضري القائم على الاستغلال واللامساواة[2].

كما يبدو جليا أن فقراء الحضر هم جماعة اجتماعية تحتل المواقع الدنيا في النظام الإنتاجي الاجتماعي للمدينة، وتعمل على هوامش الاقتصاد الحضري[3] وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش.

فالفقر الحضري: هو حالة الحرمان التي يعيشها الأفراد والتي تتجلى مظاهرها في انخفاض الدخل وتدني المستوى الغذائي كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، وفقدان الاحتياطي والضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات وهي فئات تعيش في قاع المدينة كالباعة الجائلون الذين يهيمنون على الشوارع والأسواق، والذين يقومون بمختلف الخدمات المنزلية للعائلات.

ز. **التحضر:** تشتق كلمة التحضر من الكلمة اللاتينية (***Urbs***) وهي اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وبخاصة مدينة روما[4]، وقد حددت دائرة المعارف البريطانية مصطلح التحضر باعتبارها العملية التي يتركز خلالها السكان في المدن أو المناطق الحضرية، وتتم هذه العملية بطريقتين متباينتين هما:

- من خلال زيادة المناطق الحضرية.
- من خلال زيادة حجم السكان المقيمين في المناطق الحضرية[5].

---

(1)- شحاتة صيام، **مرجع سابق**، ص75.

(2)- إبراهيم التوهامي وآخرون، **التهميش والعنف الحضري**،سلسلة الدراسات الحضرية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص57.

(3)- إسماعيل قيرة وآخرون، **التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، ص195.

(4)- محمد ياسر الخواجة، **علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي**، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص18.

(5)- محمد ياسر الخواجة، **علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي**، مرجع سابق، ص.ص:18-19.

هو ظاهرة اجتماعية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغيير اجتماعي ثقافي وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية[1].

أما **جون ريمي** (Jean Remy) يعرفه على أنه:"عملية تحول، بحيث تلعب الصناعة والخدمات المختلفة دورا في تحول الوسط الحضري إلى نقطة جذب اليد العاملة... فكانت الهجرة من الريف إلى المركز في المدينة، فبدأت عملية تحول الأنظمة منها الاجتماعية والثقافية وتحول تغيير الشخصية وتبدأ الحياة الحضرية".

أما **كينجزلي دافيز** يعرف التحضر على أنه:" نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المدن في مجتمع معين، وبالتالي قد تنمو المدن في الحجم دون حدوث تحضر"[2].

والتحضر يشير أيضا إلى تلك العمليات الاجتماعية المصاحبة للتحولات المجالية، الديموغرافية، البيئية والتنظيمية التي تصيب التجمع السكاني الحضري حيث يساهم كل هذا في إنتاج ثقافة خاصة بالمدينة تعرف بالثقافة الحضرية التي يكتسبها الأفراد من خلال سكنهم في المدينة[3].

فالتحضر هو عملية من عمليات التغير الاجتماعي تتم عن طريق انتقال أهل الريف أو البادية إلى المدينة وإقامتهم بمجتمعهما، بمعنى هي عملية إعادة توزيع السكان من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية الأخرى[4].

إذن؛ فالتحضر هو انتشار نظام مواقف واتجاهات وسلوك موجود في جماعة ذات خاصية وهي مجتمع الحضر، فالمدينة ليست وحدة أو حيز مكاني فقط ولكنها وحدة منتجة لثقافة ذات علاقات اجتماعية وأعراف وقيم خاصة ونموذج تنظيم وتطور متميز[5].

---

(1)- محمد بومخلوف، **التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة**، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص23.

(2)- محمد ياسر الخواجة، **علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي**، مرجع سابق، ص19.

(3)- محمد بوخلوف، **التحضر**، دار الأمة، 2001، ص.ص:25-26.

(4)- محمد ياسر الخواجة، **مرجع سابق**، ص19.

(5)- RAMBAUD P, **Société Rural et Urbanisation**, Paris, Éd. du Seuil, 1968, P11.

وهكذا يمكن تعريف التحضر بشكل أكثر تحديدا بوصفه ضرب من ضروب التغير البنائي الذي لا يقتصر فقط على انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو التحول من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي، ولكنه يتضمن أيضا تغيرات أساسية تشمل تفكير الناس أو سلوكهم و قيمهم الاجتماعية[1].

منهجية الدراسة:

يتحدد منهج الدراسة على طبيعة الموضوع وأهدافه التي يحاول الباحث تحقيقها من خلال الدراسة، قصد الوصول إلى الهدف من هذا البحث الميداني المتمثل في معرفة واقع العاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الجزائري من خلال حراكهم الاجتماعي، فحاولنا بذلك إتباع ما يلي:

- **المنهج:** المنهج هو عبارة عن مجموعة العمليات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه، إذ يساعده على ضبط مساعي وأسئلة فروض البحث[2].

فبحثنا هذا يعتمد على **منهج وصفي تحليلي** حيث يقوم بإبراز ووصف وتحليل الظاهرة لتحقيق أهدافها، وذلك عن طريق اختيار بعض العاملين في القطاع غير الرسمي في مدينة سعيدة، وغالبا ما يستعمل هذا المنهج في الدراسات الاجتماعية.

أما فيما يخص منهجية البحث الميداني،**فقد اعتمدنا على المقاربة الكيفية** فهدفنا كان فهم الظاهرة وليس تقدير حجمها أي التوصل إلى معطيات كيفية باعتبار أن أهداف البحث هي التي تحدد المقاربة والمنهج اللازمين اعتمادهما وليس عدد الملاحظات على حسب تعبير: **موكيلي**[3] (Mucchielli R.) فكانت البداية بالمرحلة الاستطلاعية والتي دامت قرابة شهرين ونصف، وذلك منذ شهر **جوان 2014** إلى غاية منتصف شهر أوت من نفس السنة.

---

[1]- محمد ياسر الخواجة، **مرجع سابق**، ص20.

[2]- رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار هومة للنشر، الجزائر، 2002، ص112.

[3] - MUCCHIELLI R, **Le questionnaire dans l'enquête. Approche sociologique du travail psycho-sociale**, Paris, éd. Esf, 7ème Ed, 1982, cité par BOUCHERF K, Approche Sociologique du travail des enfants en Algérie, Thèse de doctorat en sociologie, Université d'Alger, Faculté des sciences humaines et Sociales 2007-2008, PP:17-18.

وتمثلت هذه المرحلة بالترددات على الميدان مع العلم أنه كان لنا نظرة عن الموضوع من قبل، والتي استطعنا من خلالها أن نقيم بعض العلاقات مع العاملين في القطاع غير الرسمي والذي ساعدني في هذا هو وجود بعض الأقارب الذين يمارسون الأنشطة غير الرسمية في المدينة، وقمنا باختيار أغلبية المناطق التي تمارس فيها أنشطة القطاع غير الرسمي في مدينة سعيدة.

التقنيات المستعملة:

يحتاج البحث العلمي في أية ميدان اجتماعي إلى تقنيات ووسائل منهجية معينة لما كانت طبيعة الفرضية تتحكم في اختيار الأدوات التي سوف يستعملها الباحث في حل المشكلة والتحقق من الفرضية[1].

أ. **الملاحظة:** فهي ممارسة اجتماعية قبل أن تكون منهج علمي كما أنها تعتبر وسيلة للوصول إلى الممارسات الاجتماعية، فقمنا باستخدام **الملاحظة المباشرة**، وتكون هذه الملاحظة عن طريق المراقبة المباشرة للعاملين أثناء تأدية عملهم في المدينة، أي (الملاحظة في عين المكان)، حيث عرفت الملاحظة العلمية بأنها الخطوة الأولى في البحث العلمي وأهم خطواته وتنطوي على المراقبة المقصودة، المنظمة والمضبوطة للظواهر ومتابعة مسيرتها واتجاهاتها باستخدام أسلوب علمي مخطط وهادف[2].

ب. **المقابلة:** فقد استعملنا **مقابلات حرة** في المرحلة الاستطلاعية والتي هي عبارة عن حوار مابين الباحث والمبحوث، كما تعتبر أيضا أداة ملائمة للتعمق أو التدعيم حسب الباحثان **جيغليون** و**ماتالون**[3] (Giglione R., Matalon B.).

وتم استعمال **المقابلة نصف الموجهة الفردية**، والتي تتم بين القائم وبين شخص واحد من المبحوثين وجها لوجه وتسجيل الإجابات بعد ذلك بوقت قصير لتجنب النسيان **والملاحظة المباشرة في عين المكان**، وقد تمت إجراء المقابلات مع بداية

---

[1]- عبد الرحمان عسري، **علم النفس والإنسان**، دار الجامعية للطباعة والنشر، 1993، ص353.

[2]- RAYMOND Quivy; LUC VAN Campenhoudt; JACQUES Marquet, **Manuel de recherche en sciences sociales**, Paris, Dunod, 2011, PP:143-144

[3]- FERREOL G, DEUBEL Ph, **Méthodologie des Sciences Sociales**, Paris,éd. Armand Colin., 1993, PP:147-149

شهر ماي 2015 تم بذلك تحديد أفراد العينة، وتحديد موعد زمكاني وإعلام المبحوثين بموضوع الدراسة وبعد الالتقاء بهم في مكان الدراسة (أحياء مدينة سعيدة)، طرحت عليهم أسئلة وتم مباشرة تسجيلها. وقد حاولنا مرارا وتكرارا وبدون تردد استعمال **المسجل الصوتي** لكن الظروف لم تسمح بذلك، إلا بعض الحالات التي وافقت وهم من الأقارب، وتخوف أغلبية المبحوثين على عملهم هذا فقد تخلينا عليها مع علمنا من وفرة المزايا التي تتوفر عليها هذه التقنية وقمنا بعد ذلك بالتقاط صور بعض الأماكن التي تمارس فيها أنشطة القطاع غير الرسمي وصور للعاملين في القطاع غير الرسمي بتحفظ كما هو مبين في الملاحق.

وكانت هته الأخيرة (المقابلات) إلى غاية نهاية سبتمبر 2015، وكانت أغلب هذه الدراسات في الأيام التي تكثر فيها ممارسة النشاط غير الرسمي (الخميس، الجمعة، السبت)، وكانت مدة إجراء هته المقابلات مابين ساعة أحيانا وساعة ونصف أحيانا أخرى.

العينة:

لقد اخترنا في دراستنا هذه **عينة نمطية مع تنويع داخلي**؛ إذ تتم هذه الأخيرة عن طريق البحث عن عناصر تكون بمثابة صور نمطية لنفس مجتمع البحث الذي استخرجت منه، فنحن نوجه اختيارنا نحو عناصر لها خصائص تسمح لنا أن نقول عنها أنها نماذج[1]، والتي تخدم الموضوع وهي عينة متنوعة تنوع وتعدد الأنشطة الممارسة في فضاء محل الدراسة، وذلك من خلال اختبار العاملين في القطاع غير الرسمي بمدينة سعيدة ، والتي تمثل هذه الأخيرة لمجتمع الدراسة.

فالملاحظ أن هناك تعدد وتنوع في ممارسة الأنشطة غير الرسمية من جهة ومن جهة أخرى هناك تعارض وتباين مواقف الأفراد من جهة أخرى، وتم بذلك استجواب (30) من العاملين في القطاع غير الرسمي[*] (27 ذكور-03 إناث) يتوزعون على عدة أماكن من المدينة، وتمت معظم المقابلات بظروف حسنة رغم بعض الصعوبات التي

---

[1] - **http://wings.ahlamontada.net/t55-topic.31/01/2018.**

[*]- أنظر الجدول التعريفي بمجتمع البحث ضمن الملاحق.

تلقيناها وتم تجاوزها، فبدأنا بعملية الإجماع مع التنويع في اختيار الأفراد والسلع التي تباع في الفضاء العمومي أي نشاط تجاري، وأيضا العاملين في المجالين الخدمي والإنتاجي وتم مقابلتهم في الأماكن التي يرغبونها ويحسون فيها بأنهم في حالة جيدة، أما فيما يخص وقت المقابلة فكان حسب قابلية المبحوث فكانت معظم المقابلات من ساعة حتى ساعة ونصف.

أما فيما يخص مجال الدراسة:

فقد تمت دراستنا في ثلاثة حدود، المجال المكاني، المجال الزمني والبشري.

أ. **المجال المكاني:** تم إجراء دراستنا الميدانية في إحدى مدن الغرب الجزائري وهي مدينة سعيدة، حيث يحدها من الشرق ولاية تيارت ومن الشمال ولاية معسكر ومن الغرب سيدي بلعباس ومن الجنوب ولايتي النعامة والبيض، ويمكن اعتبارها نموذجا كبقية ولايات الجزائر، وتتموقع ولاية سعيدة في محور مركزي ضمن الكتلة المكونة لولايات ما يعرف بالهضاب العليا الغربية (تيسيمسيلت، تيارت، سعيدة، البيض، النعامة)، ويقدر عدد سكانها حوالي (330641) نسمة وتقدر مساحتها بـ (6613) كلم^2، كما تنقسم إلى ستة عشر (16) بلدية موزعة إلى ستة (06) دوائر وهي:" سعيدة، يوب، عين الحجر، سيدي بوبكر، أولاد إبراهيم (الرباحية)، الحساسنة"[1].

وأهم ما يميز المدينة من الناحية الاقتصادية هما الطابع الفلاحي والتجاري والسياحي، فالفلاحة بشقيها تحتل المرتبة الأولى نظرا لخصوبة أراضيها من الجهة الشمالية للولاية أما جنوبا ذات فهي ذات طابع رعوي وبها أراضي سهبية، أما الناحية التجارية فتعتبر منطقة عبور للتبادل التجاري وخاصة المواد الغذائية والخضروات والفواكه الآتية من ولاية معسكر (سيق) والمتجهة نحو سيدي بلعباس غربا والبيض والنعامة جنوبا، أما طابعها السياحي هو ما تشتهر به الولاية من حمامات معدنية ذات جودة عالية مثل: حمام ربي وحمام سيدي عيسى... بالإضافة

[1]- محمد رضا شريفي، **مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التنمية السياسية في الجزائر، ولاية سعيدة نموذجا**، رسالة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران-2-، وهران الجزائر، (2017/2016)، ص127.

إلى أنه يشهد عليها وجود مغارات ومخابئ والرسوم الحجرية والتي وجدت في عصور ما قبل التاريخ والموجودة بمنطقة **تيفريت** كمغارة **الإنسان** والموجودة بالضفة الشمالية لمصب واد سعيدة تم اكتشافها سنة 1891. وتعود هذه الأخيرة حسب الدراسات إلى العصر الحجري الوسيط أما عن سبب تسميتها بسعيدة هي أن في البداية كانت تسمى **حاز سعيدة**، ويعود ذلك للمياه الساخنة لسيدي عيسى وذلك في عهد الفاطميين، كما سميت العقبان لكثرة طائر العقاب فيها وتتوسط الهضاب العليا، أيضا سماها الأمير **عبد القادر** سعيدة وهو الاسم الذي بقيت عليه إلى يومنا هذا[1]، أما عن الأماكن التي تمارس فيها أنشطة القطاع غير الرسمي فهي: حي لامارين،لاقار، المارشي الكبير، حي الزيتون، عمارات موبيتشو، طريق عمروس، القرابة، حي جبهة التحريرالوطني.

ب. **المجال الزمني:** دامت الدراسة الميدانية قرابة ستة (06) أشهر وتمّت عبر مراحل متتالية كما ذكرناها سابقا

ج. **المجال البشري:** ضمت الدراسة الميدانية ثلاثون(30) من العاملين في القطاع غير الرسمي من الشباب والكهول والطلبة الجامعيين وبعض النساء، وحتى ذوي الاحتياجات الخاصة وتم التركيز على فئة الشباب؛ وهي الفئة النشطة والأكثر ممارسة لمثل هذه النشاطات في المدينة.

إن هدف دراستنا يتمثل في محاولة علمية لدراسة ظاهرة الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الجزائري، من خلال التركيز على طبيعة أنشطة القطاع غير الرسمي والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في القطاع غير الرسمي، ومدى تأثير العمل في القطاع غير الرسمي على تحقيق الحراك الاجتماعي، وجاءت هذه الدراسة في أربعة فصول وهي كالآتي:

ففي البداية **كمقدمة عامة** تناولنا الموضوع من حيث طبيعته، الدراسات السابقة وحددنا الإشكال المطروح للدراسة وتحديد الفرضيات وأسباب اختيارنا للموضوع، بالإضافة إلى الأهمية والأهداف والمفاهيم الأساسية وبعدها انتقلنا إلى منهجية الدراسة

[1]- مركز الأرشيف والتوثيق، **منطقة سعيدة**، 2016.

التي تناولنا فيها المنهج المتبع والتقنيات المستعملة في البحث، وحدّدنا البعدين الزمكاني والبشري لموضوع الدراسة.

ثم انتقلنا مباشرة **للفصل الأول** المعنون بـ: **الحراك الاجتماعي المفهوم، الأنماط والآليات،** إذ قسمناه إلى أربعة مباحث فقمنا بإعطاء تعريف ومفهوم الحراك الاجتماعي لغة واصطلاحا ثم تطرقنا إلى المداخل النظرية في دراسة الحراك الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة به، كما تطرقنا أيضا إلى أنماط (أنواع) وآليات (عوامل) الحراك الاجتماعي. ثم عرجنا في الأخير عن الكيفية أو الطريقة التي من خلالها يمكننا قياس الحراك الاجتماعي.

أما **الفصل الثاني** المعنون بـ: **المداخل النظرية في دراسة القطاع غير الرسمي،** تطرقنا من خلاله إلى المداخل الثلاثة في دراسة القطاع غير الرسمي، فبدأنا بالمدخل المحافظ ومن خلاله تطرقنا إلى النظريات الكلاسيكية أو ما تسمى بالمحاولات النظرية المبكرة والتي تشمل على مدخل النمو السريع وتخطيط النمو الحضري وإعادة التوزيع مع النمو والعلاقة الموجودة بين الفقر والهامشية، أما فيما يخص المدخل الثاني هو المدخل النظري الثنائي (الإصلاحي) والذي يندرج ضمنه مدخلين أساسين هما مدخل الثنائية التقليدية ومدخل الثنائية المحدثة، أما المدخل الأخير هو المدخل الراديكالي والذي يحتوي بدوره على نظريتين أساسيتين هما نظرية المتصل الحضري ونظرية التبعية في عدة ظروف.

أما **الفصل الثالث** المعنون بـ: **القطاع غير الرسمي الاقتراب التحليلي،** فحاولنا فيه إعطاء لمحة تاريخية عن القطاع غير الرسمي مبينين بذلك مفهومه وتعريفه ثم تطرقنا إلى تطوره ومصادره التي يتغذى منها ثم انتقلنا إلى القطاع غير الرسمي في الجزائر، محاولين فهم أهم دوافعه وخصائصه وعلاقته بالقطاع الرسمي في مجتمع البحث، وأخيرا خصصناه لسياسة الدولة الجزائرية اتجاه التعامل مع القطاع غير الرسمي والمعوقات والآثار الناجمة عنه.

أما فيما يخص **الفصل الرابع** والمعنون بـ:**النشاط الاقتصادي غير الرسمي والحراك الاجتماعي في مدينة سعيدة،** فقد قسمناه إلى مبحثين؛ ففي المبحث الأول

تحدثنا بالتفصيل عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي في مدينة سعيدة ثم المبحث الثاني تناولنا فيه واقع البطالة الحضرية والقطاع غير الرسمي في مدينة سعيدة من خلال ربطها بالفقر الحضري والهامشية الحضرية كظاهرة اجتماعية .

وحمل كل فصل من فصول المشكلة لهته الدراسة بتمهيد وخلاصة، وفي الأخير أنهينا بحثنا هذا **بخاتمة عامة** بيّنا من خلالها نتائج الدراسة المتوصل إليها.

ختمت الدراسة بذكر **قائمة المراجع** باللغتين العربية والأجنبية التي تم الاستعانة بها، بالإضافة إلى **الملاحق** وفيها فهرس الجداول، الخرائط، فهرس الأشكال، قائمة المحتويات وبعض صور البيع غير الرسمي في مدينة سعيدة.

الفصل الأول

الحراك الاجتماعي المفهوم، المداخل و الآليات

" **الحراك الاجتماعي** هو أحد الموضوعات الأكثر جاذبية للجمهور والأكثر إزعاجًا لعلماء الاجتماع"[1]

(***Alfred Sauvy***)

[1]- DERRAS O, **Mobilité sociale et changements sociaux en Algérie**, Alger, Office des publications universitaires, 2017, P05

تمهيد:

يعتبر الحراك الاجتماعي من الظواهر التي تميّز المجتمعات المعاصرة، ويعد أحد المتغيرات الفاعلة في المجتمع، ومؤشرا مهما على مدى فاعلية التفاعل الاجتماعي، ومدى جمود وصرامة البناء الاجتماعي للمجتمع أو مرونته فيما يتعلق بنظام التدرج الاجتماعي داخل هذا البناء، فالمجتمعات ذات الطبقية المفتوحة تختلف عن المجتمعات المغلقة، فالأولى تتميز بمقدار عال من الحراك الاجتماعي،أما الثانية تتميز بمقدار أقل من الحراك الاجتماعي.

ففي وقتنا الحالي نجد أن العديد من المجتمعات تسعى جاهدة إلى زيادة الحراك الاجتماعي، اعتقادا منها أن إتاحة الفرصة للأفراد والجماعات يجعلهم أكثر سعادة بمكانتهم ومقدرتهم في أداء العمل الذي يناسب مكانتهم، ويعتقدون أنهم متساوون في الحصول على فرص العمل، والوصول إلى وضع اجتماعي أعلى.

ولعل أهم وأخطر جوانب الحراك الاجتماعي تلك الانطباعات والتصورات التي يكونها أفراد المجتمع عنه، فطبقا لنمط الحراك الاجتماعي ومداه، فقد يبدو المجتمع أمام أفراده كما لو كان مجتمعا مفتوحا مرنا مليئا بالفرص، وقد يبدو أمام أفراده جامدا أو منغلقا لا يتيح فرص التحرك[1].

وتتمثل أهمية الحراك الاجتماعي في كونه مؤشرا على ما يتمتع به نظام التدرج الاجتماعي، من مرونة أو جمود في الحركة بين طبقاته أو مكانته الاجتماعية، حيث تختلف المجتمعات فيما بينها من حيث ما توفره فرص أمام أفرادها وجماعتها، لكن حسب قدراته ومهاراته وما يبذله من جهد.

وهنا تبرز أهمية الحراك الاجتماعي، لأنه مؤشر له مضامينه السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2].

---

[1]- توم بوتومور، **الطبقات في المجتمع الحديث**،تر: محمد الجوهري وآخرون، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1979، ص100

[2]- يسرى عبد الحميد رسلان، **الاتجاهات النظرية الحديثة لدراسة الحراك الاجتماعي منذ التسعينيات**، (بحث غير منشور)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2003، ص3.

أولا: الحراك الاجتماعي البناء الاصطلاحي والمفاهيمي

1- مفهوم الحراك الاجتماعي:

أ. **الحراك لغة:** الحراك في اللغة يعني الحركة، حرك تحرك حركا بالفتح، وحركة ضد سكن فحركته فتحرك، والحركة في العرف العام هي انتقال الجسم من مكان إلى آخر أو انتقال أجزاءه[1]. ويكون اتجاه الحركة تبعا لاتجاه القوة الدافعة للجسم لأعلى أو لأسفل أو أفقيا، وقد تكون الحركة ذاتية أو مصدرها خارج الجسم موضعه الحركة.

فعبارة حراك هي مفهوم جديد، بدأ استعمالها تدريجيا في أبحاث الجغرافيين في العشريتين الأخيرتين والتي تعني أنها "صفة لكل شيء يمكن أن يتحرك أو يغيّر المكان أو المركز[2].

(***Le caractère de ce qui peut se mouvoir ou être mu, changé de place, de position***)

وقد تمت صياغة مفهوم الحراك الاجتماعي في إطار الفكر الغربي الوظيفي خلال الثلث الأول من القرن العشرين، على يد **بيتريم سوركين** (P. Sorokin) الذي تقوم نظريته على تفسير أن الوضع الاجتماعي لفرد في أي نسق اجتماعي، يمكن تحديده بالنظر إلى المرتبة التي يشغلها داخل السلم الاجتماعي، والوظيفة التي يؤديها بصفته عضوا في حياة الجماعة، والإطار المكاني والزماني الذي يعيش فيه الفرد[3].

ب. **الحراك اصطلاحا:** ويشير اصطلاح "تحرك" (***Mobitity***) حسب **إبراهيم مذكور** بوجه عام إلى الحركة والمقدرة على التحرك، ويشير في العلوم الاجتماعية إلى الحركة خلال مسافة فيزيقية، ويطلق عليه الحراك الجغرافي أو الفيزيقي، كما يشير إلى التحرك داخل نسق التدرج ويطلق عليه الحراك الاجتماعي، وإذا كان التحرك

---

[1]- المعجم الوسيط، **مجمع اللغة العربية**، ط2، ج1، القاهرة، د.ت، ص168.

[2]- BRUN J, Le concept de mobilité résidentielle: enjeux théoriques, enjeux idéologiques, la mobilité résidentielle, **les cahiers de l'habitat,** N°18, ministère de l'équipement, du logement et des transports, 1992, P16.

[3]- كمال عبد الحميد الزيات، **علم الاجتماع المهني: مدخل نظري**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1980، ص138.

الأخير يمثل تغييرا في المركز أو الدور خاصة في الوضع الطبقي الاجتماعي، ويتضمن تغييرا في العضو الطبقي فإنه يسمى حراكا رأسيا الذي قد يكون لأعلى أو لأسفل[1].

2- تعريف الحراك الاجتماعي:

يعرف **بيتريم سوروكين** الحراك الاجتماعي على أنه:" تنقل الأفراد أو المجموعات من وضعية اجتماعية إلى وضعية اجتماعية أخرى وانتقال المواضيع، القيم والصفات الثقافية بين جميع الأفراد والمجموعات الاجتماعية"[2].

ويعرفه أيضا على أنه انتقال الفرد أو الجماعة من طبقة أو مستوى اجتماعي اقتصادي معين إلى طبقة أخرى أو مستوى اجتماعي اقتصادي آخر؛ بحيث يرتبط بهذا الانتقال تغير في مستوى وظيفة ودخل الفرد، وقد يكون هذا الانتقال إلى أعلى أو إلى أسفل.

ويعرفه أيضا:" على أنه ظاهرة تنقل الأفراد في المجال الاجتماعي، والحراك الاجتماعي يحدد الممر أو حركة الأفراد من مكانة اجتماعية إلى أخرى". وصرح أحد العاملين قائلا:

راك باغي توصلي ميساج بلي الخدمة لي راك تخدم فيها مليحة ولا لا وعطاتك ولا معطاتكش وراك باغي تقولي من بكري راك تخدم في هذي الخدمة ولا بدلتها فهمتك أخي، المهم الخدمة كل خطرة وكيف خطرة تحكم خطرة تطلق على حساب الخدمة لي راك تخدم فيها وقفوزيتك ودراهمك

---

[1]- محمد عاطف غيث (تحرير ومراجعة)، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص291.

[2]- DOMINIQUE M, **Les enquêtes de mobilité sociale**, Paris, puf le sociologue, 1ère édition, 1994, PP:14-15.

و(*L'expérience*) التاعك فيها هي لي تخليك تطلع

ولا تهود (مقابلة رقم 13)(*)

هناك من يرى أن الحراك الاجتماعي هو انتقال الفرد إلى أعلى في البناء الطبقي للمجتمع بما يتاح له من تنمية لقدراته واستعداداته وجهده الذاتي للحصول على مكانة وظيفية واجتماعية راقية داخل المجتمع، ومن ثم يصبح المجتمع مجالاً خصباً لحركة أعضائه.

كما يعرف الحراك الاجتماعي للمرأة بأنه عبارة عن التغيرات التي تطرأ على المركز الاجتماعي للمرأة ودورها الوظيفى، ومفاهيمها وحريتها الشخصية وصعودها أو نزولها على المستوى الأفقي أو الرأسي في البناء الاجتماعي[1].

وتعرف الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) **الحراك الاجتماعي** (***Social Mobility***) بأنه:" عبارة عن الانتقال الأفقي ما بين أجزاء المجتمع الجغرافية، والانتقال العمودى على السلم الاجتماعي ما بين الوظائف والشرائح الاجتماعية دون وجود حواجز مانعة".

وكذلك يشار للحراك الاجتماعي بشكل عام بوصفه التحرك من فئة أو شريحة اجتماعية إلى فئة أو شريحة أخرى، ويكون هذا التحرك -عادة- من جماعة مهنية إلى جماعة مهنية أخرى. والحراك الاجتماعي يعبر عن ديناميكية المجتمع وتغيره واستجابته لكل التغيرات التي تحدث نتيجة تغير نوع العلاقات الاجتماعية وتقريب الفوارق الطبقية. وبناءً عليه فإن الحراك الاجتماعي يعبر عن عملية اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر[2].

ويرى آخرون أن الحراك الاجتماعي عبارة عن نوع من التغير الاجتماعي الذي يصيب الأفراد في وضعهم الاجتماعي، ويكون هذا التغير إلى أعلى أو أسفل،

(*)- **بمعنى**:" أنك تريد أن تخبرني بأن العمل الذي تعمل فيه جيد أم لا،ساعدتك أم لا، أنت تريد أن تقول لي هذا العمل غيرته أم لا لقد فهمت قصدك، بالنسبة للعمل على حسب الوقت مرات جيد ومرات غير جيد وذلك على حساب عملك ونشاطك و مالك وتجربتك فيه هي التي تتركك تتحرك للأعلى أو للأسفل.

(1)- محمد الخوالدة، فاطمة عناقرة، دور التعليم في الحراك الاجتماعي للمرأة العاملة من وجهة نظر عينة من النساء العاملات في المجتمع الأردني وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد (23)، العدد 1، 2007، ص315.

(2) - **http://www.moqatel.com/openshare/beboth/mnfsia15/socialmbi/sa.10/05/2013.20h17**

وهو نوع من الانقلاب في الطبقات الاجتماعية والسلم الاجتماعي[1]، وقد تمت صياغة مفهوم الحراك الاجتماعي في إطار حركة الفكر الغربي الوظيفى، من خلال الثلث الأول من القرن العشرين، على يد العالم الشهير **سوروكين**. حيث يرى أن الحراك الاجتماعي هو تحول يصيب فرداً أو موضوعاً اجتماعياً أو قيمة. وبعبارة أعم أي شيء أوجده أو شكله نشاط الإنسان من وضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي آخر[2].

ويقصد **شابرد** (J. Shaperd) بالحراك الاجتماعي انتقال بعض الأفراد أو الجماعات من طبقة اجتماعية إلى أخرى، أو انتقالهم داخل الطبقة الاجتماعية نفسها إلى شرائح مختلفة. وكذلك انتقال معظم أفراد الطبقة إلى وضع اجتماعي إنتاجي آخر سواء كان ذلك صعوداً أو هبوطاً في التركيب الطبقى للمجتمع[3].

ويشير **شابرد** أيضا أن الحراك الاجتماعي يعني حركة الأفراد أو الجماعات داخل البناء التدرجي...، وهو يفترض بعامة أن مصطلح الحراك الاجتماعي يتضمن التغير في حجم الطبقة الاجتماعية، وأنه بالرغم من أن هذا الوضع أحيانا يكون حقيقيا إلا أنه ليس كذلك دائما، فالحراك الاجتماعي يقاس عادة بالتغير في الهيئة المهنية والتغير في الهيئة المهنية لا يعني بالضرورة تغييرا في الوضع الاجتماعي للفرد، فعلى سبيل المثال ضابط شرطة الذي يصبح عامل إعانة هذه الحركة صاعدة في الهيبة ولكنها ليست تغيرا في الطبقة[4].

بينما يعرف **هورتون** (Hurton) الحراك الاجتماعي بأنه:" عملية الحركة من وضع اجتماعي إلى آخر داخل البناء الاجتماعي، بمعنى تغير الوضع في البناء الطبقي. وقد تكون الحركة في مكانة الفرد أو الجماعة أو الفئة الاجتماعية ككل. ومن ثم فإن الحراك ما هو إلا عملية اجتماعية تشير إلى الحركة داخل البناء الاجتماعي"[5].

---

[1]- حسن شحاته سعفان، **أسس علم الاجتماع**، ط9، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت، ص326.

[2]- SOROKIN P, **Social Mobility**, Harper and Brothers, New York, 1927, P133.

[3]- SHEPARD, J. M, **Sociology**, West publishing Co., Minnesota, 1987, P138.

[4]- **Ibid,**, P143

[5]- PAUL B HURTON and HUNT, C, **op.cit**, P365.

يشير الحراك الاجتماعي إلى مقدار المرونة التي توجد في إطار بناء الطبقة، والتي تشير إلى المدى المحتمل الذي إليه يمكن للفرد الانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى[1].

لقد صارت دراسة الحراك الاجتماعي موضوع اهتمام كثير من علماء الاجتماع منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، لأنه قد حدث عدد من التغيّرات في المجتمع والتي قد تكون نتيجة للتغير في بناء الطبقة[2].

على أية حال، قد أشار علماء الاجتماع إلى أن الحراك الاجتماعي غالبا ما يحدث بين الطبقات التي تكون متقاربة، فليس من المنتظر أن يتحرّك الأفراد بسهولة أو سريعا من قاع السلم الاجتماعي إلى القمة، والشخص الذي يبدأ من القاع يربوا إلى صعود ما إلى أعلى.

مفهوم الحراك الاجتماعي:يعرف الحراك الاجتماعي بأنه الوضع الذي يشير إلى إمكانية تحرك الأفراد أو الجماعات إلى أسفل أو إلى أعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية في هرم التدرج الاجتماعي أو في إطار النسق الاجتماعي، ويرى البعض أن مصطلح (حراك) يستخدم أيضا ليدل على الحركة المكانية أو الهجرة السكانية وهذا ما يسمى بـ **الحراك الفيزيقي**، أما الانتقال من وضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي آخر داخل البناء الاجتماعي فيسمى **الحراك الاجتماعي**[3].

ويعني ذلك انتقال الفرد أو مجموعة من الأفراد من مستوى طبقي إلى مستوى طبقي آخر ما يدل على أن الحراك الاجتماعي يتطلب وجود مجتمعا طبقيا. لذا فالحراك الاجتماعي ظاهرة جديدة في المجتمع الحديث، بل هناك من يرى بأنه أحد المقومات الرئيسية في المجتمع المتحضر، الذي يتميز عن المجتمع التقليدي الإقطاعي الذي يعد

---

(1)- إليزابيت وليكينز، **مبادئ العلوم الاجتماعية**، مراجعة التعريب والترجمة والإعداد، فادية عمر الجولاني، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص1.

(2)- **المرجع نفسه**، ص1.

(3)- مولود زايد الطبيب، **دور الحراك الاجتماعي في الحصول على المكانة الاجتماعية وعلاقة ذلك ببنية ونظام المجتمع**، جامعة الزاوية، ليبيا، د.ت، ص6.

مجتمعا مغلقا ولا يتحرك فيه الفرد خارج الجماعة التي ينشأ فيها لوجود حوافز اجتماعية تربط الفرد بجماعته[1].

يذهب البعض إلى أنّ مفهوم الحراك الاجتماعي يشير إلى الدرجة التي يسمح بها المجتمع أو يشجع أو يجر أفراده على تغيير مكانتهم ومستواهم الجغرافي والسكني والاقتصادي والاجتماعي أو توجهات قيمهم الثقافية، ففي المجتمعات الحديثة هناك ترتيب تسلسلي للمراكز الاجتماعية بحيث يزداد امتيازات الثروة والقوة والاحترام صعدنا إلى أعلى التسلسل الهرمي، ويستطيع أي شخص الانتقال من مركز اجتماعي إلى آخر اعتمادا على ما يكتسبه من وسائل في متناول يده[2]، إذ صرّح أحدهم:

لي راه مخليني نتبدل ونتطور خير ملي كنت قبل هو نسيبي موّلني بالدراهم والدراهم هما لي يخلوك تتبدل ويبدلولك الشخصية التاعك ويطوروك لابال بهم تبدل العمل لي راك فيه غير ملي كنت فيه بكري كنت نبيع في الأسواق و ديفوا نتشاركو حنا زوج وضروك الحمد لله راه عندي حانوت وراني نخلص (*Les Impôts*) باش نضمن لاتريت وعندي سيارة (*Hafie*) نجيب بها السلعة والفايدة دايما مع نسيبي الله يخلف عليه"

(مقابلة رقم 08)[*]

فيمكن تعريف الحراك الاجتماعي على نطاق واسع كحركة على السلم الاجتماعي بين مختلف الفئات الاجتماعية أو المهنية أو الدخل أو الثروة،في المجتمعات التي يرتفع فيها مستوى الحراك الاجتماعي، والتي يشار إليها أحيانًا بالمجتمعات

---

[1]- مولود زايد الطيب، **دور الحراك الاجتماعي في الحصول على المكانة الاجتماعية وعلاقة ذلك ببنية ونظام المجتمع**، مرجع سابق، ص6.

[2]- **المرجع نفسه**، ص7.

[*]- **بمعنى**:" الشيء الذي تركني أتغير وأتطور أحسن من قبل هو (نسيبي) أعطاني المال والمال هو الذي يتركك تتغير وتغير شخصيتك و يطورك لأن به تغير العمل الذي أنت فيه أحسن مما كنت عليه من قبل، إذ كنت أبيع في الأسواق وبالشراكة نحن الاثنين والآن الحمد لله إنني أمتلك دكان وأسدد الضرائب ولدي سيارة من نوع ***Hafie*** والفائدة دائما مع نسيبي الله يخلف عليه".

"المفتوحة" أو "المائعة"، قد تواجه قطاعات كبيرة من السكان حركة صعودًا وهبوطًا بين هذه المجموعات على السلم الاجتماعي. في المجتمعات التي يكون فيها مستوى الحراك الاجتماعي منخفضًا، يكون من الصعب أن يتطور بهذه الطريقة؛ يبقى جزء كبير من السكان على نفس المستوى الاجتماعي مثل شيوخها، طوال حياتها. في هذه الحالة، نتحدث عن مجتمعات "مغلقة" أو "جامدة"[1].

والحراك الاجتماعي هو الصيغة العلمية الملموسة التي توضح قدرة المجتمع على تمكين أفراده من التغلب على الحواجز التي يصنعها التميز، بحيث يتمتع كل أفراد المجتمع بتكافؤ الفرص في الارتقاء الاجتماعي، بناءا على قدراتهم ومواهبهم وما يبذلونه من جهد، وليس على المستوى الاجتماعي لذويهم أو الطبقة أو العرق الذي ينحدرون منه، أو لون بشرتهم أو جنسهم[2].

ويوضح علماء الاجتماع طبيعة الحراك الاجتماعي على أساس حركة وتنقل الأفراد دون الجماعات وهذا يوضح الفارق بين الحراك الاجتماعي، الذي يتخذ شكلا فرديا، والحراك الذي يتخذ شكلا جماعيا، ويطلق عليه **الحراك الطبقي**[3].

ويطلق اسم الحراك الاجتماعي الأفقي أيضا على حركة الأفراد أو الجماعات، من وضع اجتماعي إلى آخر مع عدم وجود اختلاف في الدرجات بين الوضعين، فمن يترك مهنة كهربائي ليعمل ميكانيكيا، يعبر عن حركة أفقية حيث تحتاج المهنتان إلى الجهد والعمل نفسيهما تقريبا، وتقاضي الأجر نفسه، والوضع الاجتماعي ذاته داخل بناء المجتمع[4].

ويدل مصطلح الحراك الاجتماعي على حركات الأفراد أو حركات الوحدات الأسرية داخل منظومة من الفئات الاجتماعية المهنية أو داخل منظومة من الطبقات الاجتماعية، والحراك الاجتماعي لدى الأفراد يوصف على وجه العموم أنه (داخل

---

[1]- ALEX N, Projet de Rapport visant à Promouvoir la mobilité sociale en tant que contribution à la cohésion sociale, **comité européen pour la cohésion sociale**, 24ème réunion Strasbourg, 19-20 Mai 2011, P14.

[2]- مولود زايد الطبيب، **دور الحراك الاجتماعي في الحصول على المكانة الاجتماعية وعلاقة ذلك ببنية ونظام المجتمع**، مرجع سابق، ص7.

[3]- **المرجع نفسه**، ص8.

[4]- مندل عبد الله القباع، الهجرة من الريف إلى المدينة، **صحيفة عكاظ**، العدد 3470، 2010/12/17.

الأجيال)، وعلى نحو أكثر دقة فإن الحراك الاجتماعي (بين الأجيال) يدرس العلاقة بين مكانة الأصل أو موقع الأصل لدى الأفراد وبين موقعهم الخاص في منظومة الفئات الاجتماعية المهنية وهكذا الشكل الآخر من الحراك الاجتماعي هو الذي لفت انتباه علماء الاجتماع على وجه الخصوص[1].

فالحراك الاجتماعي بين الأجيال الذي يظهر عند مقارنة الطبقة الاجتماعية والتي ينتمي إليها كل الأبناء وآباؤهم أو أجدادهم، فإذا حقّق الأبناء مستوى طبقيا أعلى من ذلك الذي ينتمي إليه آباؤهم، فإنهم بذلك يكونوا قد أنجزوا حراكا اجتماعيا صاعدا عبر الأجيال، وعكس ذلك صحيح أيضا للحراك الاجتماعي الهابط عبر الأجيال[2].

الحراك الاجتماعي (الحراك بين الأجيال) هو تحول من فرد أو مجموعة أو طبقة اجتماعية إلى أخرى. ويشير إلى التغير في الوضع الاجتماعي للأب مقارنة بتغير وضع الابن في الفضاء الاجتماعي، على عكس الحراك الاجتماعي داخل الأجيال أو السير الذاتية، والذي يشير بشكل رئيسي إلى المسارات الوظيفية والتغييرات في الوضعية المهنية. يقاس هذا الأخير بالمسافة بين أول وآخر بالوضعية السوسيومهنية[3]

أما الحراك الاجتماعي داخل الجيل تجرى بمقارنة الأوضاع الطبقية التي شغلها الفرد في حياته المهنية، وما يحققه من إنجاز فيها[4].

هو انتقال الأفراد أوالجماعات بين المواقع الاجتماعية المختلفة، ويشير مصطلح الحراك الرأسي إلى الانتقال إلى أعلى أو إلى أسفل في نظام التدرج الاجتماعي، في حين يشير مصطلح الحراك الأفقي إلى الانتقال الفيزيقي للأفراد والجماعات من إقليم إلى آخر، ويميز علماء الاجتماع عند تحليلهم للحراك الرأسي بين مدى الحراك الذي

---

(1)- ريمون بودون، فرانسوا بوريكو، **المعجم النقدي في علم الاجتماع**، تر: وجيه أسعد، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2007، ص401.

(2)- مولود زايد الطبيب، **مرجع سابق**، ص8.

(3)- DERRAS O, Mobilité sociale et changements sociaux en Algérie: Essai d'analyse des inégalités des chances et des différenciations sociales, **Insaniyat,** N° 53, juillet-septembre 2011, P143.

(4)- مولود زايد الطبيب، **مرجع سابق**، ص8.

يحققه الفرد خلال حياته المهنية، وإلى أي مدى يختلف الموقع الذي ينتهي إليه ذلك الفرد عن الموقع الذي حققه والداه[1].

فيدل على حركات الأفراد أو الوحدات العائلية داخل منظومة الفئات الاجتماعية المهنية، أو داخل منظومة الطبقات الاجتماعية، وغالبا ما يوصف الحراك الاجتماعي بأنه من طراز **تعاقب الأجيال** (***Intragénération***)، وحراك تعاقب الأجيال يدرس العلاقة بين المقام أو الموقع الأصلي للأفراد، وموقعهم الخاص في منظومة الفئات المهنية الاجتماعية، فهو تحول من فرد أو مجموعة أو طبقة اجتماعية إلى أخرى.

لكن بشكل عام، يشير هذا الأخير إلى التغير في الوضع الاجتماعي للأب بالنسبة إلى الابن في السلم الاجتماعي. فالحراك الاجتماعي هو ظاهرة أكثر عمومية وأكثر تعقيدًا حيث أن الحراك المهني ليس سوى جانب واحد ومؤشر، من جهة أخرى لم يعد النهج من ناحية المجموعات المهنية، بل المجموعات الاجتماعية، أو الطبقات والطبقات الاجتماعية. لكن الاستخدام الأكثر انتشارًا يشير إلى الحراك الفردي بين الأجيال داخل مجتمع طبقي وتسلسل هرمي[2].

- نظريات **باريتو** (V. Pareto) حول تعاقب (دوران) النخب وتأتي في المكانة نقص الأولى التي خصصها علماء الاجتماع لهذه الإشكالية، يليها كتاب سوروكين (الحراك الاجتماعي) الذي يشير فيه إلى أن كل مجتمع يفرز آليات مؤسسية مركبة ينتقل الأفراد بواسطتها من موقع اجتماعي أصلي (منطلق) إلى موقع اجتماعي وصولي (وصول).
- بعد الحرب العالمية الثانية توسع حقل الحراك الاجتماعي، وتكاثرت الدراسات حوله **غلاس** (Glass) في انجلترا، **كارلسون** (Carlsson) في السويد، **ليبست** (Lipset)، **بنديكس** (Bendix)، **كاهل** (Kohl) ثم **بلو** (Blau) و**دونكان** (Duncan) في الولايات المتحدة الأمريكية، **داربل** (Darbel) في فرنسا.

---

[1]- أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، تر: فايز الصياغ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص747.

[2]- DERRAS O, Mobilité sociale en Algérie, Programmes nationaux de recherche, population et société PNR, Ed **DGRSDT**, **CRASC**, 2014, PP:26-27

- يعتمد نموذج **بودون** على تحليل النمط الاستراتيجي لسلوك الفاعلين؛ أن الأفراد يسجلون معدل نجاح مدرسي جيد نسبيا وفق أصلهم الاجتماعي، كما أن دوافعهم وتحفيزاتهم تتأثر بالأصل الاجتماعي، ويترتب على المؤثرات الثقافية للأصل الاجتماعي وبالأخص على التباين والاختلاف في منطق الدوافع المنبثق عن الأصل الاجتماعي، يترتب على ذلك كله بعض العواقب الهامة منها لا تكافؤ التمييز وفقا للأصل الاجتماعي.

تتوافق هذه المقاربة المنهجية للحراك الاجتماعي الدراسات التي أجراها **جنكز** (Jenkes) في الولايات المتحدة الأمريكية، و**جيرو** (Giroud) في سويسرا، و**ميلر ومئير** (Miller & Meyer) في ألمانيا. وتدل هذه الدراسات على الأمر التالي: إذا كان الأصل الاجتماعي يؤثر على المستوى التعليمي بشكل حاسم، فإن المستوى التعليمي يؤثر على الموقع الاجتماعي تأثيرا اعتداليا بطريقة معتدلة دائما[1].

ويرى البعض أن الحراك الاجتماعي يشير إلى حركات الأفراد، أو الوحدات العائلية داخل نظام الفئات الاجتماعية المهنية، أو نظام الطبقات الاجتماعية وتوصف حركة الأفراد بصورة عامة بالحركة داخل الأجيال، وتوصف حركة العائلات من جيل إلى آخر بالحركة بين الأجيال، وبصورة أدق تدرس الأخيرة العلاقة بين الوضع أو الموقع الأصلي للأفراد وموقعهم الخاص في نظام الفئات الاجتماعية- المهنية[2].

ويعرف الحراك الاجتماعي بأنه العملية التي ينتقل بها الأفراد من موقع إلى آخر في المجتمع، وغالبا ما تكون المواقع التي ينتقل إليها الأفراد متدرجة عبر قيم تدريجية محددة، ويكون الحراك الاجتماعي هو الحركة على هذا السلم المتدرج من موقع إلى آخر، صعودا أو هبوطا[3]. وتشير التعريفات الحديثة للحراك الاجتماعي على نفس الخطى، وإن كانت تدخل قضية الفرص المتاحة أمام الشخص في تعريف الحراك

---

[1]- خليل أحمد خليل، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1984، ص:93-94.

[2]- بودون، ف. بوريكو، **المعجم النقدي في علم الاجتماع**، تر: سليم حداد، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص277.

[3]- LIPEST, S. M. and BENDIX R., **Social mobility in industrial society**, University of California press, Berkeley, 1959

الاجتماعي، فالحراك الاجتماعي ليس مجرد حركة للفرد، ولكنه يشير أيضا إلى الفرص المفتوحة أمام الفرد للدخول في الحركة، فالحراك الاجتماعي هو حركة الأفراد للطبقات المختلفة والجماعات المهنية المختلفة، أو الفرص المتاحة أمامهم للدخول في هذه الحركة[1].

ويفترض الحراك الاجتماعي في نمطه المثالي مجتمعا مفتوحا يخبر قدرا من السيولة، والحركة تتيح للأفراد أن يتحركو بحرية عبر السلم الاجتماعي على قدر ما يتوافر لهم من قدرات، وعلى قدر ما يبذلونه من جهد دون النظر إلى مكانهم الاجتماعية عند الولادة.

ومن ثم فان الحراك الاجتماعي إذا ما وجد في هذه الصورة المثالية، فإنه يعد مؤشرا على أن المجتمع قد تجاوز النظرة التقليدية المحدودة التي تقدر الفرد في ضوء مكانته الموروثة، واتجه إلى تقدير الأفراد في ضوء مكانتهم المكتسبة، فالمجتمع يتيح للفرد أن يترقى طالما تملك القدرات والكفاءات التي يرتقي بها تاركا أولئك المتعثرين عن تملك هذه القدرات في مراحل متدنية على السلم الاجتماعي، كما أن الحراك الاجتماعي في هذه الصورة المثالية يعد مؤشرا أيضا على حالة من العدالة في توزيع القيم وفي توزيع الفرص[2].

ولقد أكدنا هنا أن الحراك الاجتماعي بالمعنى الذي يشير إليه التعريف يتطلب مجتمع مفتوحا، ويقدم تصور مثاليا عن تجاوز الأحكام الشخصية والتقويمات المتحيزة إلى العدالة الناجزة، ولا نحسب أن هذه الصورة المثالية متحققة بهذا الشكل في مجتمع من المجتمعات، فظروف الحياة الاجتماعية تفرض صورا من الكبح والاستبعاد، واللامساواة التي تجعل هذا النموذج المثالي صعب المنال[3].

فالحراك الاجتماعي بمعناه الواسع يعني تغييرا في الأوضاع الاجتماعية للأفراد والأسر والجماعات، وتحركها إلى أعلى أو إلى أسفل الهرم الاجتماعي، وتتحدد طبيعة

---

(1)- ALDRIDGE S, **The facts about social mobility: a survey of recent evidence on social mobility and its cause**, New economy, 2003, PP:189-193.

(2)- أحمد زايد، **التعليم والحراك الاجتماعي في مصر**، شركاء في التنمية، القاهرة، 2008، ص1.

(3)- **المرجع نفسه**، ص1.

الحراك الاجتماعي في أي مجمع في ضوء معطيات كثيرة منها: طبيعة النظام التدرجي السائد في المجتمع، ومدى نموها المادي وتفتحه الثقافي، وظروفه البيئية والقيمية والفكرية والسياسية والقانونية والأيديولوجية السائدة. فعلى سبيل المثال نجد أن الحراك وفق الأيديولوجية الماركسية يكون حراكا طبقيا، أي انتقال الأفراد الطبقة العاملة بأكملها إلى أعلى بعد هزيمتها للرأسمالية وقيام المجتمع الاشتراكي، أما الحراك وفق الأيديولوجية الرأسمالية فيكون حراكا فرديا يقوم على أساس النشاط الذي يؤديه الفرد داخل البناء الاجتماعي دون وجود عقبات تعيق ارتقاءه إلى الأعلى، ويمكن الإشارة فيما يلي إلى عدد من التعاريف التي وضعها العلماء لمفهوم الحراك الاجتماعي.

ويعرفه **ليبست** (S. M. Lipset) و**بندكس** (R. Bendix) بأنه:" العملية التي يتحول الأفراد من خلالها من وضع إلى وضع آخر في أوضاع المجتمع، تلك الأوضاع التي تكون في قيمة محددة في التسلسل الهرمي وتلقى القبول والرضا العام من أفراد المجتمع..."[1].

ويضيف المؤلفان أن دراسة الحراك الاجتماعي تعني تحليل حركة الأفراد من الأوضاع ذات المرتبة المعينة إلى الأوضاع العليا أو الدنيا في النظام الاجتماعي، وأنه من الممكن تصور نتيجة هذه العملية باعتبارها توزيعا للموهبة والتدريب، وأن الامتيازات والمكافآت لكل وضع تتوقف على صعوبته ومسؤوليته... وأن الرجال والنساء الذين يشغلون أوضاعا ذات المكانة العالية بعامة يحاولون الاحتفاظ بامتيازاتهم لأهلهم وورثتهم، وبالطبع فإن الأب الجيد هو الذي يحاول تمرير المكانة التي يتمتع بها إلى أطفاله[2].

أما **موسوعة علم الاجتماع**، فإنها تشير إلى أن الحراك الاجتماعي يعني حركة الأفراد والأسر والجماعات من وضع اجتماعي إلى آخر، ولذلك فإن نظرية الحراك الاجتماعي تحاول تفسير التكرارات التي منها تحدث الحركات[3].

---

(1)- LIPEST S. M, BENDEX R, **op.cit**, PP:1-2.
(2)- **Ibid**, P2.
(3)- ALDRIDGE S, **op.cit**, PP:196-197.

يعرف أيضا الحراك الاجتماعي بشكل عام بوصفه التحرك من فئة أو شريحة اجتماعية إلى فئة أو شريحة اجتماعية أخرى، ويكون هذا التحرك عادة من جماعة مهنية إلى جماعة مهنية أخرى، فإذا انتقل الفرد من مهنة الطب إلى مهنة الهندسة يكون انتقاله في شكل أفقي، أما إذا انتقل من مهنة التمريض إلى الطب مثلا فيكون حراكه رأسيا، وقد يكون الحراك على شكل حركة بين تجمعات تقع على مستوى واحد.

ويشير الحراك الاجتماعي إلى مقدار المرونة التي توجد في إطار بناء الطبقة والتي تشير إلى المدى المحتمل الذي إليه يمكن للفرد الانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى[1].

فالحراك الاجتماعي الحقيقي يعبر عن دينامية المجتمع وتغييره، واستجابته لكل التغيرات التي تحدث نتيجة تغير نوع العلاقات الاجتماعية، وتقريب الفوارق الطبقية. وبناء على ذلك، فإن الحراك الاجتماعي يعبر عن عملية اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد والجماعة، من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر. لهذا يربط بعض الباحثين بين الحراك الاجتماعي وظاهرة أعم وأشمل، وهي ظاهرة التغير الاجتماعي؛ الذي يتعرض له الأشخاص أو الجماعات، حيث تنتقل أو تتحول من وضع اجتماعي معين إلى آخر، ومن مكانة اجتماعية معينة إلى أخرى وذلك حسب اختلاف المكان والزمان[2].

وعرف الحراك الاجتماعي بشكل أكثر تحديدا بأنه:" الوضع الذي يشير إلى إمكانية تحرك الأشخاص أو الجماعات إلى أسفل أو إلى أعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية في هرم التدرج الاجتماعي، إذ يرى باحثون آخرون أن مصطلح الحراك يستخدم أيضا ليدل على الحركة المكانية أو الهجرة السكانية، وهذا ما يسمى الحراك الفيزيقي، أما الانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر داخل البناء الاجتماعي فيسمى الحراك الاجتماعي. بمعنى انتقال الفرد أو مجموعة من الأفراد من مستوى طبقي إلى مستوى طبقي آخر.

---

[1]- إليزابيت وليكينز، **مبادئ العلوم الاجتماعية**، مراجعة التعريب والترجمة والإعداد: فادية عمر الجولاني، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص1.

[2]- http://www.moqatel.com**, op.cit.**

مما يدل على أن الحراك الاجتماعي يتطلب وجود مجتمع طبقي، لهذا فالحراك الاجتماعي ظاهرة جديدة في المجتمع الحديث، بل هو أحد مقومات الرئيسية في المجتمع المتحضر الذي يتميز عن المجتمع التقليدي الإقطاعي الذي يعد مجتمعا مغلقا، ولا يتحرك الفرد فيه خارج الجماعة التي ينشأ فيها لوجود حواجز اجتماعية تربط الفرد بجماعته"[1].

ويرى البعض الآخر أن الحراك الاجتماعي يقصد به حركة الفرد أو انتقاله من مستوى اقتصادي واجتماعي معين إلى مستوى آخر داخل البناء الاجتماعي الذي ينتمي إليه، وقد تكون هذه الحركة إلى أعلى فتسمى حراكا اجتماعيا صاعدا، وقد يكون إلى أسفل فتسمى حركا اجتماعيا هابطا[2].

ويعرف **هورتون** الحراك الاجتماعي بأنه:" عملية الحركة من وضع اجتماعي إلى آخر"[3]، أما **يانج** و**ماك** فيعرفانه بأنه:" الحركة داخل البناء الاجتماعي بمعنى تغير الوضع عن البناء الطبقي، وقد تكون الحركة في مكانة الفرد أو الجماعة أو الفئة الاجتماعية ككل، ومن ثم فإن الحراك ما هو إلا عملية اجتماعية تشير الحركة داخل البناء الاجتماعي"[4].

ومن جهة أخرى يمثل التعبير المجازي لتنقل الأفراد بين الأمكنة أداة عامة لفهم بعض خصائص الحياة المجتمعية، والسعي الواضح لإقامة سوسيولوجيا تستخدم فكرة البيان والمراكز الاجتماعية، والأدوار الاجتماعية والمنزلة وسط الجماعات والقرابة والاحتلال والطبقات... وذلك أيضا شأن أسباب ونتائج التنقل بين المراكز التي تشكل هذا البنيان[5].

---

(1)- http://www.moqatel.com**, op-cit.**

(2)- عبد التواب عبد اللاه عبد التواب، **الحراك الاجتماعي في التعليم الثانوي الفني، دراسة ميدانية**، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، العدد 4، 1988، ص214.

(3)- PAUL B HURTON and HUNT, C**, op cit**, P365.

(4)- غريب سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي، **علم الاجتماع**، دار المفرق الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص354.

(5)- جون سكوت، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، تر: محمد عثمان، ط2، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2006، ص180.

فمن ناحية نجد أن الحراك ليس واحدا وإنما يتخذ صورا مختلفة، فهناك الحراك داخل الجيل أي الذي يحققه الفرد عبر حياته، وهناك الحراك بين الأجيال أي ذلك الذي يحققه الفرد مقارنا بالموقع الذي كان يحتله أبواه، والحراك في الحالتين ليس حراكا مطلقا يترتب عليه تغير كل في بناء الطبقات في المجتمع، وإنما هو حراك نسبي يتيح للأفراد الحركة داخل بناء طبقي ثابت[1]. وفي ضوء ذلك فإن الحراك الاجتماعي لا يمكن أن يكون حراكا مطلقا، بل هو أيضا حراك نسبي.

ومن هنا كانت التفرقة بين الحراك الاجتماعي المطلق والحراك الاجتماعي النسبي، حيث يشير الأول (المطلق) إلى انتقال جماعات من الأفراد من طبقة إلى أخرى أو من شريحة إلى أخرى، وهو يحدث في حالات التغير الواسع النطاق الذي يحدث كلما أثر تغير البناء المنهجي أو الصناعي للمجتمع الذي قد يؤدي إلى تحول أعداد كبيرة من السكان من الأعمال اليدوية إلى الأعمال الإدارية والخدمية، أما الثاني (النسبي) فهو الحراك الذي يحدث بين الطبقات عبر انتقال الأفراد من طبقة إلى أخرى، دون حدوث تغيرات جذري في بنية الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية[2].

ومن جهة أخرى يشير التعبير إلى حركات الأفراد أو الوحدات العائلية داخل نظام الفئات الاجتماعية- المهنية، أو نظام الطبقات الاجتماعية، وتوصف حركة الأفراد بصورة عامة بالحركة داخل الأجيال، وتوصف حركة العائلات من جيل إلى آخر بالحركة بين الأجيال، وبصورة أدق تدرس الأخيرة العلاقة بين الوضع أو الموقع الأصلي للأفراد وموقعهم الخاص في نظام الفئات الاجتماعية- المهنية[3].

ويرى البعض أن مفهوم الحراك الاجتماعي يصف الحركة أو الفرص المتاحة للحركة بين الجماعات الاجتماعية، ما يترتب على ذلك من مزايا وعيوب تتعلق بالحركة وضمان العمل وفرص الترقي أو التقدم...الخ. وتشير **كرومبتون** (Crompton R.) في سياق حديثها عن بحوث الحراك الاجتماعي إلى أننا نتعامل مع

---

(1)- أحمد زايد، **مرجع سابق**، ص2.
(2)- **المرجع نفسه**، ص2.
(3)- بودون وف. بوريكو، **مرجع سابق**، ص277.

حركة الأفراد بين المهن أو الأصول المهنية بين الأجيال، وخلال دورة الحياة داخل نفس الجيل[1].

يعرفه **حسان محمد حسان** وآخرون:" بأنه حركة الفرد أو الجماعة من طبقة إلى طبقة أخرى، ومن مستوى اجتماعي إلى مستوى آخر في التسلسل الهرمي للبناء الاجتماعي"[2].

أما **إسماعيل حسن عبد الباري**؛ فيعرفه بأنه:" التحول سواء في مكانة الفرد أو التحول في القيم، أو التحول من وضع طبقي إلى وضع طبقي آخر. وهذا الحراك له آثار ونتائجه على وضع الفرد أو الجماعة أو الطبقة داخل المجتمع"[3].

أما **غريب سيد أحمد** يعرفه بأنه:" ظاهرة مرتبطة بظاهرة التغير الاجتماعي، حيث يتعرض لها الأفراد أوالجماعات أو الموضوعات الاجتماعية أو القيم أو السمات الثقافية. ويشير إلى الانتقال أو التحول من وضع اجتماعي إلى آخر ومن مكانة اجتماعية إلى أخرى، ولكنه ظاهرة اجتماعية فإنه مختلف باختلاف الزمان والمكان، بحيث تتطابق تلك الظاهرة في المجتمعات المتشابهة"[4].

وإذا تمعنا في مفهوم الحراك الاجتماعي لوجدنا أن التدرج الاجتماعي من المفاهيم القريبة منه، والذي يعني العملية التي عن طريقها يرتب الأفراد أو الجماعات في سلسلة متدرجة من المراكز، حيث يختلفون في صفات ويقومون بوظائف مختلفة، وتختلف هذه الأدوار فيما بينها، فالتدرج يقوم أساسا على اختلاف أدوار الناس ومراكزهم في الحياة الاجتماعية[5].

وعلى حسب **جوردون مارشال** (J. Marshall) أن مفهوم التدرج الاجتماعي يستخدم في دراسة التفاوت بين الجماعات والشرائح والطبقات الاجتماعية، فيما يتعلق بالملكية والدخل والتعليم والثقافة...الخ. وبصفة عامة فهذا المفهوم يستخدم لدراسة

---

[1]- يسرى عبد الحميد رسلان، **مرجع سابق**، ص380

[2]- حسان محمد حسان وآخرون، **الأصول الاجتماعية للتربية**، دار الشعاع للطباعة، القاهرة، 1985، ص178.

[3]- إسماعيل حسن عبد الباري، **أسس علم الاجتماع**، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص170.

[4]- غريب سيد أحمد، **علم الاجتماع ودراسة المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص182.

[5]- محمد عاطف غيث، **تطبيقات في علم الاجتماع**، دار الكتب الاجتماعية، الإسكندرية، 1970، ص116.

ظاهرة اللامساواة الاجتماعية المنتظمة التي تنشأ باعتبارها نتيجة غير مقصودة للعمليات والعلاقات الاجتماعية[1].

من خلال ما سبق في تحديد العلاقة بين مفهومي الحراك الاجتماعي والتدرج الاجتماعي، فالحراك الاجتماعي أنه يعكس الحركات الديناميكية المؤثرة في إحداث تغيرات فعالة في شكل وطبيعة هذا التباين أو التمايز، أما التدرج الاجتماعي يعتبر هو الآخر مؤشرا للصورة الأستاتيكية التي يكون عليها المجتمع في شكل متباين.

إذن؛ الحراك الاجتماعي هو ذلك التغيير الذي يحققه الأبناء عن الآباء في الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وبخاصة في المهنة، الدخل، أسلوب الحياة نتيجة تعليمهم، ويكون الحراك صاعدا إذا تبعه انتقال الفرد من وضع اجتماعي أدنى إلى وضع اجتماعي أعلى، ويكون الحراك هابطا إذا تبعه انتقال الفرد من وضع اجتماعي أعلى إلى وضع اجتماعي أدنى، ويكون الحراك أفقيا إذا لم يحدث تغيير في المستوى الاجتماعي الاقتصادي للفرد ويؤدي الحراك الاجتماعي وظيفة مهمة للفرد حيث يشعره بالرضا عن المكانة التي وصل إليها، ويتيح الفرص أمامه لتعزيز مكانته الاجتماعية عن طريق قدراته وإمكاناته وجهده.

وعلى هذا؛ فإن الحراك الاجتماعي يعني الحركة التي تحدث داخل البناء الاجتماعي، بمعنى تغيير الوضع الاجتماعي سواء لفرد أو لجماعة أو لفئة اجتماعية معينة، فالحراك الاجتماعي عملية اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي إلى وضع آخر، وكمفهوم إجرائي فإنه التغير الذي يطرأ على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد، سواء أكان التغير للأفضل أو للأسوأ.

أما **محمد عاطف غيث** فإنه يشير إلى هذا المصطلح بأنه حركة الفرد أو الجماعة من طبقة اجتماعية أو مستوى اجتماعي إلى طبقة أو مستوى آخر، ويشير الاستخدام المألوف لهذا المصطلح إلى حركة أعلى وأدنى في نسق التدرج الطبقي[2].

---

[1]- جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، المجلد الأول، تر: محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2000، ص392.

[2]- **المرجع نفسه**، ص20.

أما **سميرة أحمد السيد** فقد أوردت تعريفا مفاده أن المجتمعات الصناعية تتميز بوجود تدرج هرمي للمراكز الاجتماعية، تتحدد على أساسه امتيازات الثروة والسلطة والقوة والمكانة وتزداد هذه الامتيازات بالارتفاع في السلم الهرمي، والفرد في هذا النوع من المجتمعات يمكنه الانتقال من مركز إلى آخر عن طريق وسائل تخضع لسيطرته الشخصية مثل الإعداد الأكاديمي والمهني والخبرة والحصول على الثروة والمنافسة. وبذلك يختلف هذا النظام عن النسق الطائفي أو نظام الطبقات المغلق الذي يتحدد فيه المركز الاجتماعي للفرد بناءا على انتماء أسرته إلى طبقة معينة ولا يمكنه التنقل من طبقة إلى أخرى[1].

أما **ميلر** (Miler) فيعم مصطلح بقوله هو حركة ذات دلالة للمكانة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفرد والتدرج الاجتماعي، أما **ريمون بودون** (Boudon R.) فيورد له تعريف في المعجم النقدي في علم الاجتماع؛ فيقول:" يشير هذا التعبير إلى حركات الأفراد أو الوحدات العائلية داخل نظام الفئات الاجتماعية المهنية أو نظام الطبقات الاجتماعية، كما يورد بعض المؤلفين تسمية تصف حركية الأفراد بصورة عامة بالحركية داخل الأجيال، وبصورة أدق تدرس الحركية بين الأجيال، العلاقة بين الوضع الأصلي للأفراد وموقعهم الخاص في نظام الفئات الاجتماعية المهنية. إن هذا الشكل الأخير للحركية هو الذي استحوذ بصورة عامة على انتباه علماء الاجتماع"[2].

أما **محمد حسن العمايرة** فيضع تفسيرا لمفهوم الحراك الاجتماعي بأنه انتقال أو حركة الفرد أو الجماعة من مستوى معين أو طبقة اجتماعية معينة إلى مستوى أو طبقة اجتماعية أخرى في التسلسل الهرمي للبناء الاجتماعي أو داخل المستوى أو الطبقة الاجتماعية الواحدة[3]. فالحراك هو حركة الأفراد، والأسر، والجماعات من وضع اجتماعي إلى آخر[4].

---

(1)- سميرة أحمد السيد، **مصطلحات علم الاجتماع**، ط1، مكتبة الشقري، د.ب، 1997، ص.ص:151-152.

(2)- ريمون بودون، **المعجم النقدي في علم الاجتماع**، ط1، تر: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص277.

(3)- محمد حسن العمايرة، **أصول التربية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1999، ص292.

(4)- محمد الجوهري، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص73.

ويمكن النظر إلى المهنة على أنها محك أو معيار يمكن الاعتماد عليه في تحديد الحراك الاجتماعي للأفراد، لأن للمهنة أبعادا تحدد طبيعة الحراك ومداه[1].

الحراك هو التحرك من شريحة لشريحة أخرى، ومن حيث التطبيق تكون الحركة عادة من جماعة مهنية إلى جماعة أخرى، ويقع الحراك في نطاق تنظيم هرمي أو متدرج، ويكون عادة صعودا أو هبوطا، رغم أن بعض الحراك يكون على شكل حركة بين تجمعات تقع على مستوى واحد والبعض الآخر يسوده الغموض، خصوصا حينما تؤدي التحولات في البناء المهني إلى التشكك في التدرج الاجتماعي المستقر للمهن[2].

أما عكس الحراك الاجتماعي هو **الجمود الاجتماعي** (***D'immobilité Sociale***) ويكون في المجتمعات التي تتميز بالمكانة الاجتماعية المحددة بطريقة، أي شبه جامدة نهائيا، والمجموعات المنيعة على الأفراد ككل، وهنا نتحدث عن المكانة الاجتماعية المحددة، وبالتالي الجمود الاجتماعي يعني إعادة الإنتاج أو التوريث الاجتماعي.إذ صرح أحد العاملين قائلا:

كما راني راني مكان لا ربح لا والو غير ولفنا هذي الخدمة وملقينا عليها وين رانا ندورو غير في بلاصتنا وقاع رانا نخدمو غيرعلى الكرش باش منموتوش قولي نتا تصور (Par exemple) 1000دج في النهار على حساب الخدمة كيدايرا قادر تنقص قادر تزيد مي مشي بزاف Asco دير بها الدراهم تنجم تشري لوطو تنجم تتزوج ... جاوبني بصح هذا الحلال لوكان

---

[1]- غريب أحمد محمد سيد، **مرجع سابق**، ص197.

[2]- مراد رمزي خرموش، **دور العدالة التنظيمية في الحراك المهني للعاملين من القطاع الصناعي الخاص نحو القطاع العام - دراسة ميدانية بولاية سطيف-**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم وعمل،قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (2014/2013)، ص63.

تدخلها هاك وهاك ومتخافش ربي وتخدم
الحرام دير الدراهم لوكان رانا باغين
الدراهم الحرام ساهل الله يهدينا

(مقابلة رقم 12)(*)

وقد يأخذ الحراك الاجتماعي صورة فردية أو جماعية وتعتبر حركة الأفراد من الأشكال النمطية في المجتمعات الرأسمالية، ويشير تبادل الحراك الاجتماعي إلى الحركة من شريحة أو جماعة إلى شريحة أو جماعة أخرى يعوضها حركة مقارنة في الطريق الآخر، والمثال التقليدي هنا هو الحراك الصاعد يوازنه حراك مماثل هو الحراك الهابط. ومن الممكن التعرف بسهولة على الحراك المتبادل عندما تكون هناك حركة داخل البناء الاجتماعي الذي يكون إطاره مستقرا، ويتولد الحراك البنائي بالتغيرات التي تعيد تشكيل البناء الكلي، كما هو الحال مثلا في تقلص الفلاحين أو العمالة الزراعية واتساع حجم الطبقة العاملة الصناعية، والتغير في نسبة العمالة اليدوية للمديرين والفنيين، وتقلص قطاع التصنيع أمام توسع الصناعات الخدمية[1].

ثانيا: مداخل الحراك الاجتماعي والمفاهيم ذات الصلة

1- المداخل النظرية في دراسة الحراك الاجتماعي:

نشطت نظرية الحراك في فترة الستينات والسبعينات واعتبرت انقلابا في بنية المجتمع لذلك كان التساؤل يدور حول تعديلات البنية الاجتماعية على حركية الأفراد، فقد اهتمت نظريات بالتحليل أي التساؤل عن عوامل التوجيه من أمثال **بودون** و**كاهل** وأخرى اهتمت بالوصف وبقياس محددات وضع الفرد ومؤشراته وبين الوصف والتحليل هناك مفارقات منها الخاص بالنتائج ومنها الخاص بتطور الحراك، فإذا تكلمنا على نظرية الحراك الاجتماعي فإن **بيتريم سوروكين** كما بينا سابقا من مؤسسيها إذ

(*)- **بمعنى:**" كما أنه لا يوجد ربح نحن بقينا في هذا العمل بحكم التجربة و لم نجد أين نذهب لا يوجد ربح ونحن نعمل من أجل الأكل والعيش لكي لا نموت، مثال أنت تربح 1000دج في النهار على حساب نوعية العمل بالإمكان النقصان أو الزيادة بشكل قليل هل تقدر ادخار المال هل تقدر شراء سيارة هل تقدر الزواج بها... أجبني على حق لكن هذا هو المال الحلال لو الإنسان لا يخاف الله وبالالتواءات وتعمل الحرام تقدر على كسب المال ،لو أردنا كسب المال الحرام شيء سهل لكن الله يهدينا".

(1)- مان ميشال، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، تر: عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص234

أثار هذا الأخير إشكالية إفراز المجتمعات أو آليات ينقاد الأفراد بواسطتها من موقع اجتماعي أصلي إلى موقع اجتماعي محقق ويكون الحراك عنده في ثلاث هيئات(عوامل التوجيه) وهي العائلة، المدرسة والظروف التاريخية[1].

نتيجة لتباين رؤى الباحثين حول ظاهرة التمايز والتدرج الطبقي وتحرك الفرد داخل المجتمع تبلور في إطار علم الاجتماع ثلاث تيارات: أحدهما رجعي يعتمد بظاهرة اللامساواة الاجتماعية ويشدد عليها، والثاني راديكالي تقدمي يؤمن بإمكانية تحقيق المساواة الاجتماعية وتدعيم أركانها، وثالث يقع في موقع الوسط بينهما هو يعترف باللامساواة ويجعلها في خدمة المجتمع. أما التيار الأول فيندرج تحت ما يعرف بنظرية التكامل الاجتماعي تلك التي تمثل بشكل أساسي في تحليلات الوضعية والبنيوية الوظيفية في حين يندرج التيار الثاني تحت ما يعرف بنظرية الصراع أما الثالث فيمثل التحليلات الإسلامية لهذه الظاهرة ويمثلها الأب المؤسس لعلم الاجتماع العلامة عبد الرحمن ابن خلدون.

أ. **نظرة ابن خلدون للحراك الاجتماعي:** من أهم المفكرين الذين درسوا **الحراك الاجتماعي** المفكر الإسلامي **عبد الرحمن ابن خلدون** المؤسس الأول لعلم العمران البشري والذي سمي فيما بعد بعلم الاجتماع، ولقد كان انطلاقه من مسلمة أساسية مفادها أن الاجتماع الإنساني ضروري، ويعبر على ذلك بقوله أن:" الإنسان مدني بطبعه". ويرى أن من أهم الخصائص التي تميز الاجتماع الإنساني أنها لا تتجمد إلى حال من الأحوال، بل تختلف أوضاعها باختلاف الأمم والشعوب وباختلاف الزمان أيضا داخل المجتمع الواحد.

ويقرر **ابن خلدون** أن أحوال العالم والأمم وعوائدها لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر إنما هو اختلاف على مر الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال[2].

ومن ثم اعتمد على علاقة جدلية بين البدو والحضر والتي تقوم عليها نظرية العمران بأسرها وهي التي جعلته يفكر مليا في كيفية اكتساب الأشخاص أو الطوائف

---

(1)- BOUDON R, **L'inégalité des chances, la mobilité sociale dans les sociétés industrielles**, Paris, Collection Armand Colin, 4ème trimestre, 1973, P17.

(2)- محمد أحمد بيومي، **أسس وموضوعات علم الاجتماع**، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص86.

للثروة والمال والجاه التي تعتبر مؤشرات هامة **للحراك الاجتماعي** فحراك الأجيال لا يتم الا طبقا لنمط حياتهم ومعيشتهم. ويؤسس **ابن خلدون** هذا الاختلاف على المناطق الجغرافية وما تتحلى به الأرض من جدب وخصوبة وبهذا تختلف حياة الناس وكسبهم.

وهنا يبدأ الاختلاف بين البدو والحضر الذي يفسره طبع كل منهما، أما الضروري والكمالي عنده فيرتبط بحياة الحرمان والذي يتعدى المحافظة على الحياة أما الكمالي فهو كل ما زاد عن القوت، فالكمال يشكل **حراكا قويا** بالنسبة للأشخاص الذين تعودوا على الضروري من العيش والانتقال من البداوة إلى الحضارة، إن هذا الانتقال الفجائي والانقلاب اللاتدريجي في حياة هؤلاء من شغف العيش إلى قمة التمدن والحضارة ويبرز التناقض بين حياة هؤلاء في البدو وحياتهم في حالة الحضارة والنتائج المترتبة عن التناقض.

إذن حسب تصور **ابن خلدون** يحتاج البدو إلى المدن نظرا لتطوير تقسيم العمل فيها وكثرة المهن واختلافها، إن أهمية الثروة تبدو في علاقتها بالملك والدولة فهو يشير إلى السمة الرئيسية في الحراك الاجتماعي وهذا ما لم يسبقه بقوله أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون هي وسط الدولة، وهذه الثروة تتجه اتجاها انحنائيا فكلما تقوّت الدولة كثرت ولم تظهر الاضطرابات على السطح ،لكن حين يصيب الدولة الاضمحلال فان الثروة تقل لكثرة توزيعها على الموالين والأنصار لبروز الثورات والانتفاضات نتيجة لعدم المساواة في الحظوظ الاجتماعية وللظلم والقهر[1].

لقد كان ابن خلدون حذرا في تعميم مقولة الحراك الاجتماعي على كل الفئات الاجتماعية بل رأى النقيض تماما لبعض الفئات، أي أنه طرح مقولة **الثبات الاجتماعي** (***Stabilité Sociale***) فهو يؤكد أن القائمين بأمور الدين تعظم ثروتهم في الغالب وذلك للاحتياج المؤقت لبضاعتهم الفكرية وكذا لانهم لا يخضعون لمؤشر الجاه الذي ذكر في السابق كعامل من عوامل الحراك،ويضيف ابن خلدون ملاحظته ومعاينته المباشرة لهذه المقالة. ويقول:" ولقد باحثت بعض الفضلاء فأنكر على ذلك فوقع بيدي أوراق

---

[1]- عبد العزيز رأسمال، **كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية، دراسة سوسيولوجية**، مرجع سابق، ص23.

مخرقة من حسابات الدواوين من دار المأمون تشتمل على كثير من الدخل والخرج وكان فيما طالعت فيها أوراق الفضلاء والأئمة والمؤذنين ووقفته عليه وعلم منه صحة ما قلته ورجع إليه"[1].

أما وجهة نظره في **الحراك التنازلي** فيلخصها في تتبعه الأطوار الملك أو الدولة وخاصة في هرمها، حيث تفسد الأقوات والنعم على السلطة الحاكمة ثم تبدأ الدولة في الهرم بتلاشي العصبية احتاج صاحب الأمر إلى الأعوان والأنصار لكثرة الخوارج والمارقين والثوار، وانفق خزائنه وحاصله في مهمات الدولة وقلت مع ذلك الجباية لما قدمناه من كثرة العطاء والإنفاق فيقل الخراج وتشتد حاجة الدولة الى المال، فيتقلص ظل النعمة والترف عن الخواص والحجاب والكتاب ويتقلص الجاه عنهم ويضيق نطاقه على صاحب الدولة[2].

ويبدو أن سعة أفق تفكير ابن خلدون تظهر في معالجة بعض المؤثرات الاقتصادية مثلا الرخص في الأسعار الذي يؤثر على فئات اجتماعية معينة، بل يسبب **حراكا تنازليا** لها فهو يأثر على التجار فساد سلعهم وفساد رؤوس أموالهم، وكذلك يؤثر على المحترفين ببوار أنواع الزرع من فلح وزراعة، وذلك لقلة الربح فيها فلا تكثر رؤوس أموالهم بل ينفقون عليها بل يؤثر على الجند لأن أرزاقهم تأتى من الدولة وحينما ترخص أسعار الزرع تقل الجباية منه لفساد الحالة الاجتماعية للمحترفين به، هذا المنطلق يدل على عمق فكرا **بن خلدون** في العلاقة بين البدو والحضر، وهذا ما يبدي أن هناك علاقة بين الحراك والهجرة الداخلية؛ أي العلاقة بين صعود فئات ونزولها في السلم الاجتماعي وتلك الهجرة التي تحدث بين الريف والمدينة[3].

ونستفيد من هذا القواعد التي رسمها الإسلام للحراك، حيث إنه يقرّ بوجود الفوارق بين الفئات الاجتماعية، ويقرّ بحرية كل فئة في التحرك والصعود في سلم التدرج الاجتماعي ولكنه يضع لهذه الحرية الضوابط التي تسيرها وتجعلها لا تخل بالهدوء الاجتماعي والسلام، ذلك أن هذا الدين قوامه التسامح والتعاطف والتآزر بين

---

[1]- عبد العزيز رأسمال، **مرجع سابق**، ص23.
[2]- **المرجع نفسه**، ص24.
[3]- **المرجع نفسه**، ص24.

أفراد المجتمع، ومن هذه الضوابط التي يضعها المفكرون الإسلاميون لتنظيم عملية الحراك الاجتماعي نذكر:

- أن لا يكون التحرك والتنقل في السلم الاجتماعي على حساب الآخرين.
- إن الغاية لا تبرر الوسيلة مهما بلغت هذه الغاية من السمو فإذا كانت قواعدها تخل بقواعد الشريعة الإسلامية فهي غير مقبولة.

ب. المدارس الغربية والحراك الاجتماعي:

- **المدرسة الوضعية**: ينطلق **كونت** من مسلمة أساسية هي أن الإنسان لا يشكل البداية إنما هو وريث سابقه لذلك فقد تساءل كثيرا كغيره من المثقفين عن مسيرة التطور الاجتماعي ومكانة الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية الصاعدة فيه وفي هذا التطور إلى أين يدفعنا والى أين يتجه بنا تطور الإنسانية[1]، وتعتبر الديناميكية الفكرة التصورية الرئيسية لعمليات التطور والتقدم الاجتماعي التي تعتبر جوهر الفكرة النظرية للوظيفية عند **كونت**، حيث يتصور أن الديناميكا تبدأ أولا بإدارة ومعرفة معدلات النمو والتغير لكن قد يظهر هذا التغير والتطور بصورة نسبية ولا يحدث بصورة فجائية، كما رأى أن التطور والتقدم لايسيران في خط مستقيم، كما رأى بعد ذلك العديد من روّاد نظريات التقدم الاجتماعي الذين يصنفون في إطار ما يعرف بالنظرية الخطية وخاصة أن **كونت** تصور بأن للتقدم عوامل ونتائج ومظاهر كما يحدث للتقدم بصورة عامة تذبذبات وتقلبات، وذلك بفضل تدخل الإرادة الإنسانية التي بواسطتها يمكن تعديل مسار التغير والتطور ومعدلاته بصورة عامة.

كما بلور نظريته السوسيولوجية عند تحليله لفكرة التقدم التي اعتبرها ممثلة في تصوره عن عمليات التغير الديناميكية التي تحدث في المجتمع، وأظهر أن التقدم يكون فيزيقيا أو أخلاقيا أو سياسيا، واعتبر أن أهم تقدم هو التقدم العقلي لأنه يؤثر عليها كلها، وهو المسؤول عن التغير في مجريات الأحداث في التاريخ كما أن التاريخ ذاته لا يتغير إلا بمجموعة من الأفكار العقلية إلى مسارات معينـة. لذا قال:" أن النمو والتقدم

[1]- عبد العزيز رأس مال، **مرجع سابق**، ص23.

العقلي يؤدي حتما إلى النمو والتقدم المادي ويكون الدافع الأول نحو تطوره بصورة مستمرة في كافة المراحل والعصور التاريخية ولا سيما في العصر الحديث"[1].

ومن هنا يظهر لنا كيف نظر **كونت** إلى التحرك الاجتماعي الذي يطرأ على الفئات الاجتماعية عبر العصور من خلال المراحل الثلاث فإن التحرك عنده مبني على الانتقال من فكرة عقلية إلى فكرة أخرى بحيث أنه إذا أراد أي فرد من أفراد المجتمع أن يغير من أفكاره فعليه أن يساير الحركة السائدة في المجتمع ولا يخل بالتوازن الذي يسير عليه المجتمع، وهذه نظرة ترى بأن الإنسان محكوم عليه أن يبقى في المكان الذي وجد نفسه فيه وأن مكانة الفرد في المجتمع مكانة موروثة من مكانة عائلته وكذلك وظيفته الاجتماعية، ومما يؤخذ كذلك على **كونت** هنا هو نظرته إلى أن المجتمع يجب أن يتحرك بنفس السلم الاجتماعي وهو تبريره للتدرج الاجتماعي الموجود محاولا من وراء ذلك خدمة النمط الاجتماعي السائد في عصره[2].

أما الرائد الثاني للمدرسة الوضعية **اميل دوركايم**؛ فلقد ركز على ضرورة زوال التقسيم الطبقي في المجتمع، لكن هذا لا يمكن أن يتم عن طريق الثورة الطبقية طبقا للمفهوم الماركسي، ورأى أن أحد العوامل الهامة التي تؤثر على زيادة وحدة الصراع الطبقي في المجتمع هي حقوق ميراث الثروة والملكية التي تؤدي بالضرورة إلى تكديس الثروة والسيطرة عليها بواسطة مجموعة قليلة من الأفراد أو طبقة معينة في المجتمع، ولقد أكد **دوركايم** على ضرورة بناء برامج شاملة للرعاية الاجتماعية وغيرها من الإجراءات الأخرى الكفيلة بتحقيق ظروف الحياة المادية والاجتماعية لطبقة الفقراء، ويتم ذلك عن طريق إعادة تنظيم الاقتصاد ولا يمكن ذلك عن طريق وضع الاقتصاد تحت سيطرة الدولة.

ومما يؤخذ عليه هنا هو تعلقه بالجانب المادي من الحراك الاجتماعي دون تطرقه إلى الحراك الثقافي ودفاعه عن السلطة، محاولا إعفاءها من مسؤولية التدرج

---

[1]- عبد الله محمد عبد الرحمن، **النظرية السوسيولوجية الكلاسيكية**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الأزارطة، 2006، ص137.

[2]- **المرجع نفسه**، ص140.

الطبقي ورفع المسؤولية عنها في مساعدة المحتاجين والفقراء، مبررا أن ذلك يكون سببا في اتكالهم عليها.

- **المدرسة التطورية**: تنطلق تطورية **سبنسر** من المقولة الأساسية التطور هو المفهوم الرئيسي لفهم العالم ككل ومكانة الإنسان فيه، كما أن تفسير الظاهرة يتم من خلال التوازن المتحرك لأنها في حالة تساند مستمر للحركة، أي تتبع كل التغيرات والطوارئ الجديدة أثناء تبدل الظاهرة من شكل إلى آخر. ومن هنا فإن العمليات الاجتماعية في المجتمعات الصغيرة تتحرك من حالة البساطة إلى حالة التعقيد المنظم، ولقد استمد هذا المنطلق من تطورية **داروين** والذي جعل له مبدأ هو السياسة الاجتماعية واستمدها من مصدرين هما: آراء **سميث** الاقتصادية والقائمة على عدم تدخل الحكومات في الحركات الثورية والاجتماعية إلا عند الضرورة القصوى، وثانيا آراء **داروين** التي تؤكد على حتمية التغير عن طريق هيمنة العوامل والقوانين الطبيعية على بقاء واستمرارية الكائنات الحية البشرية، وهذا ما تبلور عموما في تصورات **سبنسر** عندما حرص بشدة على التأكيد أن علم الاجتماع يجب أن يوضح للبشر عدم تدخلهم في العمليات والقوانين الطبيعة التي تحدث في الواقع الاجتماعي، والسبب يرجع إلى ذلك الاعتقاد أو الافتراض من قبل **سبنسر** لأنه كان مؤمن بأن الطبيعة الخارجية تستطيع عن طريق التطور والتغير المستمر أن تتخلص من الأشياء السالبة ولن يبقى فيها إلا الاصلح والأقوى من المجتمعات والبشر.

ولقد أبرز **تيمان** مقولة الآثار الخطيرة للحراك التي تكون بموجبه وجود نموذجين للمجتمع يرتبطان بهذه المقولة هما المجتمع الصناعي والمجتمع العسكري:

- الأول: يقع ضمن إطار ما يسمى نسق صيانة المجتمع داخليا والتعاون فيه اختياري وغاية التنظيم الاجتماعي، تهدف إلى الزيادة في الإنتاج وتوفير الرفاهية الاقتصادية للمواطنين، أي الحراك الاقتصادي والاعتراف بالحقوق الشخصية أي الحراك الاعتباري وظهورالتنظيمات الطوعية الحرة وبناء طبقي يمتاز بالمرونة

بمعنى حراك اجتماعي مفتوح لكن بمواجهة ذلك تفقد المعتقدات الدينية طابعها التدريجي وقوتها المطلقة في المجتمع.

- الثاني: يقع في إطار نسق النظام أي الحماية من الأخطار التي يتعرض إليها المجتمع من الخارج والتعاون إجباري ووجود سلطة مركزية ومستويات عليا للضبط الاجتماعي القائد العسكري يتمتع بقوة مسيطرة على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية إذ يخضع فيه الأدنى للأعلى خضوعا تاما، ومن ثم فان الأمل في الحراك الصاعد يكون محدودا[1].
- **المدرسة السوسيولوجية:** ويمثلها **جورج سيمل** عندما درس الجماعة الاجتماعية وأنماط التفاعل الاجتماعي والثقافي، وتحديده لعديد من أنماط الجماعة والتفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والتي بلورها في إطار تصوراته العامة حول الأشكال الاجتماعية والصورية التي توجد في الواقع. ولقد طرح **سيمل** مجموعة معينة من أنماط الجماعة والعلاقات الاجتماعية التي تصاحبها، وهذا ما ظهر في تحديده لما يعرف بالجماعة الثنائية والتي تتكون من شخصين فقط والجماعة الثلاثية التي تتكون من ثلاثة أشخاص، وتصور أن الشخص الثالث في الجماعة يكون أكثر فاعلية في أنماط العلاقات والتفاعل داخل الجماعة ومكونات عملية التفاعل بها، واعتبر أن الشخص الثالث صاحب التغيير السببي والراديكالي والجوهري داخل بناءات الجماعة وصور علاقتها وأنماط أشكالها، كما حاول **سيمل** أيضا أن يؤكد على أن زيادة العدد في الجماعة هو الذي يعكس تعدد أنماط العلاقة ويفسر طبيعة أشكالها ومضمون ومحتوى أفعالها وبناءاتها ككل[2].

كما ناقش **سيمل** طبيعة الجماعة وبناءاتها في ضوء استخدام مفاهيم ومداخل علم النفس الاجتماعي، وما يعرف بالمدخل أو **المنهج التحليلي الهندسي الاجتماعي (*Social Gieometry Method*)**، وهذا ما ظهر عندما حلل طبيعة التفاعل بين الجماعة الاجتماعية وخاصة الجماعة ثلاثية الأشخاص والدور الاجتماعي الذي يمكن

---

(1)- عبد الله محمد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص316.
(2)- عبد العزيز رأس مال، **مرجع سابق**، ص30.

أن يقوم به هذا الشخص داخل بناءات الجماعة، ويقصد بها جماعة الشخصين والتي تحدث بينهما أنماط الصراع وأيضا التنافس والتعاون. ولقد استعمل **سيمل** بعض المفاهيم السوسيولوجية المميزة في تحليله للدور الوظيفي والتفاعلي للشخص الثالث في الجماعة الثلاثية، عندما أشار إلى طبيعة هذا الدور الذي يؤدي إلى نظام الحراك أو التنقل الاجتماعي أو النظام التسلطي الذي يحدث داخل بناءات الجماعة[1].

إن بحوث **سيمل** عن الصراع والمنافسة والعلاقات الرئاسية ودور الغريب والمدينة الحديثة، تبين تلك الخاصية التي تتمتع بها هذه المفاهيم في إطار حركية المجتمع وجدلية التطور فيه وكذا العوائق التي تعرقل عملية التغير الاجتماعي، وتبين عمق دراساته للتفاعل الاجتماعي التي تنعكس في علم الاجتماع الجزئي وحركية الجماعة[2].

- **المدرسة الفيبرية:** حرص **فيبر** في إطار تحليلاته عن نظرية التغير الاجتماعي، على سبيل المثال أن يبين لنا كيفية تطور النظام والمؤسسات والقيم التربوية عبر العصور، إلى أن وصلت إلى ما هو عليه في العصر الحديث على أن كل بناء سوسيولوجي له طابع احتمالي فإن البنايات الاجتماعية تفقد دلالتها مع الوقت، أو قد تختفي أن كان نشاط البشر الذي يتعلق بها يعطيها دلالة أخرى إما تحت ضغط الضرورات، أو طبقا للمصالح الجديدة، أو طبقا للتطور التكنولوجي والعقلانية البشرية، أو قد تحرم من كل دلالة وتندثر[3].

إن المجتمعات في العصر الحديث الذي تعتمد على العلم والشهادات والخبرة والتخصص وتقسيم العمل لها خصائص عامة لظهور المرحلة العلمية العقلانية والتي أفرد **فيبر** تحليلات موسعة عنها عندما ناقش قضية تطور الرأسمالية كنظام اجتماعي عام وشامل فلقد حرص فيبر بأسلوبه ومنهجه التحليلي التاريخي المقارن على أن يناقش قضية تغير التنظيم والمؤسسات التربوية ومحاولا أن يوضح الخصائص والسمات العامة التي تقوم عليها مقومات الإنتاج البيروقراطي الصناعي وخاصة

---

[1]- عبد العزيز رأس مال، **مرجع سابق**، ص31.
[2]- **المرجع نفسه**، ص.ص:31-32.
[3]- **المرجع نفسه**، ص.ص:31-32.

العنصر أو القوى البشرية وكيفية تأهيلها بصورة عقلانية حتى تواكب عمليات التغيير والتحديث والحاجة الماسة إلى تطور واستحداث مؤسسات وتنظيمات بيروقراطية لتواكب العصر الحديث[1].

أما النشاط التفاهمي الذي يحدث صراع خفي ومفتوح ضمن فئات داخل المجموعة العرقية أو المجموعة الوطنية أو في اقتصاد السوق تحدث بين هذه الأنماط الأربعة التي حددها **فيبر** انتقالات مستمرة فهي ليست مستقلة، ومن ثم فإن آليات الترقية والصعود والهبوط أو البقاء في مستوى معين تستمر من خلال حركة المجتمع الكلية وداخلها، وهذا يبرز من خلال طابع العلاقات الاجتماعية التي لا تأخذ فقط طابعا إيجابيا وإنما لها طابع سلبي أما الصراع فقد يكون عنيفا أو يتخذ طابع المنافسة في الحب أو لمزاحمة وتكون العلاقة سليمة فقط، حيث أن السلم ينقل الصراع على صعيد آخر وحتى المحتوى الدال للعلاقة قد يتغير مع الوقت إلى التضامن، وقد يتحول بين الشركاء إلى منافسة المصالح. إن نظام العلاقات الاجتماعية يبرز من خلال نمطين هما التجمع والتنشئة:

- الأول: يتحدد بالشعور الذاتي بالانتماء إلى نفس المجموعة وهو ذو نظام تقليدي أو عاطفي أو عرقي.
- الثاني: يتحدد بالربط بين المصالح من خلال نمط العقلانية المتعلق بالقيم والأهداف.
- ومن ثم يكشف **فيبر** عن مظهرين اجتماعيين: القوة والهيمنة.
- الأول: يعني وجود حظ للانتصار داخل العلاقة الاجتماعية والإدارة الخاصة في مواجهة التحديات.
- الثاني: يعبر عن وجود حظ للعثور على أشخاص مطيعين لأمر ذي محتوى محدد وهي أي الهيمنة تتأسس على العلاقة بين القيادة والطاعة وقد تتعلق بإرادة شخص خارج على التجمع أو جهاز إداري.

[1]- عبد الله محمد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص292.

إن هذين المظهرين الذين طرحهما **فيبر** بذكاء يعتبران منظمين للحراك الاجتماعي في تجمع مفتوح أو مغلق تتجاذبه عدة أنشطة اجتماعية، وللحظ دور أساسي في تحديد نوعية الحراك وآفاقه لدى عدد من علماء الاجتماع[1].

إن **فيبر** لا يعتقد بوجود طبقتين اجتماعيتين متخاصمتين ، بل يعتقد أن هناك طبقات تعتمد بالأساس على متغير المهنة.

إن هذا التصنيف إنما ينبعث من نظرية فيبر عن الأدوار الاجتماعية، ويعتقد **فيبر** أن التصنيفات الطبقية ترجع إلى عوامل متعددة؛ أهمها التربية والتعليم والمهنة والدخل ولقب العائلة وانحدارها الاجتماعي؛ أما الصراع الطبقي فلا يحدث بين الطبقات بالنسبة **لفيبر** وإنما يحدث بين الأدوار الوظيفية، فإن الصراع لا يكون بين الطبقة المتوسطة والطبقة العمالية كما يقول **ماركس،** وخصوصا وأن الحدود الاجتماعية والمادية والنفسية بين الطبقات ليست واضحة بسبب عامل الانتقال الاجتماعي، وبسبب تحسن الأوضاع الثقافية والمادية والاجتماعية للطبقة العمالية لاسيما بعد شيوع ظواهر التحضر والتصنيع والتنمية الشاملة في المجتمعات الأوربية.

إن الصراع الطبقي كما يعتق د **فيبر** يكون بين أبناء الطبقة الواحدة للوصول إلى المراكز القيادية الحساسة، ذلك أن العامل لا يستطيع أن يتنافس مع المهندس بسبب الهوة الثقافية والمهنية والاجتماعية والمادية التي بينهما، لكنه يستطيع التنافس مع العامل الآخر للوصول إلى درجة رئيس عمال، وهكذا بالنسبة للمهنيين الآخرين[2].

- **فلفريدو باريتو:** وتبرز أفكار **بارتو** الوظيفية من خلال إشارته إلى فكرة اللاتجانس والتمايز الاجتماعي والتي تمثل من الناحية الواقعية أهمية ومكانة فكرة الرواسب الاجتماعية، ووجد أنها تؤثر كثيرا في النظام أو النسق الاجتماعي، ولقد تبنى **باريتو** هذه الفكرة انطلاقا من توجهاته الفكرية والأيديولوجية التي هاجم بها أفكار **ماركس** دائما، كما هاجمه عندما جعل الغرائز والعواطف هي الأساس في التغير والتطور وليس العوامل المادية والاقتصادية بصورة عامة، وفي إطار تحليل

---

[1]- عبد العزيز رأس مال، **مرجع سابق**، ص.ص:33-34.

[2]- إحسان محمد الحسن، **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص.ص:290-291.

باريتو لفكرة اللاتجانس والتمايز الاجتماعي، ركز على آراء وأفكار النظريات والأيديولوجيات التي نادى أصحابها بالمساواة، والحرية، والديمقراطية، وغيرها من الأفكار التي لن تخفى حقيقة قائمة رواسب محددة تجعل بالفعل هناك أسباب لظهور هذه الأشياء في المجتمع والحياة البشرية عبر العصور التاريخية، فالسبب لوجود اللامساواة، والحرية والديمقراطية تظهر من خلال وجود حقائق أخرى ثابتة أيضا، وهي التي تفسر سبب وجود اختلافات بين الأفراد من حيث الجسم والقدرات العقلية أو الذكاء أوالخلقية، وهذه الخصائص والصفات الجسمية والفيزيقية ، ما هي إلا خصائص يتميز بها الجنس البشري عن بعضه البعض وهذا ما يترتب عليه دائما تقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية، تحرص دائما على تدعيم النظام الطبقي وفكرة اللامساواة الاجتماعية بين الأفراد والطبقات، بل بين الشعوب والمجتمعات أيضا[1].

حيث يعتقد أن المجتمع ينقسم إلى طبقتين اجتماعيتين متخاصمتين هما طبقة النخبة (الصفوة) وطبقة العوام وتنقسم طبقة النخبة إلى قسمين:

- نخبة حاكمة تشغل مواقع الحكم والمسؤولية ونخبة غير حاكمة تشغل مواقع وأعمال حساسة وبارزة لا يمكن للمجتمع الاستغناء عنها.
- أما طبقة العامة فتتكون من عامة الناس الذين لا يحتلون مواقع اتخاذ القرار والمسؤولية.

ويرجع **باريتو** الحراك إلى رغبة النخبة باحتلال مواقعها القيادية والحفاظ عنها لأطول فترة زمنية ممكنة وعدم إتاحة المجال للعامة بمشاركتهم في القوة المسؤولية، بينما يريد العوام الوثوب إلى مراكز النخبة واحتلالها للسيطرة على زمام الأمور في المجتمع. غير أن عملية الصراع بين النخبة والعامة تتمخض على نجاح بعض العوام في الوصول إلى مواقع النخبة وسقوط بعض النخبة إلى طبقة العوام، فكلا من الأسود (أصحاب الصفوة الحاكمة) والثعالب (أفراد الفئة المحكومة) تتوزع قدراتهم وإمكاناتهم الفكرية والعقلية والجسمانية حسب ما حصلوا عليه من مجموعة الرواسب والغرائز

[1]- عبد الله محمد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص352.

والعواطف التي تجعل البعض منهم أسودا والبعض الآخر ثعالبا، وخاصة ما يتمتع به كل من المجموعتين من حصيلة الرواسب الأولى والثانية حسب تصنيفات **باريتو** لها فالثعالب تحصل على نسبة أكبر من الرواسب الأولى، وتكافح بقوة من أجل الحصول على الدعاية والقوة الاقتصادية والمالية والحيل السياسية، التي تجعلها تحصل على مكانة الصفوة الحاكمة في المراحل المستقبلية، عندما يتيح لها الوقت والفرصة لاحلال الصفوة الأولى حتى تبدأ دورية الصفوة بين الفئة الحاكمة والمحكومة وهذه الظاهرة يطلق عليها **باريتو** ظاهرة دورة النخبة.

ويعتقد **باريتو** أن أسباب عدم قدرة النخبة في الحفاظ على مراكزها هي:

- ✓ تعرض النخبة للكبر.
- ✓ عدم كفاءة النخبة.
- ✓ إحالة النخبة للتقاعد.
- ✓ تعرض النخبة إلى فضائح.
- ✓ تعرض النخبة إلى التآمر من قبل العوام.

ومن هنا يظهر لنا أن سبب الصراع بين النخبة والعوام يكمن في الرغبة فيالحصول على مراكز القوة والحكم وأن أطراف الصراع هي النخبة والعوام وأن الصراع يقود إلى تحول المجتمع من مجتمع أقل حرية وديمقراطية إلى مجتمع أكثر حرية وديمقراطية وإنسانية[1].

- **تالكوت بارسونز والوظيفية:** يرى أن القيم الاجتماعية أي التوقعات التي يشترك فيها الناس فيما يتعلق بأنسب الوسائل لتحقيق الغايات المرجوة التي يمكن أن تؤثر على الجانب المعرفي عند الفرد، من حيث أنها تحدد له مدى الموضوعات التي يدركها وأسلوب الاستجابة له، كما أنها تؤثر على الفرد من حيث أنها تحدد له القيمة النسبية للموضوعات المختلفة،وكذلك من حيث أنها تفرض عليه شعورا بالمسؤولية عن أفعاله على أساس أثارها السلبية والإيجابية على المجتمع وقد قسم هذه التوجيهات إلى: تقديرية- معرفية- أخلاقية.

[1]- عبد الله محمد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص353.

ويؤكد **بارسونز** على أن كون القيم مصدرا لصياغة تماسك النسق الاجتماعي ووحدته، من ثم فهي تشكل ضوابط للإنسان وفعله في المجال الاجتماعي من الخارج إلا أنه يزيد عليها مجرد استيعاب الفاعل للقيم، كما أنها تتولى ضبطه من الداخل، هذا بالاضافة إلى أنه لا يمنح القيمة دورا مستقرا فقط بل يمنحها دورا ديناميا حيث تعتبر القيمة مولدة للفعل خاصة الفعل المؤسس للنظام الرأسمالي[1].

ثانيا؛ اهتم **بارسونز** بفكرة التوازن عندما حلل علاقة النسق الاجتماعي بأنساقه الفرعية الأخرى (النسق الاقتصادي) (النسق السياسي) (نسق الضبط الاجتماعي) (نسق التنشئة الاجتماعية)، وذلك بالطبع عن طريق وجود متطلبات الوظيفية الأربعة وهي: التكيف، تحقيق الهدف، التكامل وحفظ النمط.

كما يعتبر **بارسونز** تقسيم العمل أساس التماسك العضوي الذي يعني التباين من أجل الإنتاج وتبادل الإنتاج، هذا إلى جانب أنه إذا كانت هناك بعض ظواهر الانحراف أو عدم الاستقرار السائد فإن ذلك راجع إلى أن البناء الرأسمالي لم يكتمل بعد وسوف تلغى هذه الصراعات بمجرد نمو واكتمال هذا البناء[2]، فلقد حرص على أن يعالج فكرة التغير والصراع داخل الأنساق الاجتماعية، وذلك من خلال معالجته لفكرة التوازن ذاتها فالأنساق الاجتماعية عندما تسعى إلى تحقيق الاستقرار يظهر نوع من **التوتر** (***Tension***) أو التمرد أو الانحراف، ولكن كل من الأفراد أو الأعضاء في النسق الفرعي يسعى دائما لمقاومة ذلك الانحراف والتوتر ومعالجته بصورة إيجابية، وهذا ما ظهر في تحليلات **بارسونز** لمجموعة من التوجيهات القيمية حيث ينشأ الصراع بين محصلة هذه التوجيهات ووجود نوع من الصراع بين الدوافع الذاتية الشخصية، وهذا ما حاول **بارسونز** أن يشير إليه من خلال ما يعرف بـ **متغيرات النمط** (***Paterant Variable***)؛ وخاصة الخصوصية في مقابل العمومية، على سبيل المثال ،كما حاول **بارسونز** أن يؤكد على أن من مصلحة الأفراد أن يقابلوا التغيير ويسعون للمحافظة على النسق، وذلك من أجل تحقيق مصلحتهم الذاتية وهذا ما جاء في تبريرات بارسونز

---

[1]- أماني عزت طولان، **القرية بين التقليد والحداثة**، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع والإعلام، 1995، ص.ص:43-44.

[2]- **المرجع نفسه**، ص44.

لطبيعة النظام أو النسق الاجتماعي السياسي وانتقاده لآراء **هوبز** بأن اعتبرها آراء نفعية لا يمكن أن تقوم عليها مقومات التنظيم الاجتماعي المستمر.

وبهذا فقد حاول أن يبني نظرية مماثلة أطلق عليها نظرية بدائل النمط حيث سعى جاهدا من خلال هذه النظرية إلى تفسير النقلة الثقافية للمجتمعات المتخلفة من التخلف إلى التقدم وترتكز هذه النظرية على خمس متغيرات رئيسية، حيث تتحول المجتمعات من الاعتماد على المراكز على أساس العلاقات والإعارات الشخصية والعائلية إلى قياسها على أساس الإنجاز من سيادة الخصوصية إلى سيادة وسيطرة القانون والعمومية، ومن السيادة العاطفية إلى العقلانية ومن عدم التخصص إلى التخصص الوظيفي ومن التمثل إلى التغير الاجتماعي[1].

لقد اختزلت نظرية **بارسونز** عملية التحول الاجتماعي إلى مجرد تكيف آلي مع ضغوط داخلية وخارجية والنظرية على هذا النحو لا تفسح مجالا للعمل السياسي الواعي والنضال الاجتماعي الفعال من أجل أحداث هذا التحول، وربما كان ذلك هو السبب في ظهور تلك السيولة النقدية على الوظيفية بسبب تجاهلها الصراع في أحداث التغير والتماسك على السواء.

- **التيار الماركسي:** يستهل **ماركس وانجلز** البيان الشيوعي بموقفهما الواضح من مقولة الحراك الاجتماعي؛ قولهما أن تاريخ الشعوب إلى يومنا هذا هو تاريخ صراع الطبقات[2]. فلقد ركزا على قضية الصراع الطبقي بين الطبقة الرأسمالية والطبقة البرجوازية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، وبقولهما السابق قد أشارا إلى أن قضية الصراع قضية أزلية موجودة منذ القدم في كل المجتمعات البشرية حيث كانت تنقسم هذه المجتمعات بصفة مستمرة إلى طبقة تملك وأخرى لا تملك، ومن ثم لا تختلف طبيعة المجتمعات الرأسمالية الحديثة عن أي نوع من المجتمعات السابقة عليها لكن تتميز المجتمعات الرأسمالية الحديثة عن تلك المجتمعات بما تملكه طبقة البرجوازية الرأسمالية وسيطرتها على جميع وسائل الإنتاج، وعلى

---

[1]- محمد صبحي قنوص، **أزمة التنمية في المجتمع العربي**، ط1، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلام، ليبيا، 1992، ص22.

[2]- عبد العزيز رأس مال، **مرجع سابق**، ص34.

الرغم من ذلك تصور **ماركس** أن هذه الطبقة لم تعد قادرة على أحكام سيطرتها الاقتصادية والسياسية على أدوات وقوى الإنتاج ولم تعد لديها الكفاية اللازمة لتطور الإنتاج بالرغم من نشأتها لظاهرة السوق العالمية وخصائصه الاحتكارية، كل تلك العوامل سوف تعجل بانهيار المجتمع الرأسمالي بالإضافة إلى عدم اهتمامها أساسا بقضية توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية على أساس المساواة والعدالة الاجتماعية بين الجميع، وهكذا سوف يكون الطريق مفتوحا لقيام الثورة العمالية والتي تتميز عن غيرها من الثورات الماضية بأنها ليست ثورة أقلية ضد أخرى بل ثورة أغلبية محرومة ضد أقلية مالكة مسيطرة على كل شيء في المجتمع[1].

هذه المسلمة في الفكر الماركسي يبنى عليها التحليل بأسره، فلا ينبغي انتظار وجهة نظر أخرى لا تتفق مع اتجاهها العلمي والنظري، ثم يضيف **ماركس** و**انجلز** أن هناك على مركل العصور أحرارا وعبيدا أسيادا وعامة، إقطاعيا وقنا ،سيدا في ورشة وعريفا أي أسيادا ومسودين؛ ويمكن أن نتعدى هذا الإشكال بالتطرق إلى مؤشرات أساسية نلاحظ فيها ما يسمى بالحراك الاجتماعي.

أولها دور الاغتراب الاجتماعي: نقل **ماركس** الاغتراب من شكله الطبيعي إلى شكلهالاجتماعي، وقد أخذ مفهوم الغربة أو الاستلاب مفهوم محدود وحصره بحياة الإنسان الاجتماعية في مرحلة واحدة هي المرحلة البرجوازية وشخصه بحالتي العامل والرأسمالي، فأصبح العامل بمثابة سلعة أو أصبح العامل شيئا يستعمله الرأسمالي كيفما يشاء يبيعه ويشتريه، يسوقه ويستثمره، وهذا ما له آثار سلبية على العامل نذكر منها:

- يغترب العامل عن ناتج عمله بفعل الملكية الخاصة.
- يفقد العامل شخصيته ويتحول إلى قوة عمل مثل السلعة.
- يفقد الإنسان علويته ويصبح اعتباره الاجتماعي منحطا.

[1]- عبد الله محمد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص398.

إذن؛ فالمال هو الاغتراب في شكله المطلق يشوّه كل ما هو إنساني وطبيعي، فهو عامل مهم في الحراك الصناعي بالنسبة للرأسمالي وعامل بؤس وعائق بالنسبة للعامل.

واستخدم **ماركس** في سبيل إثبات نظريته في الفعل الاجتماعي أو الفعل الثوري نموذجا بسيطا جدا يمكن أن نسميه بالمذهب الآلي الرشيد، حيث افترض **ماركس** أن الأفراد لهم أهداف أساسية يسعون لتحقيقها ويستغلون كل الفرص المتاحة لمتابعتها. هذا ويرى **ماركس** أن الأفراد يتحركون نحو تحقيق غاياتهم بطريقة آلية وإن لم ينكر في نفس الوقت أن للأفراد حاجات عاطفية وقيما محددة، إلا أنه يرى أن اتجاه التعبير العاطفي للأغراض الاجتماعية محكوم عليه بالفشل من خلال الممارسات العملية من قبل بعض الأفراد المؤثرين على المشاعر والأحاسيس الاجتماعية، كما أن القيم هي الأخرى تعبر في بعض الأحيان عن الطبقة التي تسيطر بنفوذها على المجتمع[1].

ويرى **ماركس** بأن التفاعل يجب أن يتخذ - خصوصا في المجتمعات الرأسمالية- أساليب ثورية حتى تتحقق مصالح الطبقة المقهورة التي طالما استغلت من طرف بعض أجزاء النسق الاجتماعي. ويضيف **ماركس** أن تلك الأساليب الثورية هي الوسيلة الوحيدة القادرة على أن تمكن تلك الطبقة المقهورة من الغلبة ثم السيطرة، حيث يقول:" ونظرا لأن ثمة تباينا حقيقيا وأساسيا بين المصالح الاقتصادية والمميزات الاجتماعية لكل من الطبقة المالكة والطبقة العاملة، حيث أن ثم استغلال من الأولى للثانية فإن صراعا حتميا وضروريا لابد أن ينشب بين الطبقة المستغلة والطبقة التي يقع عليها عبىء الاستغلال، ولابد أن ينتهي هذا الصراع بإنتصار إحدى هاتين الطبقتين على الأخرى أو اندثارهما معا ذلك أن كل طبقة من هاتين الطبقتين تحمل داخلها إمكانية تحولها الى جماعة سياسية تعي مصالحها وتناضل من أجلها"[2]، فإن الطبقة الحاكمة المسيطرة قد كونت بالفعل النظم التي بواسطتها تستطيع أن تدعم مصالحها الاقتصادية وتحافظ عليها، وحينما يعي أفراد الطبقة المقهورة أنفسهم

[1]- أماني عزت طولان، **مرجع سابق**، ص28.

[2]- السيد عبد الحليم الزيات، **البناء الطبقي الاجتماعي مدخل نظري ودراسة سوسيو- تاريخي**، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص212.

بوضعهم جماعة ذات مصالح مشتركة نابعة من موقف اقتصادي واحد فإنهم سوف ينظمون أنفسهم بالضرورة، ويعرف هذا الوعي في المفهوم الماركسي بالوعي الطبقي ومن ثم تتحول الطبقة المقهورة من طبقة موجودة موضوعيا (طبقة في ذاتها) إلى طبقة ذات وجود ذاتي واع (طبقة لذاتها)[1]، كما أن هذا الصراع ليس أمرا عارضا أو موقوتا بل هو ظاهرة تاريخية عايشها المجتمع الإنساني من قديم وسيظل يعايشها طالما ظل هناك تمايز وتفاضل طبقي في المجتمع.

لقد نظر **ماركس** إلى المجتمعات على أنها تمثل بناءات مستغلة بذاتها كل منها يتطور في ضوء قواه الداخلية المعينة، بذلك نجد أن التغير عند ما يتوقف على صراع دائم بين درجة تطور قوى الإنتاج من ناحية وعلاقة الإنتاج من ناحية أخرى، ومن ثم فإن الطبقات الاجتماعية وخاصة البروليتاريا تمثل وسيلة التنمية أو التطور الاجتماعي الاقتصادي، وبهذا تكون المحرك القوي للدولاب الاجتماعي والممثل البارز في مسلسل الحراك الاجتماعي داخل المجتمع.

ت- مدرسة شيكاغو والحراك كمؤشر لوقوع اختلال اجتماعي:

ركزت **مدرسة شيكاغو** على التفاعلات مابين المدن، وبنيتها والعلاقات الاجتماعية التي تعتبر قلب أعمال المدرسة، لأن المجال في نظرها لا يشكل مؤشر تفسير ولا موضوع أساسي للتحليل، إذ اهتم الباحثين بالاختلالات في النظام الاجتماعي قبل كل شيء، في وظائفه، وتنظيمه، وتحولاته، بل إن المجال العمراني يعكس العمليات والميكانيزمات ذات الطبيعة الاجتماعية، المتميزة، والكشف عن مؤشر الحراك الإقامي، فأعمال مدرسة شيكاغو خلال سنوات (1920- 1930) اتضح تحليل الحراك العمراني (الإقامي واليومي) في إطار التحليل هو في حد ذاته ليس مستقر مجاليا، وهو أيضا عامل سياق مهم، قد يشجع على ظهور العلاقات الاجتماعية، من خلال التطورات. لماذا؟ لأن الحراك الاقامي هو الانتقال من حي إلى أخر، واعتماد ما

[1]- محمود عودة، **أسس علم الاجتماع**، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص212.

مدى الملائمة بشكل كبير، إذن الحراك الاجتماعي ليس أن الفرد استقل عن محل معين بعدما عاش فيه، لأن المسار الاقامي يؤثر فيه لاحقا[1].

ج- الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري:

إن المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الإنسانية عرف تغيرات وتطورات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية انعكست على أفراده بمختلف أطيافهم ومكانتهم الاجتماعية.

هذه التغيرات والتطورات أثرت على البنية الاجتماعية وذلك من خلال احتلال الأفراد لمكانات اجتماعية مختلفة قد تكون نفس المكانات الاجتماعية التي شغلها آباؤهم،أو تتحسن مكانتهم ووضعيتهم الاجتماعية كما كان عليه آباؤهم ما يمثل حراكا اجتماعيا بين الأجيال.

كما عرف المجال الاقتصادي بدوره تطورات حيث أدى انتشار المصانع إلى ظهور فئة العمال الصناعيين ذوي الأصول المختلفة ما أدى إحداث حراك مهني ما بين الأجيال[2].

فهدف هذه المساهمة إلى تحليل الحراك المهني والاجتماعي في الجزائر، ركزنا من خلال هته الأهداف الرئيسية على تسليط الضوء على المحددات والقضايا الرئيسية التي تكمن وراء دراسة الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري. على سبيل المثال، يمكن أن نذكر:

- تحديد أصول التباينات والتفاوتات الاجتماعية في الجزائر، وفك رموز الاتجاهات ، ومنطق التحولات الاجتماعية ، وطرائق هيكلة الفئات الاجتماعية المهنية والطبقات الاجتماعية.
- التمييز بين المحددات الهيكلية والفردية في تشكيل الحراك المهني والاجتماعي.
- فهم معنى بنية التوزيع ونقل الأفراد في الفضاء الاجتماعي .

---

[1]- CAROLINE G, VINCENT K, Aux racines de la mobilité en sciences sociales: Contribution au cadre d'analyse socio-historique de la mobilité urbaine, Mathieu Flonneau et Vincent Guigueno. De l'histoire des transports à l'histoire de la mobilité?, **presses universitaires de Rennes**, 2009, PP:41-55

[2]- عبد النور الماحي، **مرجع سابق**، ص2.

- سير النظام الاجتماعي في الجزائر.

يستند النهج الشامل الذي يركز عليه تحليلنا إلى الافتراض التالي:

الحراك الاجتماعي في الجزائر وتطورها يقع أساسا تحت التنقل الهيكلي (الحد الأدنى الضروري التنقل في بنيته الاجتماعية والمهنية المناسبة في كل جيل وفي كل الظروف الاجتماعية والاقتصادية) التي تلبي احتياجات سوق العمل، ومستوى وحجم النمو الاقتصادي وآثاره، وأخيرا إلى توفير المنتج والنظام التعليمي والتدريب المهني في الجزائر.

تعتبر هذه الهيئات الثلاث آليات حاسمة لأهمية وطريقة تطور الحراك المهني والاجتماعي لمختلف الفئات الاجتماعية.

إن البعد التاريخي والزمني وسياق الحراك الاجتماعي هما عنصران رئيسيان لا مفر منه في فهم الظاهرة وتطورها. وعلى هذا النحو، من الضروري تحديد السياق الاجتماعي الاقتصادي الذي تطورت فيه الأجيال (الآباء/الأبناء) خلال كل فترة[1].

2- المفاهيم المرتبطة بالحراك الاجتماعي:

لا تزال مشكلة تحديد المفاهيم ووضع التعريفات المميزة في علم الاجتماع من أهم الصعوبات التي تواجه المهتمين لهذا العلم وهذا ما ينطق عموما على العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى، وترتبط هذه المشكلة بطبيعة التباين والاختلاف بين المختصين في هذا العلم ونوعية القضايا الأساسية التي يطرحوها للمناقشة والتحليل وتباين وجهات النظر المفسرة لها والمناهج أو الطرق المنهجية وجمع البيانات التي يستخدمها العلماء عند دراسة هذه الموضوعات وإن كان ذلك لا ينفي على الإطلاق وجود شبه اتفاق حول عدد من المفاهيم والتعريفات التي يتفق حولها علماء الاجتماع عند دراستهم لقضية الحراك الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة به كالتغير الاجتماعي، التدرج الاجتماعي والتفاوت الاجتماعي... مثل غيرها من القضايا والموضوعات التي

(1)- DERRAS O, **Mobilité sociale et changements sociaux en Algérie**, op.cit, PP:143-144.

يهتمون بدراستها وتحليلها على أي حال سوف نوضح أهم التعريفات المميزة لهته المفاهيم.

أ. **التغير الاجتماعي:** يعد سمة من سمات الكون، والتغير يمس جوانب الحياة سواء منها المادية والمعنوية، فيمس الأفراد والجماعات والمجتمعات، يمس القيم والعادات والثقافات. كما يرتبط بالتحضر والتنمية والنمو والتقدم والتكنولوجيا والإعلام وأسلوب الحكم، كما يمس التنشئة الاجتماعية وطريقة الحياة.

إن اصطلاح **التغير** (***Change***) يعني:" انتقال أي شيء أو ظاهرة من حالة إلى حالة أخرى، أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيء أو ظاهرة"، ويقصد باصطلاح **الاجتماعي** (***Social***) يعني:" الشخص وعلاقته و تفاعله مع الآخرين"، أما مصطلح **التغير الاجتماعي** (***Changement social***) فإنه يشير:" إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية[1]، ويعني **التغير** الاختلاف مابين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن[2].

وحين تضاف كلمة **الاجتماعي** التي تعني ما يتعلق بالمجتمع فيصبح التغير الاجتماعي؛ " التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن"[3].

ويعني التغير الاجتماعي دراسة التحول أو التعديل الذي يتم في طبيعة ومضمون وتركيب الجماعات والنظام، وكذا في العلاقات بين الأفراد والجماعات وكذا تلك التغيرات التي تحدث في المؤسسات أو في الأدوار الاجتماعية[4].

---

[1]- محمد عمر الطنوبي، **التغير الاجتماعي**، منشأة المعارف بالإسكندرية، جامعة الإسكندرية، جامعة عمر المختار، ليبيا، 1996، ص52.

[2]- لطيفة طبال، التغير الاجتماعي ودوره في تغيير القيم الاجتماعية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد الثامن، جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، جوان 2012، ص.ص:407-408.

[3]- محمد الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان، 1987، ص15.

[4]- محمد عمر الطنوبي، **مرجع سابق**، ص52.

أما من الناحية السوسيولوجية فالتغير الاجتماعي على حسب **أحمد زكي بدوي**:" أنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي، أو نظم الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد و التي يتحدد مكانتهم و أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها[1].

كما يشير **عاطف غيث** إلى التغير الاجتماعي بأنه:" التغييرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أو في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة[2].

ويعرف **جي روشي** (Guy Rocher) التغير الاجتماعي بأنه كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن لا يكون مؤقتا سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها[3].

ويعرف **روجرز** (Rogers) التغير الاجتماعي:" هو العملية التي يحدث من خلالها تغير وتبديل البنيان والوظيفة الاجتماعية للنظم الاجتماعية"، وقد يحدث ذلك خلال المخترعات والمبتكرات الجديدة، ومنها ما يحدث بسبب الفياضانات، الحروب، الثورات الداخلية، كما تكون عملية التغير الاجتماعي مخططة أو غير مخططة، ويكون مصدرها إما خارجي أو داخلي[4].

ويذهب **جنزبيرج** أن التغير الاجتماعي: هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن[5].

---

[1]- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلح العلوم الاجتماعية انجليزي فرنسي عربي**، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص382.

[2]- محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1996، ص25

[3]- ROCHER G, **Le changement social, introduction à la sociologie générale**, Ed H.M.H, Paris, 1968, P19.

[4]- محمد عمر الطنوبي، **مرجع سابق**، ص54.

[5]- أحمد النكلاوي، **التغير والبناء الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968، ص8.

أما كل من **جيرث** (Gerth) و**مليز** (Mils) يعتبران أن التغير الاجتماعي:" هو التحول الذي يطرأ على النظم الاجتماعية، وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن"[1].

ب. التدرج الاجتماعي: يمتاز كل مجتمع من المجتمعات البشرية، بشكل أو آخر، من أشكال الترتيب أو التسلسل بين طبقاته، سواء في تمايز الأسر أو العائلات بعضها عن بعض، أو في ترتيبها في طبقات متدرجة، من الملكية أو الثروة أو الهيبة أو القوة أو النفوذ. لذا، عرَّف أحد العلماء هذا المصطلح بوصفه تباين ترتيب الأفراد، الذين يكونون نسقاً اجتماعياً، ومعاملتهم على أساس أن بعضهم أعلى منزلة من الآخرين، في ضوء بعض الاعتبارات والأسس الاجتماعية المهمة. وهذا يعني أن التدرج هو نوع من الترتيب أو التسلسل، على أساس بُعد الهيبة.

وينطوي التدرج الاجتماعي على عدم المساواة، التي تنجم إما عن الوظائف الحقيقية، التي يؤديها الأشخاص، أو عن القوة المتفوقة أو القدرة على التحكم في الموارد، التي يمتلكها الأفراد والجماعات، أو قد تنجم عن كليهما معاً. ويعني التدرج الاجتماعي، بشكل أكثر تحديداً، أنه اختلاف السكان وتمايزهم في هرم الترتيب الطبقي. حيث يقوم هذا التدرج على عدم المساواة في توزيع الحقوق والامتيازات، من ناحية، والواجبات والمسؤوليات، من ناحية أخرى، كما يقوم على تمايز القيم والحاجات ومراكز القوة بين أعضاء المجتمع.

ويعرف أيضا التدرج الاجتماعي على أنه ترتيب هرمي للأفراد في السلم الاجتماعي أو السلم المهني، إذ يربطه البعض بنظام القيم[2].

ويشير التدرج الاجتماعي إلى الفروق في الملكية الخاصة والدخل والفروق في الهيبة والاحترام والفروق في القوة والنفوذ ،والواقع أن التمييز بين هذه الفروق يتم على المستوى النظري فقط إذ أنها تتداخل وتتطابق في الحياة العملية ومن ثم

---

[1]- أحمد النكلاوي، **مرجع سابق**، ص8.

[2]- CLAUDE R ,**La stratification sociale, système social**, librairie Larousse,1977, PP: 20-21.

فإننا نستطيع من الناحية النظرية أيضا أن نرتب الناس على كل بعد من هذه الأبعاد (الطبقة، الهيبة والقوة) فإذا استطعنا أن نحصر ثروة كل شخص أو كل عائلة في حي من الأحياء فإننا نستطيع أن نرتبهم على أساس طبقي فنقول إن الأكثر ثروة مثلا يمثلون الطبقة العليا والمتوسطين يحتلون الوضع المتوسط على المقياس بينما نضع الآخرين في الوضع الأدنى على أساس كمية الثروة التي تمتلكها كل مجموعة من تلك المجموعات، ويمكن نظريا أيضا أن نرتب الناس على أساس الاحترام والهيبة التي يحظون بها في المجتمع، وعلى أساس نفوذهم وقوتهم بالرغم من صعوبة قياسها إذا قورنت بالطبقة أو الثروة ذات الوجود الموضوعي المادي فالهيبة والاحترام لا يمكن عدها وإحصائها كالنقود لكنها غالبا تكون أشكال من التقدير الاجتماعي التي يخلعها المجتمع على الأفراد[1].

وعلى هذا يشير مصطلح "التدرج الاجتماعي" إلى وجود جماعات أو شرائح اجتماعية تتفاوت فيما بينها، على أساس الملكية أو الدخل أو التعليم أو المراكز الاجتماعية. ويحمل التدرج الاجتماعي، غالباً، في أي مجتمع ـ سواء كان بسيطاً أو معقداً ـ معاني تتصل بتباين الأشخاص، فيما يتعلق بالهيبة والاحترام، وكذلك التباين التنظيمي أو المؤسسي.

ج. التفاوت الاجتماعي: أو عدم المساواة الاجتماعية إلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية، في سياق المنافسة والصراع، والتي لا ترتبط بالضرورة مع الملكية الخاصة أو المستعارة للسلع والموارد والمكافآت[2]، وهو وضع اجتماعي تظهر فيه الامتيازات التي تتمتع بها مجموعات محددة دونًا عن غيرها، حيث ينعدم تكافؤ الفرص.

يعتمد شكل المساواة الاجتماعية أو عدمها ومضمونها إلى حد كبير على النظام الاجتماعي القائم. وقد شهد التاريخ من هذه الناحية، تراجعًا من

---

[1]- محمود عودة، **أسس علم الاجتماع**، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1989، ص206.

[2]- SILAVA M.C, "Inequality and Social Exclusion: From Brief Revision to a Protein Synthesis". RIPS. **Journal of Political and Sociological Research**, vol. 9, num 1, 2010, PP:111-136

مرحلة المشاعية البدائية إلى مرحلة العبودية، إلا أن مسار التاريخ عاد وتطور فانتقل من مرحلة الإقطاع والاشتراكية. وعلى الرغم من وجود مساواة بين المواطنين إزاء القانون في الدول الرأسمالية بشكل عام، إلا أن المساواة الاقتصادية غير متوافرة بسبب عدم المساواة في توزيع الملكية الفردية بالإضافة إلى وجود دخول لا علاقة لها بالعمل، وافتقار برامج الرفاه الاجتماعية إلى الفعالية[1].

ويطلق تمييزًا على عملية إعطاء معاملات مختلفة لأشخاص بينهم تفاوت اجتماعي. ويمكن لهذا التمييز أن يكون سلبيًا أو إيجابيًا، بحسب النفع أو الضرر الذي سيلحق بمجموعة معينة، وتثير عملية التفاوت في الدخل أو الفوارق في الدخل بين الأفراد، في دول مختلفة من العالم. وفي البلد ذاته، يتم قياس عدم المساواة بين الأفراد الأغنياء والفقراء، ويرتبط التفاوت الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا ومباشرًا مع توزيع الدخل الناشئ من رأس المال أو الدخل المكتسب على حد سواء[2].

ثالثا: آليات الحراك الاجتماعي

1- أنماط الحراك الاجتماعي:

تجمع معظم الأدبيات المتعلقة بالحراك الاجتماعي منذ صدور كتاب (الحراك الاجتماعي (***Mobilité Social***) لمؤلفه **بيترم سوروكن** (P. Sorokin) عام 1927، على تحديد نمطين للحراك الاجتماعي؛ وهما الحراك الأفقي والحراك الرأسي، ومما يجدر الإشارة إليه أن معظم الاهتمام في هذه الأدبيات كان منصبا على الحراك الرأسي، نظرا لأهميته وآثاره على المستويين الفردي والمجتمعي[3].

فالحراك الأفقي عند **بيترم سوروكن** (P. Sorokin) يعني انتقال الأفراد أو الموضوعات الاجتماعية من جماعة اجتماعية إلى أخرى على نفس المستوى، ومثال ذلك تحول فرد من مصنع إلى آخر في نفس المكانة المهنية، أو انتقال الموضوعات

---

[1]- عبد الغني اليعقوبي، التفاوت الاجتماعي والتفاوت الطبقي، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 1473، 2006.

[2]- ABEL T, Cultural capital and social inequality in health", **Journal of Epidemiology and Community Health**, 2008, P62.

[3]- محمود سالم علي جدّور، أثر التعليم في الحراك الاجتماعي في المجتمع الليبي، دراسة ميدانية على بعض ذوي المهن المتخصصة بمدينة الزاوية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في علم الاجتماع كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، (2005/2004)، ص83.

الاجتماعية مثل: الراديو، السيارة، الشيوعية، النظرية الداروينية داخل نفس الطبقة الاجتماعية أو من مكان إلى آخر، أما الحراك الرأسي فيعني عنده انتقال الأفراد أو الموضوعات الاجتماعية من طبقة اجتماعية إلى أخرى، وهو ينقسم إلى نمطين: حراك اجتماعي صاعد، وحراك اجتماعي هابط[1].

ومن جهة أخرى نرى أن هناك تعدد أنواع الحراك الاجتماعي بتعدد حركة المجتمع وأفراده، فينقسم إلى أنواع تبعا لاتجاهاته وبعده الزمني، كما يتنوع تبعا لمجالاته المختلفة أو من حيث الآليات المؤدية إليه، أو الوحدة التي يتخذها الباحث أساس للقياس ثم المعايير المستخدمة في هذا القياس[2].

وقد حدد بعض علماء الاجتماع عددا من الأسس العامة للحراك الاجتماعي الرأسي أهمها:

- يندر وجود مجتمع تكون فيه الطبقات مغلقة إغلاقا محكما، أو لا يوجد فيها حراك اقتصادي وسكاني ومهني.
- لا يمكن أن يوجد مجتمع يكون فيه الحراك الرأسي حرا بصورة مطلقة، ويكون الحراك من طبقة إلى أخرى من دون عقبات.
- يختلف عمق وشمولية الحراك الاجتماعي الرأسي من مجتمع إلى آخر.
- يختلف عمق وشمولية الحراك الاجتماعي الرأسي في المجتمع نفسه،من وقت لآخر.
- لا يوجد اتجاه دائم ومحدد نحو زيادة أو نقص عمق الحراك الاجتماعي.

كما يرى البعض أن هناك نوعين من الحراك الاجتماعي هما[3]:

أ- الحراك الاجتماعي الأفقي: وهو تغير وضع الفرد أو الجماعة الاجتماعية، وذلك من جماعة اجتماعية إلى جماعة اجتماعية أخرى من نفس المستوى؛ كانتقال

---

(1)- SOROKIN P, **op.cit**, P133.

(2)- عبد الرحمن عبد المقصود النعماني، **دراسات في علم الاجتماع الصناعي**، شركة طنطا للمهمات المكتبية، طنطا، 1989، ص182.

(3)- SOROKIN P, **op.cit**, PP:133-137.

الأفراد من دين لآخر ومن جنسية لأخرى. وفي تصريح لأحد المبحوثين الذين غيروا عملهم من نفس المستوى قائلا:

قدام ما نجي هنا ونبيع في حي الزيتون
وديفوا في لامارين كنت نخدم مونافري عند
واحد الماصو (Mais) الخدمة واعرة وفيها
الريسك ومع هذا ميخلصش مليح ومدرتش
ألف معاهم لا ماصو ولا أنتبرونال الكذابين
والله منسمحلهم والحمد لله راني هنا نبيع
في الفاكية درت لويتو وراني خير ملي كنت
بألف مرة (مقابلة رقم 26)(*)

ويدل أيضا على التغييرات في المهنة ولكنها لا تولد تعديلات حقيقية في المكانة الاجتماعية على سبيل المثال:(ابن أحد العمال الذي أصبح موظف)، والذي يمثل التغير في التصنيف السوسيومهني، لا يستلزم أي تطور في العلاقة بالموقع في السلم الاجتماعي (مثال: تطور في البنى العائلية التي لها صلة بالطلاق أو الزواج، تغير المظاهر، كمجموعة دينية وسياسية، أو كذلك تغير عمل على مستوى تطابق التأهيل والأجر).

ب- الحراك الاجتماعي الرأسي: ويعني به العمليات الكامنة في عملية تحول الفرد أو الجماعة الاجتماعية من فئة اجتماعية إلى فئة اجتماعية مختلفة المستوى.

ويشير أيضا إلى تغير في الموقع في السلم الاجتماعي، وهذه الحركة تصاعدية أو تنازلية في المواقع في التسلسل الهرمي الاجتماعي على سبيل المثال:(ابن المزارع الذي أصبح مهندس).

(*)- **بمعنى:**" قبل أن آتي هنا للبيع في حي الزيتون وأحيانا في حي لامارين كنت أعمل كمساعد لبناء لكن العمل غير جيد ويوجد فيها مخاطر جمة ومع هذا يدفع الأجر بأقل ثمن ولم أدخر ألف معهم لا البناء ولا المقاول الذين يكذبون والله لا أسامحهم والحمد لله راني هنا أبيع الفاكهة اشتريت سيارة وأنا الآن أحسن مما كنت عليه سابقا".

وفي نفس الصدد يضيف **دومينيك مارلي** (Dominique Merllié) أن الحراك الاجتماعي له اتجاهان إما أن يكون حراكا اجتماعيا أفقيا أو عموديا بقوله :يمكن أن يكون أفقيا عندما يكون الانتقال الفردي أو الجماعي في نفس المستوى الاجتماعي، ومن وجهة النظر للمدخول ومستوى معيشة الفرد داخل المجتمع والهيبة والمكانة الاجتماعية والمهنية والامتيازات والتعليم أو عندما تكون الحركة والهجرة والتغير الاجتماعي وانتشار العناصر الثقافية ويكون في نفس الطبقة الاجتماعية[1].

وهناك نوعان من الحراك الاجتماعي الرأسي حسب اتجاه التغير، فهو إما حراك اجتماعي صاعد (الصعود الاجتماعي) أو حراك اجتماعي هابط (الهبوط الاجتماعي).

الحراك الصاعد عندما ينطوي على وجود تحسن في المكانة الاجتماعية، في حين أن الحراك الهابط عندما يكون الموقع في التسلسل الهرمي الاجتماعي أقل من الأب[2].

إن في الجانب المفاهيمي **لسوروكين** كلمة **حراك** تخمين لبعض العناصر الأفراد، جماعات الأفراد، المؤسسات) تقع في الزمان والمجال الفيزيائي، ليس له دلالة إلا عن طريق تغيير المكانة، والموقع في المجال الاجتماعي، ويظهر هذا من خلال ترتيب منطقي وبشكل ميكانيكي، فالحراك الاجتماعي يفتح باتجاه تحليل المسارات، ويحدثه الأفراد تحت الفعل المجالي للقوى الاجتماعية حسب كل من **مارلي** و**بريفو** (Dominique & Prévot).

إن ردود فعل السوسيولوجيا حول الحراك الاجتماعي هو التركيز على البعد التحليلي، أين نترك بشكل كلي رد الفعل حول المجال، إلى فترة زمنية قريبة. إنّ الحراك في علم الاجتماع يشار إليه بمعنى الحراك الاجتماعي، حيث يفضل العودة إلى المفاهيم المؤسسة (التأسيسية) لـ **سوروكين** المحددة من طرفه.

---

[1]- DOMINIQUE M, **op.cit**, P15.

[2]- UMENT, **La mobilité sociale**, Pitrim Sorokin définit... www.la-revanche-des-ses.fr/Docsdossier7.PDF

وتتمثل تيارات الصعود الاجتماعي (حراك اجتماعي صاعد) في صورتين أساسيتين هما:

- التسرب (***Infiltration***) أي تسلل الأفراد الذين ينتمون لطبقة دنيا إلى طبقة أعلى.
- خلق جماعة جديدة من هؤلاء الأفراد أدراجها في طبقة أعلى لتحل محلها أو لتقف إلى جانبها في السلم الطبقي.

أما تيارات الهبوط الاجتماعي (حراك اجتماعي هابط) فتمثل في صورتين أساسيتين هما:

- سقوط الأفراد من وضع اجتماعي أعلى إلى وضع اجتماعي أدنى موجود فعلا، وذلك يغير هبوط مستوى الجماعة التي كان الأفراد ينتمون إليها أو تكاملها.
- هبوط جماعة اجتماعية ككل وتدهور شأنها بين بقية الجماعات القائمة، وهنا يصيب الهبوط ويخل بتكامل الجماعة كوحدة اجتماعية واحدة.

وتتحدد أنماط الحراك الاجتماعي من خلال بعدين أساسين هما: بعد وحدة الحراك الاجتماعي وبعد الزمن، ويشير الأول إلى العنصر البشري الذي يقوم بالحراك من حيث كونه فردا أو جماعة، بينما يشير البعد الثاني إلى النطاق أو المجال الزمني للحراك الاجتماعي[1].

فقد ميز الباحثون بين نمطين لحدوث الحراك الاجتماعي، من حيث المدى الزمني هما: الحراك داخل جيل واحد، والحراك بين الأجيال[*].

- فالأول: هو انتقال الفرد من درجة إلى درجة أخرى في السلم الاجتماعي[2].

ويعرفه **روجي جيرود** (Roger G.) بأنه:" يعني نتيجة المقارنة المعمولة مابين فترات وجود الفرد، والحراك المهني الحاصل أثناء السيرورة المهنية ليس إلا مظهرا من مظاهر هذا الحراك الجيلي"[3].

---

[1]- يسرى عبد الحميد رسلان، **الاتجاهات النظرية الحديثة لدراسة الحراك الاجتماعي منذ التسعينيات**، مرجع سابق، ص51.

[*]- أنظر الشكلان رقم (09) و(10) الذي يمثلان اتجاهات الحراك الاجتماعي ما بين الأجيال وبين الجيل الواحد، ضمن الملاحق.

[2]- جمال مجدي حسين، **دراسات اجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص311.

[3]- ROGER G, **mobilité sociale**, librairie Droz, Genève, 1971, P2.

ويشير أيضا إلى مقارنة الوظائف والمهن التي يقوم بها الفرد أو يشغلها من وقت لآخر خلال حياته العملية، بمعنى مقارنة الفرد بذاته خلال فترات وظيفية متعددة بهدف التعرف على مدى حركة الفرد الوظيفية أو التعليمية خلال حياته، سواء إلى أعلى أو إلى أسفل.

فالأولى (الأعلى) ارتفاع مستوى دخله تحسن مركزه النسبي في إطار نفس الطبقة، والثانية (أسفل) فقدان مهنته أو انخفاض دخله[1].

- أما الثاني: ويقصد به مقارنة مهن الأفراد أو مستوياتهم التعليمية في أجيال مختلفة، إذ يعرفه أيضا **كلود تيلو** (Claude Thélot) بأنه:" الكيفية التي من خلالها تنتقل المكانة الاجتماعية من الآباء إلى أبنائهم أو أولادهم"[2]، ومثال ذلك كأن يصير ابن الأمي متعلما أو ابن الحداد مهندسا أو ابن الفقير غنيا[3]، أو ابن العامل الذي يصبح مهندسا أو طبيبا أو معلما، فهذا الحراك صاعد لصالح الابن، أما ابن الطبيب أو أستاذ الجامعة الذي يعمل موظفا بسيطا في مؤسسة ما فهذا حراك اجتماعي هابط لغير صالح الابن، أما ابن الطبيب الذي يصبح طبيبا فهذا مؤشر على الثبات الاجتماعي.

إذن فالحراك الأول يعني بكل بساطة: تغيير المكانة الاجتماعية في حياة الفرد خلال جيل، في حين الحراك الثاني يقصد به: تغيير المكانة الاجتماعية مقارنة بالأجيال السابقة (الأب، الجد).

وفقا للمعهد الوطني للإحصاءات (***L'INSEE***)، تم تعيين الأول حراك مهني والثاني حراك اجتماعي.

وفي مجال علم الاجتماع نجد أن هناك تركيزا كبيرا على الحراك بين الأجيال من جانب الباحثين، وذلك لسهولة استخدامه، وسهولة الحصول على بياناته، وسهولة المقارنة سواء على المستوى المهني أو التعليمي بين جيل الآباء وجيل الأبناء، كما أن نتائجه تكشف عما يجري في المجتمع سياسيا اقتصاديا واجتماعيا، والدليل على ذلك أن

---

[1]- SOROKIN P, **op.cit**, P137.
[2]- CLAUDE TH, **tel père tel fils?**, Paris, Dunod, 1982, P1.
[3]- **Ibib**, P429.

هناك عدة دراسات التي أجراها باحثون أمثال **نيوكرمت** (M. Newcomet) سنة 1955 عن الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لرؤساء بعض الهيئات، وكبار رجال الأعمال في ثلاثة أجيال مختلفة، وتوصل إلى أن (72%) من رؤساء الهيئات وكبار رجال الأعمال كانوا أبناء لآباء من ذوي المناصب العالية. وأيضا خلصت دراسة **سنترز** (Centers) أن الحراك إلى الأعلى كان أكبر من الحراك نحو الأسفل بالنسبة للأبناء[1].

كما يشير **علي سيد الشخيبي**[2] إلى دراسات أخرى أجريت بهذه الطريقة منها: دراسة **وارنر ولانت** (Warner & Lunt) سنة 1945، ودراسة **بلو ودونكان** (Blau & Duncon) سنة 1966.

وفي كتاب (موسوعة علم الاجتماع) لـ **جوردون مارشال؛** يدعي أن البعض يفرق بين نمطين من الحراك هما: الحراك بالنضال (الجهد) والحراك الميسر، فالأول يتاح للأفراد داخل إطار أساسي من القواعد مدى واسع من السياسات أو الطرق التي يستطيعون انتهاجها، من أجل الحصول على المؤهلات المرتبطة بالمكانة العالية، أما الثاني تكون البدائل في حدودها الدنيا وتتحكم فيها إحدى جماعات الصفوة، لذلك يعد الحراك بالنضال أكثر مساواة لأنه يتضمن منافسة مفتوحة، وفيه يؤخر الاختيار إلى أطول فترة ممكنة.أما في النمط الثاني فيتم اختيار المترشحين للحراك بصورة مبكرة للصعود السريع بواسطة جماعة الصفوة أو ممثليها، وذلك في الوقت الذي يتم فيه استبعاد الآخرين[3].

أما **سوروكن** (Sorokin) فقد لخص أنماط الحراك الاجتماعي (*) [4].

يشير **شابرد**[5] (Shepard) إلى أن الحركة داخل البناء التدريجي ربما تكون أفقية أو رأسية، وهما معا يقاسا من خلال مهنة الفرد (حراك داخل الجيل الواحد أو من

---

[1]- محمود سالم علي جدّور، **مرجع سابق**، ص105.

[2]- علي السيد الشخيبي، **دراسات في المدرسة والمجتمع**، دار الثقافة، القاهرة، 1984

[3]- جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص629.

[4]- SOROKIN P, **op.cit**, P136.

[*]- أنظر الشكل رقم (11) الذي يمثل أنماط الحراك الاجتماعي ضمن الملاحق.

[5]- SHEPARED J. M, **op.cit**, PP:194-195.

جيل إلى الجيل التالي له)، فالحراك الاجتماعي الأفقي يعني من إحدى المهن إلى الأخرى في نفس مستوى المكانة العام.

فعلى سبيل المثال: ابنة أستاذة جامعية التي تصبح مهندسة، مضيف المطعم الذي يصبح سائق طاكسي، كل هذه الأمثلة توضح الحراك الأفقي الذي يتضمن أي تغير حقيقي في المكانة المهنية أو تغير في الطبقة الاجتماعية، ولذلك لم يلقى اهتماما من طرف علماء الاجتماع، ففي المقابل كان اهتمامهم بالحراك الاجتماعي الرأسي والذي يحدث عندما تتغير المكانة المهنية أو الطبقة الاجتماعية صعودا أو هبوطا.

وقد يكون الحراك الاجتماعي الرأسي بين الجيل الواحد أو بين الجيلين[1]. إن الطريقة البسيطة لقياس الحراك داخل الجيل الواحد تكون بمقارنة مهن الأفراد الحالية بمهنهم السابقة، أما قياس الحراك بين جيلين فإنه يستلزم مقارنة مهن الآباء أو الأجداد بمهن الأبناء، ومثال ذلك: ابن المحامي الذي يصبح نجار، وهذا النوع من الحراك هو الحراك الهابط[2].

وقد حدد **سوروكن** أربعة أنماط أساسية للحراك وهي:

أ. **الحراك المهني:** هو السهولة المرتبطة بسياق ملائم، تكون فيه إمكانيات هامة للتغيير أي توفير وسائل النجاح الفردية كالمؤهلات وشبكة العلاقات، ويشمل هذا المفهوم ثلاث أبعاد أساسية وهي:

- البعد التنظيمي: يخص إمكانيات الانتقال داخل المؤسسة أو إلى مؤسسة أخرى وتغيير المنصب أو الدور أو المكانة أي الحراك الأفقي والعمودي.
- البعد الاجتماعي: يتعلق بانتقال الفرد من جماعة اجتماعية إلى جماعة أخرى وتغيير للمكانة أو الدور أو الانتماء.
- البعد الاقتصادي: يتمثل في دوران الفاعل أو إعادة تخصيص الأجراء[3].

---

(1)- SHEPARED J. M, **op.cit**, PP194-195.
(2)- **Ibid**, P195
(3)- MUCCHIIELLI R, **La dynamique de groupe, processus d'influence et de changement dans la vie affective des groupes**, Paris, ESF Editeur, 2000, P207.

وهو أيضا تغيير المنصب أو الرتبة سواء داخل نفس الشعبة المهنية أو المرور إلى شعبة أخرى، ويعبر عن المسارات المهنية للإطارات بالحراك[1].

ويقصد به تغير الفرد لمهنة أسرته وتبديل الأبناء لمهن آبائهم نتيجة لازدياد التخصص المهني، وتوافر مجالات العمل أمام الفرد حسب ميوله الفردية واستعداده للإنتاج. ويساعد هذا الأخير (الحراك المهني) على تحرك الأفراد اجتماعيا واقتصاديا عن مكانة أسرتهم الاجتماعية والاقتصادية، ويؤدي ارتقاء الفرد في التركيب المهني وتغيير لوضعه المهني عن وضع أسرته الأصلية وصعوده أو هبوطه في السلم المهني إلى تغيير مكان إقامته، ومعارفه وأصدقائه الذين تربى معهم في نشأته الأولى واختلاطه بأفراد جدد ذوي ميول واتجاهات مغايرة عن الوسط الذي نشأ فيه، وتغيره أيضا لأسلوب حياته ومركزه الاجتماعي ما يؤثر في علاقته القرابية بأعضاء أسرته.

وحسب **دوهوتواز ريشارد** (R. Duhautois) وآخرون (H. Petit, Remillon D) يعني كل التغيرات التي تحدث للفرد إزاء العمل، وهي التغيرات في الوظيفة والمركز ومجال النشاط المهني ومكان العمل أو الانتقال مابين الوظائف أو المهن[2].

ويرتبط الحراك المهني بفكرة الإستراتيجية وغالبا ما يكون إراديا، ويمكن فهمه من خلال مستويين هما:

- حراك على المدى الطويل - على مدى الحياة-.
- حراك على المدى القصير ولمدة محدودة، أي المرور من نمط شغل إلى آخر في فترة تتراوح مابين سنة أو سنتين[3].

كما أصبحت وراثة الأبناء لمهن آبائهم ظاهرة نادرة في المجتمع المعاصر، وأصبح طبيعيا أو سويا أن يرى أعضاء الأسرة يعملون في مهن متباينة لا ترابط بينها

---

(1)- GRAWITZ M, **Lexique des sciences sociales**, Toulouse, Ed. Dalloz, 7éme édition, 1999, P278.

(2)- DUHAUTOIS R, PETIT H, REMILLON D.**, la mobilité professionnelle**, Paris, éditions la découverte, 2012, P9.

(3)- كريمة تشوافت، **مرجع سابق**، ص35.

ولا اتصال، فقد يعمل أحد أفراد الأسرة في التجارة وآخر في التدريس وثالث في مهنة الطب، فيما يعمل قريب لهم في حرفة يدوية كالنجارة مثلا[1].

ب. الحراك المكاني: هو أكثر أشكال الحراك الاجتماعي انتشارا في المجتمع الحضري الصناعي، فقد أصبح من الشائع انتقال الفرد من إقليم إلى إقليم آخر، أو من حي لآخر، وكان الحراك المكاني محدودا في المجتمع التقليدي، وكان الفرد يدين بالولاء للأرض التي يولد فيها ويمارس نشاطه الاجتماعي والاقتصادي فوقها، ولكن أدى تقدم وسائل المواصلات ووسائل النقل ونشأة مهن جديدة ذات أجور مرتفعة في أماكن متفرقة إلى ازدياد الحراك المكاني للأفراد، وهجرتهم من الأقاليم التي يقيمون بها مع أسرهم إلى مواطن العمل الجديدة.

تؤثر هذه الأنواع على الحراك المجالي الذي يقصد به تغيير الأفراد مجالهم الجغرافي إلى آخر والذي يقترب أكثر إلى مفهوم الهجرة[2].

كما لاحظ علماء الاجتماع أن الأفراد في المجتمع الحضري أصبحوا أقل ارتباطا بالأرض التي ينشؤون عليها، وزاد تحرك الأفراد من بلد لآخر وزاد تغيير الأفراد للوحدات السكانية وتبديلهم لجيرانهم، وزادت المسافات التي يقطنها الفرد في انتقالاته من مجتمع لآخر في المجتمع الحديث ما يؤثر في ولائه لأسرته وارتباطه بأقاربه.

ج. الحراك الاقتصادي: ويقصد به تغيير مراكز الأبناء الاقتصادية عن مراكز الآباء والأجداد، فلقد أدى تغير نظام الملكية ونمو الملكيات الفردية ونشأة نظام الأجور وتقييم العمل على أساس إنتاج الفرد، ومقدار ما يبذله من مجهود ونشاط إلى تغيير المراكز الاقتصادية للأفراد، وأصبح من الطبيعي أن تتغاير المراتب الاقتصادية للأبناء عن مراتب آبائهم لتغير المهن التي يقوم بها كل منهم. ولعل تغاير المراتب الاقتصادية يعني أن التكوين الطبقي أصبح مرنا ومتغيرا، وأصبح من السهل أمام الأفراد الانتقال إلى مرتبة أعلى من مرتبة أسرهم بمقدار ما يبذلونه من جهد وعمل

---

[1]- www.moqatel.com, **op.cit**

[2]- GRAWITZ M**, op.cit**, P279.

وما يقومون به من نشاط في مهنتهم، وصار من الطبيعي أن تنخفض مكانة الأفراد الاقتصادية عن مكانة أسرهم إذا فشلوا في مهنتهم.

د. **الحراك الفكري**: يقصد به مقدار ودرجة وقوة ارتباط الفرد بالقيم والأفكار المستحدثة والمختلفة، وقد ساعدت وسائل الاتصال مثل الراديو والسينما والتلفزيون والصحف والكتب والمجلات، وازدياد الاختراعات الحديثة في العلوم والفنون إلى ازدياد فرص الحراك الفكري،وعرض نماذج فكرية واجتماعية في أساليب جديدة من السلوك، وكذلك تغير التقاليد المتوارثة من الآباء والأجداد، كما أدى ازدياد حركة الكشف العلمي إلى ضعف ارتباط الأفراد بالقيم القديمة واتجاههم نحو تقبل الأفكار والمبادئ المستحدث، كما أدى ازدياد وتنوع مراكز البحث العلمي وزيادة الإنفاق على تلك المراكز إلى زيادة في البحوث والدراسات العلمية وزيادة النشاط الفكري المصاحب لها.

ويميز البعض بين نمطين من الحراك الاجتماعي هما[1]:

أ- **عرض المكانات الشاغرة**: ويقصد به أن عدد المكانات في فئة اجتماعية ما لا يظل ثابتا على الدوام، إذ نجد مثلا تزايد نسبة مراكز المهنيين والمديرين، وفي نفس الوقت تناقصا في نسبة العمال غير المهرة مما يؤدي إلى حراك صاعد.

بالإضافة إلى ما يمكن أن يطلق عليه الفراغ الديمغرافي في الطبقات الأخرى، ويقصد به انخفاض معدلات الإنجاب لديها مما يتسبب في خلو مكانات يشغلها أفراد من فئات اجتماعية أدنى.

ب- **تبادل المراتب**: يقصد به أن حراكا يحدث في نسق اجتماعي معين ليس مرده إلى تغير في عرض المكانات، لابد أن ينجم عن عملية تبادل المراتب، ذلك أن كل حركة اجتماعية صاعدة تصاحبها حركة هابطة.

إن انتقالات الحراك الاجتماعي العمودي الذي ينتج عن هذه المنافسة تكون متوازنة بقدر متساوي في الاتجاه التصاعدي والتنازلي، ويتكون إذا من تغير وضعيات

---

[1]- نعيمة حسن جابر، التعليم والحراك الاجتماعي في منطقة صناعية بالمجتمع المصري، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم أصول التربية، جامعة عين شمس، 1991، ص.ص:91-92.

مابين المكانات فيتبين هنا ما يسمى بـ: **تكافؤ الفرص** التي يقدمها المجتمع لأعضائه وهذه التغيرات لا تترجم كظواهر محتملة ولكن كنتيجة لانفتاح الهياكل الاجتماعية[1].

كما ميز **رالف تيرنر** (R. Turner) بين نموذجين أساسيين للحراك هما:

- الحراك التنافسي: يسود هذا النمط في المجتمع الأمريكي، وهو نظام تكون فيه أوضاع الصفوة هي المكافأة في تنافس مفتوح وطريقة الوصول هي الجهد الشخصي الطامح في تلك الأوضاع، ويمكن تشبيه نظام الحراك التنافسي بسباق يكون فيه كل فرد يتسابق بدرجة متكافئة على عدد محدد من الأماكن، وانطلاقا من خط واحد للبداية[2]، ولا يمنع أحد من دخول هذا السباق حتى المعاقين لا يمنعون من ممارسة حتى وإن كانت يائسة.
- الحراك المكفول: ويمثل هذا النوع الحراك السائد في المجتمع الانجليزي، حيث يتم تعيين الصفوة عن طريق الصفوة الراسخة في المجتمع، أو عن طريق هيئاتها ووكالاتها، ومراكز الصفوة تمنح على أساس بعض المعايير والصفات المفترضة، والحراك الصاعد في هذا النمط يشبه الدخول في عضوية نادي خاص، بمعنى أنه لا يتم قبول أي عضو جديد بالنادي إلا بعد أن يكفل من عضو أو أكثر من أعضاء النادي السابقين[3].

أما من حيث شدة الحراك فإن بعض الباحثين يميزون بين نوعين من الحراك هما: الحراك القوي والحراك الضعيف، وتناول هذا النوعين **إبراهيم حسن العسوي**:

- الحراك القوي: يعني انتقال الشخص من طبقة اجتماعية معينة إلى طبقة اجتماعية أخرى، أو من المراتب الدنيا لطبقة معينة إلى المراتب العليا.
- الحراك الضعيف: فهو انتقال الشخص - رأسيا- داخل نفس الطبقة ولكن بمسافة محددة، فعلى سبيل المثال بدلالة نسبة التغير في مستوى الدخل السنوي مقارنا بالنسبة المتوسطة للارتفاع السنوي في الأسعار، أي معدل التضخم أي بدلالة التغير

---

[1]- CHRLES HENRY CUIN, **Les sociologues et la mobilité sociale**, Paris, presses universitaires de France,1er édition ,1993, PP:93-94.

[2]- نعيمة حسن جابر، **مرجع سابق**، ص.ص:91-92.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.ص:91-92.

في مستوى الدخل الحقيقي، وتكون نسبة التغير في الدخل أكبر من معدل التضخم في حالة الحراك الضعيف إلى أعلى، بينما يحدث العكس في حالة الحراك الضعيف إلى أسفل وربما يكون التغير في الثروة (ملكية الأصول) أكثر دلالة عن التغير في الدخل الجاري[1].

وفي الأخير يمكن تحديد أنماط الحراك الاجتماعي من الناحية الإجرائية على النحو التالي:" فالحراك الصاعد يتمثل في ذلك التغير الذي ينتج عن تحسن في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد، أما الحراك الهابط هو يتمثل في التغير الذي ينتج عنه تدهور في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد".

كما بينت أيضا الكاتبة **يسرى عبد الحميد رسلان**[2] عن الانتقال لقياس الحراك الاجتماعي نجد أنه يجب التمييز بين نوعين من الحراك الاجتماعي وهما: الحراك المطلق والحراك النسبي.

2- آليات (عوامل) الحراك الاجتماعي:

لقد ظهرت عدة دراسات الهدف الوحيد لها هو تبيان عوامل الحراك الاجتماعي ومن بينها دراسة **جيرار** (Girard A.) حول مسألة "النجاح الاجتماعي"، مبينا من خلالها اللامساوات والاختلافات النفسية بين الأفراد مبرزا ما يسمى بـ: الصراع بين العوامل البيولوجية والعوامل الاجتماعية.

كما يوجد بعض الدراسات الحديثة التي كان يتزعمها بعض علماء الاجتماع الأوربيين وخاصة من فرنسا من أمثال: **ريمون بودون، بيار بورديو، فلفريدو باريتو**... ففي هذا الصدد يصرح **ريمون بودون** قائلا:" أن عدم المساواة في الحظوظ هي عبارة عن معضلة اجتماعية بالدرجة الأولى بالنسبة للباحثين في علم الاجتماع،

---

[1]- إبراهيم حسن العسوي، **نحو خريطة طبقية لمصر، الإشكالات النظرية والاقتراب المنهجي من الواقع الطبقي المصري**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1989، ص84.

[2]- يسرى عبد الحميد رسلان، **مرجع سابق**، ص8.

وقد انتهت بما يسمى بـ **المأزق الاجتماعي**، فعدم المساواة في الحظوظ الاجتماعية التي تكلم عليها **بودون** لا تتأثر بفعل عامل من العوامل وعلى حتى الحراك الاجتماعي"[1].

ومن جهة أخرى حصر **سوروكن** (P. Soroken) العوامل المؤدية للحراك الاجتماعي إلى عوامل دائمة، بالإضافة إلى عوامل أخرى تساعد على حدوث الأولى؛ وهي عوامل ثانوية، والعوامل الأولية[2] الدائمة هي: العوامل الديمرغرافية، عدم التشابه بين الآباء والأبناء، التغيرات البيئية خاصة البيئة الإنسانية الاجتماعية.

أ. **العوامل الديموغرافية:** ويقصد بها كل ما يتعلق بحالات العقم والانخفاض النسبي (النوعي) لمعدل المواليد، أو ارتفاع معدل الوفيات في الطبقات العليا، ومع مرور الزمن فإن هذه العوامل إما تؤدي إلى انقراض الأسر الأرستقراطية أو على نقص في نسبة هذه الأسر بالنسبة لمجموع العام للسكان في المجتمع.

ولما كان من الضروري شغل الوظائف التي يقومون بها في المجتمع، وجب صعود من هم أدنى، لاسيما الأكثر ذكاء وتأصيلا ودافعية للنجاح، وفي كلتا الحالتين -الانقراض أو النقص- يحدث نوع من الفراغ الاجتماعي في الأوضاع الاجتماعية العليا، ويصبح من الضروري ملؤها من أبناء الطبقات الأخرى، إذ لابد من استمرار تأدية الوظائف الاجتماعية التي كان يؤديها أفراد الطبقات العليا.

إن ظهور أفراد أذكياء نابعين من الطبقات الدنيا يملؤون عن جدارة واستحقاق المراكز الاجتماعية العليا، وفشل أبناء الطبقة العليا في ذلك لهو من العوامل الرئيسية للحراك الاجتماعي... غير أنه ليس من المؤكد أن خصوبة الطبقات العليا دائما، وفي كل مكان أقل من خصوبة الطبقات الدنيا، لكن في المقابل هذه الظاهرة احتلت مكانا في كثير من المجتمعات في فترات مختلفة.

ب. **عدم التشابه بين الآباء والأبناء:** أي نقصد بها التغاير بين الآباء والأبناء، فمع أن الأذكياء ينجبون أطفالا أذكياء، والعكس بالعكس توجد إمكانية حدوث الاستثناء بما يعد سببا من الأسباب الأولية الدائمة لحدوث الحراك الاجتماعي بين الأجيال

---

(1)- BOUDON R., **L'inégalité des chances, la mobilité sociale dans les sociétés industrielles**, op.cit, P13.

(2)- SOROKIN P, **op.cit**, PP:346-368.

صعودا أو هبوطا. ويستشهد **سوروكن**[1] بعبارة قالها الدكتور **مارو** (Marro A.) كدليل على عمق التفاوت بين الآباء والأبناء ومفادها:" أن الإنسان ليدهش ويحز الألم في نفسه عندما يرى أن أبناء **هيبوقريطس** (Hippocrates) كانوا أغبياء تماما، ويصدم المرء عندما يلاحظ أنه لم يأت من صلب **سقراط** (Socrate) و**أرسطو** (Aristote) أي شعاع ضئيل من العلم، وأن **شارل الخامس** (Charles V.) و**بطرس الأكبر** (Peter The Geart) و**نابليون الأول** (Napoleon I.) لم يكن لهم إلا أبناء أغبياء".

وهو يرى أن النتيجة العامة للتغاير بين الآباء والأبناء هي التناقض بين الوضع الاجتماعي للأفراد، وسماتهم الذاتية والمكتسبة اللازمة لنجاحهم في أداء الوظائف التي يتطلبها الوضع الاجتماعي، فإذا كان الأب متلائما تماما مع وضعه الاجتماعي و يؤدي دوره الاجتماعي بنجاح، فإن ابنه المغاير له قد يكون غير ملاءم، وإنه كلما زاد التغاير بين الآباء كلما أصبح الحراك الاجتماعي طوعيا وأكثر ضرورة.

ج. **التغيرات البيئية خاصة البيئة الإنسانية والاجتماعية:** وهي عبارة عن التغيرات المحيطة بالفرد أو الجماعة والتي ربما أوجدت له ظروفا تهيئ الحراك الاجتماعي، مثل الحروب التي تتيح الفرص لرجال الجيش الموهوبين للارتقاء، كما أن البيئة المحيطة قد تكون عائقا للحراك الاجتماعي، وذلك حينما يمتلك الشخص أو الجماعة مؤهلات قد لا يقدرها المجتمع لسبب أو آخر. ويرى **سوروكن** أن الفرد قد لا يستطيع أن يقوم بوظيفته الاجتماعية بنجاح لا لخطأ شخصي يرجع إليه، ولكن بسبب تغير البيئة التي يعيش فيها، فالوضع الاجتماعي للفرد لا يعتمد عليه فحسب بل يعتمد على بيئته أيضا، وهكذا يتم الإبقاء على المتوافقين مع البيئة المتغيرة والمتكيفين معها، والاستغناء عن غير المتوافقين.

وأيضا يبين **سوروكن** أن الطبقة العليا تضم بين أعضاءها من هم دون المستوى في قدراتهم الطبيعية، كما أن الطبقات الدنيا تشهد من هم أعلى في تلك القدرات فيما عبر عنه بالتوزيع المعيب للأشخاص في إطار التدرج الاجتماعي.

---

[1]- SOROKIN P, **op.cit**, PP:346-373.

إن أي تغير معقول في البيئة الاجتماعية ينتج توزيعا جديدا للأفراد في المجتمع، فالذين أدى تغير البيئة إلى وضعهم في مراكز وأوضاع اجتماعية عالية يستمرون في الاحتفاظ بمراكزهم، أما أولئك الذين لا يستطيعون أو لا يرغبون في التكيف مع هذا التغير، فسوف ينحدرون في أسفل السلم الاجتماعي.

فالبيئة الاجتماعية في تغير مستمر، فهذا يعني أن الحياة الاجتماعية تتضمن دائما عاملا للحراك الاجتماعي الرأسي، فهذا فإن كل الذين كانوا متوافقين مع أوضاعهم الاجتماعية في كل الطبقات الاجتماعية تحت شروط معينة من الممكن أن يصبحوا غير متوافقين تحت ظروف أخرى. وخلص **سوروكن** إلى القول:" أن جميع العوامل التي تسهل عملية التغير الاجتماعي هي أيضا عوامل تسهل عملية الحراك الاجتماعي الرأسي".

وهناك بعض العوامل(*) التي تؤثر بدورها في معدلات الحراك ومحدداته داخل المجتمعات المختلفة، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى قسمين: عوامل بنائية وأخرى فردية، فالأولى (العوامل البنائية) تحدد نسبة المكانات المرتفعة في المجتمع، إلا أن العوامل الفردية تؤثر في الأفراد الذين يحصلون على هذه المكانات.

1. العوامل البنائية:

- الأيديولوجية السياسية: تعتمد ظاهرة الحراك الاجتماعي في نشاطها على الإيديولوجية السياسية السائدة في المجتمع إلى حد كبير، ويقصد بها الفكرة أو المحور الفكري الذي يدور حوله النظام السياسي في المجتمع، وطبقا لهذه الإيديولوجية يوجد نظامين رئيسيين في المجتمعات المعاصرة؛ يطلق علماء الاجتماع على النمط الأول بنظام المجتمع المفتوح، والنمط الثاني بنظام المجتمع المغلق.

فالنظام الأول (المجتمع المفتوح) يتميز بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية وتكافؤ الفرص في التعليم، والبناء الوظيفي لجميع أفراد المجتمع دون اعتبار للجنس أو العنصر البشري الذي ينتمون إليه. فعملية الحراك الاجتماعي في المجتمع المفتوح،

(*)- أنظر شكل رقم (08) الذي يبين عوامل الحراك الاجتماعي، ضمن الملاحق.

عملية حراك تسابقي التي إذ يصبح فيها المجتمع المفتوح مجالا خصبا لحركة أفراد المجتمع، وخاصة أبناء الطبقات الدنيا منهم إلى مستويات أو طبقات اجتماعية أعلى.

فالوظيفة العليا والمكانة الاجتماعية عبارة عن جائزة يحصل عليها الفائز في مسابقة حرة، بعيدة كل البعد عن التمييز الطبقي والجنسي والعنصري.

أما النمط الثاني أو النظام الثاني (المجتمع المغلق)، فهو مجتمع تتحكم فيه جماعة معينة أو طبقة في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فتسوده الاستبدادية ويلعب العامل الوراثي دورا مهما، حيث تنقل كل من الثروة والقوة والمكانة من جيل لآخر، وتكون فرص أبناء الطبقات الدنيا في الحصول على وظيفة قليلة جدا، أما بالنسبة لقدرات الفرد الذاتية وانجازاته فلها دور ثانوي في حركة الفرد، ولذلك يعتبر المجتمع المغلق عائقا لعملية الحراك الاجتماعي[1].

- التكنولوجيا: ومعنى ذلك أن المجتمع الذي يتصف بالتقدم التكنولوجي، يساعد على توفير مستويات مختلفة من الوظائف التي تحتاج إلى مستويات معرفية ومهارية متنوعة، وأيضا يثير مصطلح التكنولوجيا إلى استخدام العلم من نظريات وقوانين وتطبيقه في مجالات الحياة المختلفة، كما يعد التقدم التكنولوجي من العوامل الايجابية المؤثرة في الحراك الاجتماعي. بمعنى أنه كلما تقدم المجتمع تكنولوجيا ازداد فيه الحراك الاجتماعي الصاعد، لأنه يساعد على توفير مستويات متعددة من الوظائف العليا الشخصية التي تعتمد على عمليات معرفية ومهارات عالية، وبالتالي يتيح هذا الكم والكيف من الوظائف فرصا لكثير من أبناء المجتمع أن يشغلوا هذه الوظائف، ومن ثم يرتفع مستواهم المادي والاجتماعي، ويتحركوا إلى طبقات أو مستويات اجتماعية أعلى[2]. ويساعد التقدم التكنولوجي على حركة الأفراد من مستويات أعلى أكثر منها إلى أسفل، ومن ثم يمكن وصفه أنه عامل موجب لعملية الحراك الاجتماعي.

وتتحقق هذه الايجابية من خلال:

---

[1]- حسان محمد حسان وآخرون، **مرجع سابق**، ص184.

[2]- علي الشخيبي، **مرجع سابق**، ص332.

- ✓ المساعدة على زيادة عدد الوظائف في المجتمع.
- ✓ المساعدة على تغير البناء المهني في المجتمع أي زيادة عدد الوظائف العليا التي تحتاج إلى مستويات معرفية ومهارية عالية[1].

- المكانات المتوارثة والمكتسبة: يشير مفهوم المكانة المتوارثة إلى تلك المكانة التي يولد الطفل مزودا بها، ولا يستطيع التخلي عنها مثل اللون، الجنس، العمر، العرق والعقيدة. وهذه المكانات لا يستطيع هو ولا أسرته أو أي شخص آخر أن يتخلّ عنها، وإلى جانب ذلك يضيف علماء الاجتماع مكانة أخرى يرثها الابن عن أبويه عند الولادة ولا يستطيع التخلص منها، إذا استمر اعتماده عليها وهي المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي يولد فيه الطفل، فقد يولد طفل في أسرة غنية أو فقيرة ولا يكون له الاختيار في ذلك، أما المكانات المكتسبة أو المنجزة على حد التعبير، فتدل على تلك المكانات التي يحصل عليها الفرد ويكتسبها خلال حياته العملية، معتمدا على قدراته وميوله وسماته الشخصية وجهده الذاتي، وتزداد قيمة هذه المكانة في المجتمعات المفتوحة التي تؤمن وتطبق مبادئ الديمقراطية والعدالة وتكافؤ الفرص التعليمية والوظيفية، كما تعتمد المكانات المكتسبة اعتمادا كبيرا على المكانات المتوارثة، ولكن ليس معنى أن العلاقة بينهما وطيدة، فمن الممكن أنه لبعض أبناء الطبقات الفقيرة أن يكتسبوا مكانات اجتماعية عالية، وفي نفس الوقت لا يستطيع بعض أبناء الطبقات الغنية المحافظة على مكانتهم العالية والاستمرار فيها، وبالتالي يهبطون إلى مكانات أدنى[2].
- الهجرة: تلعب الهجرة دوار كبيرا في الحراك الاجتماعي على أساس أن الهجرة ناتجة عن السعي لتحسين ظروف أحوال الأفراد والجماعات، اجتماعيا واقتصاديا لما تتيح من فرص متعددة في التعليم والعمل، ومستوى عال من الدخل، ومن ثم تحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي للأفراد. ويستخدم مصطلح الهجرة في العلوم الاجتماعية للإشارة إلى التحركات الجغرافية للأفراد والجماعات، وقد تكون هذه

[1]- حسان محمد حسان وآخرون، **مرجع سابق**، ص184.
[2]- **المرجع نفسه**، ص186.

الهجرة داخلية أي داخل حدود الدولة أو خارجية خارج حدود الدولة، وقد تكون الهجرة مؤقتة لفترة زمنية محددة ثم يعود المهاجر بعدها إلى وطنه الأصلي، وقد تكون دائمة كما حدث لبعض الجماعات الأوروبية التي هاجرت إلى أمريكا واستراليا واستوطنت فيها[1].

كما يؤكد أحد الباحثين أن دوافع الهجرة تنقسم إلى قسمين: دوافع ايجابية وأخرى سلبية، فالأولى هي تلك التي تدفع الناس من الانتقال من المناطق الريفية المختلفة باتجاه المدن، وذلك لتوفر فرص العمل وظروف معيشة حسنة، أما الثانية (دوافع سلبية) وهي التي تعمل على تشجيع أهالي تلك المجتمعات على ترك مجتمعاتهم والتوجه للهجرة نحو المدن، وذلك لسوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وانتشار البطالة داخل المجتمعات الريفية[2].

فلقد أكدت الدراسات الاجتماعية أنه يسود في المجتمعات الصناعية المتقدمة معدل هجرة مرتفع في صفوف الأفراد المهرة من التخصصات الفنية، إذ تكون لدى المهاجرين رغبة في تحسين وضعهم الاقتصادي، ولذلك تكون رغبتهم محدودة في الاستقرار في مكان واحد.

وللهجرة دور مزدوج في ظاهرة الحراك الاجتماعي، حيث يساعد المهاجرون أصحاب البلاد الأصليين على الحراك الاجتماعي الصاعد، وذلك بشغلهم الأعمال والوظائف الدنيا.

ومن الملاحظ أن موجات الهجرة السائدة تتمثل في هجرة الأفراد من الريف إلى المدينة للبحث عن مستوى معيشي أفضل، غير أن هناك حالات أخرى قد تكون فيها الهجرة في تيار عكسي، أي من المدينة إلى الريف، وقد يكون هذا في وقت الكوارث والأزمات.

فالحراك الاجتماعي في المجتمع الريفي أقل منه في المجتمع الحضري، ففي المدينة التي تستقبل المهاجرين إليها من المناطق الريفية يستطيع سكانها تغيير مهنتهم

---

[1]- محمود سالم علي جذور، **مرجع سابق**، ص98.
[2]- صابر أحمد عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص69.

بطريقة سريعة، مما يجعل الحراك الاجتماعي المهني أكبر في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية، وأغلب أشكال الحراك في المناطق الريفية في النوع الأفقي أكثر من الرأسي، أما الهجرة تنقل الأفراد من المناطق الأكثر استقرارا والأكثر ثباتا في طبيعة وفرص الحياة، وبالتالي استقرار في الفرص المهنية المتاحة إلى مناطق تتوافر فيها فرص مهنية مختلفة ومتنوعة، ويمكن أن يؤثر ذلك على تحقيق حراك مهني للأفراد الذين يقومون بهذه التحركات[1]. أما الهجرة الخارجية نجد أن هجرة العديد من العمال غير المؤهلين من مختلف دول العالم إلى أمريكا، جعلهم يشغلون الوظائف الدنيا البسيطة في المصانع والشركات والتي كان أهل البلد الأصليين يشغلونها من قبل، والناتج عن ذلك هو تحرك أهل البلد الأصليين إلى وظائف ومكانات اجتماعية أعلى[2].

ويتضح من خلال دراسة ميدانية أجريت في نهاية التسعينيات عن القرن العشرين ، أن الهجرة كانت واحدة من آليات التنقل الطبقي لكثير من شرائح العمال الأجراء، والموظفين في الدرجات العليا والصغرى[3].

- الحروب والثورات الاجتماعية: تعد الثورات عاملا فعالا في الحراك الاجتماعي، لأنها تضع نظاما سياسيا جديدا محل النظام السابق، وتأتي بأفراد كانوا من الدرجة الثانية والثالثة وتضعهم على رأس النظام الجديد، فيصبحوا بذلك القادة والزعماء. ومن أمثلة ذلك الحركات التحررية التي قامت في بعض الدول العربية بما سموه بـ: **الربيع العربي** كمثال على ذلك، أي الثورات التي قادها الشعب في تونس وليبيا ومصر والسودان واليمن وسوريا، كما تهوي الحروب ببعض الأشخاص ذوي الدخل المرتفع إلى الحضيض، وينتقلون إلى طبقة الفقراء أو الطبقة الدنيا بعد أن كانوا من الطبقة العليا أو الأثرياء، كما نجد عكس ذلك ما يحدث عند بعض الفئات التي تستفيد من الحروب وتثرى على حسابها وتنقل من الطبقة الدنيا إلى العليا[4].

---

[1]- علي عبد الرزاق إبراهيم، **علم الاجتماع الاقتصادي**، كلية الآداب، جامعة المنيا،مصر، 2001، ص191.
[2]- حسان محمد حسان وآخرون، **مرجع سابق**، ص187.
[3]- محمود زكي جابر، الخصائص الاجتماعية للشرائح البينية الطبقية في الريف المصري، دراسة حالة لقرية مصرية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ببنها، جامعة الزقازيق، 1998، ص216.
[4]- غريب سيد أحمد، وعبد الباسط عبد المعطي، **علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص370.

2. العوامل الفردية:

- التعليم: إن التعليم بمستوياته وأنواعه المختلفة يمثل الطريق الرئيسي الذي من خلاله يستطيع الفرد اكتساب تلك المعارف والمهارات، كما يعد التعليم عاملا أساسيا من العوامل التي تؤدي إلى حدوث الحراك الاجتماعي داخل المجتمع المعاصر، نظرا لما يتيحه من فرص تحقيق التقدم العلمي والاجتماعي، مما يجعل الأفراد أكثر استعداد لتقبل التغيير وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يعتبر التعليم المصعد الاجتماعي الأساسي لحراك الأفراد سريعا داخل التدرج الاجتماعي والمهني، كما أوضحت دراسة ميدانية أن التعليم هو أكثر العوامل أهمية وفعالية في التأثير على الحراك المهني الصاعد الذي يحققه الفرد عن والده[1].

كما أكدت بعض الدراسات الحديثة أن فرص الحراك المهني الاجتماعي محدودة، نظرا لوجود تمايز في النسق التعليمي، يجعل أبناء الطبقة العليا محتكرين للمهن ذات المستوى الرفيع. وأوضحت دراسة أخرى أيضا أن هناك ارتباطا مؤثرا بين التعليم والحراك الاجتماعي، مع التأكيد على تكافؤ الفرص التعليمية كمدخل للحراك الاجتماعي والذي يعيد للفرد والمجتمع التوازن والاستقرار[2].

كما يعتبر التعليم العملية الرئيسية لحراكهم اجتماعيا من أسفل إلى أعلى، وبخاصة أبناء الطبقة الدنيا. بالإضافة إلى ذلك الاعتقاد السائد والذي يرى أن التعليم العامل المساعد على حل المشكلات الشخصية، وتكوين الاتجاهات الايجابية نحو المجتمع والحياة بعامة، ويؤدي وظيفته بالنسبة للحراك الاجتماعي بثلاث طرق، فالتعليم هو البوابة الأساسية للوظيفة، ويعطي بعض الضمانات للحصول على دخل جيد للأفراد في المستقبل، ويساعد على عمليات الترقية والوصول إلى المناصب الإدارية والقيادية العليا، كما يعد مدخلا إلى الوظائف الرسمية عالية الأجر في الحكومة والقطاع الخاص.

---

[1]- علي عبد الرزاق إبراهيم، العوامل الاجتماعية المؤثرة على الحراك المهني في المجتمع الريفي، دراسة ميدانية في قرية بمحافظة الوادي الجديد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1982، ص347.

[2]- إبراهيم السيد السيد العديلي، التعليم والحراك الاجتماعي، قرية بدواي دهقلية: دراسة حالة- رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المنصورة، 1983، ص203.

كما يرتبط أفضل الحراك الاجتماعي للفرد باستكمال أعلى المستويات في التعليم، أما التعليم الابتدائي لا يوفر إلا قدرا ضئيلا من الحراك الاجتماعي، ولا يقدم هذا الأخير فرص للحصول على وظيفة، أما الذين لم يتموا هذه المرحلة فأنهم ينعزلون عن فرص الاشتراك الحقيقي في أسواق العمل[1].

يعد التعليم من العوامل المهمة في عملية الحراك الاجتماعي تبعا لما يترتب عنه من تمايز بين أفراد المجتمع الناتج عن عوامل مختلفة منها الوضع الاجتماعي الاقتصادي الثقافي للأسرة، وقد اعتمد نموذج **بودون** على تحليل نمط سلوك الفاعلين، بأن الأفراد يسجلون معدل نجاح مدرسي جيد نسبيا وفق أصلهم الاجتماعي، كما أن دوافعهم وتحفيزا تهم تتأثر بالأصل الاجتماعي، وتتوافق مع هذه المقاربة المنهجية للحراك الاجتماعي،الدراسات التي أجراها **جنكز** (Jenkes) في الو.م.أ و**جيرو** (Girod) في سويسرا وغيرهم، وتدل هذه الدراسات على الأمر التالي :إذا كان الأصل الاجتماعي يؤثر على المستوى التعليمي بشكل حاسم، فإن المستوى التعليمي يؤثر على الموقع الاجتماعي تأثيرا اعتدا ليا،بطريقة معتدلة دائما[2].

ويبين **مصطفى عبد الرحمن درويش**[3] الشروط التي يقوم التعليم بدوره في الحراك الاجتماعي، أهمها:

- ✓ ينبغي أن يكون التعليم في حد ذاته متمايزا حتى يؤدي دوره في الحراك الاجتماعي.
- ✓ ينبغي البحث في طبيعة التعليم من حيث دلالته وأهميته بالنسبة الحراك الاجتماعي.
- ✓ إن أثر التعليم على الحراك الاجتماعي يتوقف على ما تقوم به المدارس من عمليات انتقاء واختيار الطلاب من حيث صدقها وثباتها وموضوعاتها.
- ✓ التغير الاجتماعي، الحراك الاجتماعي والتعليم ثلاثة متغيرات ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، فالتعليم يؤدي إلى سرعة التغير الاجتماعي، ويرفع بدوره درجة الحراك الاجتماعي.

---

[1]- فرناندو ريمرز، الفرص التعليمية للأسر ذات الدخل المنخفض في أمريكا اللاتينية، **مستقبليات**، المجلد 29، تر: زينب علي النجار، العدد 4، ديسمبر 1999، ص.ص:605-606.

[2]- خليل أحمد خليل، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1984، ص94.

[3]- مصطفى عبد الرحمن درويش، **ديمقراطية التعليم الجامعي دراسة ميدانية**، مكتبة الطليعة، أسيوط، 1987

- ✓ ليس من الضروري أن يساعد التعليم على الاحتفاظ بالمكانة الأعلى للفرد، فقد لا يكون أبناء الطبقات العليا موهوبين عقليا بالوراثة.
- ✓ إن تكافؤ التعليم بين أبناء الطبقات الدنيا مع تعليم أبناء الطبقات العليا، فمن المحتمل أن تتحرك الفئة الأولى إلى أعلى اجتماعيا.

ويعد التعليم عاملا أساسيا من العوامل التي تؤدي إلى حدوث الحراك الاجتماعي داخل المجتمع المعاصر، نظرا لما يتيحه من فرص تحقيق التقدم العلمي والاجتماعي،بما يجعل الأفراد أكثر استعدادا لتقبل التغير وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فقد دلّت الدراسات والبحوث أن بعض الفئات الاجتماعية من الطبقات الدنيا،على الرغم من ظروفهم السيئة وعدم توفر الإمكانيات، استطاعت أن تصل إلى أعلى الدرجات في السلم التعليمي، وأن تحسن من وضعها الطبقي من خلال الحراك الاجتماعي الذي يحققه التعليم، وقد أكدت بعض الدراسات الحديثة أن فرص الحراك المهني الاجتماعي محدودة، نظرا لوجود تمايز في النسق التعليمي، إذ يجعل أبناء الطبقة العليا محتكرين للمهن ذات المستوى الرفيع،إن القضية حسب ما يرى البعض ليست إتاحة الفرص للفرد ليلتحق بالتعليم،لكن هي قضية هل يستطيع مواصلة الطريق حتى النهاية؟[1].

- الذكـــاء: لقد أثبتت نتائج الدراسات أن للذكاء علاقة بالمستوى التعليم، فارتفاع مستوى الذكاء يؤدي بالطبع لزيادة في المستوى التعليمي والمهني كذلك، ويحدث الحراك الاجتماعي الصاعد. كما يعتبر الذكاء منتوج لعوامل وراثية، ويعرف على أنه حالة فسيولوجية أو سيكولوجية، شعورية أو لاشعورية تحرك السلوك في اتجاه معين لتحقيق هدف ما[2]، كما يلعب هذا الأخير دورا مهما في قدرات الأفراد على التحرك والحراك الاجتماعي.
- الزواج المتأخر: هناك فروق في حراك الفرد الذي يقبل على الزواج مبكرا أو يؤخره لأسباب ما، كالدراسة مثلا، وقد أوضحت بعض الدراسات حول الحراك أن

[1]- مولود زايد الطبيب، **مرجع سابق**، ص11.
[2]- فاروق يوسف أحمد، **السلوك السياسي**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1979، ص21.

الفرد يرجئ الزواج لأسباب مهنية حتى يستطيع بدوره استكمال تعليمه وتأهيله المهني، وتحقيق مزيدا من الاستقرار في وظيفته.

- الرضا عن العمل: أوضحت نتائج بعض الدراسات أن أفراد مستويات الإدارة العليا الذين يتسمون بالحراك الاجتماعي والمهني الصاعد، أكثر صحة وسعادة من الآخرين. إذن يلعب الرضا عن العمل دورا مهما وضروريا في زيادة دافعية الفرد ومستوى قدراته وطموحاته، وتحقيق الحراك. فغياب الحوافز المادية والمعنوية يؤدي إلى عدم الرضا عن العمل، ويعد عاملا نقص فرص التوظيف من أهم معوقات الحراك المهني والاجتماعي. وقد كشفت دراسة ميدانية أجريت في الكويت أن عدم احترام مبدأ تكافؤ الفرص، وانتشار الوساطة والأساليب الملتوية التي يغلب عليها تأثيرات الضغوط العائلية، والقبلية، والطائفية دون النظر لجوانب الخبرة، والكفاءة، والتأهيل المهني يعد من أهم معوقات الحراك المهني في المجتمع الكويتي[1].

3- طرق وكيفية قياس الحراك الاجتماعي:

يرتبط قياس الحراك الاجتماعي بالمنظومة القيمية السائدة في المجتمع ارتباطا مباشرا، ففي المجتمع الذي تسوده القيم الدينية، فمكانة الفرد فيه ترتفع ومقامه يعلو وضعه الاجتماعي يهاب داخل جماعته، إذا كان متمسكا بهذه القيم مطبقا لها، بصرف النظر على إمكانية امتلاكه للثروة أو الوظيفة، أما إذا كانت المنظومة القيمية التي تسود المجتمع مادية في أساسها، فإن الفرد أو الجماعة تتحرك اجتماعيا نحو الأعلى أو إلى الأسفل، وفقا لملكيتها أو استحواذها على الدخل أو الثروة أو السلطة أو المستوى التعليمي أو الوظيفة أو جميعها[2].

فكلما كان الفرد حاصلا على مستوى تعليمي أعلى، فإنه يشغل وظيفة أعلى، ويحصل على دخل ومكانة اجتماعية أعلى، والعكس وأن غالبا ما يتم الاكتفاء بمؤشر واحد فقط للحراك الاجتماعي هو الدخل أو الثروة، مع إهمال المستوى التعليمي

---

[1]- نايف الحميدي الجحيدلي، الحراك المهني ومتطلبات التنمية البشرية بالكويت، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب جامعة منيا، 1998، ص489.

[2]- محمود سالم علي جذور، **مرجع سابق**، ص103.

والوظيفي، فيمكن للفرد أن يصبح مع كبار القوم وعضوا في تنظيم سياسي واجتماعي، لمجرد أن لديه ثروة غير معلومة المصدر، ولا تناسب مستواه التعليمي[1].

ونظرا لتعقد العلاقات وتشابكها بين مؤشرات الحراك الاجتماعي وبخاصة منها: المستوى التعليمي، الدخل، الثروة، السلطة، القوة، الهيبة، والنفوذ في المجتمعات المعاصرة سريعة التغير، فإن المهتمين بقياس الحراك غالبا ما يكتفون بدراسة المؤشرات التي يمكن التحكم فيها، والتي تضم أكبر عدد منها وبخاصة المستوى التعليمي والمهنة، وعادة ما يفضل الكثيرون توظيف المؤشر المهني كمقياس للحراك الاجتماعي، وذلك للأسباب التالية[2]:

- مهنة الفرد ترتبط إلى حد كبير بالمستوى التعليمي الذي تحصل عليه لشغل الوظيفة.
- سهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بالمهنة، سواء عن طريق الاتصال بالمؤسسة ومن خلال الإجابة على استمارة بحث تقدم له.
- تقدير المجتمعات المتقدمة لقيمة العمل الذي يقوم به الفرد، وتقويم مكانته عن طريق تقويم مهنته أو وظيفته.
- في أغلب الأحيان يضع الأفراد مقياسا للمهن، وترتب فيه حسب أهميتها للفرد والمجتمع، وذلك حسب ما تتطلبه من شهادات ودرجات علمية.

وقياس الحراك الفردي يكون إما عن طريق الانجازات، وقد يكون عن طريق الانتساب (الوراثة)، فيحصل على المكانة عن طريق الميلاد، حيث تتوافق مكانته مع مكانة الأسرة التي يولد فيها، فالأسرة تحدد محل إقامته، دينه وقوميته، وأسلوب دينه من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية التي يمر بها، أما الحراك عن طريق الانجازات فيحصل عليه أو على مكانته من خلال ازدياد أو نقصان الثروة أو درجة التعليم... كما يلاحظ أن الحراك يحدث في حدود اقتصادية، اجتماعية وسياسية. ولذلك يمكن أن يكون ثمة مقياس للحراك عن طريق كشف البعد المهني أو الفرص المتاحة للبناء المهني، وهنا يمكن الحديث عن قياس الحراك الاجتماعي عن طريق المهنة أو الدخل

[1]- حسان محمد حسان وآخرون، **مرجع سابق**، ص121.
[2]- علي سيد الشخيبي، **مرجع سابق**، ص197.

أو التعليم، ولكن أغلب الدراسات التي أجريت حول موضوع الحراك، تركز على هذه المعلومات وغيرها مجتمعة[1].

ويضيف **غريب سيد أحمد** في كتابه (قياس الحراك الاجتماعي، في دراسات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا)[2]، أنه ثمة عدة مقاييس تشير إلى ظهور الحراك الاجتماعي، ويجملها في:

أ- **المقياس المهني**: ذلك أن تغيير مهنة الإنسان إلى وضع أعلى أو العكس، إنما يشير إلى أنه قد تنقل صعودا أو هبوطا خلال تدرج طبقي مهني.

كما يمكن النظر إلى المهنة على أنها محك أو معيار يمكن أن يحدد مدى الحراك الذي توصل إليه الفرد أو الجماعة أو الطبقة.فللمهنة عوامل تحدد طبيعة الحراك ومداه، وترجع أهمية المهنة كبعد جوهري في قياس الحراك الاجتماعي إلى ارتباطها بالقياس الطبقي.فلقد أجرى كل من الباحثان **كاهل** (Kahl) و**دافيز** (Davis) دراسة تسعة عشر(19) مؤشرا للقياس الطبقي في المجتمع الأمريكي وانتهيا بعد استخدام التحليل العاملي إلى تأكيد على أهمية الوضع المهني كمؤشر للطبقة الاجتماعية.

كما أكد هذه النتيجة كل من **انجليز** (Inkeles) و**روسي** (Rossi) بتوضيحهما أن ثمة ارتباط بين التقدير المهني والتدرج الاجتماعي الطبقي، وبخاصة في المجتمعات الصناعية من خلال دراستهما لستة (06) مجتمعات صناعية حديثة.

فقد اهتم العديد من العلماء بوضع تقنيات مهنية مع ملاحظة تأثر كل تصنيف بالأيديولوجية السائدة، بالمنظومة القيمية التي تحكم المجتمع إلى جانب نمط تفكير العالم - المصنف- والمنظور الذي يتبناه.

فهناك تصنيف **دنكان** (Duncan) والذي أطلق عليه تسمية:" الدليل الاقتصادي الاجتماعي المهني"، والذي صنف المهن من خلاله إلى:

- الموظفون.
- رجال الأعمال.

---

[1]- غريب سيد أحمد، **الطبقات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص.ص:99-100.

[2]- غريب سيد أحمد، **قياس الحراك الاجتماعي: في دراسات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1975، ص196.

- ذوي الياقات البيضاء.
- العمال المهرة، العمال نصف المهرة.
- العمال غير المهرة والمزارعين.

أما تصنيف **يوتشين** (Utechin) للمهن مؤداه :اتجاه اشتراكي الاتحاد السوفياتي سابقا:

- القادة.
- العظماء.
- قادة الحزب أو الحكومة.
- من لهم نشاط سياسي في الحزب أو الحكومة.
- من يتميزون لدى القادة بسمات تجعلهم مشهورين.
- الحكماء
- العمال والمزارعون.

وإذا أمعنّا النّظر لوجدنا أن تصنيف **دنكان** (Duncan) يتفق مع التصنيف الذي انتهت إليه اليونسكو عام 1958 مع إضافة فئة جديدة هي فئة رجال الخدمات الأهلية.

ب- مقياس الاقتصادي أو مقياس الدخل: وهو يشير إلى مكانة الفرد الاجتماعية في حالة زيادته أو نقصه. إن بعض الدراسات حددت الدخل بمقداره، والبعض حدده عن طريق مصدره وذلك فيما يتعلق بالانقسامات الدراسية حول المقياس الاقتصادي وعلاقته بالحراك الاجتماعي، فبالنظر إلى مقدار الدخل نجد قياس الحراك الاجتماعي عن طريق تحديد مدى انتقال الفرد أو الجماعة أو الطبقة ككل من فئة دخل معينة إلى فئة أخرى، كما يمكن تحديد هذه الفئات أو تصنيفها كما يلي:

- فقير جدا.
- معدم.
- فقير.
- متوسط الدخل.
- أعلى من المتوسط.

- غير.
- غير جدا.

كما يمكن تقسيم الطبقات التي يتحرك فيها الأفراد كما يلي:

- طبقات ثرية.
- طبقات متوسطة.
- طبقات فقيرة.

إن مصدر الدخل هو الأكثر ملائمة و تفضيلا في تحديد المكانة الاجتماعية على خلاف أن المقاييس الاجتماعية الاقتصادية توجه اعتبارا وعناية إلى مقدار الدخل لطبقة عامة، فالمبحوث مثلا يقدر بسهولة تحديد مصدر الدخل ولا يستطيع تحديد بدقة مقدار الدخل.

وفي هذا الصدد وضع **لويد وارنر** (L .Warner) تصنيفا للدخل عن طريق مصادره، وهي الثروة عن طريق الميراث أو الكسب أو الربح أو الأتعاب أو المرتب أو أجور ساعات العمل أو الإعانة الخاصة أو الإعانة العامة.

ج. مقياس أسلوب الفرد في الانسجام مع بناء القوة في المجتمع: حيث تتحدد مكانة الفرد عن طريق الفرص التي ينتهزها خلال حياته، للتفاعل مع موقف السلطة السياسية، مثل: درجة التعليم أو مستوى المشاركة في التنظيمات السياسية، وغيرها.

ومن جانب آخر تشير **نعيمة حسن جابر** إلى وجود اتجاهين لقياس الحراك الاجتماعي والدلالة عليه هما: الاتجاه الموضوعي في قياس الحراك الاجتماعي على مؤشرات موضوعية مثل: التعليم، الدخل[1].

وإذا رجعنا إلى **لويد وارنر** (L .Warner) من أبرز من وضعوا مقياسا للحراك الاجتماعي، إذ يتكون هذا المقياس من ستة (06) مؤشرات هي كالآتي:

- الدخل.
- المهنة.

[1]- نعيمة حسن جابر، **مرجع سابق**، ص.ص:97-98.

- التعليم.
- نوع السكن.
- مصدر الدخل.

أما الاتجاه الذاتي فهو يعتمد على العوامل الذاتية، بمعنى تصور المبحوث لنفسه، وتقييمه لمكانته الاجتماعية وانتمائه الطبقي[1].

وقد وضع **لويد وارنر** أستاذ علم الاجتماع في جامعة **شيكاغو** مقياسا للحراك الاجتماعي، يحتوي على ستة خصائص وهي: الثروة، الدخل، المهنة، التعليم، نوع السكن ومصدر الدخل، وهناك ميل لدى بعض دارسي الحراك الاجتماعي إلى اعتبار المهنة وحدها دليلا كافيا للمستوى الاجتماعي والاقتصادي،ومحكا للحراك الاجتماعي؛ بل إن الكثير منهم أصبحوا يستخدمون الحراك المهني والحراك الاجتماعي بنفس المعنى.

وعموما يقاس الحراك الاجتماعي:

- بناء مؤشر القاعدة التي تبنى عليها تحليل الحراك الاجتماعي: الترتيب والتسلسل الهرمي للسكان في تصنيفات أو جماعات اجتماعية.
- الأصل الاجتماعي للأبناء.
- الحراك الاجتماعي يقاس انطلاقا من مقارنة التصنيف السوسيومهني للأبناء مقارنة بالآباء.
- التصنيفات السوسيو-مهنية للأفراد في شكل تجانس اجتماعي (نفس مستوى المعيشة ونفس مستوى التكوين، وطرق العيش)[2].

4- معوقات الحراك الاجتماعي:

مثلما توجد عوامل تساعد على الحراك الاجتماعي، كذلك توجد معوقات تحول دون حدوثه، ومن أبرز علماء الاجتماع الأمريكيين الذين لفتوا الانتباه لأهم معوقات

---

(1)- فاروق الحلالشه، الحراك الاجتماعي من وجهة نظر العاملين الذين غيروا مواقعهم المهنية ومهنهم، **مجلة أبحاث اليرموك**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 24، العدد 3، أيلول 2008.

(2)- Enquête nationale sur **la mobilité sociale intergénérationnelle au maroc**, 2011

الحراك الاجتماعي المتمثلة في: اللون، الدين والأصل العنصري هو **روبرت ميرتون** في كتابه (النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي) عام 1957"[1].

ومن أهم معوقات الحراك الاجتماعي كما يقررها البعض نذكر ما يلي:

أ. **الانغلاق الطبقي**: وهو مشكلة حقيقية تعوق عملية الحراك الاجتماعي، ذلك أن كل طبقة تحاول أن تحافظ على محدداتها الطبقية وقواعدها في تربية الأبناء وتنشئتهم، الأمر الذي يمنع حدوث الحراك الاجتماعي، والمثال الواضح للانغلاق الطبقي المجتمعي الطائفي في الهند[2].

ب. **رغبة البعض بالاحتفاظ بالمكانات الاجتماعية المتوارثة**: ويظهر ذلك جليا عندما يرغب كبار السن في الاحتفاظ بتقاليد أوضاع طبقة معينة، وهذه الأوضاع تؤثر على الهبوط بمستوى المكانة الاجتماعية لهؤلاء الأفراد.

ج. **تذبذب عملية الحراك الاجتماعي تحت تأثير الريفية والحضرية**: تتذبذب عملية الحراك الاجتماعي بين الهبوط والصعود، فالحراك الاجتماعي داخل المجتمعات الريفية لا يمكن أن يجاري الحراك في المجتمعات الحضرية في مستواه ونوعه، وذلك بسبب ما يسود المجتمعات الريفية من عادات وتقاليد وقيم محافظة، بعكس المجتمعات الحضرية التي تعيش حالة التحضر الذي تؤثر مؤشراته وأبعاده في تشجيع الأفراد والجماعات على الحراك الاجتماعي صاعدا أو هابطا.

د. **الحراك الاجتماعي للأجيال المعاصرة وتباينها:** إن فرصة الأجيال السابقة في الحراك الاجتماعي أقل من المعاصرة (الأجيال المتحركة)، وذلك بسبب تباين المجتمعات في ظروفها الاجتماعية وارتفاع درجة التغير الاجتماعي الذي تمر به. والملاحظ أن هناك صراع قائم بين الأجيال القديمة المتمسكة بعاداتها وقيمها وبين الأجيال المعاصرة التي ترغب في التغير وذلك لتحقيق آمالهم في الحياة وتماشيا مع ظروفهم الاجتماعية التي تحتم عليهم ذلك، وبالتالي قد يحول تمسك بعض الآباء

---

[1]-ROBERT M, **Social Mobility and Social structure**, The Free Press New York,1949, P322.

[2]- عبد الحي محمد علي، دور التعليم العالي في الحراك الاجتماعي: دراسة ميدانية بمحافظة أسوان، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم أصول التربية، جامعة أسيوط، 1991، ص.ص:87-88.

بقيمهم ومعتقداتهم وأفكارهم في الحد من حراك أبنائهم، وفي المقابل قد يعاون البعض الآخر من الآباء أبنائهم على تحقيق آمالهم وطموحاتهم والمساهمة في الحراك الاجتماعي.

ه. **المتغير الأيديولوجي:** يكون لهذا المتغير أثرا كبيرا على إعاقة الحراك الاجتماعي، وهذا يرجع إلا أن هناك بعض الأفراد يعتنقون بأيديولوجية معينة، قد تكون ثابتة وتنظر للحراك على أنه نوع من التخلف. وهذا ما نشاهده في بعض الجماعات الدينية، والتي تؤمن بفكرة معينة، مأخوذة عن أفراد متطرفين ويفسرون كل شيء في حياتهم وفقا لتلك المعتقدات الأيديولوجية.

و. **التعليم:** يتوقف تأثير التعليم على ظاهرة الحراك الاجتماعي على مدى انفتاح أو انغلاق المنظومة القيمية السائدة في المجتمع ورؤيتها للتعليم، فإذا كانت هذه المنظومة تنظر إلى التعليم بوصفه استثمارا، ويؤمن أفرادها بالدور الذي يلعبه في حراكهم وتقدم مجتمعهم، ويلتزم الساسة برسم السياسات المالية وسن التشريعات القانونية التي تكفل لهذا النظام القيام بوظائفه على أكمل وجه، عندئذ يكون للنظام التعليمي دوره الفاعل في شتى مجالات الحياة ويسهم في تقدم المجتمع، ويعمل على حراك الأفراد. أما إذا كانت هذه المنظومة موجهة فقط لخدمة أغراض فئة محدودة، وتحقيق مصالحها، آنذاك لن تكون هناك آثار للتعليم على مستوى الأفراد والمجتمع فتعم الأمية ويسود التخلف[1].

فالحراك هو حركة الأفراد، والأسر والجماعات من وضع اجتماعي إلى آخر[2]. ويمكن النظر إلى المهنة على أنها محك أو معيار يمكن الاعتماد عليه في تحديد الحراك الاجتماعي للأفراد، لأن المهنة أبعادا تحدد طبيعة الحراك ومداه[3].

---

[1]- محمود سالم علي جدّور، **مرجع سابق**، ص102

[2]- محمد الجوهري، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص73.

[3]- سيد محمد غريب أحمد، **علم الاجتماع ودراسة المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص197.

كما نجد الكثير من الباحثين أمثال **بيتريم سوركين؛** ينظرون إلى الحراك الاجتماعي على أنه حراك مهني فقط، أو أن الحراك المهني وحده يشير إلى الحراك بصفة خاصة[1].

ونجد كذلك بعض الباحثين يستخدمون **المهنة** كمؤشر لتسهيل عملية قياس الحراك الاجتماعي، وعلى الرغم من وجود ارتباط وثيق بين المهنة وبين مستويات أخرى تتمثل في المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وهناك أيضا بعض الباحثين يرون أن المهنة تمثل بعدا واحدا للحراك الاجتماعي، إلاّ أنه لابد من الأخذ ببقية الأبعاد كالتعليم والدخل والقوة والهيبة والثروة في حال دراسة الحراك الاجتماعي[2].

ويرى **سوروكن** أن التدرج في البناء الاجتماعي للمجتمع يأخذ عدّة أشكال عند محاولة تفسير الحراك الاجتماعي، كالتدرج الاقتصادي الذي يكشف عن طريق الدخل، والتدرج السياسي الذي يظهر من خلال التباين في المكانة والقوة والسلطة، والتدرج المهني الذي يكشف عنه من خلال المهنة بوصفها إحدى المؤشرات الهامة في تحديد مكانة الفرد ومركزه الاجتماعي الاقتصادي[3].

على أن هذه الأشكال أو كما يطلق عليها **المقاييس الثلاث؛** لا يمكن أن يصلح أحدها معزولا عن غيره من المقاييس[4].

يتضح وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول استخدام المهنة عند بعضهم كمحدد للمكانة الاجتماعية أو عند استخدامها عند بعضهم الآخر كمتغير أو كمحك رئيسي لتحديد الحراك الاجتماعي، ويتضح أنه لا يمكن إنكار أن تعدد وانتشار واستبدال أوضاع المهن يتبدل بتبدل حاجة المجتمع لها هو دليل هام على التغير الاجتماعي. فالحراك الاجتماعي ظاهرة اجتماعية ترتبط بظاهرة أهم وأشمل، وهي

---

(1)- محمد على محمد وآخرون، **دراسات في التغير الاجتماعي**، ترجمات، ط1، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1974، ص.ص:80، 83

(2)- عمر معن وآخرون، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1994، ص278.

(3)- عبد المعطي والسيد جابر سامية، **أسس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص99.

(4)- محمد سيد غريب أحمد، **علم الاجتماع ودراسة المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص201.

ظاهرة التغير الاجتماعي التي تشتمل عادة على القدرة على تغير مكانات أو أوضاع الأفراد الاجتماعية[1].

إلا أن المجتمعات تختلف في قدراتها الحراكية باختلاف بناءاتها الاجتماعية حسب الزمان والمكان، وكذلك العوامل المؤثرة فيه فمن حيث أشكال الحراك الاجتماعي نجد أن المجتمع الذي يؤمن بتوفر تكافؤ الفرص، ولو بالمعنى النسبي لأفراده، ويضمن مبدأ العدالة الاجتماعية والتوزيع، يعمل على تهيئة فرص أفضل للحراك الاجتماعي[2].

وهنا يمكن التحدث عن مجتمعات مفتوحة للحراك، وأخرى مغلقة كنسق الطوائف في الهند، ونسق العبيد، ونسق الملاك الإقطاعيين[3].

ويشار هنا بأنه تختلف أشكال الحراك الاجتماعي من خلال ارتباط الدور بالمكانة، فتغيير الإنسان لدوره يعتبر حراكا، وقد ينتج عن التغيير تغيير في المكانة[4].

فيكون الحراك هنا إما عموديا أو أفقيا، ويعد هذا الأخير أكثر شيوعا في المجتمعات النامية والأقل تقدما، والذي يعتبر **الأردن** جزءا منها لأنه لا يترتب عليه تغيير كبير في الوضع الاجتماعي للأفراد أو الجماعات بقدر ما هو حركة في السلم الاجتماعي نفسه لا يتعداها لأسفل أو لأعلى، بينما نجد الحراك العمودي يظهر أكثر وضوحا في المجتمعات المتقدمة لأنه يعتمد على الكفاءة والإنجاز الفردي والتقدير العلمي، ويقسم الحراك الاجتماعي من حيث البعد الزمني إلى:[5].

- الحراك الاجتماعي داخل الجيل الواحد: وهو انتقال الفرد من وضع اجتماعي إلى آخر صعودا أو هبوطا خلال سنين حياته، ومقارنة وضعه سابقا بوضعه لاحقا من حيث الدخل والوظيفة والمكانة الاجتماعية.

---

(1)- محمد سيد غريب أحمد، **علم الاجتماع ودراسة المجتمع**، مرجع سابق، ص182.
(2)- إبراهيم عثمان، **الأصول في علم الاجتماع**،شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1983، ص178.
(3)- عمر معن وآخرون، **مرجع سابق**، ص272.
(4)- إبراهيم عثمان، **مرجع سابق**، ص178.
(5)- فادية الجولاني، **علم الاجتماع التربوي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1993، ص.ص:281-283.

- الحراك الاجتماعي بين الأجيال: ويشير إلى مقارنة الوضع الاجتماعي بين الأبناء والآباء أو الأحفاد من حيث المهنة أو الدخل أو المكانة الاجتماعية.

يتضح لنا مما تقدم مدى استخدام المهنة واحدة من المحكات الأساسية أو مؤشر للتدرج الاجتماعي أو محددا للمكانة الاجتماعية أو الطبقة الاجتماعية[1].

إضافة إلى وجود **المكانة المكتسبة** (***Statut Acquis***) إلى جانب المكانة المنسوبة (***Statut Assigné***) [2].

فصعوبة تحديد مهنة الشخص الذي يعمل مثلا في الصباح موظفا وفي المساء سائقا أو صاحب محل أو انتقاله من مهنة معترف بها اجتماعيا إلى مهنة من الصعب تحديدها، كالسحر أو الشعوذة والطب الشعبي أو بالعكس.

فالحراك الاجتماعي هو ذلك التغير الذي يمس فردا أو شريحة من المجتمع في كل مظاهرها الاجتماعية من ثقافة وتربية واقتصاد، بما في ذلك الدخل والسكن ومستوى المعيشة وطريقة التفكير والتصرف، ويكون ذلك ايجابيا أو سلبيا كليا أو جزئيا تؤثر فيه عوامل الحروب والحركات الإصلاحية، ويعمل فيه أفراد المجتمع أحرارا أو منتمين إلى جماعات اجتماعية مما يعني أن الحراك الاجتماعي منهجية وإستراتيجية عمل تأخذ في اعتبارها بعدي الزمان والمكان[3].

---

[1]- إبراهيم سعد الدين، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص.ص:231، 234.

[2]- ROCHER G**, Le Changement social**, Paris, points Editions, HMH, Ltée, 1968, PP20-21.

[3]- حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص80 .

خلاصة:

إن الحراك الاجتماعي هو سمة المجتمعات البشرية وخاصيتها، وقد اتضحت خصائصه أكثر فأكثر في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، حيث أنه نتيجة حتمية لتفاعل المجتمعات، أي التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد،ويفترض الحراك الاجتماعي في نمطه المثالي مجتمعا مفتوحا يخبر قدر من السيولة والحركة تتيح للأفراد أن يتحركوا بحرية عبر السلم الاجتماعي على قدر ما يتوافر لهم من قدرات وعلى قدر ما يبذلونه من جهد دون النظر إلى مكانتهم الاجتماعية.

فالدارس والمتتبع للحراك الاجتماعي يمكنه أن يلاحظ بوضوح بل ويلمس أن الحراك الاجتماعي هو تلك الظاهرة الاجتماعية التي بمقتضاها ينتقل الفرد أو الجماعة من طبقة معينة إلى طبقة أخرى أو من مستوى اجتماعي واقتصادي محدد إلى مستوى اجتماعي واقتصادي آخر ويرتبط بهذا الانتقال تغيير في مستوى ووظيفة ودخل الفرد، إنّه بمعنى آخر حركة الأفراد بين الطبقات والجماعات المهنية المختلفة والفرص المتاحة أمامهم للدخول في هذه الحركة.

ويمكن الوصول إلى نتيجة أساسية وهي أنّ الحراك الاجتماعي، هو بمثابة التاريخ الشخصي لأي مجتمع مهما كان نوع هذا الحراك تصاعديا أو تنازليا، كما تمارس أيضا عملية الحراك الاجتماعي تأثيرا على عملية التحضر لدى أي مجتمع من المجتمعات، وهي في نفس الوقت سببا لهاته العملية (أي عملية التحضر)، كما أنّها تعتبر أيضا مقياس حقيقي له، ولهذا فالحراك له أهمية كبيرة في كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ولا ننكر أيضا وجود اختلافات نسبية في أشكال الحراك.

فعندما نتحدث عن نتائج الحراك فلا نقصد بها إلا التمييز بين الصعود الفعلي للأشخاص في السلم الاجتماعي، ورغبتهم وطموحهم في الحراك، لذلك يؤدي سلم القيم دور الوسيط، وأن صعود ونزول الأشخاص في السلم الاجتماعي يؤثر أيضا على عملية التحضر، فيمكن أن نقول أن الجماعة عندما تنتقل من وضعية النمط الفلاحي أو الزراعي إلى نمط أعلى وهو إما كعمال أجراء أو تجار، فإن هذه الجماعة تزداد

تحضرا عندما تكون حركة التحضر حركة عليا في حين عندما تكون حركة الجماعة حركة نازلة فإنها تكون قد فقدت التحضر، لذا فإن درجة تحضر مجتمع ما تقاس بمدى حركيتة.

وقد حاولنا في هذا الفصل إعطاء تعاريف مختلفة للحراك الاجتماعي مع الرجوع إلى المداخل النظرية في دراسته مبينين بذلك أنماطه وآلياته وطرق قياسه، وذلك من أجل ربطه بالقطاع الحضري غير الرسمي.

الفصل الثاني

المداخل النظرية في دراسة القطاع غير الرسمي

" تعدّ قضية تصنيف **المداخل النظرية في دراسة القطاع غير الرسمي** من بين أكثر القضايا أهمية في توضيح الاتجاهات و تفهم بعض مساراتها"[1]

عبد الباسط محمد عبد المعطى

---

[1]- عبد الباسط محمد عبد المعطي، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 44، الكويت، 1981، ص50.

تمهيد:

لقد لعبت الأنتروبولوجيا دورا كبيرا في الاهتمام بدراسة ما يعرف بالفئات الفقيرة أو الفئات الدنيا في سلم المجتمع الحضري والملاحظ أن التحليل الأنتروبولوجي لواقع هذه الفئات قد استند في عمومه إلى منظور محدود فقد فشل في ربط المشاكل الجزئية للفقراء بالظواهر الاجتماعية الكلية، غير أنه استطاعت في نفس الوقت نظرية الهامشية التي تطورت في أمريكا اللاتينية من تحويل الاهتمام للعلم الاجتماعي من العناية بالفقر على نطاق ضيق إلى نطاق أوسع وأشمل، حيث ثارت بعدها في الدوائر الغربية المعنية بالدراسات الحضرية مناقشات كثيرة حول الوزن الحقيقي والدور المركزي الذي تحتله الفئات الاجتماعية التي تعيش على هامش تقسيم العمل في البنية الطبقية لمجتمع المدينة[1].

فاستخدم الأنتروبولوجي للقطاع غير الرسمي خلال الستينات كان بشكل مشابه لمفهومه الحالي في دراسة التنمية الحضرية وسياسات العمالة، ومع بداية السبعينات أخذ الباحثون والسياسيون يعيدون النظر في مواقفهم التقليدية تجاه هته الفئات الاجتماعية، وذلك بعد الدور البارز الذي لعبته منظمة العمل الدولية في تأكيدها للدور الايجابي التي تلعبه هته الفئات في عمليات التنمية، وذلك بابتكار مفهوم بديل للقطاع الهامشي أو التقليدي وهو مفهوم القطاع غير الرسمي الذي استخدم كمفهوم وكأداة نظرية ومنهجية لدراسة الواقع الحضري الاقتصادي والاجتماعي خاصة بالبلدان النامية، ومباشرة بعد أن استعمله **كايت هارت** (K. Hart) لأول مرة[2].

ورغم تعدد وتنوع المحاولات التي تناولت القطاع، إلا أنها جاءت متفرقة وتنتمي لتخصصات عديدة وتعكس وتعارض المواقف النظرية من الأنشطة الحضرية غير الرسمية، وكذا تعارض التوجهات الأيديولوجية على كل الاتجاهات النظرية في هذا المجال، الأمر الذي يزيد من صعوبة تحديد تسمية معينة لهذه المحاولات، فضلا عن صعوبة صياغة نظرية سوسيولوجية تتناول ظاهرة الأنشطة الحضرية غير

---

[1]- إسماعيل قيرة وعلي غربي، **في سوسيولوجية التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص80.
[2]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، د.ت، ص115.

الرسمية، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الطابع الإمبريقي الذي غلب على علم الاجتماع الحضري المعاصر والانشغال الشديد بالجزئيات علاوة على عدم وجود أية محاولة لدراسة وتصنيف التراث المتوفر حولها. وعليه يكون التحليل النقدي لاتجاهات التنظير في مجال الأنشطة الحضرية غير الرسمية بمثابة طرح تصور يساهم في ضرورة الدعوة لمعالجة واقع هذه الأنشطة و فق معطيات واقعنا الاجتماعي[1].

وعليه يمكن تصنيف اتجاهات التنظير في مجال دراسة الأنشطة الحضرية غير الرسمية إلى ثلاثة أصناف أساسية هي: **الاتجاه المحافظ** و**الاتجاه الإصلاحي** و**الاتجاه الراديكالي**[*].

وأيا كانت الاختلافات بين هذه الاتجاهات النظرية فإنها تتّفق في تغيير الصورة التي كانت شائعة الاستخدام من قبل حول هذه الأنشطة من حيث:

- رفضها للاستخدامات القديمة لبعض المفاهيم مثل: تقليدي أو هامشي.
- طرحها لبدائل نظرية ومنهجية: ثنائية رسمي- غير رسمي بدلا من تقليدي- حديث.
- نظرتها لما هو تقليدي على أنه جزء لا يتجزّأ من ثقافة الأمة وهويتها و لايشكّل بأي حال من الأحوال معوّقا لعملية التنمية.
- إعطاء أنشطة القطاع غير الرسمي الدور القيادي في عملية التنمية الحضرية نظرا لما يقوم به من دور إنتاجي، استيعابي، خدمي.
- رفضها لاستخدام تعبير هامشي بمعنى لا وظيفي أو عاطل لأنه استخدام مظلل على اعتبار أن تصنيف الملايين الذين يمارسون أنشطة غير رسمية ضمن فئة العاطلين عن العمل بحكم عدم إدراجهم في الإحصاءات الرسمية ما هو إلا تصنيف إداري أبتكر لأغراض بيروقراطية.
- التركيز على مشكلة العمالة في مجتمع المدينة بلا من مشكلة البطالة.

---

[1]- إسماعيل قيرة وعلي غربي، **في سوسيولوجية التنمية**، مرجع سابق، ص.ص:90-91.

[*]- أنظر الشكل رقم (01) فئات القطاع الحضري غير الرسمي حسب متغير المهارة، ضمن الملاحق.

أولا: المدخل (الاتجاه) المحافظ

وتنطوي تحت هذا الاتجاه ،المحاولات النظرية التي عملت على تفسير ظاهرة الأنشطة غير الرسمية كقطاع مساعد على بقاء واستمرار وتوازن النظام الاجتماعي والاقتصادي بالتركيز على متغير هام هو العمالة ،جاعلة من هذا القطاع كواقع ناتج عن ظاهرة الثنائية الاجتماعية وفي كل المجالات. وعليه فإن أي مشكلة تتعلق بتنمية هذا القطاع تكون حلولها جزئية ووظيفية متعلقة بهذا الأخير وأفراده بشكل منفرد،إما بإدخال التعديلات القيمية والثقافية على فئاته أو القانونية أو العملية مما يجعل من وظائفه إيجابية في خدمة استمرار النظام الاجتماعي، وضمن هذا الاتجاه نميز بين مدخلين فرعيين، أحدهما كلاسيكي وآخر إصلاحي وذلك من باب فصل المحاولات النظرية المبكرة والتي مهدت لظهور المحاولات الحديثة لكون الأولى إسهامها يبقى بطريقة غير مباشرة في صياغة نظرية القطاع غير الرسمي، بل مجرد قاعدة مهدت لظهور نظريات تتمتع بقوة تفسيرية شاملة وفي نفس الاتجاه الأيديولوجي[1].

1- المحاولات النظرية المبكرة (النظريات الكلاسيكية):

ينظر إلى المشاكل التي تواجه البلدان النامية كالفقر والبطالة، سواء كانت موروثة عن العهد الكولونيالي أو التنمية الرأسمالية التابعة، على أنها ناجمة على الخلل الهيكلي، وبالتالي يمكن مواجهتها في ظل النظام الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي القائم، وذلك من خلال التغيير المستمر الهامشي وذلك لتخفيف حدة الفقر وتحسين التوزيع الموارد.

وهذا المدخل يؤكد على ضرورة التكامل القيمي، إلا أن ما أفرزه واقع البلدان النامية المستقلة حديثا، دعا بعض الوظيفيين إلى إعادة النظر في كثير من أسس هذه النظرية التي أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية النظام النظري المهيمن في علم

---

[1]- سليمة بوخيط، **القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق- الباعة المتجولون بمدينة المسيلة نموذجا-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، (2014،2015)، ص81.

الاجتماع، مما جعل الباحثين ينظرون إلى معالجة الأبنية الاجتماعية من وجهة النظر الثنائية لا الأحادية[1].

وعموما يعتمد أصحاب هذا المدخل في تفسيرهم للأنشطة غير الرسمية على مقولات النمو الحضري السريع، ولقد وقف مؤيدوه من هذه الأنشطة موقفين متباينين فمنهم من يركز على العمالة الريفية الناقصة معتبرا الأنشطة الحضرية غير الرسمية مظهرا مشوها لعملية التحضر ومعوقا لعملية التنمية الحضرية بينما اهتم البعض الآخر بقدرة المدينة على تجنيد مواردها لاستيعاب الوافدين الجدد، ويمكن تفسير هذين الموقفين المستندين إلى الإطار التصوري الوظيفي في الأسلوب المجزئ للتنمية الرأسمالية. وعليه شكّل هذا المدخل النظري المنطلق للنقاش الدائر الآن، في مختلف الدوائر العلمية حول هذه الأنشطة، وبناء على وحدات التحليل المختارة عند أصحاب المدخل تصنف مجموعة مداخل فرعية كما يلي:

أ. **مدخل النمو الاقتصادي السريع**: لقد شهدت العشريات الثلاثة الماضية نموا حضريا مذهلا ساعد على تضاعف أغلبية مدن البلدان النامية في فترة وجيزة تتراوح بين (10 و15) سنة[2]، ومن الطبيعي أن هذا الوضع الجديد قدر ارتبط بالزيادة السكانية وطوفان الهجرة الريفية- الحضرية، الأمر الذي يدل على أن معدل التحضر يتجاوز بكثير معدل التصنيع في ظل الظروف السائدة للتنمية الاقتصادية الرأسمالية[3].

ونموذج النمو السريع هو في الأساس نموذج اقتصادي يقوم على فرضية الحركية عبر الزمن من قطاع إلى آخر، كما يستمد إلى مسلمة أن النمو الاقتصادي يرادف في المعنى التنمية الاقتصادية الاجتماعية[4].

ويعتبر أصحاب هذا المدخل المشاكل الاجتماعية المصاحبة للتحضر السريع، من أحياء مختلفة وأنشطة هامشية وبطالة، مجرد ضغوط مؤقتة، حيث يستوعب العمال

---

[1]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص119.

[2]- BAIROCH P, **Urbain Unemployement in Developing Countries, The Nature and Proposais For its Solution**; ILO, Genève, 1973, PP:19-21.

[3]- **Ibid**, PP:7-9.

[4]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في الدول العربية؟**، مرجع سابق، ص120

الريفيون المهاجرون بالتدرج وينتقلون من الوضعية الهامشية ويندمجون في الوسط الحضري، ومن ممارسة الأعمال الهامشية في القطاع الصناعي[1].

وفضلا عن ذلك يذهب أصحاب هذا النموذج إلى أن الظواهر الاجتماعية المصاحبة لعملية التحضر السريع مثل مشكلة الأحياء المتخلفة، الأنشطة الهامشية، اتساع نطاق الفقر والبطالة، ما هي إلا مجرد ضغوط مؤقتة تستمر من الزمن، إذ تحدث جملة من التحولات خلال عملية التحديث، حيث يصبح العمال المهاجرون من المناطق الريفية مستوعبين تدريجيا في أنشطة المدينة. ومع تزايد المشاركة في مختلف الأنشطة والمؤسسات وزيادة تمثل المعايير الحضرية، يتحولون من وضعية هامشية لكي يندمجوا في الوسط الحضري الجديد، ومن ممارسة المهن الهامشية وقطاع الخدمات المتضخم إلى القطاع الصناعي.

ويعتبر **بيروش** (Bairoch P.) بإطاره التصوري الذي قدمه مرجعا لكثير من الدراسات التي اتخذت من تشخيصه لمظاهر التحضر مسلكا للولوج في حياة المدينة[2].

ويقوم التصور **البيروشي** على قضية أساسية هي أن الهجرة الريفية تحث تأثيرات سلبية على مجتمع المدينة ومن ثم قدم نموذجه الثنائي التحديثي حلولا لمشكلة الفقر في ضوء الاختيار بين تضخم العمالة الحضرية والريفية الناقصة، وفي هذا السياق يعتقد أن المدينة غير قادرة على استيعاب سكانها في العمالة الملائمة، مما يساهم في زيادة البطالة واتساع رقعة الفقر، إذ أن اختلال التوازن بين عرض العمال والطلب عليه يجبر المعنيين على تقليل التدفق الريفي عن طريق زيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية أو إقامة أقطاب نمو حضرية بديلة، وهنا يقر **بيروش** صراحة **أن** قطاع الخدمات هو قطاع ضار ومعوق لعملية التنمية، وهذا يتناقض تماما مع الاتجاه الذي يعطي القطاع غير الرسمي الدور القيادي في عملية التنمية الحضرية.

ب. تخطيط النمو الحضري: يقوم مفهوم التخطيط الحضري على الاعتقاد الذي يرى بأن المعدل السريع للنمو السكاني الناتج عن الهجرة الريفية الحضرية ليس

---

[1]- محمود عبدا لمولى، **العالم الثالث ونمو التخلف**، ط2، الدار العربية للكتاب، 1990، ص.ص:213-220.

[2]- BAIROCH P., **op.cit**, PP:178-181.

بالضرورة عاملا سلبيا فقد يكون حافزا قويا لتنمية حضرية سريعة، وفي نفس الوقت كعامل لتحسين ظروف وفرص الحياة لفقراء الحضر، وقد عرف هذا المدخل بالتنمية البديلة لمدخل النمو الحضري السريع الذي يرى في هذه الظاهرة الأخيرة معوقا لعملية التنمية الحضرية.

وحسب هذا المنظور فإنه عن طريق التخطيط للنمو الحضري وليس عكسه، تستطيع المدينة تجنيد مواردها لاستيعاب أية زيادة سكانية، وهذا كالإجراء إذ يكتمل عن طريق تدخل الدولة المباشر للمساعدة على استيعاب القادمين الجدد إلى الاقتصاد الحضري والمجتمع عن طريق تطبيق سياسات مترابطة ومتماسكة[1].

أما مفهوم القادمين الجدد فقد استخدم لتحديد الأعداد الكبيرة من الأسر الجديدة التي تلتحق بالنظام الحضري سنويا، وعليه فأصحاب هذا المدخل النظري يقدمون افتراضين أساسين: أولهما يشير إلى إمكانية زيادة معدل الاستيعاب وجعل العملية أكثر فعالية عن طريق تآلف وتنسيق المخططات والسياسات التي تستجيب للنمو الحضري بدون الزيادة المستمرة في الطلب على الموارد الوطنية، وثانيها يرتبط بدور مختلف قطاعات النظام الحضري كالاقتصاد الهامشي والترابطات المتبادلة بين مختلف الأنظمة الحضرية[2].

وتدل الإحصائيات العالمية المتعددة على أن السكان بدؤوا يتركزون في المناطق الحضرية دون الريفية، فالأولى بدأ نطاقها يتسع، والثانية بدأ نطاقها يضيق حتى أنه يمكن القول أنه من الجائر أن يندثر الريف بحياته الريفية، وتصبح الحياة كلها في المستقبل حياة حضرية، الأمر الذي قد ينشأ عنه مشاكل لا بد من دراستها حتى يمكن علاجها،مثل مشكلة الإسكان، وانتشار الفقر، البطالة، الموصلات والخدمات العامة، العمالة، الصحة والوقاية من الجريمة والانحراف وغيرها[3].

ج. إعادة التوزيع مع النمو: بعد حوالي عشرين (20) سنة من النمو السريع، ثبت أن هذه العملية لم تحقق إلا قليلا من الفائدة وغالبا لاشيء إطلاقا بالنسبة لثلث سكان

---

(1)- محمود عبدا لمولى، **العالم الثالث ونمو التخلف**، مرجع سابق، ص.ص:217-220..
(2)- إسماعيل قيرة وعلي غربي، **في سوسيولوجية التنمية**، مرجع سابق، ص.ص:122-123.
(3)- محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، مصر، د.ت، ص.ص:95-98.

البلدان النامية، وعلى الرغم من أن متوسط دخل الفرد الإجمالي قد ازداد حوالي (50%) منذ 1960 [1]، إلا أن هذا النمو لم يوزع بطريقة متكافئة، سواء بين الدول أو مناطق البلاد المختلفة أو الجماعات السوسيو-اقتصادية، إذ ترى هذه النظرية من جهة أخرى أن عملية النمو السريع لم تحقق إلا قليلا من الفائدة،و على الرغم من أن متوسط دخل الفرد الإجمالي قد زاد مقارنة مع دخل الفرد في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذا النمو لم يوزع بطريقة متكافئة وعادلة سواء بين الدول أو المناطق المختلفة أو الجماعات، مما يساعد على تخفيف درجة التفاوت في مستوى المعيشة.

يرى أصحاب هذا الاتّجاه التنظيري أن الضعف الحالي للوسائل التحليلية المتبعة في دراسة الواقع المعاش في البلدان النامية يعود إلى التركيز على رفع الإنتاج الكلي والقطاعات الحديثة، وإهمال توزيع الدخل والقطاعات الهامشية، كما أن الأنظمة الإحصائية والمداخل النظرية التي استعيرت من الدول المتقدمة هي الأكثر ملائمة لتحليل القطاعات الرسمية المنتظمة وبعيدة كل البعد عن فهم أوضاع الجماعات الفقيرة والقطاعات الهامشية، وهذا يعني أن المشكلة المحورية في الدراسات الحضرية هي توزيع الدخل ،حيث يتم أولا بدء تحديد الجماعات الاجتماعية الأكثر فقرا، ثم صياغة السياسات الملائمة لتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ومن بين العوامل ذات الأثر على توزيع الدخل، نمو السكان، الهجرة، توفر الأرض والموارد الطبيعية، إمكانية استيعاب العمل وزيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة الاهتمام بتحليل الوظيفة الإنتاجية للقطاع الهامشي، وهنا يقر أصحاب هذا الاتجاه ضرورة إعادة هيكلة هذا القطاع وتشجيع العمل الحر ومختلف الأنشطة الصغيرة[2]

كان لذيوع نظرية المؤرخ الاقتصادي الأمريكي **والتر روستو** المعروفة باسم **مراحل النمو الاقتصادي** في الخمسينيات والستينيات دور اعتبار النموذج الغربي هو الواجب الإتباع، وأنه يمكن اللحاق به وبررت هذه النظرية لدول العالم الثالث الحصول

[1]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص123.
[2]- سليمة بوخيط ، **مرجع سابق**، ص84.

على فوائض الأموال الغربية على هيئة معونات للانتقال لمرحلة أعلى من مراحل النمو الاقتصادي، وساد الاعتقاد في هذه الفترة بأن تدخل الدولة أمر مرغوب فيه وأن التخطيط الشامل لا يثير الاشمئزاز ثم ظهرت أفكار جديدة في السبعينات تتحدث عن **تكاليف النمو الاقتصادي**، وتعيد الاعتبار لإعادة توزيع الدخل وإشباع الحاجات الأساسية بعد ربع قرن من النمو السريع الذي لم يكن له تأثير في تحسين أحوال نسبة عالية من الفقراء[1].

إن هذه النظرية اهتمت بالعوامل الاقتصادية وأغفلت الجوانب الاجتماعية، البعد التاريخي، أنساق التبعية القائمة، ولقد ترتبت على ذلك نتيجة أخرى هي فشل أصحاب هذا الاتجاه في فهم حركة الواقع الاجتماعي وتبنيه لفلسفة محافظة وافتقاده النظرة البنائية الشاملة.

د. **الفقر والهامشية:** يشير مفهوم الهامشية عند هؤلاء إلى حالة الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافتين أو مجتمعين دون اندماج في أي منهما[2]، أما المهن الهامشية فهي تلك التي تنتج مستويات دنيا أو أقل من الكفاف فضلا عن غياب الحد الأدنى من الأمن وهذا يشير إلى الفئات الاجتماعية التي تعيش على هامش تقسيم العمل المنتظم. بمعنى أن الهامشية مفهوم وصفي يعرف وفق معايير إحصائية فالفهم المنظم للواقع يتطلب الأخذ بعين الاعتبار للجانب التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فضلا دور المتغيرات الطارئة الاعتراضية ونظرا لصعوبة هذا المطلب، نجد الدارسين يتخذون مسارات متباينة للاقتراب أكثر من مسألة الهامشية كواقع أمبريقي، الأمر الذي يضفي على أعمالهم طابع الجزئية، وهذا ما تعكسه أدبيات الهامشية التي تمحورت في غالبها حول البؤس والحرمان الذي تعانيهما عناصر الطبقة التحتية.

---

[1]- لمزيد من المعلومات أنظر: جلال أمين، **كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية**، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2007.

[2]- MARTINE X , **Les théories de l'exclusion**, Paris, PR1, construction de l'imaginaire de la déviance, col-Méridiens, ,1994, PP:25-26.

فمفهوم الرجل الهامشي يشير في التراث السوسيولوجي إلى:" ذلك الفرد الذي ينتمي إلى ثقافتين أو مجتمعين دون أن يندمج في إحداهما كليا"[1]. وعليه يربطون بين الهامشية والشعور بالفردية والعزلة الاجتماعية، والهامشية السياسية تبدو جلية في عدم اكتراث الفرد بما يدور حوله، فالهامشي لا يساهم في المؤسسات النظامية والأحزاب ولا يشارك في الانتخابات أو في صنع القرارات، فوضعه لا يتيح له إلا التفكير في توفير ما يقتات به يوميا.

والهامشية الاقتصادية تكمن في الانخفاض الشديد في مردود الجماعات الممارسة لأنشطة اقتصادية غير مشروعة واستخدامها لوسائل مختلفة، الأمر الذي يجعل مساهمتها في التنمية الاقتصادية معدومة، ورغم التعدد في تحديد الهامشية الاقتصادية إلا أن الهامشية الاجتماعية الثقافية تبدو في العزل عن المجرى الرئيسي لثقافة المجتمع المعني، فالفرد قد لا يتكيف مع عناصر البناء الاجتماعي[2].

فالواقع أن ظاهرة الهامشية بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية هي نتاج توسع الرأسمالية التي تعمل على تهميش قطاعات كبيرة من الفقراء ممن يعملون في مجال التجارة البسيطة والحرف الصغيرة والخدمات الشخصية من جهة، ونتاج الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع من جهة أخرى، فمفهوم الهامشية بأبعادها المختلفة ينبع من حقيقة إخفاق أعداد كبيرة من المهاجرين الريفيين في الالتحاق بأعمال صناعية ولجوئهم لأعمال حرفية وضيعة في هذه المدن، وهي الحرف غير الإنتاجية التي يطلق عليها المهن الهامشية أو الطفيلية، فهذه المهن تحدث خللا في نمط العمالة القائم سواء من حيث عدم اعتبارها كعنصر هام في الهيكل الاقتصادي أو مزاحمتها لأعمال أخرى[3].

---

[1]- ثروت إسحق عبد المالك، **الهامشية الحضرية دراسة عن أحياء جامعي القمامة بمدينة القاهرة**، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد 7، دار المعارف، القاهرة، 1988، ص.ص:45-46.

[2]- إبراهيم التهامي وآخرون، **التهميش والعنف الحضري**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر، 2004، ص ص:12-10.

[3]- السيد الحسيني، **المدينة- دراسة في علم الاجتماع الحضري**، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص.ص:180-185.

فمحمود الكردي يرى بأن المهن الطفيلية تحدث خللا في نمط العمالة القائم، سواء من حيث عدم اعتبارها كعنصر مهم في الهيكل الاقتصادي أو مزاحمتها للأعمال الأخرى[1].

ومن جهة أخرى يميز **أوسكار لويس** بين ثقافة الفقر، حيث لا ينظر إلى هذه الأخيرة كحالة اقتصادية وإنما كثقافة فرعية، حيث يعرف ثقافة الفقر كطريقة للحياة يتوارثها كل جيل عن الجيل السابق عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، كما أن فقر ثقافة الفقراء تجعلهم عقيمين لا مبالين لا أمل فيهم متناسيا في نفس الوقت الطروحات المختلفة حول تمايز أنشطة الفقراء، اختلاف وسائل حصولهم على قوتهم اليومي وكذلك نضالهم المستمر لتقرير مصائرهم.

وعليه؛ فالفقر ليس حالة حرمان اقتصادي أو مظهر من مظاهر التفكك وإنما يتضمن بعض الجوانب الايجابية التي تساعد الفقير على التكيّف في ظروف الحرمان الاقتصادي، ومن دون هذه الجوانب الايجابية يعاني الفقير صعوبة التكيف والاستمرار في الحياة، هذه الثقافة الفرعية تجعل الفقراء ذو ثقافة ثانوية وذو دور ثانوي داخل الاقتصاد الحضري، فما أنشطتهم إلا نوع من أنواع التكيف مع الحياة الحضرية خاصة لما تتميز الجماعات الفقيرة من خصائص حددها في ما يلي: يقطنون الأحياء المتخلفة، اللامبالاة، الاندماج في أنشطة غير نظامية، يتميزون بالأمية، ضعف المشاركة الاجتماعية والسياسية، الحرمان من الخدمات الحضرية، انخفاض مستوى المهارة لديهم والشعور بالقدرية والاستسلام[2].

وعلى الرغم من ظهور اتجاهات نظرية وسوسيولوجية واقتصادية عديدة، حاولت فهم بناء القطاع **الحضري الهامشي** وارتباطاته المتنوعة، فإن بعضها أدخل في الاعتبار بعد **لثقافة الفقر**، وركز على تطبيق الخصائص الذي ذكرها **لويس** على الفئات المشكلة لهذا القطاع، انطلاقا من التصور الشائع حولهم بأنهم فقراء يقطن أغلبهم

---

[1]- محمود الكردي، **التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الثاني الأنماط والمشكلات**، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص.ص:238-239.

[2]- محمد حسن غامري، **ثقافة الفقر- دراسة في أنتروبولوجية التنمية-**، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1980، ص ص:83، 100.

الأحياء المتخلفة، ومن هذه الخصائص التي تم نقلها من مجال الأكواخ إلى مجال الأنشطة الحضرية غير المنظمة:انتشار الأمية، المشاركة الاجتماعية والسياسية الضعيفة،الحرمان من الخدمات الحضرية، قلة الانتفاع بالتسهيلات والمرافق التي تقدمها المدينة، انخفاض مستوى المهارة،الشعور بالاستسلام والقدرية، رغم الصدق الأمبريقي لبعض المتغيرات، إلا أن الاحتكام إلى جملة من الخصائص محددة مسبقا يحول دون فهم الديناميات الاجتماعية الحقيقية ودون إدراك علاقات السيطرة-التبعية التي أنتجها الواقع التاريخي والمعاصر[1].

2- نقد النظريات الكلاسيكية:

إن أصحاب هذا المدخل يجمعون على إهمالهم لمفاهيم السيطرة، اللاتوازن، اللاتكافؤ والتبعية في تحليلاتهم حيث ركزوا على متغير العمالة بدلا متغير البطالة في التحليل والتفسير، وذلك بهدف تأكيد طابع التكامل القيمي للنظام الاجتماعي مع إهمال ما يعرف بخصوصية كل مجتمع ثقافيا، اقتصاديا واجتماعيا، مما يجعل من عملية التعميم فيه طمس للحقائق الموجودة فعلا داخل مختلف الأبنية الحضرية مما يعيب الكفاءة الإمبريقية لهذا المدخل في معالجة كل واقع حضري، ومن هنا جاءت دراسات المنظمات العالمية لفقراء الحضر تعبيرا صادقا عن تطلعات القيادات السياسية التي تريد وصفات طبية لأمراض اجتماعية معزولة عن سياقها الاجتماعي التاريخي، فالعمالة الحضرية وليس البطالة الحضرية هي محور هذه الاهتمامات مما يعكس فهم أسباب تركيز الكثير من الدراسات على الطاقة الاستيعابية للمدن والقطاع الحضري غير الرسمي والتنمية البديلة.

ثانيا: المدخل (الاتجاه) النظري الثنائي (الإصلاحي)

ممثلو هذا المدخل حاولوا إعطاء بديل للمدخل الكلاسيكي،حيث يكون أكثر قوة في تفسير ظاهرة الأنشطة غير الرسمية، رغم اتفاقهم الإيديولوجي مع أسلافهم الوظيفيين، فهم يشكلون بموقفهم النظري امتداد للتفكير الثنائي مع تركيزهم على

---

[1]- LATOUCHE S, **La critique de l'impérialisme**, Paris, Edition anthtopos, 1979, PP:277-291.

عمليات إصلاح جوانب محددة من البناء الاجتماعي، وأهم إسهام قدمه أصحاب هذا المدخل في مجال التنظير حول الأنشطة الحضرية غير الرسمية هو استحداث ثنائية بديلة للثنائية الكلاسيكية **تقليدي-حديث**؛ وهي **رسمي-غير رسمي**، فنظروا إلى ما هو تقليدي على أنه يشكل جزءا من هوية الأمة وتراثها وأعطوه الدور القيادي للأنشطة الحضرية غير الرسمية كبديل للصناعات الرائدة. ولقد شاع استخدام هذا المدخل في مختلف المحاولات النظرية التي تنظر إلى المدينة على أنها نسق اجتماعي تتساند متغيراته وظيفيا، ويتكون من قطاعين يترابطان مع بعضهما البعض، لكل منهما دينامياته الخاصة وأبعاده ومتغيراته، أحدهما يمارس نشاطه بطريقة غير رسمية وغير محمية وغير منظمة والآخر يقوم بتأدية عمله بطريقة رسمية ومحمية ومنظمة، وينظر أصحاب هذا المدخل إلى القطاع الحضري غير الرسمي على أنه يشكل هو الآخر نسقا اجتماعيا فرعيا يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع، فهو أداة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والحل الملائم لمشكلة البطالة في مدن البلدان النامية.

لقد اختلف أصحاب هذا المدخل حول قضية مدى مساهمة القطاع الحضري غير الرسمي في عملية المحافظة على النظام الاجتماعي القائم، وبالتالي الحكم على ايجابية أو سلبية أنشطة هذا القطاع داخل مجتمع المدينة وبالتالي دعم وجودها أو رفضها.

1- مدخل الثنائية التقليدية:

حاول **بوك** (Boeke) صياغة نموذج ثنائي يلاءم دراسة هذا الواقع الحضري الجديد منطلقا من فكرة أساسية؛ هي أن الثنائية الاجتماعية ظاهرة تاريخية نجمت عن تعارض نظامين اجتماعيين أحدهما رأسمالي مستورد والآخر محلي يتميز بطابعه اللارأسمالي، فهي تمثل شكلا من أشكال عدم الاندماج والانحلال الذي يصاحب تغلغل الرأسمالية في المجتمعات المتخلفة، ووضح **بوك** هذا الموقف أكثر حينما أشار إلى أن

لكل نظام اجتماعي نظريته الاقتصادية، كما أن هذه الأخيرة تشكل كذلك ثنائية، كل واحد تصف وتفسر التفاعلات الاقتصادية في النظامين المتعارضين[1].

واستنادا إلى ذلك أوضح **بوك** أن مثل هذه النظرية يجب أن تقوم على أسس واقعية ومعطيات تاريخية تتيح للدارس فرصة لصياغة تعميمات ونماذج مثالية، على غرار **ماكس فيبر** (Max Weber) و**كارل ماركس** (Karl Marx) وغيرهما[2].

ثم قد **لويس** (Lewis) نموذجا ثنائيا لانتقال العمل من القطاع الريفي إلى القطاع الصناعي[3]، مرورا بالأنشطة الهامشية، وطور **رانيس في** (Ranis-Fei) فكرة الثنائية فتتمحور ثنائيته حول نمط الاستهلاك السائد في كل قطاع، هذا النمط الاستهلاكي هو الذي يعكس تقدم أو تخلف كل قطاع وبالتالي تقليديته أو حداثته.

إن الثنائية التقليدية تقوم على حقيقة أساسية هي أن المجتمع الواحد (حضري، كلي) يخضع لسيطرة نمطين متباينيين أشد التباين من الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وهاذان النمطان لهما استقلاليتهما الذاتية سواء من حيث القيم والتقاليد أو الوسائل المادية المستخدمة. وفي هذا السياق، يعتقد البعض أن هذه الأداة النظرية والمنهجية تلائم دراسة مجتمع ما بعد الاستقلال، في حين نظر البعض الآخر إلى المجتمع من وجهة نظر التعددية السياسية، الاقتصادية، الأيديولوجية، الثقافية[4].

إن هذا الاتفاق بين ممثلي هذا الاتجاه على أن انقسام المجتمع الحضري لسيطرة نمطين اجتماعيين حياتيين مستقلين قيميا، وينعكسان في وجود اقتصاديين أحدهما متخلف وآخر متقدم، هو الأساس الذي يتبنى عليه الواقع الحضري جعل هذا الاتجاه يتعرض لانتقادات أدت إلى ظهور محاولات تنظيرية عملت على تعديل المفاهيم وتغيير مجالات الاهتمام، رغم أن المنحنى الأيديولوجي بقي نفسه فظهر المدخل الإصلاحي.

---

(1)- إسماعيل قيرة، **الأنشطة الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستقلالية والتبعية في سياق عملية التنمية الحضرية**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع (غير منشورة)، جامعة القاهرة، 1989، ص.ص:90- 95.

(2)- **المرجع نفسه**، ص96.

(3)- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟**، مرجع سابق، ص129.

(4)- **المرجع نفسه**، ص130.

2- مدخل الثنائية المحدثة:

إن تصنيفات أنشطة المدينة اعتمدت على الطبيعة المميزة لتنظيمها في النظامين الفرعيين للاقتصاد الحضري، مما أدى إلى ظهور تصنيف جديد يميز بين قطاعين أحدهما رسمي والآخر غير رسمي انطلاقا من الثنائية الهارتية، وينظر أصحاب هذا التيار إلى الأنشطة الحضرية غير الرسمية على أنها تشكل نسقا اجتماعيا فرعيا يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع، فهو أداة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والحل الملائم لمشكلة البطالة في مدن البلدان النامية مع الاختلاف بين ممثلي هذا التيار بينما ينظر إلى الأنشطة الحضرية غير الرسمية على أنها تشكل نسقا اجتماعيا مستقلا يتمتع بقدراته التنموية، والآخر يعالجها كقطاع مندمج في بقية الاقتصاد الحضري بطريقة تكاملية إيجابية[1].

وتمثل هذا المدخل الثنائي الإصلاحي عدة نظريات، وهي:

أ. **نظرية كايت هارت (K. Hart)**: يحتل مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي مكانة أساسية في فكر **كايت هارت**،حيث يتضح إيمانه بازدواجية البناء الاجتماعي الحضري، حيث صاغ نظريته في بحث له بعنوان:" فرص الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا ***(Informal income Opportunities and Urban Employment In Ghana)***، ولقد ميز في هذه الدراسة بين قطاعين رسمي وغير رسمي كبديل للثنائية التقليدية تقليدي-حديث، مستندا في ذلك للاختلاف بين فرص الدخل وبين الحصول على الأجر والأعمال الحرة، مع التركيز على متغير أساسي هو درجة ترشيد وعقلنة العمل. بعبارة أخرى: هل استخدام الأيدي العاملة يرتكز على أسس دائمة ومنتظمة لتحقيق مكافأة محددة، أم أنه يتم بطريقة لا نظامية؟ وهل يشكل الجيش الاحتياطي من العاطلين والمشتغلين تشغيلا ناقصا في مدن البلدان النامية، الأغلبية السلبية والمستغلة، أم هل أن الأنشطة غير الرسمية التي تقوم بها

[1]- إسماعيل قيرة، الفلاحون في المدينة بين التكريس والعولمة، **مجلة الباحث الاجتماعي**، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 2، 1999، ص72.

هذه الفئات تتمتع بدرجة معينة من الاستقلالية وتحقق دخلا متزايدا لفقراء المدن؟[1].

وقد حدّد **كايت هارت** مصادر الدخل في المدينة على النحو التالي:

- **مصادر الدخل الرسمية**: وتتمثل في[2]:
  - القطاع العام.
  - القطاع الخاص.
  - مكافآت وعلاوات كالمنح الحكومية وغيرها.
- **مصادر الدخل غير الرسمية**: وتنقسم إلى:
  - الأنشطة الحضرية غير الرسمية الشرعية وتضم:
    - ✓ الأنشطة الأولية والثانوية كاستغلال قطعة أرض...الخ.
    - ✓ المهن الحرة غير الرسمية كالبيع المتجول، تصليح الأحذية، الخياطة...الخ.
    - ✓ المؤسسات الصغيرة التي تتجنب العد على أنها مؤسسات.
  - الأنشطة الحضرية غير الرسمية غير الشرعية وتضم:
    - ✓ أنشطة مثل: الدعارة، الاحتيال، التسوّل، القمار، السرقة،...الخ.
    - ✓ المتاجرة بالمخدرات، السلع المسروقة والمستوردة بطريقة غير قانونية .

أوضح **كايت هارت** (K. Hart) أن الاستخدام في القطاع غير الرسمي حر، بينما في القطاع الرسمي مؤجر، كما يوفر القطاع غير الرسمي وسائل العيش للقادمين الجدد إلى سوق العمل الحضري الذين هم غير قادرين على إيجاد فرص عمل في القطاع الرسمي بسبب نقصها أو نقص تدريبهم وتأهيلهم[*].

---

[1]- SATHURAMAN, S.V., **The Urbain informal sector in Africa**, International Labour Review, Vol.116, N°3, 1983, PP.343-345.

[2]- سليمة بوخيط، **مرجع سابق**، ص92.

[*]- أنظر الشكل رقم (04) والذي يمثل موقع ومكانة القطاع غير الرسمي من باقي فئات النشاطات المميزة للبناء الحضري، ضمن الملاحق.

إن الاختلاف بين أفكار **هارت** وبين الاتجاهات السابقة عليه التي تؤمن بازدواجية البناء الاقتصادي الحضري، يتلخص في أنه استطاع أن يحدد أنشطة تحقق دخلا جديدا، وغالبا ما تتكون حديثة النشأة وتعكس حالة البطالة والتشغيل الناقص في المناطق الحضرية، لكنه أغفل منشأ هذا القطاع ولم يميز بين مختلف الفئات المدينية الدنيا، ولم يشر إطلاقا إلى طبيعة هذا القطاع في ضوء علاقته بالبناء الفوقي وكيفية تشكيله، وأيضا إغفاله العلاقة الموجودة بين المدينة والمجتمع التي هي جزء منه في ظل أنساق التبعية القائمة وإغفاله أيضا العلاقة التي تربط الأنشطة الحضرية غير الرسمية بمؤسسات القطاع غير الرسمي.

رغم المساهمة الكبيرة لنظريته من خلال إعطاء نظرة تصورية جديدة حول القطاع غير الرسمي لم تجد مكانتها في سوق العمل النظامي، من خلال خلق الوظائف وفرص العمل وتحسين الظروف المعيشية للأفراد.

ب. نظرية ويكس (Weeks) [1]: لقد تناول **ويكس** أبعاد ومكونات القطاع غير الرسمي، فقد انطلق من نقطة أساسية، وهي أن المحاولات التي تناولت البناء الاجتماعي الحضري في ضوء ثنائية نظرية تقابل بين قطاع تقليدي استاتيكي وآخر عصري دينامي، تنطوي على قدر من الخلط والغموض، ولا تستطيع استيعاب مختلف تفاعلات الأنساق الحضرية، ذلك لأن ثنائية رسمي-غير رسمي تقدم البديل الجديد لفهم واقع مدن البلدان النامية، على اعتبار أن كل القطاعات دينامية، تتغير وتتكيف على نحو مستمر للتغيرات الخارجية، وهنا يشير **ويكس** قضية أساسية أخرى تتعلق بتحديد الظروف البنيوية التي يكون في ضوئها التغير الدينامي ذا طبيعة **انكماشية** أو **تطورية**(*).

ركز **ويكس** في دراسته على فكرة تطوير هذه الأنشطة تدعيما للإستراتيجية الصناعية القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة، حيث تناول أبعاد ومكونات

---

(1)- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟**، مرجع سابق، ص. ص:127-136.

(*)- يقول السيد الحسيني:"ومن وجهة نظر الماركسية المتزمتة قد يبدو العمال الذين يلتحقون بهذه الأعمال- الأعمال اليدوية- في المشروعات الصغيرة أو أعمال الخدمات أو البيع المتجول متمتعين من حرية العمل والاستقرار لا يتمتع بها قرناؤهم الذين يعملون في مهن دائمة منتظمة غير أن ذلك لا يجد سندا واقعيا، إذ أن هؤلاء العمال يفتقرون إلى أقل قدر من رؤوس الأموال حتى أن وضعهم الاقتصادي قد يكون أسوأ بكثير من قرنائهم الفلاحين".

القطاع غير الرسمي منطلقا من نقطة أساسية تؤكد أن المحاولات الثنائية التي تناولت البناء الحضري تنطوي كلها على قدر كبير من الغموض ولا تستوعب كل تفاعلات الإنسان الحضرية، لأن ثنائية رسمي-غير رسمي تقدم البديل الجديد لفهم واقع مدن البلدان النامية على اعتبار أن كل القطاعات دينامية تتغير وتتكيف مع التغيرات الخارجية. وفي هذا الصدد حلل القطاع غير الرسمي في علاقته بالتغير التكنولوجي والدولة مبينا أهميته في توفير السلع والخدمات للجماعات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، واستخدامه للتكنولوجيا المحلية والعمل الكثيف فضلا عن ارتفاع معدل التراكم فيه بقدر يفوق بكثير مثيله في القطاع الرسمي، وهذا ما دعاه إلى فكرة الدعوة لتطوير هذا القطاع بغرض التحول نحو إستراتيجية تصنيعية تعتمد على استخدام العمل الكثيف.

وبعدها ناقش **ويكس** الإجراءات السياسية التي يمكن اتخذاها لتطوير هذا القطاع؛ وخاصة توفير الظروف الملائمة لعمله وتوجيه الطلب نحو منتجاته المختلفة، وهنا اهتم بدور الدولة وميز بين القطاعين تبعا للخصائص التنظيمية للعلاقات التبادلية ووضع النشاط الاقتصادي يكمن في طبيعة العلاقة التي تربط كل منهما بالدولة، حيث يبدو واضحا أن الوجود اللارسمي لبعض الأنشطة سببه غياب الأمن الاقتصادي ومحدودية الحصول على المواد بكل أنواعها[1].

ويركز **ويكس** على الوضع البنائي لكل قطاع، مشيرا إلى اعتماد القطاع غير الرسمي على العمل العائلي دون خضوعه لأية إجراءات أو قواعد بيروقراطية[2].

ورغم إسهام **ويكس** البارز إلا أنه عرف القطاع غير الرسمي استنادا إلى أسس قبلية ولم يهتم بدراسة العلاقات بين مختلف الأنظمة الإنتاجية والتوزيعية، فضلا على معالجته لدور القطاع غير الرسمي في حل مشكلات مدن العالم الثالث بنزعة محافظة تكرس الأوضاع القائمة، وتزيد من حدة التفاوت الاجتماعي، فالإصلاحات الجزئية ما هي إلا صرف للانتباه عن المشكلات الاجتماعية الحقيقية التي يعيشها المجتمع.

---

[1]- سليمة بوخيط، **مرجع سابق**، ص94.

[2]- WEEKS, J, **Uneven Sectoral Development and the Role of the State**, IDS Bulletin, Vol. 5, N°2-3, 1973, PP:41-43.

ج. نظرية مزيمدار (D. Mazumdar) [1]: لقد عمل **مزيمدار** على صياغة ثنائية جديدة لسوق العمل الحضري وهي: **محمي-غير محمي** على غرار رسمي-غير رسمي، وذلك لمعالجة مشاكل الاستيعاب في الأسواق الحضرية وأبعاد وجود أسواق حضرية مفتوحة وأخرى مقيدة، مما جعله يصوغ إطاره التصوري **محمي-غير محمي؛** مركزا على قيود العرض و فرضية الحراك الحر للعمل. وقد أرجع **مزيمدار** وجود سوق عمل مجزأ إلى عدة عوامل أهمها قوى السوق، والترتيبات النظامية والسياسات الحكومية،حيث ميز بين سوقين للعمل أحدهما يتميز بانخفاض دوران العمل،صعوبة الدخول إليه، الاعتماد على رأس المال الكثيف، التنظيم وحصول عمالة على عدة خدمات (كالتأمين، المكافآت والعلاوات)، فتوصل إلى القول بأن:" الاختلاف الأساسي بين القطاعين يتمثل في أن الاستخدام في القطاع الرسمي محمي، وبالتالي مستوى الأجور وظروف العمل غير متيسرة على عموم الباحثين عن العمل في السوق، إلا إذا نجحوا في اجتياز حاجز الدخول بطريقة ما، هذا النوع من الحماية يكمن أن ينشأ عن نشاط النقابات أو الحكومة أو كليهما معا"[2].

بالمقابل فعدم الحماية في الاستخدام في القطاع غير الرسمي يسهل الدخول إليه مع انخفاض مستوى الأجور في أنشطته. وعليه بني **مزيمدار** تصوره على قيود العرض والطلب في سوق العمل، وأرجع نمو القطاع المحمي لتزايد أهمية الخدمات الصناعية في عملية التحضر فقط.

إن في هذا التصور نظرة اقتصادية بحتة لتفسير ظاهرة الأنشطة الحضرية غير الرسمية فضلا عن التصور الضيق لحل مشكلة هذه الأنشطة بإدخال تحسينات جزئية قائمة على أسس اقتصادية بمعزل عن الإطار الاجتماعي، الثقافي والسياسي للبناء الحضري وإغفال بعض المعايير الواقعية للأنشطة الحضرية غير الرسمية، وفي مقدمتها سهولة الدخول إليها اقتصاديا على المجالات الخدمية لا يجد سندا إمبريقيا قويا،

---

[1]- إسماعيل قيرة، **الأنشطة الحضرية غير الرسمي في المجتمع الجزائري بين الاستقلالية والتبعية في التنمية الحضرية**، مرجع سابق، ص.ص:120-122.

[2] - WEEKS J, **op cit,** PP:54-56.

كما برز الطابع المحافظ على تصور **مزيمدار** والذي يغلب عادة على المنظمات العالمية التي غالبا ما تقدم اقتراحات تركز على بعض الإصلاحات الجزئية التي لا تمس بمصالح الفئات الحاكمة. وعليه فثنائية **محمي-غير محمي** غير قادرة كليا على تقديم تفسير شامل للأزمة الحضرية المعقدة والمتعددة الأبعاد.

لقد لاحظ **مزيمدار** أن كل النمو الذي يحدث في القطاع غير المحمي سببه تزايد أهمية الخدمات الصناعية في عملية التحضر، وعلى الرغم من محاولاته كباحث في البنك العالمي لتقديم تفسيرات اقتصادية خالية من المضمون الاجتماعي لحالة هذا القطاع، إلا أن جهوده جاءت لتؤكد من جديد الطابع المحافظ الذي يغلب على المنظمات الجهوية والعالمية التي غالبا ما تقدم اقتراحات تركز على بعض الإصلاحات الجزئية التي لا تمس مصالح الفئات الحاكمة، وبهذا المعنى فإن ازدواجية **محمي-غير محمي** لا ترقى إلى تقديم تفسير شامل للأزمة الحضرية المعقدة والمتعددة الأبعاد، نظرا لتركيزها على الوضع الراهن دون وضعه في سياقه التاريخي، وليس أدل على التضليل الأيديولوجي الكامن في هذا المدخل تركيزه على أسواق العمل الحضرية معزولة عن إطارها الاجتماعي، الثقافي، السياسي، الاقتصادي القائم[1].

[1]- MAZUMDAR D, **The urban informal sector**, SWP, N°211, World Bank, 1975, P32.

- نقد المدخل الثنائي (الإصلاحي):

رغم أن هذا المدخل يعتبر امتدادا للنظريات الثنائية التي انتشرت انتشارا واسعا خلال الخمسينيات من القرن العشرين، إلا أنها تعتبر في نفس الوقت تجديدا وابتكارا لها من حيث[1]:

- رفضها للاستخدامات الشائعة لبعض مفاهيم كالقطاع التقليدي، القطاع الهامشي، الحثالة الاجتماعية،...الخ.
- طرحها لبدائل نظرية ومنهجية مثل ثنائية رسمي-غير رسمي بدلا من تقليدي-حديث.
- إعطاء الأنشطة غير الرسمية الدور القيادي في عملية التنمية الحضرية، نظرا لما تقوم من دور إنتاجي، استيعابي، خدمي.
- نظرتها لما هو تقليدي على أنه جزء من الثقافة الوطنية ودافع لعملية التنمية.
- التركيز على مسألة العمالة بدلا من مشكلة البطالة.

إنه من الصعب التسليم بهذه القضية، إذ أن الدول النامية بتشجيعها لهذا القطاع تتيح الفرصة لنمو وتطور بورجوازية محلية مستقلة غالبا ما تتحالف مع القوى المضادة للتغير الراديكالي، وفضلا عن ذلك فإن تسليم هؤلاء الدارسين بالأنظمة القائمة كحقائق لا يمكن تجاوزها يبعد عن قصد متغير الصراع كمحدد أساسي للتغير الاجتماعي. وهذا يؤدي إلى القول أن أصار الثنائية المحدثة الذين يعتقدون أن الأنشطة غير الرسمية عبارة عن ظواهر حضرية ترتبط بالبناء الاجتماعي وتمثل قاسما مشتركا لأغلب مدن البلدان النامية، يتجاهلون الواقع التاريخي والمعاصر المرتبط بتوسع الرأسمالية والامبريالية، كما أن غموض مفاهيم هذا المدخل واستناده إلى أفكار ومفاهيم كالتكامل والتساند والتبادل بين مختلف أنساق البناء الاجتماعي الحضري[2].

كما أن إعطاء القطاع غير الرسمي الدور القيادي في العملية التنموية الحضرية، يعني البحث عن وسائل وأساليب أخرى يمتص من خلالها غضب الفقراء

---

[1]- إسماعيل قيرة وعلي غربي، **في سوسيولوجية التنمية**، مرجع سابق، ص.ص:92-93.
[2]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص.ص:193-140.

فيحقق بذلك البناء الحضري تماسكه وقدرته على الوجود والاستمرار فيه، وتحويل الأنظار عن المشكلات الحقيقية التي يعاني منها مجتمع المدينة، كما أن هناك من يرى بأن تشجيع البلدان النامية لهذا القطاع قد يتيح الفرصة لنمو وتطور بورجوازية محلية مستقلة غالبا ما تتحالف مع القوى المضادة للتغيير الراديكالي، كما أن تسليم هؤلاء بالأنظمة القائمة كحقائق لا يمكن تجاوزها يبعد النظر عن متغير الصراع كعامل هام للتغير الاجتماعي[1].

وبناءا على ما تقدم، يمكن القول أن مدخل الثنائية المحدثة هو امتداد للاتجاهات الثنائية السابقة واستمرارا لها، فهو امتداد لها لأنه بكل بساطة ينطلق من مسلمة الثنائية الحضرية، ولكن الجديد فيه إدخاله لأبعاد تجاهلها لحد كبير رواد الثنائيات التقليدية بصورة خاصة والنظرية الحضرية بصورة عامة، وتكشف الدراسات أن القطاع غير الرسمي مصدر نمو فعال ولتحقيق ذلك وجب عليه أن يكون وحدة متكاملة أو مستقلة، إذ كان الجدل يدور حول اعتبار القطاع الحضري غير الرسمي الحل الملائم لمشكلات المدن في البلدان النامية، وأدى بهذا إلى توسع هذا القطاع جنبا لجنب مع توسع القطاع غير الرسمي [*].

ثالثا: المدخل (الاتجاه) الراديكالي

حاول أصحاب هذا المدخل في تفسيرهم لموقع هذه الأنشطة في البناء الاجتماعي وعلاقتها التبادلية محليا، وطنيا وعالميا، والاستناد إلى المقولات والمفاهيم الماركسية[2]. ولقد جاء هذا التصنيف الثلاثي ملائما لطرح تصنيفات فرعية أخرى تعالج قضية استقلالية أو تبعية الأنشطة غير الرسمية التي تشكل محور الاهتمام في الدراسات السوسيولوجية، وهذا يساعد على فهم هذه الظاهرة وإلقاء مزيد من الضوء على المحاولات التنظيرية الجديدة.

---

[1] - إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص140.

[*]- أنظر شكل رقم (02) طبيعة النمو في القطاع الحضري غير الرسمي وعلاقته بالقطاع الرسمي، ضمن الملاحق.

[2]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص117.

كما يرتكز أصحاب الاتجاه أيضا على الدور المهم الذي يلعبه الاستغلال الطبقي والسيطرة والتفاوت الاجتماعي السائدين في المجتمعات المتخلفة، هذه التفاوتات تتجسد في عدة مظاهر حضرية؛ كظاهرة الفقر، الأحياء المتخلفة والبطالة الحضرية وكل ما يرتبط بهم من هذا المنطلق، ويمثل هذا المدخل أعمال مجموعة من علماء الاقتصاد والاجتماع ممن اهتموا بدراسة واقع الأنشطة الحضرية غير الرسمية في مدن البلدان النامية في مقدمتهم: **جاري** (Garry)، **غرين** (Green)، **برومليي** (Bromley)، **بيانفيلد** (Bienefeld)، **موزر** (Moser) والشيء الذي يجعلهم يندرجون بأعمالهم ضمن المدخل الراديكالي هو انطلاقهم من الإطار التصوري الماركسي، وإيمانهم بضرورة التغيير الجدري لحل المشاكل البلدان النامية ومنها مشكلة القطاع غير الرسمي، حيث توجهوا في تناول أساليب الإنتاج السائدة وعلاقتها المتبادلة لتحليل هذه المشكلة ودور القطاع غير الرسمي من عدمه[1].

1- نظرية المتصل الحضري:

أجريت العديد من الدراسات لتحديد الأساليب الإنتاجية المتعايشة في المناطق الريفية والحضرية، ومن بين هذه الدراسات نجد منها ما اهتم بالأوساط الحضرية فركزت على وضع متصل للأنشطة الإنتاجية بمدن البلدان النامية والوصف الإمبريقي للترابطات المعقدة بين أنشطة الإنتاج والتوزيع تأثرا بالمبادئ، التي تقوم عليها نظرية المتصل الريفي الحضري التي أتى بها **رادفيلد** عندما وضع أربعة مجتمعات محلية متباينة حضريا على متصل، وحاول أن يدرس مختلف المتغيرات الحضرية بهذه المجتمعات المحلية على المجتمع ككل في حال انتقاله من الحالة الريفية إلى حالة حضرية[2].

ولقد حاول أنصار هذه النظرية تجنب الثنائية **الهارتية** والتصورات المفاهيمية حول تعايش أنظمة متباينة ومنعزلة وعدم استخدام مجموعة من الخصائص النموذجية

---

[1]- سليمة بوخيط، **القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق- الباعة المتجولون بمدينة المسيلة نموذجا-**، مرجع سابق، ص97.

[2]- السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص74.

لتحديد ما هو رسمي، وتجد هذه النظرية تدعيما لها في كثير من المحاولات التنظيرية التي قام بعض الباحثين من أمثال: **بيانفيلد** (Bienefeld)، **وجاري** (Garry).

أ. نظرية بيانفيلد (M. Bienefeled)[1]: تتضح نظرية في مقال له سنة 1975 بعنوان:" القطاع غير الرسمي والرأسمالية الهامشية"، والتي تمحورت بشكل خاص حول الارتباطات غير المتكافئة بين قطاعي اقتصاد المدينة، القطاع الحضري الرسمي والقطاع الحضري غير الرسمي، وذلك في بيان تأكيده على العلاقات الجدلية بين كل عناصر البناء الاجتماعي، باهتمامه بميكانيزمات تحويل الفائض من القطاع الحضري غير الرسمي إلى القطاع الحضري الرسمي، هذا الأخير المندرج في النظام الرأسمالي العالمي.

أما عن واقع البلدان النامية يرى أن فشل عملية التحديث في امتصاص معدلات كبيرة من القوى العاملة فضلا عن تخلي المناطق الريفية عن دورها التاريخي، أدى إلى خلق العديد من المشكلات الحضرية، لعل أهمها **الأنشطة الهامشية** المسماة حاليا الأنشطة غير الرسمية والتي تعج بها شوارع مختلف المدن. واستنادا إلى ذلك ذهب **بيانفيلد** في مناقشته للاقتصاد الحضري إلى القول:" بأنه توجد طريقتان أساسيتان يتم وفقهما التحليل القطاعي للاقتصاد في ضوء العلاقات الجدلية بين مختلف ظواهر مجتمع المدينة"، إذ يقول:" إن الشكل الذي يتخذه هذا التكافل محدد تاريخيا، إذ يتوقف على القاعدة المادية ومستوى إنتاج القطاع الرأسمالي، والإطار السوسيو- سياسي الذي يعمل في نطاقه رأسمال، ومدى تحقيقه للتراكم والنمو المحلي، وعلى طبيعة أسلوب الإنتاج غير الرأسمالي الذي يتفاعل معه"[2].

حيث بين **بيانفيلد** أن فشل عملية التحديث بالبلدان النامية في المجالات الاستيعابية وفقدان الأرياف لأدوارها الحقيقية هو سبب المشكلات الحضرية وخاصة

---

[1]- إسماعيل قيرة، ماذا سيفعل منظرو التبعية قبل منتصف الليل؟ **مجلة جدل**، عيبال للدراسات والنشر، قبرص، ص.ص:49-50.

[2] - ACHARAYD A. S, **Perspectives and problems of development in sub-Saharan Africa,** World Development ,Vol.5, N°4, 1982, PP:109-111.

منها الأنشطة الهامشية، وفي هذا الإطار اقترح **بيانفيلد** طريقتان في بناء التحليل القطاعي لاقتصاد المدينة.

- **الأولى**: تتضمن تحليل مختلف أساليب الإنتاج وتمفصلها بالمعنى الماركسي من النواحي الثلاث التالية:
  - تكييف بعضها مع البعض الآخر.
  - تبعية بعضها للبعض الآخر.
  - فقدانها للهوية والاستقلالية.
- **الثانية**: تتضمن تحليل الارتباطات غير المتكافئة بين هذه الأساليب من النواحي الثلاث التالية:
  - التفاوتات بين الجماعات.
  - تراكم رأس المال.
  - تحديد القوى المعوقة والمساعدة على تطوير الفعاليات الاقتصادية.

ب. نظرية جاري (C .Gerry) [1]: لقد أشار **جاري** (C .Gerry) إلى انحياز بعض العلوم إلى دراسة الثقافات غير الغربية والقيم التقليدية، وتركيزها على علاقات الجماعات الصغيرة والعناصر والمكونات المحلية، كما أوضح فشل هذه الدراسات في ربط مشاكل الفقر المحددة كانحلال الأسرة، البطالة، المرض...الخ، بالظواهر الكلية واسعة الانتشار،خاصة تلك المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية للعمالة والتراكم. وعليه فإن تجسيد الارتباط الواقعي لمظاهر الفقر قد تم من خلال الانتقال التدريجي من مستوى الدراسات المصغرة لأكواخ مدن أمريكا اللاتينية إلى مستوى التحليلات الكبرى الهامشية، وتتضح نظريته بجلاء في دراسته المعنونة بـ:**"أنماط الإنتاج الصغير والاقتصاد الحضري بمدينة دكار السنغالية"**، وذلك بشأن أنماط الإنتاج الصغير، فهي نتاج تغلغل الرأسمالية بمظاهرها وخاصة التحضر وتغيير الطبيعة الحياتية الريفية، هذا التغلغل سمح لأنماط الإنتاج الصغير بالتطور خدمة لمصالح

[1]- إسماعيل قيرة، **الأنشطة الحضرية غير الرسمي في المجتمع الجزائري بين الاستقلالية والتبعية في التنمية الحضرية**، مرجع سابق، ص.ص:97-98.

المنتجين الشخصية، الذين يلعبون دورا هاما في جلب الأعداد الزائدة من القوة العاملة الريفية المهجرة للاندماج في الوسط الحضري، لأن في ذلك تدعيم لنمو هذه الأنماط من الإنتاج.

كما قدم **جاري** إسهاما يكشف عن تأثر بالغ بالمدخل الماركسي، وحينما شرع في عرض إسهامه، أوضح بادئ ذي بدئ؛ أن الأغلبية الساحقة من أنواع الإنتاج الصغير هي نتاج لتغلغل الرأسمالية ومظاهرها السوسيو-ديمغرافية، خاصة عملية التحضر وتحول ظروف الحياة الريفية. فالتغلغل الرأسمالي خلق الظروف التي سمحت لمختلف فروع الإنتاج الصغير أن تظهر، وتطور تبعا لأهداف المنتجين وأوضاعهم الشخصية والمراكز الاجتماعية التي يشغلونها في التشكيلة الاجتماعية.

واستنادا إلى ذلك،صاغ تصوره النظري الذي يركز على دراسة العلاقات بين مختلف عناصر الكل، الأمر الذي جعله يتجنب استخدام التصورات الثنائية ولا ينطلق بتاتا من خصائص نموذجية لدراسة البناء الحضري، فخصائص أي نمط إنتاجي، ما هي إلا تجليات خارجية لعلاقات الكل المعقد مع بقية الأنماط الأخرى، خاصة نمط الإنتاج المسيطر، وهذا يتطلب منا إذا أردنا تحديد خصائص نمط معين القيام بتحليل علاقته ببقية الأنماط الأخرى وموقعه في مجموعة العلاقات المتبادلة بين مكونات البناء الحضري[1].

فخلاصة نظريته هو أن الأنماط الإنتاجية تتغير باتجاهين، موضحا بذلك بأدلة واقعية على أنها في حالة مستمرة من التغير وطور حينها أن هذه العملية تتميز أيضا بنقطتين مختلفتين أو اتجاهين كما ذكرنا سابقا من التحول: التحول نحو التكديح أو التحويل والحركة في الاتجاه المعاكس، أي التحول نحو الأساليب الرأسمالية للإنتاج، فالانتقال من الإنتاج الرأسمالي الصغير يتميز بالزيادة في عدد العمال وكمية وسائل الإنتاج على مختلف مكونات النظام الاقتصادي الكلي في محاولة لتفادي النظرة التصورية الثنائية بتأكيده على خصائص، أي نمط إنتاجي يتوقف على معرفة علاقته بكل الأنماط السائدة داخل النظام الإنتاجي الكلي.

---

[1]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟**، مرجع سابق، ص.ص:148-149.

ج. نظرية ولاس (B. Wellace)[1]: اهتمت **ولاس** بدراسة العلاقة الجدلية بين أسلوبين إنتاج أحدهما مسيطر مركزي وآخر تابع هامشي، انطلاقا من فكرة أساسية تؤكد وجود صراع في المصالح بين فئات القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

وتعتقد أن مثل هذا التصور يحجب عن الأنظار العداوة الدياليكتية بين مصالح فئات القطاعين: **الرسمي- غير الرسمي،** ورغم إهماله للبعد الاجتماعي، فإنه يمكن القول أن التطور الحديث لمدخل يمفصل الاقتصاد الحضري في ضوء العلاقات المختلفة في نطاق الأسلوب الرأسمالي للإنتاج، وليس في ضوء نموذج ثنائي، ويأخذ بعين الاعتبار التباين الداخلي وديناميات التحول، أكثر قدرة على تحليل الترابطات الاستغلالية الكامنة في البناء الاجتماعي الحضري[2].

فالقهر والاستغلال موجودان في البناء الاجتماعي؛ وهما معوقان لأفراد القطاع غير الرسمي في عملية اتخاذ القرار، فالصراع ذو أهمية بالغة لفهم الاقتصاد السياسي وطبيعته والعلاقات الموجودة بين أنماطه وأساليبه الإنتاجية، وانطلاقا من المجتمع محل الدراسة توصلت **ولاس** إلى أن بناء القوة القائم على العضوية في مجتمع ينتهج الرأسمالية يعكس تناقضات ترتبط بالمحافظة على الهوية وإثبات الذات وهذا ما يتجلى بوضوح في صراع ثقافتين واحدة محلية وأخرى دخيلة. وعليه فإن حل مشكلة القطاع غير الرسمي تكمن في النضال الثوري الذي من شأنه تغيير بنية الواقع المفروض من طرف قوى أجنبية، هذه الفكرة تبرز المتغير الجديد الذي أدخلته **ولاس** في تفسيرها ألا وهو التبعية ثقافيا وسياسيا للقوى الأجنبية[3].

هذه الإضافات رغم أهميتها تبقى التوجه الأيديولوجي واضحا في إسهام **ولاس** مع وجود غموض كبير في استخدام مجموعة من المفاهيم مثل: النمط، الأسلوب الإنتاجي، وذلك في دراسة الأنشطة غير الرسمية. هذه المفاهيم هي ذات أبعاد اقتصادية، سياسية بحتة وذات توجه ماركسي راديكالي، خاصة في جعل البديل الوحيد

---

[1]- بوخيط سليمة، **القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق- الباعة المتجولون بمدينة المسيلة نموذجا**، مرجع سابق، ص101.

[2]- إسماعيل قيرة،**أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟**، مرجع سابق، ص149.

[3]- بوخيط سليمة، **مرجع سابق**، ص101.

لحل مشكلات الأنشطة غير الرسمية متمثلا في النضال الثوري للفئات المستغلة من طرف النمط المسيطر والمستغل لها.

وفضلا عما سبق تقر بوجود اختلافات أساسية في علاقة الأسلوبين الإنتاجين: **الرسمي-غير الرسمي** بالبناء الفوقي، ففي القطاع الرسمي يحدد أسلوب الإنتاج شكل البناء الفوقي، بينما العكس صحيح بالنسبة للقطاع غير الرسمي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على العمل العائلي، ويستخدم وسائل إنتاجية تقليدية غالبا ما يملكها أفراد يشغلونها لصالحهم، كما أن تقسيم العمل فيه غير متطور وأفقي وليس عموديا، أما فيما يتعلق بالقطاع فإنه يستخدم قوى إنتاجية متطورة للعمل مع وجود علاقات هرمية بين المشرف والعامل[1].

د. **نظرية غرين (Green)** [2]: اهتم **غرين** في دراسته للقطاع غير الرسمي بتوضيح خطورة، هذا الأخير على التقدم الاجتماعي في البلدان المتوجهة نحو الاشتراكية بالتركيز على البعد السياسي لهذا القطاع، حيث ورغم اعترافه بأهمية تحقيق بعض الأهداف لفئات معينة فإن تطوره يبقى يثير المزيد من المشكلات، في مقدمتها خلق نوع من البورجوازية الصغيرة التابعة والتي في تحالفها مع البورجوازية الرأسمالية إعاقة للتحول الثوري، فالبورجوازية الصغيرة تحالفها غير مرشح ليكون مع طبقة العمال والفلاحين وإلا سيكون أمرا ايجابيا، وهنا يكون الدور على الحكومات في البلدان النامية لتعمل كل ما في وسعها لتقف في وجه تطور البورجوازية الصغيرة بعدم فتح المجال أمام صغار المنتجين للتطور- القضاء على القطاع غير الرسمي-، وهذا هو الحل المقترح من طرف **غرين** والذي يحمل توجها إيديولوجيا يخدم قيام الاشتراكية بالبلدان النامية حتى وإن كان الاعتراف الضمني بإيجابية القطاع غير الرسمي في تحقيق أهداف بعض الفئات الفقيرة والكادحة موجودا.

---

[1]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟**، مرجع سابق، ص151.

[2]- MOSER C, **The dual economy and marginality delete and the contribution of micro analysis development and change**, ILO, Geneva, N° 8,1977, PP:465-467.

ورغم اعترافه بأهمية الأنشطة غير الرسمية واتجاهها لتحقيق أهداف محددة نسبيا إلا أن تركها تنمو وتتطور يطرح العديد من المشكلات، ويشكل خطرا وتهديدا للتحول الثوري، بمعنى أن نموها سيؤدي إلى خلق نوع من العقلية البورجوازية الصغيرة المضادة للثورة. فبمجرد السماح لصغار المنتجين بالعمل الحر والتطور سواء من ناحية الحجم أو العدد، فإنهم سيتحالفون مع الطبقة الرأسمالية والقادة التقليديين والبورجوازية التابعة التي تخلق ميكانيزمات التدعيم الداخلي، ويبدو أن ذلك هو ما دفع **غرين** إلى القول:" أنه يجب على حكومات البلدان النامية عدم تشجيع صغار المنتجين على التطور،لأنهم لن يتحالفوا مع العمال والفلاحين، ولن يؤدي ذلك إلى إعادة توزيع الموارد بطريقة راديكالية وعادلة"[1].

من جهة أخرى أعطى **غرين** مثالا عن المجتمع التانزاني فيما يخص التحولات التي يشهدها في عدة ميادين، إلا أن أغلبية أفراده يندرجون تحت التعريف الذي صاغه **كابرال** (Capral) البرجوازية الصغيرة الثورية، ولهذا السبب يقول **غرين:**" يطرح القطاع غير الرسمي العديد من المشكلات التي جعلت القيادة التنزانية عاقدة العزم على منع ظهور قطاع إفريقي متوسط وكبير، وفي غياب مثل هذا القطاع فإنها ترى إمكانية استخدام المقيمين الأسيويين والقطاعات الرأسمالية الأجنبية خلال مرحلة الانتقال انطلاقا من إمكانية منعها من أي تحالف... وبالتالي فإنه لا يمكن إتاحة الفرصة للقطاع الإفريقي الصغير شبه الرأسمالي أن يتوسع سواء من ناحية الحجم أو الأهمية القطاعية... ورغم الحاجة إليه في خضم تطبيق اللامركزية إلا أنه يمثل خطرا، خاصة إذا سمح له بالتطور إلى طبقة رأسمالية".

وما يعاب على نظرية **غرين** كونها لم تعمل على توضيح الميكانيزمات التي يمكن بواسطتها لحكومات البلدان النامية من إعاقة نمو وتطور الأنشطة غير الرسمية والقضاء عليها، خاصة وأن المنتجين الصغار بتدعيمهم للبورجوازية الرأسمالية في هذه المجتمعات فإن في ذلك دعما آخرا للحكومات نفسها والتي تعمل بطرقة غير

---

[1]- WALLACE B , **op.cit**, PP:71-82

مباشرة على تدعيم كل الفئات البورجوازية، فكيف تقضي على آخر حلقات دعم البورجوازية؟ فالعلاقة في هذه الحالة تشبه الحلقة المفرغة المترابطة، مما ينقص من الصدق الإمبريقي للنظرية[1].

ـ نقد نظرية المتصل الحضري:

قد نظرا كل من **غرين** و**جاري** إلى فقراء الحضر على أنهم ضحايا الاستغلال واللامساوات، وأنهم عقبة حقيقية أمام إمكانية حدوث عملية تغيير ثورية بمدن البلدان النامية مما جعلهم يدعون إلى ضرورة القضاء على القطاع غير الرسمي، وفي محاولة لإثبات مبالغة هؤلاء في النظرة إلى فقراء الحضر على أنهم حثالة بروليتاليا عمل **فرانس فانون** (F. Fanon) على إثبات أن هذه الفئات الهامة عدديا هم في الحقيقة حملة روح الثورة التي تعزز الطبقة العاملة القائمة، لأنها تخاف من أي شيء يحتمل مس وضعها،فهناك شواهد تاريخية عديدة تشير إلى أن فقراء الأرياف والمدن قد مثلوا أدوارا بارزة في مقاومة المستعمر وقهره، كما حدث في بلانا الجزائر عند الإطاحة بالمستعمر الفرنسي، وكذا مشاركة الفقراء الصينيين في الثورة التنموية، وهذا السياق ينظر **كابرال** (Capral) إلى هؤلاء الفقراء على أنهم حلة انتقالية من الوجود الفلاحي إلى الوجود الحضري، وأنهم يمتلكون قوة ثورية كامنة بقدر الطبقة العاملة الصحيحة، أو الطبقة الفلاحية[2].

وهذا ما أكّده **محمد بوخبزة** (M’hammed Boukhobza) في تحليله لحقيقة أحداث 05 أكتوبر 1988 بالجزائر، والتي ربطها بالدور الفعال الذي لعبته الفئات الهامشية والفقراء، كونها كانت أكثر الفئات تضررا من الأوضاع القائمة والأكثر قدرة على قيادة العمل التغييري، حتى وإن كان ذلك انقياديا أم لا، وراء تيارات أيديولوجية أو سياسة معينة[3].

---

[1]- COHEN R, Micheal, E, **The Revolutionary Potential of Lumpen, Proletariat View**, IDS, Bulletin, Vol. 5, N°02, 1973, PP:47-51.

[2]- إبراهيم التهامي وآخرون، **مرجع سابق**، ص.ص:27-29.

[3]- BOUKHOBZA M, **Octobre 88: évolution ou rupture**? Alger, Bouchéne, 1991, PP:5-8.

2- نظرية التبعية:

هي مدرسة فكرية تسعى إلى تفسير أسباب التطور والتخلف الاقتصاديين، حيث احتوت النظرية على كم هائل من الكتابات التي أدخلت العديد المفاهيم وطرق التحليل، حيث اتفقوا جميعا في معالجتهم للتطور الاجتماعي والاقتصادي للدول المتخلفة باعتباره مشروطا يقوي خارجيته بالتحديد وبهيمنة الاقتصاديات الأكثر تطورا، والوجه الأكثر بروزا لهذه الهيمنة هي استخلاص الفائض من البلدان المتخلفة وتوظيفه في البلدان الرأسمالية المتقدمة حيث تؤكد نظرية التبعية أن ثنائية (استخلاص الفائض- توظيفه) كليهما يسبّبان ويديمان التفاوت بين البلدان واقتصادياتها بين الغنية والفقيرة[1].

ومن السمات الأساسية للكتاب من دارسي التبعية إثارتهم لجوانب هامة أغفلها غيرهم وخاصة منها دراسة الجانب السياسي والتركيز على دور الدولة في التشكيلات الاجتماعية التابعة والطرفية، حيث اختلفت إسهامات الباحثين في تناول المرتبات السياسية للتبعية[2]، إذ يركز أصحاب هذا الاتجاه في الدراسات الحضرية على العلاقات غير المتكافئة بين القطاعين **الرسمي-غير الرسمي** في سياق تناولهم الشامل لعلاقات الإنتاج وعلاقات المركز بالهامش.

إن العلاقة المتبادلة بين اقتصاديين أو أكثر أو بين الاقتصاديات والنظام العالمي تصبح علاقة تابعة، وذلك عندما تكون مجموع الاقتصاديات في حالة التطور الذاتي يفضل ديناميكيتها الخاصة، في حين نجد اقتصاديات أخرى تابعة يمكن أن تتطور فقط بفضل توسيع الاقتصاديات المهيمنة. وعليه فاستيعاب مفهوم التبعية لا يكون إلا بالدعوة إلى تمفصل المصالح السائدة في المراكز المهيمنة وفي المجتمعات التابعة[3].

وعليه فقد حاولت نظرية التبعية التي أريد لها أن تكون نظرية شاملة البحث عن بدائل داخلية، جماعات، طبقات، أيديولوجيات وبشكل خاص الدولة، يفترض فيها أن تؤمن إعادة إنتاج الآليات الاقتصادية الأساسية الخارجية محليا، زيادة على محاولة

---

[1]- اينريك هيت، **نظرية التبعية**، تر: نبيل مرزوق، **مجلة جدل**، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، قبرص، ص.ص:168-169.

[2]- بوخيط سليمة، **القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق- الباعة المتجولون بمدينة المسيلة نموذجا-**، مرجع سابق، ص10.

[3]- إليزابيث دور، **نظرية التبعية**، تر: نبيل مرزوق جدل، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، قبرص، ص257.

منظري التبعية لإبراز النتائج السوسيولوجية للتبعية لاسيما -الهامشية- والمنعكسة في وجود فئات عديدة على الرغم من تحضرها، فإنها غير مرتبطة بشكل دائم بالنتاج الرأسمالي..."[1].

وبهذا التصور، يعتقد أنصار مدخل التبعية أن العلاقات بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، لابد أن تحلل كجزء من نظام خاضع للعلاقات المتبادلة على المستوى العالمي، وفائض القيمة الذي يتكون من نطاقه يحول إلى بقية الاقتصاد كخطوة وسيطة لنقل فائض القيمة من الهامش إلى البلدان المركزية، وبطبيعة الحال، فإن ميكانيزم نقل هذا الفائض من القطاع غير الرسمي يختلف تبعا لاستقلاله أو اندراجه في بقية الاقتصاد الحضري. ومن هذا المنطلق،تم تقسيم هته النظرية إلى قسمين أحدهما يركز على متغير التكامل والآخر على متغير الاستقلالية.

أ. **في ظل ظروف التكامل**[2]: دُرس القطاع غير الرسمي كقطاع مندمج في الاقتصاد الوطني في علاقته بالقطاع الرسمي بالتركيز على وجود علاقة غير متكافئة بينهما، أحدهما مسيطر وآخر تابع، وعليه فاستمرارية القطاع غير الرسمي -القطاع التابع- مرهون بوضعية القطاع المهيمن والمسيطر والمتحكم في الموارد الأولية مثل السوق، الأسعار، المؤسسات الخدمية والمالية التي تتحكم فيها الفئات المرتبطة بالقطاع غير الرسمي كأسلوب إنتاجي مسيطر.وعليه فالوضع الهامشي واللارسمي يزيد من حالة التبعية والاستقلال الذي تتعرض له الفئات المدينية الدنيا، كما أن تدعيم تبعية القطاع غير الرسمي للسوق المحمي وعجزه عن الحصول على المواد التي يحتاجها تتم من خلال عدة ميكانزمات أهمها:

- ارتفاع أسعار المواد التي يشتريها هذا القطاع.
- انخفاض أسعار المواد التي ينتجها والخدمات التي يقدمها.
- الفرق بين (أ) و(ب) يجنيه القطاع الرسمي.

---

[1]- اينريك هيت، **نظرية التبعية**، مرجع سابق، ص261.

[2]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟**، مرجع سابق، ص.ص:155-156.

- درجة تبعية أنشطة القطاع غير الرسمي تختلف باختلاف الأنشطة حسب طبيعة السلع المتاجر فيها، حيث أن درجة الارتباط تكون وفقا لطبيعة السلع نفسها.

فالقطاع غير الرسمي ما هو إلا نظام اقتصادي فرعي رأسمالي، مشوه تبعوي ومرتبط بالقطاع الرسمي الرأسمالي والنظام العالمي.

ب. في ظل ظروف الاستقلالية[1]: أما في ظل ظروف الاستقلالية فقد اتجه البعض من الباحثين إلى دراسة القطاع غير الرسمي كقطاع تابع، ومع هذا يتمتع ببعض من الاستقلالية عن باقي القطاعات الاقتصادية اعتمادا على المؤشرين التالين هما:

- وجود فائض قيمة في كل القطاعين الرسمي وغير الرسمي.
- محدودية حصول القطاع غير الرسمي على المدخلات ومنتوجات الأسواق أو الموارد الأولية.

بالنسبة للمؤشر الأول أكد **كويجانو** (Quijano) بأن السكان الهامشيين يلعبون دورا هاما في ظل الرأسمالية التنافسية بتأثيرهم على الأجور بخلقهم لفائض القيمة المنقولة للقطاع الرسمي، فتبعية القطاع غير الرسمي للسوق لا يكبح الطلب على منتجاته. أما بالنسبة للمؤشر الثاني فإن **توكمان** (Tokman) يعتقد بأن الأنشطة غير الرسمية لا تولّد فائضا في القيمة لأن توسعها مرتبط بنقص الاستيعاب في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذا على إمكانيات السوق المتروكة من القطاع الرسمي، فالتبعية مرتبطة بالفقراء لأن إنتاجياتهم ضئيلة مقارنة مع قطاعات الاقتصاد الوطني، لأن كل المتغيرات تعمل على تكريس الوضع الهامشي للقطاع غير الرسمي وأفراده نتيجة تحكم القطاع الرسمي خاصة، والنظام الاقتصادي الرأسمالي عامة في مدعمات القوة والسيطرة.

كل هذه القضايا قادت البعض إلى طرح تساؤلات تتعلق بوضع الأنشطة الحضرية غير الرسمية وفئاتها، أهمها:

- ما هي المساهمة الايجابية لعمال الاقتصاد غير الرسمي رغم تشغيلهم الناقص؟
- من هم الهامشيون من بين العاطلين؟ أي ما هي الهامشية بموضوعية؟

[1]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟**، مرجع سابق، ص.ص:156-158.

- ماذا سيحدث لو يتوقف الفقراء عن العمل؟

فللإجابة عن هذه التساؤلات لا بد من تناولها في سياقها الاجتماعي والتاريخي وتأكيد مسألة أن الباحثين قد اختلفوا أشد الاختلاف في الإجابة عليها بشكل محدد، ولا يزالون إلى يومنا هذا، فإذا كان **كارل ماركس** قد أجاب على هذه التساؤلات بوصف الفقراء بالبروليتاليا الطفيلية التي تمثل جزءا من الجيش الاحتياطي الصناعي الذي تحتاجه الرأسمالية لبقاء الأجور منخفضة بما يدعم وضعها القائم، و**أنجلز** قد اعتبرهم حثالة اجتماعية إن وجهت ايجابيا فستقوم بدور ريادي، واعتبرهم **ماوتسي تونغ** عناصر طبقية تحتية يمكنها القيام بدور طلائعي إذا زودت بالإرشادات المناسبة أيديولوجيا، وإذا اعتبرهم **فرانس فانون** (F. Fanon) بحملة روح الثورة، أي راديكاليتهم الطبيعية إذا ما وجدوا تحريكا لها[1].

ج. نظرية وورسلي (P. Worsly) [2]: تقوم نظرته أساسا على تأكيد فكرة - خرافة الهامشية-، حيث اعتبر **وورسلي** الهامشيين ليسو بالطبقة المستقلة بل جزءا لا يتجزأ من النظام الحضري ككل ،أما صفة الاحتياطيين التي وصفهم بها **كارل ماركس** في خاطئة باعتبار أن مراكز هؤلاء المهنية لا تضعهم في الاحتياط، أما صفة الهامشيين والعاطلين فإنها تحمل في طياتها صفة أخرى هي -اللاوظيفة- وهذه مغالطة كبيرة للحقائق لأن فئات الفقراء وعمال الاقتصاد غير الرسمي تتصف بالطموح والمبادرة والقدرة على إقامة علاقات جديدة في وسطهم الحضري بما يمكنهم من البقاء والاستمرارية والتي تبقى مرهونة بفاعليتهم.

فرغم معاناة أصحاب القطاع غير الرسمي من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والاستبعاد السياسي لهم كفئة ينقصها الوعي السياسي والثقافي المكتمل، إلا أن هذا التصور يظل نسبيا في صدقه،لما أثبتته الدراسات الإمبريقية، من تمتع هذه الفئات بدرجة من الوعي السياسي والاجتماعي وروح المبادرة والفعالية والطموح بما يعطيه مكانتهم كجزء فاعل من النظام والبناء الحضري القائم. وعليه

---

[1]- إبراهيم تهامي وآخرون، **التهميش والعنف الحضري**، مرجع سابق، ص.ص:20-27.

[2]- بيتر وورسلي، **العوالم الثلاثة الثقافة والتنمية العالمية**، ج2، تر: صلاح الدين محمد سعد الله، دار الشؤون الثقافية بغداد، 1987، ص69.

تظل نظرية **وورسلي** أقرب ماتكون لوصف وضعية الفئات المدمجة في القطاع غير الرسمي بأكثر دقة، بتأكيدها لوجود حقيقتين، أحدهما وجود مجموعة من العلاقات الرأسمالية التي تمثل القطاع غير الرسمي حلقة في سلسلتها، والأخرى تشكيل أفراد هذا القطاع لفئة وظيفية تتسم بكل خصائص الفئات الاجتماعية والاقتصادية داخل البناء الحضري، ما يلغي صفة الهامشية التي ضلت لصيقة بالأنشطة الحضرية غير الرسمية خاصة، وفقراء الحضر عامة[1].

ويبدو هناك اتفاقا ملحوظا بين المهتمين بمجتمع المدينة حول وصف مئات الملايين من الناس الذين يحصلون على عيشهم من القطاع الحضري غير الرسمي بالفقراء، لكنهم يدركون جيدا أن هؤلاء يعملون لكي لا يموتوا، وإذا كانوا يشكلون احتياطا كما يقول **وورسلي** فإنهم ليس جالسين على خط الساحة بل يلعبون في مراكز يكونون أول من يسقط منها، ومن ثمة يستنتج **وورسلي** أن العاطل لا يعني أنه لا يعمل، فلو لم يعمل، بغياب المساعدة من الآخرين لمات. وهذا يعني أن العاطلين ما هو في الواقع إلا أفراد يمارسون مهنا تحذف غالبا من الإحصاءات الرسمية، على اعتبار أن مفهوم العاطل ما هو إلا تصنيف إداري ابتكر لأغراض بيروقراطية بموجب مقاييس بيروقراطية، وهنا يقر صراحة أن النعت الهامشي بمعنى: **لا وظيفي** عبر الاقتصاد مضلل أيضا مثل العاطل[2].

فالهامشية خرافة وليست حقيقة وهذا ما أثاره من خلال القضايا التي درسها، فعلاقات الإنتاج غير المحمي هي علاقات رأسمالية، فالباعة المتجولون في الشوارع باعتبارهم نقطة التقاطع بين البائع النهائي والمستهلك يندرجون ضمن هذا النطاق ويمثلون الحلقة الأخيرة في سلسلة التوزيع أو المتاجرة الرأسمالية.

---

[1]- بوخيط سليمة، **القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق- الباعة المتجولون بمدينة المسيلة نموذجا**، مرجع سابق، ص107.

[2]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ؟**، مرجع سابق، ص. ص:159-160.

ويستثني **وورسلي** من شبكة العلاقات الرأسمالية هذه الفئة الاجتماعية هم الشحاذون ويصفهم بالهامشية الكلية للرأسمالية، لأنهم لا يخلقون قيمة ولا تدفع لهم أجور[1].

ـ نقد نظرية التبعية:

إن ممثلي هذا الاتجاه اهتموا أكثر بتحليل العلاقات المتبادلة بين نقص الفائض بين الأنشطة الاقتصادية والمتميزة باللاتكافؤ، مهملين طريقة وميكانزمات خلق هذا الفائض في الاقتصاد المتخلف، وذلك في سياق دراستهم للارتباطات غير المتكافئة بين قطاعي المدينة، القطاع الحضري الرسمي والقطاع الحضري غير الرسمي كأسلوبين إنتاجيين متعايشين في بيئة واحدة، حيث أن ممثلي هذا الاتجاه التنظري ومع اختلافاتهم في وصف فئات الاقتصاد غير الرسمي، حيث اعتبرها الكلاسيكيون منهم قوة عمل غير وظيفية تعوق التقدم الاجتماعي باعتبارها خليفة البورجوازية الرأسمالية المعوقة للتقدم، في حين اعتبرها المحدثون قوة اجتماعية ثورية فاعلة ذات أدوار فعلية، ومع هذا الاختلاف فإنهم يتفقون في فكرة جوهرية مؤكدة على كون الأنشطة غير الرسمية معوق لعملية التنمية نتيجة مبالغتهم الشديدة في الاعتماد على المبادئ الأيديولوجية الراديكالية المتبناة من طرفهم، مما ينقص من الصدق الإمبريقي لهته المحاولات التنظيرية حيث ركزوا كذلك اهتماماتهم دوما على فهم مشكلات البلدان النامية في ضوء التحليل التاريخي للتفاعل بين الدول المتقدمة والمتخلفة مما قادهم لتحليل الأنشطة المختلفة بما فيها الأنشطة الحضرية غير الرسمية في ظل أنساق التكامل القائمة باستخدام مفاهيم منها: القهر، الاستغلال، الصراع والسيطرة، مما جعلهم يبتعدون عن فهم المشكلات الحقيقية لفقراء المدن بكل أبعادها، سواء تعلقت بالفقراء أنفسهم أو علاقتهم الواقعية بباقي الأنظمة داخل البناء الحضري.

وإذا كانت كل الشواهد المتوفرة تؤكد أن الغالبية العظمى من سكان البلدان النامية تعيش على هامش الاقتصاد، مع تزايد نسب التهميش مع الزمن، فالموقف يصبح أكثر خطورة إذا عرفنا ما للتنمية الرأسمالية المتخلفة من انعكاسات خطيرة على

[1]- بيتر وورسلي، **العوالم الثلاثة الثقافة والتنمية العالمية**، مرجع سابق، ص69.

البناء الاجتماعي بما تخلفه من ميكانيزمات تدعم التخلف، إذ أن ما سبق ذكره يؤكد أن الأنشطة التي يمتهنها الفقراء هي فعلا في وضع المستغل والمهمّش، الشيء الذي يجعلنا نؤكد بأن أي سياسة توجه لمساعدة هذه الفئة لابد أن تمس النظام الاجتماعي ككل وليس الجزء الأسفل منه فقط. وعليه قد يكون إدماج قوة العمل التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي في سياق عملية التنمية الشاملة، يمثل عاملا أساسيا لتجاوز الوضع القائم المتسم بالتأزم بخصوص هذه الجماعات الاجتماعية[1].

[1]- إسماعيل قيرة، القطاع غير الرسمي في الدول الاشتراكية في العالم الثالث، **مجلة سيرتا**، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، العددان 6-7، جويلية 1992، ص155.

خلاصة:

يمكن القول في الأخير أن الموقف النظري الذي أشرنا إليه سابقا يعاني من قصور نظري ومنهجي وعملي حال دون تكوين رؤية واضحة وشاملة عن واقع الأنشطة الحضرية غير الرسمية التي ترتبط بعوامل تاريخية ومعاصرة، تتطلب منا اهتماما معمقا بالخصوصية التاريخية وفهم مكونات البناء الاجتماعي، بإعادة قراءة المهيمنة الرأسمالية في إطار العولمة والنظام الدولي الجديد المبني على آليات القهر والتفاوت والاستغلال، إلى جانب الاعتماد على الذات لبلوغ أهداف التحرر الاقتصادي والتنمية المستقلة. و من خلال هذا الفصل بينا المداخل النظرية في دراسة القطاع غير الرسمي كالمدخل المحافظ والمدخل النظري الثنائي والمدخل الراديكالي لكي يكون لنا نظرة مبعدية عن النظريات التي تناول القطاع غير الرسمي من اتجاهات مختلفة.

الفصل الثالث

القطاع غير الرسمي الاقتراب التحليلي

" **القطاع غير الرسمي** كالزرافة حيث يسهل التعرف عليه بينما يصعب وصفه"[1]

(Singer H.)

[1]- ADAIR PH, **L'économie informelle, figures et discours**, Paris, éd Anthropos, 1985, PP:168-172

تمهيد:

يعدّ القطاع غير الرسمي تنظيما اقتصاديا متكاملا يحتل مكانا واضحا في بنية الاقتصاد الجزائري، وهذا مما يتطلبه من الاهتمام بدراسته دراسة دقيقة، ولكن من جانب آخر يواجه الباحثون في نشاط هذا القطاع مشكلة جوهرية؛ تتمثل في ضآلة المعلومات المتوافرة عنه وتناقض موقف الدولة منه، إذ يرى **ماكس فيبر** أن النشاط الاقتصادي هو النشاط الذي يبحث عن إشباع رغبة، هدفها الحصول على منفعة بوسلية رشيدة وعقلانية[1]، فالمنفعة والحاجة والرشادة من المفاهيم الأساسية للتحليل الاقتصادي، خاصة في تحديد مفهوم القطاع غير الرسمي، اعتبارا لمدى طبيعته ومركباته المختلفة والمتنوعة حسب المناطق والجهات التي ينتشر فيها، وهذا نفسه يعتبر كحد فاصل في تفاقمه، فما كان يعتبر أساسيا في التعريف به أصبحت عائقا في تحديد معالمه، وذلك ليس إلا لأن الدارسين لهذا القطاع يجمعون على صعوبة إيجاد تعريف جامع مانع وشامل لكل مظاهر وأشكال القطاع غير الرسمي، فعلى الرغم من المحاولات والمشاركات المتعددة، والهادفة إلى تحديد معنى القطاع غير الرسمي، إلا أن الإشكال مازال مطروحا نظرا لتباين التعريفات وتضاربها، ومع ذلك فإن كل الأدبيات التي تناولت الموضوع تشير في تعريفها للقطاع غير الرسمي؛ "أن ذلك القطاع الذي يحتوي على نشاطات غير رسمية وغير مراقبة من طرف الدولة، سواء بأجهزتها الجبائية والضريبية أو أجهزة الضمان الاجتماعي".

---

[1]- BENACHENHOU A, **Introduction à l'analyse économique**, Alger, OPU, 1976, P7.

أولا: القطاع غير الرسمي خلفية تاريخية

يمثل القطاع غير الرسمي المصدر الأول لامتصاص الداخلين الجدد في سوق العمل من الشباب في الدول العربية، ويبلغ حجم التشغيل في القطاع غير الرسمي (61%) إجمالي التشغيل بالدول العربية[1].

فهناك عدة دراسات ميدانية حديثة، والتي أجريت في البلدان الصناعية المتقدمة بينت انتشار الأنشطة غير الرسمية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا أقرت بعض البحوث الميدانية أن ظهور قطاع غير الرسمي ارتبط بتكاثر الأشكال الرأسمالية المتخلفة، التي كانت في طريق الانقراض، فالتوسع الكبير الذي تشهده البلاد في عدد المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع والخدمات الموجهة للسوق، دليل على الإحياء الجديد للإنتاج الصغير، وفي ظل هذا الموقف فإن إحياء ظاهرة **المعمل المعرّق** في مدينة نيويورك يعتبر دليلا آخر على ازدهار هذا الإنتاج، فقد أظهرت إحدى الدراسات أن نسبة كبيرة من المنشآت غير الرسمية في المدن الأمريكية تطورت حولها، وأنها تقوم بتقديم الخدمات الفردية إلى ذوي الدخول المرتفعة، عكس ما هو شائع في التراث المتداول حول مدن الدول النامية، ومن هذه الخدمات غسل الملابس يدويا، إعداد المواد الغذائية، وتستخدم هذه الأنشطة العمل الكثيف، ولكي تستمر في الوجود فإنها تلجأ إلى توظيف العمل الرخيص الذي يشغل ساعات طويلة، وقد شجع هذا النمط من النشاط الهجرة غير القانونية، فقدوم آلاف المهاجرين غير الشرعيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد أعاد إنتاج العلاقات الرأسمالية التي وضعت في السابق بالمتخلفة، فالتكلفة المنخفضة لتأجير العمل غير القانوني تعد سببا في استمرار تدفق المهاجرين سرا، أما في ايطاليا فإن الأنشطة غير الرسمية تحافظ على استقرار النشاط الاقتصادي، من خلال استيعابها للعمال المطرودين من القطاع الرسمي في فترات الكساد، ومده بالعمل الرخيص في فترات الازدهار[2].

---

[1]- هبة نصار، السياسات الاقتصادية وسياسات سوق العمل لتشجيع خلق فرص العمل للشباب في الدول العربية، **الندوة الإقليمية الثلاثية للخبراء حول تشغيل الشباب والاستخدام في الدول العربية**، منظمة العمل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية، عمان، الأردن، 6-7 أبريل 2004، ص5.

[2]- إسماعيل قيرة، مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربي، دراسة تحليلية لواقع القطاع الحضري غير الرسمي، **مجلة شؤون عربية**، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 7، مارس 1994، ص237.

وقد قدر حجم مساهمة القطاع غير الرسمي بخمس الإنتاج الإجمالي، وذلك من خلال سياسة التخطيط المركزي التي تبنتها دولة الاتحاد السوفياتي (سابقا)، فقد بدأ بتعزيز الإنتاج المحلي الخاص وبإنتاج السلع الصغيرة، والمشاريع الخاصة الصغيرة التي تعمل من خلال الأسواق، نتيجة النقص قي اقتصاديات الدولة الاشتراكية[1].

كما توضح العديد من الدراسات أن القطاع غير الرسمي يستخدم ما بين (35% و40%) من الناتج المحلي الإجمالي بهذه الدول[2]، فمثلا تضم الأنشطة غير الرسمية في إندونيسيا (55%) من قوة العمل وتولّد دخلا يصل إلى أكثر من (50%) من الدخل القومي[3].

أما في بولندا؛ أظهر مسح أجري في سبتمبر 1994 أن أكثر من ثلث قوة العمل البولندية كانت تعمل على أساس التفرغ كل الوقت أو بعضه في القطاع غير الرسمي، وأن أكثر من (46%) المتعطلين عن العمل كانوا في حقيقة الأمر يعملون في أنشطة القطاع غير الرسمي[4]، أما في إفريقيا؛ ومن خلال دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية لنحو (13) مدينة إفريقية، تبين أن الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة في الإحصائيات الرسمية، والتي تعبر عن القطاع غير الرسمي تتراوح ما بين (40% و60%) من قوة العمل الحضري، وتمثل من ربع إلى ثلث الدخل الحضري، بينما ينقسم الباقون بين العمل الرسمي والبطالة[5].

أما بالنسبة للدول النامية، يقرر البعض أن معدل نمو التشغيل في القطاع غير الرسمي كان أعلى من نظيره في القطاع الرسمي، ففي أمريكا اللاتينية بلغ معدل نمو التشغيل في القطاع غير الرسمي (4.9%) خلال (1985/1980)، مقابل (1.9%) في القطاع الرسمي خلال نفس الفترة، الأمر الذي ترتب عليه تزايد عدد المشتغلين في

---

(1)- جراهام كرو، **الاجتماع المقارن والنظرية الاجتماعية: ما بعد العوالم الثلاثة**، تر: جمال محمد أبو شنب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص148.

(2)- سعاد كمال رزق، **المشاكل التي تواجه المرأة في القطاع غير الرسمي والسياسات المقترحة لمواجهتها**، منتدى المرأة المصرية في سوق العمل، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، 8 يوليو 2001، ص1.

(3)- حسين طه الفقير، الأنشطة غير الرسمية ومشكلاتها في مصر، **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد 25، العدد 1، يناير 1988، ص5.

(4)- البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1995، ص5.

(5)- السيد الحسيني وآخرون، **القطاع غير الرسمي في حضر مصر، التقرير الأول: المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية**، مرجع سابق، 1996، ص80.

القطاعات غير الرسمية، مما أدى إلى انخفاض مستوى دخل الفرد بأكثر من الربع خلال النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين على مستوى المنطقة ككل[1].

أما في الأردن؛ يسهم هذا القطاع بما يقل عن (20%) من النتاج القومي الإجمالي، كما يستوعب (25%) من مجموع المشتغلين، أما في تونس فتقدر نسبة العاملين في هذا القطاع حوالي (20%) من اليد العاملة التونسية، كما يسهم في الناتج القومي الإجمالي بحوالي (25%)[2].

أما عن حجم العمالة غير الرسمية الحضرية في بعض البلدان العربية، مثل المغرب فتقدر بـ:(56,9%)، وتونس بـ:(41,3%)، والجزائر يقدر حجم العمالة غير الرسمية بـ:(53,2%)، ومصر بـ:(41,3%)[*] .

إذا نظرنا إلى القطاع غير الرسمي في الدول النامية، نجده بمعدلات تفوق نظيرتها في القطاع الرسمي، والدليل على ذلك الدراسة التي قامت بها منظمة العمل الدولية؛ أن القطاع غير الرسمي في كولومبيا ينمو بنسبة (55..7%)، في حين ينمو في القطاع الرسمي(1.1%)، وفي غانا ينمو بنسبة (5.6%) مقارنة بنسبة تقل عن (1%) لنمو القطاع الرسمي[3].

كما يمثل القطاع غير الرسمي المصدر الأول لامتصاص الداخلين الجدد في سوق العمل من الشباب في الدول العربية، ويبلغ حجم التشغيل في القطاع غير الرسمي (61%) من إجمالي التشغيل بالدول العربية.

وتؤكد بعض الدراسات أن الفترة المقبلة، متوقع أن ينمو فيها دور القطاع الخاص في التوظيف، كما تشهد نموا ملموسا في العمالة غير الرسمية، والسبب في ذلك أن نسبة كبيرة من المشتغلين بأجر سوف تعمل في مناخ غير مستقر وآمن، بسبب

---

[1]- سعيد عبد الخالق محمود، **الاقتصاد الخفي وظاهرة غسيل الأموال**، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، يوليو 1999، ص18.

[2]- محمد بومخلوف، **التحضر وواقع المدن العربية**، تحرير: حفر زكرياء، دراسات المجتمع العربي المعاصر، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999، ص113.

[*]- أنظر الجدول رقم (02) والذي يمثل العمالة غير الرسمية الحضرية في بعض المدن العربية ضمن الملاحق.

[3]- مدحت حسنين وآخران، **إدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000، ص41.

انعدام التغطية بواسطة نظام تأميني اجتماعي صحي أو صناعي، أو بسبب عدم الارتباط بعلاقة تعاقدية مع أصحاب العمل[1].

1- مفهوم القطاع غير الرسمي:

يمثل القطاع غير الرسمي أهمية خاصة؛ تتضح في جانب منها في حجمه بالنسبة لاقتصاديات العالم بشكل عام، كما تتضح فيما يقدمه من إسهامات لدول العالم الثالث بشكل خاص، فإنتاجه يمثل (27%) من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، و(20%) في إيطاليا، و(10%) في السويد، و(8%) في المملكة المتحدة، بينما هو في الدول النامية لا يقل عن ثلث النشاط الاقتصادي تقريبا[2].

أصبحت الأنشطة الحضرية غير الرسمية تحتل أهمية كبيرة في المناقشات والأبحاث الإمبريقية منذ 1971 نظرا للتأثير الكبير الذي أحدثه **كيرث هارت** (K. Hart) في مسار الدراسات الحضرية، حيث وضع نموذجا لمصادر الدخل في مدن البلدان النامية، وقدم تصورا نظريا ومنهجيا لدراسة ما اسماه بقطاعي المدينة: **الرسمي وغير الرسمي**[3].

ومن جهة أخرى؛ نرى أن القطاع الحضري ينقسم إلى ثلاثة قطاعات: القطاع الأول الزراعة، القطاع الثاني الصناعة، والقطاع الثالث الخدمات، إلا أن هذا لا يعكس الاقتصاد الحقيقي في الدول النامية، فنجد النشاط الرسمي لمركز المدينة يشمل الموظفين الخواص والوظائف الحرة ومؤسسات عامة، والنشاط غير الرسمي لضاحية المدينة يشمل عمال غير مؤهلين بطالين، وظائف غير شرعية لامتصاص اليد العاملة التي لم تجد لها مكانا في القطاع الرسمي، فهذه الثنائية (***Dualisme***) للنشاط الرسمي وغير الرسمي عوضت، وحلت محلها محل الثلاثية بالنشاط الحضري لدول العالم الثالث.

---

(1)- ماجد عثمان، **السكان وقوة العمل في مصر، الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005، ص142.

(2)- أحمد صابر عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص23.

(3)- إسماعيل قيرة، علي غربي، **في سوسيولوجية التنمية**، مرجع سابق، ص25.

هذه الفكرة يؤكدها (Granotier Bernard)؛ ثنائية جد واضحة تعوض إذن وتحل محل المفهوم الكلاسيكي لثلاثية النشاطات الحضرية للعالم الثالث[1].

كما عبر (Granotier B.) عن ثنائية البنية الحضرية؛ بما أسماه "قطاع رسمي أو عصري"، و"قطاع غير رسمي أو غير مهيكل"[2].

أما عن القطاع الأول - الرسمي- فهو حديث، لأنه يضم الوحدات الصناعية ذات الأهداف المالية، وحدات قادرة على دفع الأجور بالمستوى العالي، كما تميّز هذا القطاع علاقات محدودة مع باقي الاقتصاد الوطني والدولي، ويرتبط بكل الموارد ذات النفع التكنولوجي (***Utiles en Technologie***)، والمؤهلات (***Qualification***)، وحسن التدبير (***Savoir Faire***). كما يصنف (Granotier B.) بأنه قطاع مهيكل (***Structuré***) مادامت نشاطاته محمية من الناحية التشريعية: الحماية التشريعية، العطل المدفوعة الأجر، القرض فيما يخص السكنات، التقاعد ومختلف التأمينات والضمانات خاصة البطالة، وما يلام على هذا القطاع خاصة فيما يتعلق الأمر بأهداف الجماعة هو عدم قدرته على خلق مناصب عمل كثيرة.

أما من جهة أخرى فيما يخص القطاع الثاني -غير رسمي-، فهو قطاع تقليدي (***Traditionnel***) مرتبط بنمط العيش وحتى الثقافة، وغير مهيكل (***Non Structuré***)، كما أن النشاطات متعلقة بمركز جغرافي متصل، وعدم رسميته نلمسها في الاستثمار الذي مصدره احتياط متراكم يوفره الأفراد في غياب التكوين.

كما عبّر (Milton Santos) عن ثنائية الاقتصاد الحضري للدول النامية[*]؛ بما أسماه "دورتي الاقتصاد الحضري" (***Le Double Circuit du L'économie Urbaine***)، وهي دورة عليا ودورة سفلى[3].

---

[1]- GRANOTIER B, **La planète des bidonvilles: perspectives de l'explosion urbaine dans le tiers monde**, Paris, seuil, 1980, P68.

[2]- **Ibid**, P68.

[*]- أنظر شكل رقم (12) يبين ثنائية الاقتصاد الحضري للدول النامية، ضمن الملاحق.

[3]- MILTON S, **Les villes de tiers monde**, Paris, Genin, librairies technique, 1971, P397.

فالأولى (الدورة العليا)؛ يرى (Santos.M) أنها رأسمالية عصرية ومتطورة وموجهة لخدمة الاقتصاد الخارجي، وخدمة الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع، ويحصرها في الصناعة التجارة الخدمات المتطورة،...الخ.

والثانية (الدورة السفلى)؛ فهي ترتبط بالقطاع الاقتصادي التقليدي أو شبه الرأسمالي (***Précapitaliste***)، وهي دورة يكونها الأفراد ذو الدخل الضعيف، وتقتصر النشاطات هنا على نشاط البناء (***Fabrication***)، والأنشطة التجارية والخدماتية التقليدية.

لقد ارتبط مفهوم القطاع غير الرسمي منذ النشأة في الحضر، واعتبر ظاهرة مقترنة بارتفاع معدل التحضر والهجرة الريفية، ويعتمد على ازدواجية النشاط الاقتصادي خاصة في بلدان العالم الثالث (القطاع غير الرسمي)، وانقسام اقتصادياتها إلى قطاعين قطاع رسمي، وآخر غير رسمي.

وهذا ما أشار إليه **"جورج بالوندي"** (Balandier G.) في كتابه المعنون بـ: (***Sens & Puissance***)، أي (المعنى والقوة)، والذي بين فيه أن المجتمعات تعبر عن نفسها من خلال مستويين اثنين وهما: المستوى الرسمي والمستوى غير الرسمي (الواقع)، وبيّن أن هذه المجتمعات لكي نريد أن نفهمها من خلال واقعها؛ أي الجزء الواقعي (اللارسمي)، ويتمثل هذا في النشاطات غير الرسمية، خروج المرأة للعمل، عمق الجانب الديني للممارسات الدينية،...الخ[1].

كما تضيف الباحثة **"محيا زيتون"** أن مفهوم الازدواجية في النشاط الاقتصادي كان سائدا في نظريات التنمية قبل استخدام مفهوم القطاع غير الرسمي بوقت طويل، فالنموذج الذي انتشر بعد الحرب العالمية الثانية خاصة الذي قدمه **آرثر لويس** (Arthur Lewis)، كان يقوم على التمييز بين قطاعين للنشاط الاقتصادي في الدول النامية، قطاع حديث وقطاع تقليدي، فالأول يشمل الأنشطة ذات الارتباط المباشر بالعالم الخارجي والاستثمارات الأجنبية، والتي تستخدم إنتاجيا متقدما، والنشاط الأساسي في هذا القطاع هو النشاط الصناعي، أما القطاع التقليدي فيشمل على الأنشطة

[1]- BALANDIER G, **Sens et puissance**, Paris, éd, PUF, 2ème édition, 1981, P7.

التي كانت سائدة قبل تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي في اقتصاديات العالم الثالث، والتي استمرت أيضا في التواجد بعد دخول هذا النمط الحديث، وظلت تستخدم أساليب الإنتاج التقليدية والنشاط الأساسي في هذا القطاع هو الزراعة[1].

فالقطاع الحديث هو النموذج الأمثل والمحور الأساسي في عملية التنمية، إذ يصبح هذا الأخير قادرا على توفير المواد اللازمة لتحديث الاقتصاد ككل، أما عملية التوزيع والقضاء على الفقر لم تكن هدفا مباشرا لهذا النموذج، حيث أنها ستتم تلقائيا وعلى نحو تدريجي، وعلى هذا توقع البعض أن القطاع غير الرسمي لن يستمر في المستقبل، وأنه قطاع هامشي ومتخلف وتابع للقطاع الرأسمالي، وليس لديه القدرة على تكوين رؤوس الأموال، أو حل مشكلات البطالة، أو توفير الحاجات الأساسية في الحضر، ولذلك سيندثر في النهاية، وبالتالي لا جدوى من إتباع سياسات تطوير هذا القطاع، لأن نتائج استمراره هي زيادة استغلال العمال وزيادة مستويات الفقر[2].

لقد اتضح أن عملية التنمية لم تتم على النحو المنشود والمتوقع من طرف هذا النموذج، ولم تصل منافعه إلى الفقراء بعدما حققت دولا نامية أحيانا معدلا مرتفعا للنمو الاقتصادي، فأجريت دراسات متعددة في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء، ونسبت هذه الظاهرة إلى وجود قطاع كبير ومتضخم في اقتصاديات تلك الدول، يضم أنشطة اقتصادية متنوعة تولد دخول لا يمكن تقديرها بالطرق الرسمية المقادة عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي، وذلك إما لصعوبة تحديدها من خلال الطرق المعروفة للحسابات القومية، أو لعدم التبليغ عنها كليا أو جزئيا، أو لكونها غير قانونية[3].

كما أكدت أيضا **محيا زيتون** بالنسبة لارتفاع معدل نمو السكان وزيادة عرض العمل، فإن معدلات البطالة تكون منخفضة في المجتمعات التي لا يوجد نظام

---

[1]- محيا زيتون، الاستخدام في القطاع غير النظامي، **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد 52، العدد 23، سبتمبر 1995، ص36.

[2]- عمر عبد الحي صالح البيلي، الاقتصاد الخفي في الدول النامية: اتجاهات وتوقعات، **دراسات مستقبلية**، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد 3، يولو 1997، ص115.

[3]- أميرة مشهور وآخران، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، إطار نظري للدراسة، **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد 25، العدد 2، مايو 1988، ص7.

تعويضات البطالة، وغيرها من أشكال التأمين الاجتماعي، وهذا ما اتضح أنه يرجع إلى محاولة الأفراد توفير أي وسيلة للإعاشة، وسواء أكانت مشروعة أو غير مشروعة، كما اتضح أن الكثير من هؤلاء يجدون أعمالا مدرة للدخل في المشروعات الصغيرة، وفي أنشطة لا تشملها الإحصائيات الرسمية.

وقد وجه هذا الأمر الانتباه إلى أهمية هذه المشروعات الصغيرة والأنشطة في توفير مجالات يعمل فيها فقراء الحضر[1].

ورغم الاستخدام المبكر لمفهوم الأنشطة غير الرسمية في الدوائر الأنثروبولوجية خلال الستينيات من القرن العشرين (1960)، بمعنى مشابه تقريبا لاستخدامه في دراسات التنمية ودراسات العمالة، إلا أن هذا المفهوم لم يدخل في التراث النظري لعلم الاجتماع الحضري إلا في أوائل السبعينيات من ذات القرن (1970)، ويرجع ذلك إلى سببين: يتعلق الأول منها بطرح هذا المفهوم في المكان والوقت المناسبين، أما الثاني فيتعلق بالفاعلية التطبيقية له[2].

فبعدما انعقد مؤتمر دراسات التنمية، ذلك عن موضوع البطالة الحضرية في إفريقيا جامعة **ساكس** سنة 1971، حيث أجرى عدد كبير من الباحثين الدراسة المشهورة حول المجتمع الكيني في إطار منظمة العمل الدولية، إذ طرح **هارت** موضوع عن القطاع الحضري غير الرسمي، وذلك من خلال البحوث التي أجراها في تلك الفترة في غانا **أكرا** (Accra)، إذ تبين من خلال هذا الطرح الذي قدمه **هارت** كان عبارة عن نقطة انطلاق لمفهوم جديد؛ ألا وهو مفهوم **القطاع الحضري غير الرسمي**، رغم الانتقادات التي تعرضت لها فكرته وبعدها مباشرة خلال سنة واحدة، أقرت منظمة العمل الدولية الاستخدام الرسمي له في أول دراسة في كينيا، وهكذا بدأ المفهوم في التداول في المجالات المختلفة حتى أصبح هذا المفهوم متداولا في المجال السياسي، وذلك بعدما نوقشت هذه الدراسة عن كينيا في البرلمان.

---

[1]- محيا زيتون، **الاستخدام في القطاع غير النظامي**، مرجع سابق، ص37.

[2]- MOSER G, **The informel sector remarked, mobility and vulnerability in urban development,** regional development dialogue, Vol. 5, N2, 1984, P:135-138.

فتبين من خلال هذه الفكرة التي طرحها **هارت** أنه أصاب عندما طرحها في الوقت والمكان المناسبين.

فبعدما قدم **هارت** أو اخترع هذا المفهوم **القطاع غير الرسمي** في دراسة، إذ ميز في نفس الوقت بين قطاعين للنشاط الاقتصادي[1]: الأول قطاع غير رسمي؛ يعني كان قبل يسمى القطاع التقليدي (خارج النشاط الزراعي)، والثاني القطاع الرسمي كما يطلق عليه في الماضي القطاع الحديث.

والاختلاف بين الازدواجية أو الثنائية[2]، من خلال منهج التحديث الذي يقوم على التقسيم الثنائي للنشاط الاقتصادي إلى قطاع حديث وقطاع قديم، وبين الازدواجية من خلال المنهج القائم على تقسيم النشاط الاقتصادي إلى قطاع رسمي وقطاع غير رسمي، هو أنه في ظل المنهج الأول يفترض أن القطاع الحديث سوف يتسع مع استمرار عملية النمو، ويستوعب القطاع التقليدي وتصبح قوة العمل خارج قطاع الزراعة تمارس العمل بأجر في النشاط الإنتاجي الحديث، بينما التقسيم إلى قطاع رسمي وقطاع غير رسمي يقوم على الأقل في الأجل القصير على التعايش بين القطاعين، وعلى أن القطاع غير الرسمي ليس قطاعا مؤقتا أو يعبر عن نشاط مرحلي، كما أن نسبة قليلة من المشاركين في هذا القطاع يتسمون بقدر مرتفع من الكفاءة والقدرة على التنظيم واستغلال الموارد المتاحة، ومن ثم بدلا من النظر إلى الأنشطة التقليدية على أنها سمة من سمات التخلف في جدول العالم الثالث، أصبح ينظر إلى القطاع غير الرسمي على أنه قادر على توفير فرص العمل، وإنتاج سلع وخدمات خاصة للفقراء وسكان الحضر والمهاجرين إلى المدينة وأبناء الريف[3].

هناك طرف آخر يتحدث عن الاختلاف بين الثنائية (الرسمي وغير الرسمي)، وأيضا (الحديث والقديم أو التقليدي)، يتجلى في أن الأولى تركز على تنظيم الأنشطة، بينما تهتم الثانية بالنسق التكنولوجي وتولي قليلا من العناية لبقية خصائص المؤسسة،

---

[1]- MCGAFFEY J, **The real economy of zaire the contribution of smuggling and other unofficial activities to national wealth**, London, James Curry, 1999, P8.

[2]- محيا زيتون، **مرجع سابق**، ص40.

[3]- **المرجع نفسه**، ص40.

وفضلا عن ذلك يثير مفهوم تقليدي نوعا من الاستخفاف، باعتباره نتاج ثقافة أجنبية تنظر إلى ما هو تقليدي على أنه معوق وضار لعملية التنمية، بدلا من معالجته بصفته جزء لا يتجزأ من ثقافة الأمة وهويتها، أما ثنائية الرسمي وغير الرسمي فتبدو محايدة ولا تقول شيئا أكثر من تسليمها بفكرة لا رسمية بعض الأنشطة الحضرية، علاوة على لارسمية علاقاتها بباقي مكونات البناء الاجتماعي الحضري[1].

بعدما تم تقسيم النشاط الاقتصادي إلى قسمين (قطاع رسمي وقطاع غير رسمي)، فهل هذا التقسيم يمكن الاعتماد عليه من خلال الدراسات التطبيقية خاصة؟، أم أن هذا التقسيم قد أظهر تحفظات من خلال دراسات أخرى؟ يبقى السؤال مطروحا للإجابة عليه مع إعطاء البراهين الدالة على ذلك، وهذا ما ذهب إليه البعض باقتراح إضافة ما يطلق عليه **القطاع شبه الرسمي**، ليقع بين المسافة بين الثنائيتين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي[2]، كما يقرر البعض الآخر أنه يجب تغيير مفهوم القطاع غير الرسمي أي المفهوم التقليدي، حيث أنه ليس قطاعا متزنا وإنما يمثل مجموعة من النشاطات تمثل غالبيتها من قوة العمل، أما البديل الذي اقترحوه هو الاقتصاد غير الرسمي؛ والذي يشمل بدوره على قطاع المشروعات الصغيرة وقطاع العمل العشوائي.

فأنشطة القطاع غير الرسمي ليست مجموعة من الأنشطة غير المشروعة، بل إنها مجموعة الأنشطة الاقتصادية النامية التي تبدو واضحة في مجالات عديدة، مثل صناعة الملابس، الأخشاب، خدمات الإصلاح، قطاع البناء والتشييد، ولا يعني ذلك استبعاد النشاطات الهامشية أو الخفية من القطاع غير الرسمي، ولكن يجب النظر إليها في سياق بنائي عام يأخذ في الاعتبار مجمل الممارسات الاقتصادية في سياقها الاجتماعي الحضري[3].

---

[1]- إسماعيل قيرة، **مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربي، دراسة تحليلية لواقع القطاع الحضري غير الرسمي**، مرجع سابق، ص226.

[2]- جلال معوض، **الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر**، مركز دراسات وبحوث التنمية، مكتب التنمية رقم 02، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988، ص116.

[3]- السيد الحسيني، **القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية**، مرجع سابق، ص.ص:9-10.

2 - تعاريف القطاع غير الرسمي

لقد امتاز استخدام مفهوم *القطاع غير الرسمي* بالغموض لدى بعض الباحثين في البداية، ولا زال حتى حد الساعة موضوع جدال بينه وبين مصطلح *القطاع الرسمي*، فكان الاستخدام للمفهوم الأول قطاع غير الرسمي لمجموعة الناس الذين يعيشون على حافة الفقر من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى الأفراد الذين يسكنون في ضواحي المدينة (الأحياء الفقيرة)، أو إلى أفراد يسكنون مساكن غير لائقة تم احتلالها (تملكها)، ومن ناحية أخرى استخدام أيضا للإشارة إلى الأفراد الذين يشتغلون في أنشطة لا يقبلها المجتمع كبائعي المخدرات على سبيل المثال وغيرهم، وأحيانا أخرى كان يعبر المصطلح عن الأفراد الذين لديهم أجر منخفض، وأيضا الذين ينتقلون من الريف إلى المدينة بحثا عن قوة العيش، باعتبار هته الفئة قد لا تجد عملا في القطاع الرسمي بسهولة.

وقد تضافرت عدة عوامل في جعل تعريف القطاع غير الرسمي أمرا عسيرا، إذ تتلخص تلك العوامل بتنوع الأطر النظرية والمنهجية، وتباين وتمايز المجتمعات في أوضاعها الاقتصادية، السياسية، القانونية،...الخ.

كما ترجع صعوبة التعريف إلى مشكلات خاصة بالمفهوم في حد ذاته، وفي مقدمتها تعدد المصطلحات التي تستخدم كمفردات لمفهوم القطاع غير الرسمي، واتساعه ليشمل على عدد من الأنشطة المختلفة.

ومن بين المصطلحات والمفاهيم التي استخدمت كمترادفات أو معاينها متشابهة مع **القطاع غير الرسمي**، نذكر: القطاع الهامشي، القطاع غير المنظم، القطاع الموازي، القطاع العشوائي، الخفي، الثاني، غير الملحوظ، غير المرئي، تحت أرضي، الظلي، غير شرعي، إجرامي، السوق السوداء،...الخ[1]، كما نجد في الأدبيات الاقتصادية أنه قد أطلق عليه مصطلحات عديدة نذكر منها: الاقتصاد غير المشكل أو

[1]- CHAIB B, Processus d'information et économie de marché en Algérie, **Cahier du GRATICE**, université Paris, XII, N° 22, premier semestre, 2002, P207.

غير المهيكل، الاقتصاد الأسود، اقتصاد الظل، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الموازي[1].

وفي هذا الصدد، ومن خلال المصطلحات المختلفة[*]، والمتأمل لتلك المرادفات يلحظ أن بعضها يحمل معنى أقرب إلى عدم الشرعية مثل:التحت أرضي أو المحجوب، كما تؤكد مصطلحات أخرى على معنى ازدواجية الاقتصاد مثل الاقتصاد الموازي أو الثاني، وتعكس بعض المصطلحات جانبا من خصائص النشاط مثل: غير الملحوظ، غير محصاة في الإحصائيات الرسمية وسجلات الضرائب، أو غير المنظم، أو قطاع الشمس الساخنة باعتباره يتم في الشوارع أو الهواء الطلق، كما تحمل بعض المصطلحات أحكاما قيمته مثل الهامشي أو الأسود، فهما على سبيل المثال يعبران عن معاني سلبية، ويعكسان قطاعا يمثل خطرا على الاقتصاد القومي[2]. ومن بين المصطلحات المستعملة والمعبرة عن الاقتصاد غير الرسمي [3]

وأيا كانت التسمية فإن الاقتصاد غير الرسمي يعد من الظواهر المعقدة، والتي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة، والتي تحتاج إلى درجة أكبر من التحليل والفهم، فالنظرية القائمة حوله لا تزال غير مستكملة خاصة في غياب تعريف دقيق له، فحتى الآن لا تزال المعايير والمقاييس المستعملة لتحديد مجال نشاطه تتغير بشكل مستمر، بالرغم من الدراسات والأبحاث التي تناولتها المنظمات العالمية المختصة في هذا الميدان، كمنظمة العمل الدولية (***OIT***)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (***ODCE***)، ومكتب العمل الدولي (***BIT***)،...الخ، في مختلف البلدان النامية كبلدان

---

[1]- عبدا لكريم وهراني، الصناعات التقليدية والحرفية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي - دراسة حالة مدينة تلمسان-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (منشورة)، جامعة تلمسان، (2008/2007)، ص14.

[*]- أنظر جدول رقم (11) الذي يبين المصطلحات المستعملة والمعبرة عن الاقتصاد غير الرسمي، ضمن الملاحق.

[2]- السيد الحسيني وآخرون، **مرجع سابق**، ص99.

[3]- WILLARD J. C**, L'économie souterraine dans les comptes nationaux**, Paris, économie statistique, N° 226, INSEE, 1989

أمريكا الجنوبية وبلدان أفريقيا، بقصد تحديد مجال وحيز الأنشطة الممارسة في هذا الاقتصاد[1].

كما يقر البعض على الصعوبات التي طرأت على المفهوم، وخاصة مصطلح **غير الرسمي** الذي وجهت له عدة انتقادات وخاصة مدى صحته اللغوية، على الرغم من عدم وجود أي مصطلح آخر يعبر عن الظاهرة مجال الدراسة بشكل أفضل.

كما أدت هذه الصعوبات إلى تعدد تعريفات القطاع غير الرسمي، والتي ذكرها **حسين طه الفقير** أن معهد جورجيا استطاع أن يحصي خمسين تعريفا للقطاع غير الرسمي، استعملته خمسة وسبعين دولة في عام 1975، ولا يقتصر الخلاف في تعريفات القطاع غير الرسمي بين دولة وأخرى، بل يقع خلاف في التعريف داخل المجتمع الواحد وفقا للهدف من استخدامه[2].

فمشكلات التعريف في تعيين حدود القطاع غير الرسمي ما زالت مطروحة، ومع ذلك فقد اتفقت غالبية الدراسات على أن القطاع غير الرسمي يضم أنشطة تحدث بعيدا عن الضبط الحكومي، ولا تلتزم بالإجراءات القانونية، وبالتالي قد اتسعت دائرة أنشطته التي تبدأ من أنشطة غير قانونية، ويقصد بها الأنشطة غير المشروعة، مثل إنتاج وتوزيع المخدرات، وتنظيم الدعارة وممارستها...الخ. وتنتهي بأنشطة قانونية بمعنى غير مجرمة لكن أحد أو بعض جوانبها يتم إخفاؤه عن السلطات العامة لتحاشي دفع الضرائب، وهي أنشطة تقع في مجال الإنتاج، التجارة والخدمات، وتتضمن أنشطة مرئية: متحركة أو ثابتة، موسمية أو دائمة، أو متفرقة كأعمال البناء، وأيضا أنشطة غير مرئية تتم عادة داخل وحدات المعيشة أو بالقرب منها[3].

ويقصد بالقطاع غير الرسمي في هذه الدراسة؛ ذلك القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية تعمل في أنشطة نقدية، وتمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها ولكنها لا تلتزم جزئيا أو كليا بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها، وبذلك يستبعد

---

[1]- بوجرفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، (2014/2013)، ص.ص:121-122.

[2]- حسين طه الفقير، الأنشطة غير الرسمية ومشكلاتها في مصر، مرجع سابق، ص.ص:14-15.

[3]- السيد الحسيني وآخرون، **مرجع سابق**، ص100.

في الدراسة كافة الأنشطة التبادلية أو الأنشطة غير النقدية، كما يتم استبعاد الأنشطة غير المشروعة والمرتبطة بالمخدرات والدعارة...الخ، على كافة المستويات الطبقية، وأيضا أنشطة الخاصة بالطبقة العليا باعتبارها أنشطة غير مشروعة أيضا، ولا يقع في مجال دراستنا سوى للأنشطة التي تدر دخلا ماديا، وفي نفس الوقت تعد أنشطة اعتيادية يقبلها المجتمع بشكل عام، ولكن تنقصها بعض الإجراءات القانونية.

1- تعريف القطاع غير الرسمي من وجهة نظر علماء الاجتماع:

هناك عدة تعاريف خاصة بالقطاع غير الرسمي، وذلك من وجهة نظر الباحثين في علم الاجتماع، الذين ركزوا بالدرجة الأولى على العاملين في القطاع غير الرسمي والعلاقات السوسيولوجية المرتبطة بظروف العمل وطبيعته، وبالعمالة العائلية.

فالقطاع غير الرسمي حسب **ألان موريس** (Maurice A.) يبدو أكثر تعميقا، فهو نظام متعدد وشامل أين تشكل السوق السوداء العنصر الأكثر بروزا في هذا القطاع، هذه مع تضمّن النشاطات غير المراقبة والمتعددة ومنها التحولات لوسائل الإنتاج وللخيرات الاستهلاكية، الأعمال التكميلية، المقايضة، عملية إعادة توزيع المواد المحصلة،علما بمختلف الطرق على الزبائن والأقارب، فهو نظام يفرض نفسه بكل قوة في مختلف مجالات إعادة الإنتاج الفيزيقي والأجر، بهدف سد الثغرات التي يتركها القطاع الرسمي.

فهو أيضا رد فعل الشعبي أمام عجز الدولة والقطاع غير الرسمي، عن حل مشكلات البطالة والفقر في المجتمع؛ إذ يتميز بقدرة كبيرة على استيعاب العمالة الفائضة، وتوفير العمالة اللازمة للقطاع الرسمي، وتوليد دخول جديدة، كما يؤدي إلى إعادة توزيع تلقائي للثروة بشكل أكثر عدلا[1].

كما عرّف **قراشني** (Grachni) القطاع غير الرسمي؛ على أنه:" عمل أسود يوجد في كل مكان، قطاع آخر للاقتصاد اللارسمي، أي تنعدم مثل هذه التعقيدات

[1]- أميرة مشهور وآخرون، **مرجع سابق**، ص.ص:8-9.

والتشريعات على حماية الشغل ومن يقوم به أعباء ضريبية، يتحمّلها أرباب العمل وأصحاب المؤسسات، وممارسات تقييدية عن طريق النقابة، إنّه العمل الأسود"[1].

ويعتقد البعض أن القطاع غير الرسمي هو القطاع الذي يقوم بالدرجة الأولى بحل مشكلات العمالة، وتوفير السلع والخدمات، ودوره المهم في دعم سياساته التنموية، ذلك من خلال قدرته على امتصاص العمالة، ويضمن العديد من الفرص للاستثمار مدخلات الدولة.

فالقطاع غير الرسمي أو الموازي؛ هو نظام متعدد وشامل أين تشكل السوق السوداء العنصر الأكثر بروزا فيه، هذه المجموعة تتضمن النشاطات غير المراقبة والمتعددة، ومنها التحولات لوسائل الإنتاج وللخيرات، وبالتالي فهو نظام يفرض نفسه بكل قوة في مختلف مجالات إعادة الإنتاج الفيزيقي والاجتماعي[2].

ويعرف البعض القطاع غير الرسمي؛ بأنه ذلك القطاع الذي يتكون من مجموعة المنشآت التي تستخدم أقل من ستة (06) عاملين في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وتلك التي تستخدم أقل من ثلاثة (03) عاملين في قطاع التجارة، بالإضافة إلى العاملين بمنازلهم أو بالقطعة أو الباعة الجائلين[3].

ففي الدراسات الاستطلاعية وجهنا سؤال للمبحوثين حول معرفتهم لأنشطة القطاع غير الرسمي فصرح أحدهم قائلا:

هذي الخدمة لي رانا نخدمو فيها علابالنا بلي ماراهيـــش قانونية لابال رانا نخدمو بلا وراقي ومافيهاش لاسيرونس ولاتريت ومنخلصـوش البزرة، تخدم باش تاكـــل وصي ومارانـاش نخدمو في خدمة واعرة غير القش والصوالح تاع الماكلة

(مقابلة رقم 04)[*]

---

[1]- جاي قراشني، **الاقتصاد غير الرسمي**، جوان 1989، ص.ص:37-38.

[2]- **المرجع نفسه**، ص40.

[3]- محمد شومان، عمالة الأطفال في مصر، **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد 23، العدد 1، 1986، ص7.

[*]- **بمعنى:** " أن لدينا علم بأن هذا العمل الذي نقوم به غير رسمي وغير قانوني ،لأننا نعمل بدون وثائق ثبوتية، ولا يوجد فيها ضمان اجتماعي ولا تقاعد، ولا نسدد الضرائب ،نعمل فقط لتوفير لقمة العيش وأننا لا نعمل عمل غير شرعي بل بيع الملابس والمأكولات".

إذن يشمل القطاع غير الرسمي مجموع الأنشطة التي لا يتم تسجيلها بصورة محددة ومنتظمة، وفقا للنظم المحاسبة المتعارف عليها.

فالقطاع غير الرسمي هو ذلك القطاع الذي يمارس بصفة أساسية أنشطة غير مالية، كذلك الأنشطة التي تمارس خارج المنشآت والخدمات العائلية، وضم هذا القطاع فئة من يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدا، وفئة العمالة لدى الأسرة بدون أجر أو بأجر، وفئة من يعمل لدى الغير بدون أجر، وفئة من يعمل بأجر نقدي، وفئة من يعمل لحسابه ويستخدم آخرين حسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.[1] .

ويعرف (Mcgaffey J.) القطاع غير الرسمي بأنه:" عبارة عن الأنشطة الاقتصادية التي لم يتم تسجيلها أو قياسها، وبدرجات مختلفة غير قانونية والتي تشمل على[2]: الإنتاج الشرعي للسلع والخدمات، الدخل المخبأ الذي يشمل المقايضة، فرص الدخل الأخرى غير الشرعية.

القطاع غير الرسمي هو" مجموعة نشاطات تشكيلة اجتماعية اقتصادية، تهدف إلى تلبية حاجات هذه التشكيلة أو الأفراد فيها، وتنجز نشاطاتها من خلال منشآت تعمل على تخفيض تكلفة، أو من مدخلات النشاط والتحرر من القيود والقواعد الرسمية، ويقوم بها أفراد يعملون لحسابهم أو من خلال أسرهم، أو من خلال تلك المنشآت أو من خلالها مجتمعة، وقد فرضت الظروف الموضوعية والذاتية والطبقية والمهارية والتعليمية على هؤلاء الأفراد، الدخول في هذا القطاع أو اختياره لاتساقه النسبي مع ظروفهم"[3].

2- تعريف القطاع غير الرسمي من وجهة نظر علماء الاقتصاد:

تبعا لتنوع الإيديولوجيات التي تكتنفها الدولة تعددت المعايير المستخدمة لتعريف الاقتصاد غير الرسمي، حيث نجد أن الدول ذات التخطيط غير المركزي

---

[1]- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **دراسة عن سوق العمل في مصر**، القطاع غير المنظم، القاهرة، يونيو 1985، ص2.

[2]- MCGAFFEY J, **op.cit**, P8.

[3]- عبد الباسط محمد عبد المعطي، دراسة استطلاعية عن خصائص ومشكلات المرأة في القطاع غير الرسمي في حي شعبي بمدينة القاهرة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية** (15)، الأمم المتحدة، 1989، ص24.

تعتبر أن الدخل محدد (غير المعلن للسلطات الضريبية) سواء يدخل أو ولا يدخل ضمن تقدير الحسابات الوطنية، أو هو الفرق بين النشاط الاقتصادي الكلي والجزء المقاس منه، وبين معياري القرار للسلطة الضريبية والتقدير الفعلي للنشاط الاقتصادي الكلي، فتتحدد وتندرج الرؤى الخاصة بتعريف الاقتصاد غير الرسمي[1].

وفيما يلي استعراض لبعض التعريفات التي تناولت الاقتصاد غير الرسمي تحت كل معيار:

يعرف (Ingo Walter) الاقتصاد غير الرسمي بأنه:" ذلك القطاع الذي يتكون من معاملات تخلق قيمة، ولكن تمارس بنية الهروب من شيء ما كالضرائب واللوائح والروتين الحكومي،... وغيرها"[2].

ويعرف (Vito Tanzi) الاقتصاد غير الرسمي باستخدامه لمصطلح (***Underground Economy***)، وهو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية[3].

كما يعرف الاقتصاد غير الرسمي؛ في صياغة أخرى له بذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يتم قياسه في الاحصائات الرسمية، بسبب عدم إعلانه أو إقراره بأقل من قيمته الحقيقية للسلطات الضريبية[4].

ويفترض في التعريفان السابقان؛ أن الحسابات القومية تستند بقدر ما على المعلومات الضريبية إذ يختلف مداه من دولة إلى أخرى، ومن ثم فإن تهرب الدخول من الضرائب قد يترتب عليها عدم القياس الدقيق للدخل القومي.

أما (Bruno Lautier) أعطانا مثالا على دولة الزايير بحيث فلتت سيطرتها المدينةعلى المدينة بسبب النزاعات التي شهدتها والتي نتجت عنها النشاطات غير الرسمية[*].

---

[1]- عاطف وليد أندراوس، **الاقتصاد الظلي، المفاهيم، المكونات، الأسباب، الأثر على الموازنة العامة**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص13.

[2]- علي بودلال، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي**، مرجع سابق، ص36.

[3]- فيتو تانزي، الاقتصاد السري أسباب الظاهرة المالية وآثارها، **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 22، 1987، ص20.

[4]- علي بودلال، **مرجع سابق**، ص35.

[*]- أنظر شكل رقم (03) الذي يبين مجموع النشاطات الاقتصادية، ضمن الملاحق.

ويتفق كل من (Feige) مع (Tanzi) في تعريفهما للاقتصاد غير الرسمي، حيث حدداه بمجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا يصّرح عنها ضريبيا أولا تقاس بواسطة أساليب قياس النشاط الاقتصادي[1].

ويعرف (Ingemer Hansson) الاقتصاد غير الرسمي بأنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا تدخل في إطار الحسابات الوطنية، والتي تنقسم إلى: أنشطة اقتصادية يتولد عنها دخول يجب أن تخضع للضرائب، وأنشطة اقتصادية ذاتية[2].

أما كل من (Enste D. & Schneider F.)؛ فيعرفان الاقتصاد غير الرسمي أو الخفي على أنه:" لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلّغ بها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا أبلغت بها السلطات الضريبية[3].

كما يعرف (Feldbrugge F. JM.) الاقتصاد غير الرسمي على أنه:" ذلك القطاع الذي يغطي الأنشطة الاقتصادية التي تهرب من الرقابة المركزية، لأنها غير محددة في التخطيط المركزي، أو تلك التي تدخل ضمن إطار ملكية الدولة لوسائل الإنتاج"[4].

ويعرف (Ennolang Feld) الاقتصاد غير الرسمي بأنه:" ذلك القطاع الرسمي من الاقتصادي الكلي، والذي يتألف من كل الأنشطة التي تدخل في إطار التقدير الفعلي للاقتصاد الوطني، ويتم عادة تحديد ذلك القطاع بلغة الموارد المستخدمة أو الدخول المتولدة فيه أو من تلك الأنشطة، وذلك لصعوبة استخدام مفهوم القيمة المضافة بشأن ما يدخل في أو يستبعد من حسابات الدخل الوطني[5].

---

(1)- علي بودلال، **مرجع سابق**، ص35.

(2)- عاطف وليد أندراوس، **مرجع سابق**، ص13.

(3)- SCHNEIDER F. ENSTE D, Shadow economies, Size, causes, and consequences**, journal of economie literature**, 2000, PP:77-80.

(4)- عاطف وليد أندراوس، **مرجع سابق**، ص13.

(5)- **المرجع نفسه**، ص15.

أما تعريف (Grossman)؛ قد وضع طبيعة تلك الأنشطة التي تهرب من الرقابة المركزية، والتي ذكرها تعريف (Feldbrugge F. JM)، إذ يحدد الاقتصاد غير الرسمي في حدود تلك الأنشطة المرتبط وجودها مباشرة، بهدف تحقيق ربح خاص أو بمخالفة وانتهاك قوانين الدولة[1].

ولكن هل يمكن أن نطلق على هذا الاقتصاد عبارة الاقتصاد غير القانوني، إن مدى دقة هذا اللفظ سوف تعتمد على مفهومنا حول ما يمكن أن نطلق عليه غير قانوني، فهل الأنشطة المولدة للدخل في الاقتصاد غير الرسمي لا يعلن عنها للسلطات الضريبية تعد غير قانونية؟ أم أن عملية التهرب الضريبي ذاتها هي التي تعد غير قانونية؟ إن المشكلة الأساسية التي نواجهها هنا لها جانبان: جانب حسابي وجانب قانوني، فالجانب الحسابي يتمثل في أن هناك جزء من النشاط الاقتصادي يتم في إطار قانوني كامل، ويتمتع بالصفة القانونية ولكنه لم يسجل ضمن حسابات الدخل القومي لتعمد إخفاءه، بهدف التهرب من الضريبة، أما الجانب الآخر وهو التهرب الضريبي، فهو الجانب غير القانوني في الحقيقة، ولذلك يصعب أن نطلق على كافة المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير القانوني بأنها معاملات غير قانونية[2].

أما الباحث الاقتصادي **علي بودلال** يعرفه (الاقتصاد الخفي) بأنه:" كافة الأنشطة المولدة للدخل والتي لا تسجل ضمن الحسابات الناتج الداخلي الخام، إما تعمد إخفاءه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف على هذه الأنشطة، وإما هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائر في البلاد"[3].

أما **عاطف وليد أندراوس** فقد عرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه:" ذلك الاقتصاد الممثل لجزء من الأنشطة المشروعة أو غير المشروعة في الاقتصاد الوطني، أنشطة ينتج عنها سلع وخدمات نقدية تتبادل من خلال الأسواق، أو غير نقدية يتم تبادلها بالمقايضة أو تستهلك ذاتيا، ومجموع هذه الأنشطة يمارس في إطار القنوات

---

[1]- عاطف وليد أندراوس، **مرجع سابق**، ص14.

[2]- TISSEN U, **The shadow economy, methodology of analysis a problem of quantitative estimation and inferences for economic policy in ajerk the merket economy**, Kiev, Phoenix, 1997.

[3]- علي بودلال، **مرجع سابق**، ص.ص:61-63.

غير واضحة للإدارة الاقتصادية، ومن ثم فنواتجها ومداخلها لا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للناتج والدخل الوطنيين، كما قد لا تخضع للضرائب"[1].

يتضح مما تقدم؛ أنه على الرغم من وجود بعض الجوانب الخلافية في تعريفات الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن هناك جوانب أخرى مشتركة فيما بينها تميز الاقتصاد غير الرسمي كظاهرة عالمية هي:

أ- ينتج عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي سلع وخدمات نقدية أو غير نقدية، مشروعة أو غير مشروعة يتولد عنها حقيقة أو ضمنية.

ب- تسير أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في إطار قنوات غير ظاهرة للإدارة الاقتصادية، ومن ثم فإن أدوات التقدير التقليدية للمؤشرات الاقتصادية لا تستطيع أن تصل إليها، وغالبا لا تخضع دخولها للضرائب.

3- تعريف القطاع غير الرسمي من وجهة نظر الهيئات الدولية:

ظهور مفهوم النشاط غير الرسمي يرجع إلى التقرير الشهير للمكتب الدولي للعمل (***BIT***)، والذي عُرف بتقرير كينيا، بمناسبة الدراسة التي قام بها حول التنمية بالدول النامية[2].

ولقد اقترح المكتب الدولي للعمل عام 1972؛ تعريف النشاط غير الرسمي بالشكل التالي:" النشاط غير الرسمي هو مجموعة وحدات منتجة لخيرات أو خدمات، بغرض خلق عمل وموارد للأشخاص المعنية، هذه الوحدات تتميز بتنظيم متدني تعمل بمستوى صغير مع تمييز قليل أو منعدم بين العمل ورأس المال لعوامل إنتاج، كما أن علاقات العمل تتركز أساسا على العمل الظرفي (المؤقت) العلاقات العائلية، الشخصية أو الاجتماعية"[3].

---

[1]- عاطف وليد أندراوس، **مرجع سابق**، ص15.

[2]- MUSETTE S et HAMMOUDA N. E, **La mesure de l'emploi informel en Algérie**, revue économique de management, université de Tlemcen, N01, Mars 2002, P33.

[3]- BOUFENIK F et EL AIDI A, **L'informel en Algérie quel approche**? Revue économie et management, université de Tlemcen, N°1, Mars 2002, P54.

كما يجمع الباحثون أن **كيت هيرت** هو الأول الذي استعـــمل الكلمة -غير رسمي- (***Informel***)، وكان ذلك في سنة 1971، أي قبل إعداد تقرير كينيا سنة 1972 من طرف المكتب الدولي للعمل ***(BIT)***، والذي أطلق فيه وبصفة رسمية تسمية الاقتصاد غير الرسمي (***Economie Informel***)[1]، والذي يستخدم ثلاثة مقاربات مختلفة لتعريفه:

أ. **الاتجاه الإحصائي**: الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد الذي لا نستطيع قياسه.

ب. **الاتجاه القانوني**: الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد الخفي والخارج عن كل إطار قانوني

ج. **الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي**: الاقتصاد غير الرسمي هو عبارة عن مجموعة الأفعال، التي تهدف إلى سد ثغرات العجز والنقائص الموجودة في الاقتصاد العادي الرسمي.

ولقد أضاف (Sethurmay) عام 1976؛ معبرا عن رأي المكتب الدولي للعمل (***BIT***) دراسة منشورة بالمجلة الدولية للعمل، معايير أخرى لتعريف النشاط غير الرسمي ويتعلق الأمر خصوصا بالمعايير التالية:

- مرونة أوقات العمل.
- غياب اللجوء إلى القرض المنتظم.
- انخفاض أسعار المنتوجات.
- تدني مستوى التعليم.
- غياب استعمال الكهرباء...

على هذا الأساس؛ يمكن القول بأن البنك الدولي للعمل لم يعط تعريفا دقيقا وموحدا للقطاع غير الرسمي، بل ترك التقدير لكل دولة مهتمة به، قصد تحديد المعايير المناسبة والميكانيزمات الملائمة لتحديد النشاطات التي تدخل ضمن القطاع غير الرسمي[*].

---

[1]- HERT K, **Informal income opportunities and urbain employment in Ghana**, journal of modern African studies, Vol. 2, 1972.

[*]- من شأن عدم الاتفاق على تعريف موحد أن يؤثر على صحة المعلومات خاصة إذا تعلق الأمر بدراسات مقارنة بين دول لا تعتمد نفس معايير في تحديد مفهوم القطاع غير الرسمي.

فانطلق البنك الدولي للعمل من سبعة (06) معايير أساسية لتعريف النشاط غير الرسمي:

- سهولة الالتحاق بالعمل غير الرسمي بالنظر إلى غياب الحواجز عند الدخول.
- استعمال موارد محلية (الاعتماد على المساعدات العائلية، تمويل ذاتي، ادخار جواري، غياب الفرض المؤسساتي).
- الحجم الصغير للمؤسسة (عدد العمال لا يتعدى العشرة 10).
- استعمال تقنيات تفضل اللجوء إلى اليد العاملة (غياب أوقات أو أيام محدودة للعمل).
- تكوين وتأهيل خارج النظام الرسمي للتكوين.
- سوق تنافسي غير مقنن[1].

كما عرّف الملتقى الوطني الإحصائي للعمل، في دورته الرابعة عشر القطاع غير الرسمي على أنه:" مجموع النشاطات المستقلة الصغيرة التي يمارسها عمال بأجر أو دون أجر، تتميز بنموذج ذي مستوى ضعيف من حيث التنظيم والتكنولوجيا، تهدف أساسا إلى خلق عمل ومداخيل، تتم دون موافقة رسمية من السلطات، وتفلت من الميكانيزمات الإدارية التي تتكفل لضمان احترام التشريعات المتعلقة بالضرائب والدخل الأدنى، وكذا التدابير الأخرى المتشابهة المتعلقة بالمسائل الجبائية، وكذا شروط العمل وهي تعتبر نشاطات خفية"[2].

وقد عبّر المحاسب الوطني الجزائري عن الاقتصاد غير الرسمي، باستعمال مصطلح الاقتصاد **غير المرئي** (***Economie Non Observée***) [*]، لكن هذا لا يعني أنه استطاع أن يعبر عن كل النشاطات غير الرسمية من خلال المحاسبة الوطنية.

---

[1]- LAUTIER B, **L'économie informelle dans le tiers monde**, Paris, édition la découverte, 1994, P13.

[2]- BOUFENIK F et EL AIDI A, **op.cit**, P54.

[*]- لقد استعمل المحاسب الجزائري مصطلح الاقتصاد غير المرئي (***UNO***) منذ عام 1993 انطلاقا من ضرورة توحيد وتنسيق المصطلحات والمفاهيم بين الدول (لتسهيل إجراء عملية المقارنة)، لأن الجزائر اعتمدت نظام الحسابات الوطنية (***SCN***)، عام 1993، وهو مقترح من طرف هيئة الأمم المتحدة.

ويشمل الاقتصاد غير المرئي بمفهوم المحاسب الوطني الجزائري، ثلاث (03) مجموعات أساسية هي: الاقتصاد غير المشروع، والخفي، وغير الرسمي بالمعنى الضيق.

أما المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر؛ فعرّف النشاط غير الرسمي على أنه:" عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل الخيرات والخدمات التي لا تخضع كليا أو جزئيا للقوانين التجارية الجبائية والاجتماعية، والتي لا تظهر كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات والمحاسبة[1].

كما يتبنى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر في دراسته عن سوق العمل في مصر، تعريف القطاع غير الرسمي بأنه:" هو ذلك القطاع الذي يمارس بصفة أساسية أنشطة غير مالية، ولا يلتزم بإمساك دفاتر وسجلات محاسبة منتظمة، وإن كان بعضها يلتزم بإصدار ميزانيات وحسابات ختامية ممثلة في نشاطها في نهاية كل عام، وهذه تشمل شركات التضامن والتوصية البسيطة المحاصة المشروعات الفردية، بالإضافة إلى المشروعات المنشأة طبقا لقانون الاستثمار المصري رقم (43) سنة 1974، وكذلك الأنشطة التي تمارس خارج المنشات والخدمات العائلية، وضم هذا القطاع فئة من يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد، وفئة العمالة لدى الأسرة بدون أجر أو بأجر، وفئة من يعمل لدى الغير دون أجر، وفئة من يعمل بأجر نقدي وفئة من يعمل لحسابه ويستخدم آخرون[2].

وقد عرّف أيضا المكتب المركزي للإحصاء السوري، القطاع غير الرسمي مسح سوق العمل 1995 بأنه:" ذلك القطاع الذي يمارس أفراده العمل خارج إطار المنشأة طباعة، صحف، ومجلات وأوراق اليانصيب، والخضار والفواكه، والمتجولين أو الذين يمارسون عملهم ضمن أشباه المنشآت التي ليس لها صفة الثبات والديمومة، مثل: الأنشطة التي تمارس ضمن منازل مغلقة الأبواب، وعمال البناء الذين يقفون في

---

[1]- CNES, **secteur informel**, Enjeux et défis, 2010, P13.

[2]- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **دراسة عن سوق العمل في مصر**، القطاع غير المنظم، القاهرة، يونيو 1985، ص7.

الساحات العامة، والحمالين، والحرفيين المتجولين، وعمال الزراعة الذين يتنلقون من مكان إلى آخر أو يعملون لدى الأسرة بصورة دائمة أو موسمية[1].

3- القطاع غير الرسمي: التطور والنمو

لعبت العوامل التي ساهمت في نمو القطاع غير الرسمي دورا كبيرا في زيادة انتشاره واتساع رقعته رغم غموض خصائصه وقياساته حيث تطور هذا القطاع عبر مراحل أساسية، وهي[2]:

أ. **المرحلة الأولى (1962-1985):** حيث تبنت الجزائر في هذه المرحلة النظام الاشتراكي الذي تميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة ومدعمة من قبل الخزينة العمومية، كما تميزت هذه الفترة بانخفاض نسبة البطالة نوعا ما على اعتبار أن سياسة التشغيل فيها كانت تنص على ضرورة توفير منصب عمل لكل راغب فيه وذلك في معظم الجزائر، كل هذا جعل الأنشطة غير الرسمية تتسم بالمحدودية نوعا ما، حيث مؤسسات القطاع العام التي شيد كانت تمارس من طرف النساء الماكثات في البيوت، والشيوخ والمعاقين الذين لا تسمح لهم وضعيتهم بالحصول على منصب عمل رسمي لعدم توفر الشروط الصحية والجسدية فيهم[3].

من بين العوامل المحفزة على ظهور القطاع غير الرسمي، عجز السوق الوطنية وجمود الاقتصاد على تلبية الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية خلال الثمانينيات، بالإضافة إلى التقويم المفرط لسعر صرف الدينار وبالتالي ظهور ممارسات سلبية (الطراباندو، وتجارة الحقيبة)، ولذلك يعود اتساع السوق السوداء والسوق الموازية للعملات الصعبة إلى ضعف العرض وإلى أسعار المنتوجات المستوردة، بالإضافة إلى العملات الأجنبية للمهاجرين،إذ يموّل قسما كبيرا من هذه الواردات حيث تحولت عن طريق الشبكات غير الرسمية إلى عملة وطنية بأرباح

---

[1]- **www.syrwomen.org/édition/1-7-2005/empomering-1htm45**.

[2]- **مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول القطاع غير الرسمي، 2004**، مرجع سابق، ص.ص:71-72.

[3]- بوخيط سليمة، **القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق- الباعة المتجولون بمدينة المسيلة نموذجا**، مرجع سابق، ص185.

هامة، وانجر عن ذلك انخفاض حجم التحويلات بالدولار الأمريكي، إن الانتشار السريع والواسع للنشاطات غير الرسمية مصدرها انخفاض الإنتاج الوطني، والفوضى التي عمت القطاعات العمومية للتوزيع، وارتفاع نسبة البطالة تعد من بين الأسباب الرئيسية لهذا النشاط[1].

ب. المرحلة الثانية (1986-1990): تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بتحولات جذرية خاصة في منتصف الثمانينات، بسبب انهيار المحروقات وندرة المواد الاستهلاكية، مما أجبر الدولة على الإصلاحات المجسدة في بادئ الأمر مؤسسات القطاع العام سنة 1989، وتحرير الاقتصاد الوطني[2] والإصلاح الثاني 1993 والثالث 1994 كما سبق ذكر ذلك، والذي انتهى بالخضوع لشروط إعادة الجدولة في مقدمتها الخوصص، إلغاء سياسة دعم الأسعار وتحريرها، تشجيع الاستثمار الخاص، تخفيض العملة وتحرير التجارة الخارجية،...الخ.

حيث خلفت إعادة الجدولة آثار سلبية على الناحية الاجتماعية أهمها رفع نسب البطالة، مما صاحبه بالمقابل كحل لذلك انتشار موسع للأنشطة غير الرسمية وتنوعها من بينها :البيع المتجول، البيع على الرصيف، الترابانذو، تجار الحقيبة[3].

ج. المرحلة الثالثة (1991-1997): ومن مميزات هذه المرحلة الاضطرابات السياسية والاقتصادية، وأزمة مالية، وإعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1994 وفق برنامج صندوق النقد الدولي. وتم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي قصد مواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية، مما أدى بصفة تدريجية إلى إقامة تنظيم جديد للاقتصاد من النوع الليبرالي أي الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ونجم عن هذه الوضعية ما يلي:

- ارتفاع عدد مؤسسات القطاع الخاص.

---

[1]- صليحة مقاوسي، الفقر الحضري أسبابه أنماطه دراسة ميدانية بمدينة باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية (منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، (2008/2007)، ص126

[2]- HAMMOUDA N .E, Secteur et emploi informel en Algérie, Alger, **CREAD**, P2.

[3]- BOUMAZA Z, la rue dans le vieux Constantine, espace public, Marchand ou lieu de sociabilité? Oran, **Insaniyat**, N°2, 1997, P35

- تقليص سوق التشغيل وغياب التنظيم في سوق العمل.
- دخول الشباب والبطالين في نشاط **الطراباندو**.
- انتشار عمل الأطفال في المدن الصغرى والمراكز الحضرية الكبرى، نتيجة إفقار الأسر.
- التشغيل غير المستقر للأشخاص المسنين والمسرحين من طرف القطاعات العمومية المنظمة.
- زيادة ملحوظة لعدد النساء المشغلات في الأعمال بالمنازل دون حماية.
- إعادة تنظيم القطاع المنتج ينتج عنه تباطؤ النشاط الاقتصادي.
- تبني حرية التجارة خارج القانون ومع الضريبة الجبائية والجمركية، بالإضافة إلى الحالة الأمنية للبلاد التي ساعدت على انتشار القطاع غير الرسمي[1].

ويبدو أن هذه الفترة عرفت تطورا سلبيا من تزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي العمومي نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات بنسبة (28%) سنة 1995، ارتفاع كبير للتضخم، انخفاض الدخل لدى الأسر بنسبة (20%) نتيجة تقلص مداخيل الأجراء، وأدى ذلك إلى تطور القطاع غير الرسمي.

د. المرحلة الرابعة (1998-2003): تميزت هذه المرحلة اقتصاديا بالاستقرار واسترجاع التوازنات بفضل:

- ارتفاع المداخيل من إيرادات صادرات النفط.
- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
- انخفاض محسوس في نسب البطالة.
- انخفاض معدلات التضخم.
- تحسين طفيف في الأجور ومداخيل الأسر.

ومع كل هذه التحسينات إلا أن القطاع غير الرسمي شهد ارتفاعا ملحوظا، رغم تحفيز الدولة على إقامة مشاريع في شكل مؤسسات مصغرة بفضل القروض الممنوحة

[1]- صليحة مقاوسي، **الفقر الحضري أسبابه أنماطه دراسة ميدانية بمدينة باتنة**، مرجع سابق، ص127

في إطار برنامج تشغيل الشباب، غير أن هذا البرنامج لم يلق النجاح المفروض أن يلقاه بسبب عدم مرونة الجهاز المصرفي وتفشي ظاهرة البيروقراطية والرشوة والمحسوبية في مجال منح القروض، مما لم يسمح باستفادة نسب كبيرة من مستحقيها الحقيقيين، حيث تؤكد الإحصائيات تزايد نسب الشباب البطال القادر على العمل في هذه الفترة، فمثلا زاد عدد الشباب البالغين من العمر (20-29) سنة (6706741) شابا سنة 2007 مقابل (6500055) شابا سنة 2005 [1].

حيث تميزت هذه المرحلة بـــ: استقرار الاقتصاد الكلي بفعل النمو الكبير لحجم الصادرات والمحروقات، كذلك ارتفاع معدل النمو الاقتصادي السنوي وزيادة الناتج الداخلي الخام.

كذلك من مميزات هذه المرحلة، تحسين مداخيل الأسر بنسبة (15%) خلال فترة (2000-2002)، نتيجة لرفع الأجور والمعاشات والمنح وانعكاس النمو، وتزايد منح موارد الميزانية بالنسبة للقطاع الاجتماعي مع استقرار نسبة البطالة في حدود (29%)، وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى (24%) سنة 2003 نتيجة تزايد ميزانية الاستثمار المخطط لدعم الإنعاش الاقتصادي ولبرامج تشغيل الشباب ابتداء من سنة (2002)[2].

وهكذا تطور القطاع غير الرسمي في ظل انفتاح الاقتصاد الوطني، حيث تمكن هذا القطاع من توفير مناصب شغل للبطالين والأسر، وعجز الشبكات الاجتماعية من التكفل بهم بسبب قيود الميزانية المفروضة من طرف الدولة في إطار برامج التعديل الهيكلي، وهكذا يشكل هذا القطاع خطرا أمام الإنتاج الوطني وترقية الاستثمارات.

4- مصادر القطاع غير الرسمي:

---

[1]- ONS, **Répartition de la population Active et occupée par groupe d'âge**, période (2000-2007).

[2]- **مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول القطاع غير الرسمي، 2004**، مرجع سابق، ص.ص:71-72.

يستوعب القطاع غير الرسمي مجموعة كبيرة من الفئات والشرائح الاجتماعية الباحثة عن بديل متوفر في ظل عجز القطاع الرسمي عن توفيره لهم، ومن أهم هته الفئات:

- المتسربون من المدارس والأميين (الفئة غير المتمدرسة) الذين لم يندمجوا في المنظومة التربوية من عديمي المؤهلات العلمية والعملية، والتي تمارس أنشطة غير رسمية في القطاع الحضري.
- ممثلي البطالة المقننة و هم خرجوا الجامعات والتكوين المهني العاطلين عن العمل الذين لم يسعفهم الحظ في العثور على منصب عمل، ونتيجة لصعوبة التوظيف في القطاع الرسمي (المنظم) تتجه هته الفئة إلى القطاع غير الرسمي (غير المنظم) كحاملي الحقائب والباعة المتجولين في الأسواق وغيرها من الأنشطة غير الرسمية.
- ازدياد هذا الوضع تفاقما نتيجة إعادة هيكلة جهاز الإنتاج العمومي وضعف علاقة المنظومة الوطنية للتكوين.
- قلة النشاطات الرياضية التي تعتبر كوسيلة لتمضية وقت الفراغ، مما يجعل العمل في الأنشطة غير الرسمية عند شريحة هامة من الشباب والأطفال ملجأ لقضاء وقت الفراغ والآفات الاجتماعية كالإدمان على المحذرات وارتكاب الجنح.
- البطالة مصدر حقيقي وهام للتشغيل غير الرسمي حيث تفرض على الواقعين فيها البحث عن مصدر للرزق خاصة لأرباب الأسر، حيث أصبح القطاع غير الرسمي يشكل مجالا جيدا لتوفير منصب شغل في ظل عجز القطاع الرسمي بين حكومي وخاص على القيام بدوره في هذا المجال بسبب عمليات الخوصصة وتسريح العمال.
- اتساع رقعة القطاع غير الرسمي بسبب فشل الاقتصاد الحديث في إنشاء مناصب شغل جديدة في المدن وامتصاص العدد المتزايد من طالبي العمل، وبالتالي ارتفاع مستوى البطال وتدهور ظروف الحياة ونوعية المعيشة، فهي المصدر الرئيسي

للفقر، مادام القطاع غير الرسمي يسمح للفقراء والمهمشين بالعيش، وإعادة توزيع المداخيل، لأن الدولة عاجزة عن القيام بمهامها[1].

أما فيما يخص الفئات التي تمارس أنشطة القطاع غير الرسمي كبديل للقطاع الرسمي صرح مبحوث قائلا:

هنا تلقا من كل بلاصة لي قرا لي مقراش وفينا متخرجين من الجامعة والسيافبيا الله غالب ملقاوش الخدمة عند الدولة راهم ينقرشوعلى رواحهم بلا ما ربي يفرج علينا وعليهم والله ليغيظوك حياتهم وهما مع القراية والميزرية وفي التالي مكان بلاصة عيب الله يفـــرج عليهم (Mais) هما قرا ملقاوش بلايص وحنا لي مكملنـــاش القراية شانهدروووو شاا نقولوو رانا صابرين... (مقابلة رقم 14)[*]

5- حجم القطاع غير الرسمي:

إن مختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر كان لها أثر سلبي كبير على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية مما ساعد على تنامي القطاع غير الرسمي الذي جاء تلبية لاحتياجات الأفراد البطالين، حيث تزايد حجمه على مدار العشرين سنة (1988-2008) بشكل ملفت للانتباه، إذ انتقل من (19,5%) سنة 1988 إلى (25,4%) سنة 1990 ليبلغ ذروته سنة 2003 بنسبة (42%) ليتراجع قليلا سنة 2006 ليصل (34%) ليصل مرة أخرى بنسبة (42%) سنة 2008[**]، ليصل إلى (49,2%) سنة 2015.

---

[1]- صليحة مقاوسي، **الفقر الحضري أسبابه أنماطه دراسة ميدانية بمدينة باتنة**، مرجع سابق، ص111.

[*]- **بمعنى:**" أنه يوجد في هذا الحي من كل مكان، فيهم المتمدرسيين و فيهم الأميين وآخرين من خريجي الجامعات ومراكز التكوين، الله غالب على أمرهم لم يجدوا عمل في القطاع الرسمي،إنهم يعملون عند غيرهم حتى يفتح الله،والله إننا متأسفين عليهم كل حياتهم وهم في التعلم والفقر وفي الأخير لم يجدوا عملا رسميا عار، لكن ماذا نقول نحن الذين لم نكملوا دراساتنا ماذا نقول وماذا نتكلم؟".

[**]- أنظر جدول رقم (06) الذي يبين حجم القطاع غير الرسمي بين (1988-2008) في الجزائر، ضمن الملاحق.

بينما قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائية نسبة التوظيف في القطاع غير الرسمي من الأنشطة غير الزراعية، أي الأنشطة الحضرية غير الرسمية بنسبة (50%) في الفترة الممتدة بين (1990-2005)، حيث يمثل الذكور نسبة (53%) والإناث (39%) من إجمالي أفراد الأنشطة الحضرية غير الرسمية، مما يوضح بأن تنامي الظاهرة وتوسع حجمها يبلغ درجات ونسب عالية جدا عندما يتعلق الأمر بالوسط الحضري لعدة عوامل أهمها:

- زيادة حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الأوساط الحضرية.
- ما توفره المدينة من فضاءات ومجالات تسمح بممارسة هذا النوع من الأنشطة، سواء تعلق الأمر بتعقد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الوسط الحضري أو توفر موارد العمل من سلع وخدمات،...الخ.

ثانيا: القطاع غير الرسمي في الجزائر

1- أسباب دوافع القطاع غير الرسمي:

الأسباب والدوافع التي تدفع إلى دخول إلى القطاع غير الرسمي كثيرة ومتعددة، وحتى نكون أكثر مصداقية ودقة في توضيح وتحديد عوامل مزاولة الأنشطة غير الرسمية، سنحاول حصر هذه الأسباب في نوعين: أسباب اقتصادية وأسباب اجتماعية:

أ- **أسباب اقتصادية**: فالدافع الرئيسي من وراء تواجدنا في اللارسمي هو النظام الاقتصادي (***L'ordre Economique***)، لتحسين الموارد من جهة، وتخفيض النفقات من جهة أخرى. وهنا يستوقفنا عاملين أساسين: عدم كفاية وتدني أجور العمال، ثقل الأعباء والتكاليف الضريبية.

ب- **الدوافع الاجتماعية**: فيمكن الإشارة إلى:

- النزوح الريفي: إن تدفق اليد العاملة النازحة من الأرياف إلى ضواحي المدن، سوف يشجع إلى الدخول إلى القطاع غير الرسمي بمزاولة نشاطات لم يوفرها لهم ريفهم، وفي هذا السياق نشير إلى انخفاض مستوى خلق مناصب الشغل العامة والخاصة في هذه النشاطات، والمتطلبات والحاجات المرتفعة في مجال التكيف مع الأنماط الحضرية، وخاصة ما يتعلق بالتمدرس وتوضح دراسة أجريت في بلدان

المغرب العربي: الجزائر، تونس والمغرب أن النمو الحضري الكبير الذي سجلته البلدان الثلاثة يعود للهجرة الريفية والتي ساهمت بوجه خاص في توسيع القطاع الحضري غير الرسمي، الذي يأوي إليه المهاجرون الذين لم تسمح لهم أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية لتحقيق الاندماج الكلي في المجال الحضري الرسمي للمدينة[1].

- البطالة: إن التحضر السريع منذ ثلاثين سنة نتج عنه تضاعف مئات الملايين النازحين إلى الأحياء وحواشي العواصم، كلها معطيات أفرزت واقع اجتماعي مشترك بين مدن العالم الثالث، افتقار المدينة إلى البنيات والهياكل القاعدية التي من شأنها أن تلبي حاجات ومتطلبات الأفراد، يد عاملة كبيرة تعيش شبح البطالة، وفي استمرارية البحث عن العمل واقع من شأنه أن يدفع بالفرد البطال إلى السعي وراء أي سياسة أو فرصة ومزاولة أي نشاط يمكنه من الحصول على دخل، مهما كان حجمه حتى لا نقول من أجل بقاءه واستمراره في الحياة.

يشير مصطلح أو مفهوم **البطال** (***Chômeur***) إلى كل شخص يتراوح سنه ما بين (16 إلى 60) سنة، أثناء عملية تحقيق الميداني، بدون عمل، مهيأ وجدير بالعمل، وفي حالة البحث عنه.

وقد تشعبت النظريات المفسرة للأسباب التي أدت إلى نشأة القطاع غير الرسمي في عدة اتجاهات[2]:

- الاتجاه الأول: يفسر وجود هذا القطاع في ضوء مفهوم التحضر الشديد أو الزائد (***L'urbanisation Accélérée***)، فقد كانت هذه الدرجة من التحضر سببا في الهجرة المتزايدة للعمال من الريف إلى المدينة، مما أدى إلى عجز قطاعات الاقتصاد الرسمي الحكومية والخاصة عن استيعاب المهاجرين.

---

[1]- رابح بودبابة مصطفى حروفي، تسيير الفقر الحضري في شمال إفريقيا -حالة الجزائر والمغرب وتونس-، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، المجلد 56، العدد 4، أكتوبر 1996، ص294.

[2]- حسن محمد، القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به، **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد السابع والثلاثون، العدد 1، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، جانفي 2000، ص114.

وحقيقة الأمر؛ أن التحضر الزائد ليس في حد ذاته سبب تركز القطاع غير الرسمي في المدن، ولكن تحيز الدولة في تخطيطها لصالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، وتضحيتها بمنافع سكان الأحياء الفقيرة لمصلحة قاطني الأحياء الراقية، هو الذي أسهم في انتشار القطاع غير الرسمي في الأوساط الحضرية مقارنة بالريف (الذي يوجد به نشاط اقتصادي غير رسمي ولكنه أقل انتشارا).

وعلى هذا؛ يمكن القول أن النشاط الاقتصادي غير الرسمي لا يتربط بمنطقة إيكولوجية معينة، وإنما هو محصلة القرارات السياسية غير المتوازنة التي تتعلق بتخصيص موارد المجتمع[1].

- الاتجاه الثاني: يذهب أصحابه إلى نشأة القطاع غير الرسمي نتيجة طبيعة آليات النشاط الرأسمالي، وهو من هذه الناحية يشكل قطاعا مكملا للاقتصاد الرسمي (قطاعان غير منعزلان وغير مغلقان)، على حد تعبير (Milton Santos) [2]:

" ***Les deux circuits ne sont pas fermés, ni isolés l'un de l'autre, au contraire ils communiquant, et sont interdé pendants*** "

كما يضيف منظرو هذا الاتجاه؛ أن القطاع غير الرسمي يشمل على كل الأنشطة التي تحقق دخلا، ولا تخضع لتنظيم الدولة. تبعا لذلك فإنه لا يتحمل أية تكاليف يتحملها القطاع الرسمي، ولا يتمتع العاملون به بأية حقوق أو خدمات، مما تنص عليه القوانين والقواعد الادارية التي تنظم علاقاته الملكية والتراخيص وعقود العمل والقروض المالية وغيرها.

كما يرى الذين ينطلقون من هذا المنظور أن غير الرسمية هي السمة الأصلية للنشاط الاقتصادي الذي أرسيت قواعده إبان القرن التاسع عشر(19)، وازدهر مع أوائل القرن العشرين (20) حين تزايد النمو الصناعي في كثير من البلدان، وتزايد التشريعات المالية والعمالية وضغوط النقابات العمالية أيضا، الأمر الذي أضخم الجهاز البيروقراطي للدولة،إذ انقسم الاقتصاد إلى قسمين: أحدهما تسيطر عليه الدولة وتقوم

---

[1]- حسن محمد، **مرجع سابق**، ص.ص:113-114.

[2]- MILTON S, **Les villes de tiers monde**, Paris, Genin, librairies technique, 1971, P397.

بتنظيمه، والآخر يتكون من الأنشطة الاقتصادية الصغيرة التي تعمل بعيدا عن سيطرة الدولة.

- الاتجاه الثالث: يرى أصحابه أن ظاهرة القطاع غير الرسمي لا ترتبط بالتوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي، ولا تمكن ديناميات سوق العمل والإنتاج، وإنما ترجع إلى القواعد الإدارية والقوانين المتعددة والمعقدة التي فرضتها الدولة والتي تتبنى فكرا ليبيراليا لتنظيم الاقتصاد، وقد استخدمت الدولة هذه القوانين كأداة تمنح بمقتضاها مزايا المشاركة في الاقتصاد الرسمي لنخبة من الرأسماليين وأصحاب الثروات، وتحول بواسطتها دون دخول غيرهم إلى قطاعات هذا الاقتصاد[1].

فالأسباب الكامنة من وراء اتجاه الشباب نحو أنشطة القطاع غير الرسمي مختلفة حسب تصريحات المبحوثين:

الحيا لولا لي خلتنا نخدمو هنا هي الخدمة مكانش عند الدولة و(Chômage) وهاني لي كونكور راه غير العرف والرشوة (sirto) هنا في سعيدة معروفة بها وبنعميس شوف (Les concoures) لي راهم يربحو إما دافع الرشوة إما معرفة وزيد الدولة غير معا البزرة الناس قاع شردت من حوانيتها وراها تخدم بلا كواعط (مقابلة رقم 17)[*]

ومع ذلك؛ فإن غالبية الأفراد العاديين (ذو الدخل المحدود) تجاهلوا هذه القوانين، وباشروا أنشطة اقتصادية في إطار الترتيبات التي وضعوها بأنفسهم، لتتوافق مع حاجياتهم من ناحية، ومع إمكانيتهم من ناحية أخرى.

---

[1]- حسن محمد، **القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به**، مرجع سابق، ص116.

[*]- **بمعنى:**" السبب الأول الذي جعلنا نتجه للعمل غير الرسمي هو البطالة وعدم وجود العمل في القطاع الرسمي وجل المسابقات فيها معرفة ورشوة لكي تنجح خاصة في مدينة سعيدة معروفة بالمعرفة القرابية، أنظر إلى المسابقات ومن هم الذين ينجحون إما بالرشوة أو المعرفة زد على ذلك الدولة فرضت ضرائب كثيرة على الباعة الرسميين هذا ما جعلهم يفرون من عملهم اتجاه العمل غير الرسمي بدون وثائق ثبوتية".

ومن هذه الزاوية؛ فإن **غير الرسمي** تعد أكثر من كونها مجرد آلية للتجاوب مع ندرة العمل بالمناطق الحضرية، فهو يمثل قوة إنتاج حقيقية داخل اقتصاد يحمل معالم الرأسمالية التجارية، وتبعا لذلك يكون المستثمر في القطاع غير الرسمي لا مجرد منتج هامشي يتسم بمستوى منخفض للإنتاجية، وإنما هو شخص استطاع أن يباشر نشاطا اقتصاديا تنظر إليه الدولة على أنه مخالف للقانون.

وهكذا نجد أن الدولة بممارستها الاقتصادية عبر حقب تاريخية متتالية، وبسبب انحيازها إلى النخبة الرأسمالية قد أسهمت في خلق القطاع غير الرسمي، الذي آوى إليه كل من لم يتمكن من العمل في المنشأة الاقتصادية، التي نشأت في الإطار الرسمي الذي حددته الدولة، وكل من لم يكفه دخله من العمل في تلك المنشآت[1].

2- خصائص القطاع غير الرسمي:

يذهب الباحثون إلى أن من الخصائص التي يتميز بها القطاع غير الرسمي كنشاط اقتصادي ما يلي:

- أنه نشاط مفتوح لمن يرغب ممارسة العمل في مجاله، فليست هناك قيود تحول دون دخول أحد إليه، لا من حيث التنظيم أو المهارة أو رأس المال.
- أنه نشاط يقوم على نمط من الملكية العائلية أو القرابية أساسا.
- أنه نشاط من النوع صغير الحجم **المايكرو** (***Micro***)، ولذلك فهو يعتمد على كثافة العمل وعلى استخدام أنماط قديمة من التكنولوجيا.
- أنه نشاط غير منظم يواجه منافسة شديدة من جانب القطاعين الرسمي الخاص أو العام، أو من الحكومة، ولذلك فهو يعاني من انخفاض معدلات التراكم الرأسمالي، وعدم القدرة على تحديث وسائل الانتاج فيه، كما قدم المكتب الدولي للعمل (***B.I.T***) في تقريره المشهور بـــ: (***Rapport Kénya***) سنة 1972، سبعة (07) خصائص ومميزات للقطاع غير الرسمي[2]:

- سهولة الاندماج في الأنشطة (النشاطات).

---

[1]- محمد حسن، **القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به**، مرجع سابق، ص.ص:116-117.

[2] - LAUTIER B, **op.cit**, P13.

- استعمال الموارد المحلية.
- الملكية العائلية للمؤسسات.
- نقص ومحدودية النشاطات.
- استعمال تقنيات تفضل الاستعانة واللجوء إلى اليد العاملة الكثيرة.
- نسبة معتبرة تمثل أفراد خارج نظام التكوين الرسمي.
- أسواق مقترحة على المنافسة ويتهرب أصحابها من الإجراءات القانونية

وتظهر نشاطات القطاع غير الرسمي كنشاطات غير حكومية وغير مشتركة، أو أجنبية، وبتعبير آخر فهي مجملها نشاطات خاصة تقليدية وشعبية، غير منظمة وهامشية، وخفية غير مسجلة ضمن القوائم والسجلات التجارية للنظام الاقتصادي[1].

فالملاحظ في القطاع غير الرسمي غياب كل من التخصص الدقيق، وتقسيم العمل الحقيقي، ويتسم الأجر فيه بالمرونة، ويعتمد نظام التسويق فيه على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات اللارسمية، ويعتمد بالدرجة الأولى على الجهد البشري، وتتسم السلطة فيه بأنها غير تقليدية، فالرئيس يجمع بين رأس المال والمهارة في شخص واحد، وعادة ما ينظر إلى القطاع غير الرسمي أنه غير محمي يفتقر أصحابه إلى الحماية من أجهزة الدولة، سواء ما يتعلق بمستويات الأجور وظروف العمل أو غيرها.

أما عن سؤالنا حول نظرة العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي لعملهم هذا صرح أحدهم قائلا:

يا خويا هذا العمل يخدم فيه غير القليل
والخدمة ماراهيش ساهلة علاه؟ ليقلك
دراهم بـاش دور بيهم السلعة ولازملك
شريك معاك باش تتعاونو (plus) لازم
متكرهش الخدمة لابال فيها الربح

[1]- علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، **القطاع الرسمي في مدينة القاهرة: التقرير الثاني، المجتمع المحلي وملامح القطاع غير الرسمي**، مرجع سابق، ص17.

والخسارة على حساب الوقت ونتا شاا تبيع ومكانش بلاصة محددة تخدم فيها وقاع الناس لي راك تشوف فيهم كاين لـــي متسلف دراهم وكاين تاع عايلته وكاين لي محـــجر (مقابلة رقم 27)(*)

وتتضح خصائص القطاع غير الرسمي بشكل واضح؛ عندما تقارن بتلك المتعلقة بالقطاع الرسمي(1)، وبتعبير آخر اختلاف القطاع الرسمي عن القطاع غير الرسمي، من حيث السير والعمل (***Fonctionnement***)، استقلالية خاصة أو نسبية.

وتبقى خصائص المتعلقة بالقطاع غير الرسمي تختلف وتتباين من باحث إلى آخر، حسب ميدان الدراسة ومضمون البحث.

3- دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية:

تتطلب التنمية الحضرية تعبئة وتجنيد كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة في المجتمع والتكامل بين قطاعات المجتمع المختلفة، ويمثل القطاع غير الرسمي تنظيما اقتصاديا متكاملا وله قوة هائلة من الناحية الإنتاجية والاقتصادية في تنمية المجتمع الحضري. لذا تزايد الاهتمام العالمي بدراسة الوسائل اللازمة لتنمية دور القطاع غير الرسمي وزيادة تأكيده في المناطق الحضرية، أملا في أن يسهم بدور يعتمد به في حل المشكلات المعينة في الدول النامية، وكان لابد أن تتباين الطموحات المعلقة على هذا القطاع من دولة لأخرى، وفقا للواقع الاقتصادي والاجتماعي التي تتميز به وتعايشه كل منها، أما التنمية الحضرية فهي مجموعة العمليات الدينامية المتكاملة التي تحدث في المجتمع الحضري من خلال الجهود الحكومية في إطار سياسة اجتماعية متكاملة تتمثّل في تزويد الحضريين قدرا من المشروعات الاستثمارية والتكنولوجية والخدمات

(*)- **بمعنى**:" يا أخي هذا العمل يعمل فيه الإنسان العادي والعمل ليس سهل كما يتوقع البعض لماذا؟ يجب وجود المال لكي تبيع وتشتري السلع وأيضا يجب أن يكون هنا شركة لكي يكون هناك تعاون وأيضا يجب حب العمل الذي تقوم به مهما كنت صفته لأن يوجد ربح وخسارة على طول الزمن وأيضا نوعية السلعة المباعة ولا يوجد مكان محدد للبيع وكل العاملين الذي أنت تراهم كل واحد مختلف على الآخر في توفير المال فمنهم من هو آخذ لسلفة من آخر ويوجد من هو آخذ أموال من العائلة ويوجد من منهم كان يجمع المال من عمل ما".

(1)- أنظر جدول رقم (05) الذي يبين الأهداف الرئيسية للقطاعين الرسمي وغير الرسمي، ضمن الملاحق.

الاجتماعية مثل: الصحة، التعليم والاتّصال والمواصلات، ويعتمد هذا على موارد المجتمع من أجل الوصول إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع الحضري[1].

أ. **دور وأهمية القطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل:** يمثل القطاع غير الرسمي أهمية خاصة، تتضح في حجمه بالنسبة لاقتصاديات العالم بشكل عام، وما يقدمه من إسهامات لدول العالم الثالث بشكل خاص، فإنتاجه يمثل (27%) من إجمالي الإنتاج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، و(20%) في ايطاليا، و(10%) في السويد، و(8%) في بريطانيا، بينما هو في الدول النامية لا يقل من ثلث النشاط الاقتصادي تقريبا كما ذكرنا سابقا، وفي إفريقيا ومن خلال دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية لنحو (13) مدينة إفريقية، تبين أن الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة في الاحصاءات الرسمية، والتي تعبر عن القطاع غير الرسمي تتراوح من (40% إلى 60%) من قوة العمل الحضري، بينما ينقسم الباقون بين العمل الرسمي والبطالة[2].

ويؤكد أهمية القطاع غير الرسمي أصحاب الازدواجية الحضرية، الذين رأوا أن القطاع غير الرسمي هو جزء أساسي ومكمل للقطاع الرسمي.

ونشير هنا إلى العلاقة التي قدمتها إحدى دراسات منظمة العمل الدولية بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي إلى ثلاثة مستويات:

- **علاقة خلفية**: وتعني أن القطاع الرسمي يقدم المواد الخام الفائضة عن استهلاكه كالمعادن، الجلود، الأخشاب،...الخ إلى القطاع غير الرسمي.
- **علاقة أمامية**: وتعني استخدام منتجات القطاع غير الرسمي كمداخيل للقطاع الرسمي، أو كسلع استهلاكية، وطالما أن منتجات القطاع غير الرسمي هي سلع تامة الصنـــع في مجملها، فإن النصف الثاني -لا رسمي- أكثر شيـــوعا وتنوعـــا من الأول -الرسمي-.

---

[1]- محمد ياسر الخواجة، **علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي**، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010، ص210.

[2]- السيد الحسيني وآخرون، **مرجع سابق**، ص80.

- **علاقة تكنولوجية**: تتمثل في جانب المهارة والتكنولوجيا، حيث يمكن لبعض عمال القطاع الرسمي الدخول إلى القطاع غير الرسمي، سواء بالالتحاق بمشروعات موجودة بالفعل، أو تأسيس ورشات خاصة بهم، وبالأجدر نقل للمهارات إلى القطاع غير الرسمي[1].

ومن أدوار وإسهامات **القطاع غير الرسمي:**

- حل مشكلات العمل: يسهم القطاع غير الرسمي في حل بعض مشكلات العمالة، وفي مقدمة هذا المستوى إيجاد فرص عمل لتوليد الدخل وحل مشكلات التدريب.

فبعد أن تأكد أن القطاع غير قادر عمليا على امتصاص اليد العاملة المنتجة في العديد من دول العالم الثالث، اضطربت أعداد كبيرة من العمال على اختلاف مستوياتهم المهنية، سواء المولودين بالحضر -الحضريون- أو المهاجرون الباحثين عن فرص عمل، إلى محاولة إيجاد وسائل للعيش خارج بناء العمل الرسمي، تمثلت في القطاع غير الرسمي الذي استوعب كل هؤلاء وغيرهم أيضا، حيث تتسع حدوده وأنشطته أو تضيق وفقا لطبيعة كل مجتمع ريفي حضري وحجمه وظروفه السياسية الاقتصادية،...الخ. وفي هذا الصدد صرح أحد المبحوثين قائلا:

بيها رانا عايشين لابال لا خدمة لا زدمة
والله يا أخي لهذي الخدمة حلتنا بيبان كبار
وفرجتها علينا وعلى ولادنا، بيها رانا
نسوقرو دراهم المعيشة كاين لي يسكن
هنا كاين لي جاي من بعيد سيرتو ضروك
والله وما تتعب غير طفرت فيك، الله غالب

(مقابلة رقم 02)[*]

[1]- السيد الحسيني وآخرون، **مرجع سابق**، ص.ص:81-82.

[*]- **بمعنى:**" هذا العمل هو وسيلة للعيش لأنه لايوجد عمل في القطاع الرسمي والله إن هذا العمل لفتح أبواب الفرجة علينا وعلى أبنائنا،فبهذا العمل نحصل على النقود للمعيشة، فيوجد من العاملين هنا من يسكن في مدينة سعيدة ويوجد من هم من خارج المدينة خاصة في الآونة الأخيرة إذا لم تتعب لم تجني أي شيء".

كما يلعب القطاع غير الرسمي دورا تدريبيا هاما خاصة في مجال الفنون الإنتاجية والصناعات اليديوية، كالسجاد والأواني الفخارية، والحلي والصناعات المعدنية كما هو الحال في *مدينة سعيدة*، فهو كما ذكر **كينيث كينج** (Keneth King):" قطاع يقدم الخبرة التدريبية خارج نطاق التعليم الرسمي المؤسساتي لكل من يرغب، ممن فاتتهم فرصة التعليم أو التدريب أو دفعتهم ظروفهم للتسرب منها"[1].

- توفير السلع والخدمات: يلعب القطاع غير الرسمي دورا اقتصاديا هاما من خلال انتاج السلع والخدمات، حتى أن إنتاجه بلغ حسب احصائيات منظمة العمل الدولية بـ(20%) على الأقل من جملة الإنتاج الحضري بإفريقيا، وهو إنتاج يخدم المستهلكين ذوي الدخل المنخفض أساسا على حسب تعبير **ليفنجستون** (Livingstone)، غير أن هذا الدور الاقتصادي للقطاع غير الرسمي، قد يتجاوز نطاق اشباع حاجيات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، ليصل إلى باقي الفئات حيث تؤكد بعض الشواهد الحضرية أن هناك تكيفا طبقيا للقطاع غير الرسمي، بمعنى أنه ليس قطاعا للفقراء ومحدودي الدخل، وإنما هو قطاع يمكن أن يدخله أو يعمل به أبناء كافة الطبقات الدنيا الوسطى والعليا، وإن اختلفت دوافع دخوله نسبيا فيما بينها ما يستطيع أبناء الطبقة الدنيا استهلاك سلع، أو الاستفادة من خدمات تنتجها الطبقات الأعلى[2].

- السياسات التنموية: يؤدي القطاع غير الرسمي دورا في دعم سياسات التنمية طويلة المدى بشكل خاص، من خلال قدراته الامتصاصية للمال، والحد من الفقر الحضري، وتوليد دخل قومي، وإتاحة فرص التدريب والتأهيل، وتوفير اللسع والخدمات، والمحافظة على ثبات الأسعار من خلال مرونته التي قد تعطيه الفرصة لإنتاج السلع وخدمات أقل تكلفة، وبالتالي أقل سعرا، كما يعد دفعة عالمية للمحافظة على بقاء البشر كما يقال.

---

[1]- السيد الحسيني وآخرون، **مرجع سابق** ، ص82.

[2]- جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثاني**، تر: محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2000، ص.ص:83-84.

وانطلاقا من أهمية الدور التنموي، اتسمت الدولة في العديد من البلدان النامية بدرجات من التسامح، والتسبب في مواجهة القطاع غير الرسمي، باعتباره قطاعا يقلل من الأعباء والالتزامات الحكومية الرسمية، بالتالي لا تكون هناك حاجة لإصدار قوانين بمنعه أو القضاء عليه، بل العكس على تشجيعه والعمل على نموه.

وأخيرا؛ حول علاقة القطاع غير الرسمي بسياسات التنمية، فإنه يمكن القول أن الشواهد التاريخية بوجه عام، وتلك المتعلقة بمجتمعنا بوجه خاص تؤكد أن القطاع غير الرسمي يتعرض لذبذبات عديدة، فيزدهر أحيانا وينكمش أحيانا أخرى، متأثرا بمختلف الأحوال السياسية والاقتصادية؛ على الصعيدين العالمي والمحلي.

ب. خلق فرص الشغل وحل مشكلات البطالة: يلعب القطاع غير الرسمي دورا معتبرا في استيعاب فرص العمل، وخلق مناصب جديدة أقل تكلفة من مثيلتها في القطاع الرسمي، وله دور في تخفيف من حدة البطالة يتضح ذلك من خلال مختلف الشرائح الاجتماعية التي يمتصها (عمال مأجورين، عاطلين، متقاعدين، أطفال، نساء موظفوا القطاع العمومي،...الخ).

إذ يؤدي القطاع غير الرسمي إلى خلق وظائف ايجابية بالغة الأهمية، فنشاطاته تعتمد على رؤوس أموال محدودة، كما يستطيع استيعاب العمال سواء الأقل مهارة أو غير المؤهلين، فنشاطات القطاع غير الرسمي قادرة على أن تغطي القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بغض النظر على الموقع الجغرافي، كما أن نوعية ومكان العمل يتميزان بمرونة عالية ودون شروط باعتماد الوسائل اليدوية[1].

إن المنظمات الغير الحكومية، مراكز التكوين، الورشات، مشاريع البناء، جمعيات، رجال الأعمال، كلها تنشط في إطار ما هو لارسمي، ومع ذلك استطاعت أن تصل إلى الفئات الفقيرة وتقديم مساعدات للبطالين، من خلال إعادة تأهيلهم وتكوينهم، ورفع كفاءتهم ومهارتهم، فالدولة بوسعها توجيه جزء كبير من استثماراتها لصالح مجالات، وأنشطة اللارسمي الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من القطاع الرسمي.

[1]- جوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثاني**، مرجع سابق، ص:78-79.

إن تهميش نسبة متزايدة من قوة العمل في العالم، وتقلص فرص العمل في القطاع الرسمي، وإن كانت تعود بالضرر على المجتمع، فإنه يدفع بالكثيرين إلى العمل في القطاع غير الرسمي الذي يبقى هدفا أساسيا في استراتيجيات التنمية في البلاد النامية، وذلك بغض النظر عن نوعية العمل أو القطاعات التي يتم فيها العمل، فالمهم توفير فرص العمل المنتج المتواصل.وعن أهمية القطاع غير الرسمي بالنسبة للعاملين صرح مبحوث قائلا:

الخدمة هذي راهي قالعة على الناس غبينة كبيرة خير تخدم ولا تخرج على الطريق والله لراهي معيشا عايلات كبار وكاين لي نعرفهم دارو دراهم كبار من هذي الخدمة وكاين لي ستبيت بيهم وكاين لشرا لوطو كل واحد وكيف (mais) كانو يخدموا ومايكرهوش وكاين صوالح نجيبوهم الحوانيت ومعندهمش ونبيعو بسومة قليلة وتعلمنا صـــوالح بزااف ودرنا علاقات مع تراريس (مقابلة رقم 21)(*)

وتبقى النشاطات الممارسة بصفة غير رسمية أحد الحول لمشكلة البطالة، أما من جهة أخرى نجد (Green) يؤكد في دراسته عن المجتمع التانزاني مدى خطورة ترك الأنشطة الصغيرة تنمو وتتطور، لأنها تطرح العديد وتشكل خطرا وتهديدا للثورة،بمعنى أنها ستؤدي إلى خلق نوع من العقلية البورجوازية الصغيرة المضادة للثورة والتقدم الاجتماعي، فبمجرد السماح للباعة المتجولين وصغار المنتجين وغيرهم من الفئات الاجتماعية التي تعمل على هوامش الاقتصاد الحضري بممارسة الأنشطة

(*)- **بمعنى**:" هذا العمل وفر كثير من الراحة والطمأنينة للعاملين فيه، هل العمل أم الخروج عن معاير المجتمع،فالعمل بواسطته أناس كثر عايشين ومنهم من تزوج ومنهم من اشترى سيارة لكن كانوا يعملون بدون كرههم لعملهم هذا ويوجد من السلع التي تقتنى لأصحاب المحلات وتباع لهم بالجملة وتباع بأسعار في متناول الجميع وقد تعلمنا أشياء كثيرة وأقمنا علاقات كثيرة مع رجال".

الحرة، والتطور سواء من ناحية الحجم أو العدد، فإنهم جميعا سيتحالفون مع الطبقة الرأسمالية والقادة التقليدين والبورجوازية التابعة التي تخلق ميكانيزمات التدعيم الداخلي[1].

4- أهم الفئات النشطة في القطاع غير الرسمي:

أ- **الباعة (الثابتون والجائلون)**: حظيت دراسة الباعة الثابتين باهتمام عدد كبير من الباحثين، وانطلقت أغلب دراساتهم من نظرية الهامشية الحضرية، على اعتبار أن هؤلاء الباعة فئة مهمشة، وقد اتفقت جميع هذه الدراسات على أن:

- أغلب الباعة سواء ثابتة أو مستقرة، لا يحصلون على رخصة لمزاولة المهنة، وهم فئة أمية مهمشة أغلبها مهاجرة من الريف إلى المدينة، يفتقر الأفراد هنا إلى المهارة وينتمون إلى الطبقة الدنيا وهذا ما لاحظناه على الباعة في حي لامارين بسعيدة.
- يعد العمل بأنشطة البيع إحدى الآليات التي يتبعها الفقراء للتكيف مع ظروف الفقر، فغالبا ما يبدؤون النشاط برأس مال ضئيل.
- أغلب مشروعات الباعة إما فردية أو عائلية، وتساعد المشروعات العائلية على خلق نسق أسري يتسم بالتعاون بمعنى (التعاون والتشارك)، التضامن العائلي.
- تكمن أهمية دور الباعة في قيامهم بالعديد من الوظائف الهامة، منها سد احتياجات الأفراد من السلع والمنتجات، والطعام والشراب والتي تباع بأسعار رخيصة، أو كما يقال بالعامية **أسعار شعبية** (أسعار في صالح الفئات الدنيا) عن تلك التي تقدم في محلات القطاع الرسمي، وذلك بغض النظر عن النوعية والجودة. وفي هذا الحال نشير إلى نقطة مهمة ألا وهي القيود والضغوط النظامية[*] المختلفة التي توضع على الباعة، مثل مشكلة الحصول على المواد المراد بيعها، وتعرضهم للسوق السوداء كمضايقة الشرطة لهم.

---

[1]- إسماعيل قيرة، علي غربي، **في سوسيولوجية التنمية**، مرجع سابق، ص100.

[*]- أنظر الجدول رقم (04) الذي يمثل البائع على الرصيف والضغوط النظامية، ضمن الملاحق.

ب- **عمـال الترحـال**: يعد عمال الترحال جزء مهم ولا يتجزأ من العمال الحضريين، بالرغم أن أغلبهم ريفيون يأتون إلى المدينة وقت العمل فقط، وعملهم هذا يندرج ضمن عمال ساكني المدينة، ويمكن تصنيف هؤلاء الى:

- الترحال: هم الذين يرتحلون وراء فرص العمل الموجودة خارج حدود مجتمعهم، فهم غالبا يسكنون ويقيمون بجوار المشاريع التي يعلمون بها.
- الذمة: أفراد يحتاج إليهم صاحب المعمل أو المشروع بصفة دائمة، وقد توفر لهم سكنات مقابل مبالغ رمزية.
- المجاورة: هم فئة تعمل في مناطق مجاورة لمقر سكانهم، ويعودون في نفس اليوم الى بيوتهم.

ويخلق عمال التراحيل شبكة من العلاقات الاجتماعية تعمل على تماسكهم وتآزرهم وقت الازمات.

ج- **عمل الأطفال**: رغم نصوص القانون التي تمنع عمل الأطفال، إلا أن ثمة أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية تدفعهم إلى سوق العمل. إضافة إلى الرسوب الدراسي، وقصور السياسات التعليمية.

فإن تكلفة التعليم لا تقدر عليها طاقة الأسر الفقيرة. لذا فيعتبر الفقر هو الآخر عامل يدفع بعض الأسر إلى تشغيل أطفالها لتعلمهم حرفة أو صنعة، وأيضا للمساهمة في الوفاء باحتياجات الأسرة، ومعنى ذلك أن الأسر تدفع بالأطفال للعمل للمساعدة والإنفاق عليها، وعلى الذات، والبحث بكل الطرق على دخل يعولهم، خاصة أن متطلبات العيش غالية في وقتنا الحالي، وغالبا ما تكون مشاركة الأطفال في القطاع غير الرسمي في صورة عمل في بعض المنشآت كالورشات، وأعمال البناء، أو الصناعات اليدوية، أو الخدمات الغذائية (المطاعم)، والعمل في الشوارع: الباعة المتجولون، منظفي السيارات، بائعي السجائر والحلويات والجرائد، والمساعدين العائليين...الخ، وتبقى ظروف العمل ومسألة الأجر والحماية القانونية تشكل خطورة عليه، اقتصاديا واجتماعيا وصحيا.

د- **عمل المرأة:** إن من أسباب دخول المرأة سوق العمل غير الرسمي، نتيجة لعوامل متعلقة بخصائصها التعليمية والمهارية، وحاجة الأسرة لعملها نتيجة الظروف الاقتصادية. وفي هذا الصدد صرحت إحدى المبحوثات قائلة:

أنا قبـل كنـــت غير "بيرو مانـــداف" عطاوني عام ومازادونيش قررت نقرا في (sfpa) درت (coiffeuse) وراني كارية عند جاري وراني لاباس عليا الحمـد لله وراني ندخل مليح مي الخدمة بزااف في الصيف وكي يكثرو لعراس ومينهاه كاين لي يلغولي نكوفيلـهم في ديارهم ونكوافي من 2000دج حتى 5000دج (مقابلة رقم 06)(*)

لذلك تدخل المرأة للقطاع اختيارا، لأنه ملائم لظروفها، وإن كان هذا الاختيار حددته ظروف حرمانها تاريخيا من التعليم والتدريب مقارنة بالرجل، ولما كان القطاع غير الرسمي يعد من أبرز الأساليب التي يتبعها الفقراء في محاولة تكيفهم مع ظروف الفقر، فإن أغلب النساء العاملات بالقطاع غير الرسمي يحتلن مواقع دنيا في السلم الطبقي وهي من أسر فقيرة ومحدودة الدخل، ولا تجد المرأة تحت الظروف الاقتصادية القاسية كالفقر، سوى ممارسة أنشطة لا تتيسر إلا في هذا القطاع، حيث تلجأ للبحث عن عمل حتى وإن زاولت أنشطة هامشية، فضلا عن العمل داخل المنزل (خياطة، طرز، إعداد بعض أنواع الأطعمة والحلويات،حلاقة النساء،كراء ملابس العروس...)، حيث صرحت إحدى المبحوثات قائلة:

(*)- **بمعني**:" من قبل كنت أعمل في عقود الإدماج المهني استفدت من سنة ولم يجددوا لي العقد، فدرست في التكوين المهني و تحصلت على ديبلوم في حلاقة النساء و أنا الآن قد استأجرت محل من جاري و الحمد لله مدخول جيد لكن العمل الخاص بالحلاقة يكون في الصيف لأن تكثر الأعراس و يوجد من النساء من أذهب إلى بيوتهن للحلاقة وتكون الحلاقة ما بين (2000دج) إلى غاية (5000دج)".

راني نخدم هنا والأغلبية تاع النسا
ميعرفوش هذي المهنة تاع الخياطة لابال
تطلب جهد وصبر أنا راني خدامة خياطة
وكاش مناسبات تاع لعراس ولا لعياد نصع
القاتو ونبيعه...الحمد لله (مقابلة رقم 18)(*)

كما صرحت مبحوثة أخرى وهي تعمل بكراء وبيع ملابس العروس قائلة:

لا لا الحانوت هذا مشي تاعي لابال راني
كارية، برك حنا نكرو قاع الحوايج تاع
العروسة وكاين صوالح نبيعوهم الخدمة كاينة
مي معا الصيف والعراس برك،قبل كنت قاعدة
نبيع كي الدلالة في الديار وضروك راني
تعلمت صوالح بزااف وحليت حانوت وحدي
والحمد لله وراني دايرة خدامة معايا لابال
ديفوا نروح نجيب السلعة، الحمد لله تبدلت
عليا صوالح بزاف سيرتو كي دير مشتاريا
وتنشهر وراني رافدة الدار مليح

(مقابلة رقم 09)(**)

ه- **موظفو الحكومة داخل العمل بالقطاع غير الرسمي:** تزاول فئة موظفو الحكومة أعمالا إضافية غير رسمية على حساب عملهم الرسمي لدى الحكومة، وما يبرز هذه الفئة أن العمل الإضافي غير الرسمي قد نشأ نتيجة عوامل وقوى بنائية، مهدت له لتوجهات الأيديولوجية ذات الصبغة الليبرالية، فقد لعبت البورجوازية دورا هاما

(*)- **بمعنى:**" إنني أعمل هنا وأغلبية النساء لا يعرفن مهنة الخياطة لأنها تتطلب الكثير من الجهد والصبر، وفي نفس الوقت أقوم بصنع الحلويات الخاصة بالأعراس والمناسبات كالأعياد وأبيعه الحمد لله على كل شيء".

(**)- **بمعنى:**" أن الدكان ليس مليكي بل كراء،نحن نعمل في كراء مستلزمات العروسة ويوجد بعض السلع التي تباع، العمل موجود لكن دائما مع موسم الصيف والأعراس، قبل أن أفتتح دكان كنت أعمل بائعة متجولة في البيوت والآن اكتسبت تجربة وفتحت الدكان من مالي الشخصي والحمد لله وأنا الآن لديّ عاملة لأن في بعض الأحيان أذهب لأقتني السلع الحمد لله تغيّرت أشياء كثيرة لديّ خاصة عندما تمتلك زبائن وأنا الآن أساعد العائلة جيدا".

في طريق دعمها للقطاع الخاص من ناحية، ونشر ثقافة الاستهلاك من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى المشاكل التي واجهت موظفي الحكومة خلال فترة الإنتاج الاقتصادي، والتي شجعت من وراء ذلك عن عمل إضافي (السكن، المواصلات، الدروس الخصوصية، العلاج، مساعدة الأقارب...الخ، والتي لا يكفي المرتب لمواجهتها. ومن ثم يلجأ إلى العمل الإضافي سواء خارج ساعات العمل العادية، أو أثناء العمل، أو أثناء التوقف المؤقت كالمرض أو حوادث العمل، فمن بين ما يمارسه موظف الحكومة مهن يدوية (التجارة، النقل، الحدادة، الطرز) وأعمال مساعدة (معاونة) بائع في محل، عامل نظافة، أعمال مساعدة في السوق (قيادة السيارات سواء طاكسي أو حافلات النقل) أو الأعمال التجارية الخاصة كأعمال الحسابات، الترجمة، الإحصائيات المأجورة، والأعمال الفنية كالمصور الجواهري، النحات.

إلى جانب المدرس الخصوصي، الصحافي والرسام، وتبقى غاية موظف العمومي إلى زيادة تحسين وضعه الاجتماعي وقدرته الشرائية، وإشباع حاجاته الأساسية والكمالية، بدلا من تأهيله ومكانته الوظيفية وبقائه مكتوف الأيدي.إذ يصرح أحدهم قائلا:

رانا نخدمو هنا الله غالب الشهرية متقدناش كما أنا كنت طاكسيار تاع البلاد و حبست والله متقدك أنا عندي ربعا تاع الدراري وزيد مهم، الماء، الضو، الدوا،الماكلة، القراية، وزيد وزيد وهذا بلا المناسبات والله ومتعاون روحك والله تغرق في الديونات، الله غالب الدراهم ماراهم يديرو والو في هذا الوقت

(مقابلة رقم 07)(*)

(*)- **بمعنى:"** إننا نعمل هنا الأجر قليل مثال أنا عامل أجرة طاكسي حضري و توقفت، ولدي أربعة أولاد والزوجة، الماء، الكهرباء، الغاز، الدواء، الأكل، القراية وأضف أمور هذا بدون المناسبات المختلفة، فإذا لم تستطيع مساعدة نفسك بعمل آخر تتراكم عليك الديون الله غالب العملة ضعيفة يقصد دج".

ويضيف آخر قائلا:

راني باغي نخدم عند الدولة المهم يكون عندي الشهر لوكان حتى (Agent sécurité) وماعليش نخدم نهار ونريح يومين كاش منقرش على روحي فيهم الله غالب تعاون روحك (Agent sécurité) يخلص 18000 دج ماديروالو في هذا الوقت (مقابلة رقم15)[*]

5- القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي: أية علاقة؟[**]

اختلفت الآراء التي تناولت العلاقة بين القطاع غير الرسمي ومؤسسات القطاع الرسمي، حسب المنطلقات الأيديولوجية للدارسين والباحثين، فمنهم من اعتبرها علاقة تكاملية بغرض تحقيق التنمية الحضرية ومنهم من اعتبرها علاقة غير متكافئة تتسم بالتبعية والسيطرة. لذلك ظهرت ثلاثة تيارات فكرية تتناول مسألة العلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي وهي:

أ. **التيار الثنائي:** يرى بأن القطاع غير الرسمي هو قطاع هامشي ليس له علاقة مباشرة مع القطاع الرسمي، وهو يشكل مصدر رزق لشريحة الفقراء، لقد ظهر هذا القطاع لأن النمو الاقتصادي، والتطور الصناعي لم يوفقا في امتصاص البطالة[1].

ب. **التيار البنائي:** يرى أن القطاع غير الرسمي هو نابع من القطاع الرسمي، وأن الرأسماليين الذين لهم نفوذا في القطاع الرسمي يحاولون إضعاف علاقات العمل بين القطاعين، وبالتالي جعل اليد العاملة غير الرسمية تحت تبعيتهم من أجل تخفيض تكلفة العمل وتحسين جو المنافسة[2].

---

[*]- **بمعنى**:" نريد العمل في القطاع الرسمي،الشيء المهم أن يكون لنا مدخول شهري حتى و لو كان عون أمن،ولا يهم أعمل يوم و أتقاضى يومين من الراحة لكي أعمل عمل إضافي أساعد به نفسي الله غالب عليّ عون أمن يتقاضى 18000دج لا تكفي لسد الحاجيات في هته الفترة".

[**]- أنظر الشكل رقم (02) حول طبيعة النمو في القطاع غير الرسمي وعلاقته بالقطاع الرسمي، ضمن الملاحق.

[1]- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض مقارنة وتجارب المكسيك- تونس- السنغال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد المالي (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، (2010/2009)، ص41.

[2]- PORTES A. and CASTELLES M, **The world underneath-The origins, dynamics and effects of the informal economy** ,Baltimore,John Hopkins University Pressm,1989, P289.

ج. التيار القانوني: يعتبر أن القطاع غير الرسمي أو بالأحرى الأنشطة غير الرسمية غير المصرح بها هي بمثابة رد فعل عقلاني في المبالغات القانونية المفروضة من قبل الإدارة، وأن مختلف هته المبالغات القانونية والتشريعية التي تسندها الإدارة تلعب دورا كبيرا في نمو الأنشطة غير الرسمية[1].

إن طبيعة العلاقة بين القطاعين (رسمي وغير رسمي) متعددة وتأخذ في الحسبان شساعة الأنشطة غير الرسمية، هذه الأخيرة تتواجد داخل مجموعة القطاعات السوسيو- اقتصادية (الفلاحة، التعليم، الصحة، النقل، الحرف، الخدمات،...الخ).

كما تكمن مجالات العلاقة بين القطاعين في التموين، الإمدادات المالية، المنافسة، اليد العاملة،...الخ، وعموما يمكن تعريف هته العلاقة في ثلاث نقاط أساسية:

- قد تتواجد علاقات عامة بين القطاعين.و في هذا الصدد صرح أحدهم قائلا:

أنا راه في خاطري يعطوني حانوت في بلاصة مليحة ونبيع القش والصباط فيها ونصاوب كواغطي مع الدولة بصح هاني هما ينقصو علينا الضرايب والسكنا الحمد لله دايت سكنا في (social)

(مقابلة رقم29)[*]

- العاملون الذين ينتمون مرة إلى القطاع الرسمي ومرة أخرى للقطاع غير الرسمي.
- بعض الأنشطة التي لا يمكن تصنيفها كلية ضمن القطاع الرسمي ولا ضمن القطاع غير الرسمي وإنما يمكن وصفها بشبه رسمية (نجد هذا النوع من الأنشطة خاصة في المجالين الحرفي والتجاري، فأغلبية التجار والحرفيين يملكون بطاقات مهنية

---

[1]- BERNARD F, **Les Enjeux de l'économie souterraine,** Cirano, Montréal, série scientifique, 2002, P34

[*]- **بمعنى:**" أنا أريد الحصول على دكان في مكان جيد وأمارس مهنة بيع الملابس والأحذية به وأرتب كل الوثائق الخاصة بالعمل بالقطاع الرسمي لكن من جهة أخرى على الدولة أن يسهلوا لنا العملية من خلال تخفيض الضرائب أما في ما يخص السكن الحمد لله قد استفدت من السكن الاجتماعي".

وسجل تجاري، لكنهم يصرحون بدخل يكون أقل بالدخل الحقيقي وذلك لتفادي دفع الضرائب[1].

ثالثا: سياسة الدولة اتجاه التعامل مع القطاع غير الرسمي

1- الدولة والقطاع غير الرسمي:

السؤال الذي يطرح دائما هو فعالية الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية الجزائرية اتجاه التعامل مع القطاع غير الرسمي؟

في الوقت الذي تنشط حركة العاملين في القطاع غير الرسمي في العالم للدفاع عن حقوقها، فثمة غياب عربي ملحوظ عن هذه المنظمات؛ وذلك لأسباب عديدة، منها: ضعف حركة المجتمع المدني وطغيان الدولة وعرقلتها أحيانا لهذه الحركة، علاوة على تدني الثقافة لدى شريحة العاملين في القطاع غير الرسمي ذاتها وانغلاقها على همومها المحلية دون الانفتاح على الحركات العالمية.

ويعد القطاع غير الرسمي تنظيما اقتصاديا متكاملا يحتل مكانة واضحة في بنية الاقتصاد الجزائري، ويثير الحديث عن القطاع غير الرسمي في الجزائر تساؤلات عديدة حول الدور الذي لعبته الدولة أو السلطات العمومية في نشأته وازدهاره، وعن موقفها منه ومن العاملين فيه، وعلاقة هؤلاء بأجهزة الدولة وموقفهم منها.

وهناك ديناميات سياسية يمكن أن تساعد في تفسير نشأة واستمرار القطاع غير الرسمي؛ فأنشطته يفترض أنها تحت السيطرة الحكومية، ولكنها إما أنها تتجنب هذه السيطرة أو تتضمن استخداما غير شرعي للوضع الحكومي.

وبالنسبة لوجهة النظر الحكومية، يعد القطاع غير الرسمي أصعب في التحديد من أي قطاع آخر: إنه الوجه المظلم للقمر، تلك الشريحة من المجتمع التي تفشل الحكومة في إحكام قبضتها عليها، أيا كان الغرض. إنه القطاع غير المتبلور، بمعنى أنه لا يسهل التعرف على تركيبه أو تنظيمه كما قد يظل غريب عنه. وهذه الفئة، بأوضاعها وظروفها، تتعارض معه ولا تلائم متطلبات وقوانين التكنولوجيا والاقتصاد

---

[1]- قارة ملاك، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض مقارنة وتجارب المكسيك- تونس- السنغال**، مرجع سابق، ص42.

وبقية القوانين. والأسوأ من ذلك، أن العاملين في القطاع غير الرسمي، وهم على علم كامل بوجود السلطات الحكومية، يتخذون منها موقفا يعوق كل تعامل ومشاركة فعالة بين الطرفين[1].

ومن الملاحظ أن القطاع غير الرسمي نادرا ما يتردد في الخطاب السياسي، في الوقت الذي يشيع تداوله في بحوث الأكاديميين ودراساتهم. أما رجال السياسة فهم يستخدمون مصطلحات أخرى مرادفة لمصطلح القطاع غير الرسمي مثل: العمل الخاص، والعمل الحر، والصناعات الصغيرة، وكلها لا تخرج عن كونها أعمالا يمارسها الأفراد في إطار الاقتصاد غير الرسمي؛ لملاءمته لقدراتهم المادية وإمكاناتهم التنظيمية[2].

وينهض موقف الدولة من القطاع غير الرسمي على أساس عدد من القضايا التي تحدد المقصود بمصطلح غير الرسمي ومفهومه لدى أجهزتها، فقد كشفت إحدى الدراسات الميدانية، من خلال عدد من المقابلات المتعمقة التي أجريت مع بعض المسؤولين بشرطة المرافق والأحياء، أن الدولة تنظر إلى هذا القطاع على أنه قطاع يعمل بعيدا عن رقابتها، وأن منشآته لا تلتزم بالإجراءات والمتطلبات الرسمية التي يحددها القانون لممارسة أي من هذه الأنشطة، كما أن أصحاب هذه المنشآت لا يلتزمون بالتأمين على عمالهم، أو بدفع الضرائب المفروضة عليهم، أو حتى بالحصول على ترخيص من الجهات المعنية بممارسة النشاط[3].

وبالرغم من أهمية القطاع غير الرسمي، فإن الدولة تقف منه موقفا مناوئا يعوق أداءه الاقتصادي، ويضع أمام العاملين فيه كثيرا من المشكلات والمعوقات. وتتجلى ضغوط الدولة على القطاع غير الرسمي فيما تقوم به أجهزتها من ملاحقة مستمرة للعاملين به، وتحرير المحاضر ضدهم، وإصدار القرارات الإدارية ضدهم؛ بسبب

---

[1]- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ومعهد الدراسات الاجتماعية لاهاي- هولندا، **إمكانات التنمية بين ذوي مستوى المعيشة المنخفض**، القاهرة، 1983، ص145.

[2]- صابر أحمد عبد الباقي، **القطاع غير الرسمي**، كلية الآداب جامعة المنيا، د.ت.

[3]- حسن محمد، **مرجع سابق**، ص126.

مخالفتهم لشروط التراخيص التي نص عليها القانون، إذ يصرح أحد العاملين بطريقة غير رسمية قائلا:

حنا مستهلنا والو من عند الدولة عطاونا عام بيرو منداف ومازادوناش لابال معدناش الديبلوم هذي القوانين غير على الزوايلية ورانا نخدمو هنا الحمد لله على كل شيء رانا ناكلو الخبزة برك خير من القعاد بصح شحال من خطرة يحاوزونا La) (police وما يخلوناش نبيعو على رواحنا وكي تهدر على حقك يرفدوك

(مقابلة رقم 22)(*)

وتتعدد الأجهزة الحكومية التي تتدخل بقصد تنظيم عمل القطاع غير الرسمي؛ حيث تقوم - من وقت لآخر- بإيفاد مندوبيها لإجراء التفتيش على أنشطته، ويعاني العاملون في هذا القطاع من تعسف المفتشين في استعمال سلطاتهم والإتاوات التي يفرضها عليهم بعض الفاسدين منهم.

ومن المفارقات في علاقة العاملين في القطاع غير الرسمي بالدولة أن بعض المؤسسات الرسمية، مثل شركة الكهرباء وشركة المياه، قد يرفض إمداد إحدى منشآت القطاع غير الرسمي بالخدمة؛ لعدم توافر تراخيص البناء أو لأي سبب آخر هذا ماصرح به بعض العاملين في حي لامارين بمدينة سعيدة، ويقترح العاملون بهذه المؤسسات على طالب الخدمة أن يسرق المياه أو التيار الكهربائي، ويحصل على الخدمة المطلوبة بطريق غير مشروع؛ فتكون النتيجة أن يتم تحرير محضر ضده لمخالفته شرط الحصول على الخدمة، يقوم بعده بالتصالح مع إدارة المؤسسة، ودفع

(*)- **بمعنى**:" نحن لم نتلقى أي مساعدة من طرف الدولة استفدنا من سنة في إطار عقود الإدماج المهني ولم يمددوا لنا العقد بسبب عدم حصولنا على شهادة، هذه القوانين تطبق على المساكين ونحن نعمل هنا والحمد لله على كل شيء إننا نعمل من أجل العيش أحسن من عدم العمل لكن كم من مرة يطردوننا الشرطة ولا يتركوننا نبيع هنا وعندما تتكلم على حقوقك يأخذونك".

غرامة مالية معينة، يكتسب على إثرها وضعا قانونيا يخوله التمتع بهذه الخدمة. بعبارة أخرى، قد يضطر صاحب المنشأة إلى القيام بعمل غير مشروع يخالف القانون، ليكتسب مركزا قانونيا مشروعا يقره القانون[1].

وعلى الرغم من الاحتكاك المستمر للعاملين بالقطاع غير الرسمي مع أجهزة الدولة، فإنهم لا يتخذون منها موقفا جماعيا، يعبرون من خلاله عن مصالحهم المشتركة؛ فهم لا يشتركون في الاتحادات التجارية أو النقابات العمالية. وتوضح نتائج إحدى الدراسات الميدانية غياب الوعي النقابي والجماعي لدى المبحوثين، وهو ما يعكس ضعف وغياب الحركة النقابية في المجتمع الجزائري، بصفة عامة.

والواقع أن عدم اشتراك العاملين في القطاع غير الرسمي في النقابات العمالية وغيرها من المنظمات، لا يرجع إلى عزوف منهم عن القيام بدور فعال في منظمات المجتمع المدني، بقدر ما يرجع إلى عدم اعتراف الدولة أساسا بأنشطة القطاع غير الرسمي بوجه عام.

ومع ذلك، وفي حالات محدودة، يلجأ العاملون في القطاع غير الرسمي إلى طرق غير رسمية للدفاع عن مصالحهم، كالتجمعات والاحتجاجات والاجتماعات التي تتم بين أبناء المهنة الواحدة أمام البلديات والدوائر وحتى في المقاهي، لمناقشة مشكلاتهم، وإيجاد الحلول لها، أو استغلال أوقات الحملات الانتخابية لمرشحي الأحزاب السياسية لعرض مطالبهم على المرشحين.

وإذا رجعنا إلى الذين تطرّقوا إلى مفهوم اللارسمية وعلاقتها بالدولة[2]، نجد **لوتي** (Lautier B.) و**دي ميراس** (De Miras JC.) و**موريس** (Morice A.)، من ناحية أخرى تكلم الباحث **دوسوتو** (De Soto H.) عن (***L'état Informel***) وهي عبارة عن أطروحة في مجملها تحلل فكرة الدولة برمتها وغير الدولة وركز الباحث في عمله على سؤالين أساسين وهما:

---

[1]- حسن محمد، **مرجع سابق**، ص130.

[2]- LAUTIER B, DE MIRAS C, MORICE A, **L'état et l'informel**, Paris, éd. L'Harmattan, Paris, 1991

- لماذا الدولة ليس بإمكانها تطبيق القوانين بحذافيرها على أغلب النشاطات؟
- لماذا الدولة طرحت قوانين وهي تعلم أنه لا يخضع لها؟

وفي نفس السياق أضاف الباحث (Charmes J.) فيما يخص الدولة وعلاقتها بالقطاع غير الرسمي حيث بين بوضوح المزج والانسجام بين اللارسمي والدولة.

من جهة أخرى ركز **دوسوتو** في دراساته على اقتصاديات أمريكا اللاتينية أين النشاطات غير الرسمية تنشط على هامش التنظيم العام ،الفكرة التي تربط بين الأعمال غير الرسمية والقانون في إفريقيا خصوصا في الجزائر حين تظهر الظاهرة بصورة جلية وبكثرة في بعض المجالات، أين يمكن أن نعدّها ونشير إليها بصورة واضحة.

على سبيل المثال في الجزائر نلاحظ عدم وجود اللاشرعية الكاملة لكن توجد هناك درجات من اللاشرعية في مختلف النشاطات (لا شرعية تامة، لا شرعية جزئية، واللاشرعية التامة الكاملة هي التي تحدث عنها الباحث **دوسوتو**، وهذا لا يعني عدم الخضوع للقوانين المطروحة المفروضة من طرف الدولة ولكن يجب تحليل طبيعة تقارير الدولة اتجاه القطاع غير الرسمي في الاقتصاديات السياسية.

2- الآثار والمعوقات الناجمة عن القطاع غير الرسمي:

تتجلى أهم الآثار الايجابية والسلبية الناجمة عن القطاع غير الرسمي في الجزائر فيما يلي:

أ. **الآثار الإيجابية:** يمكن القول بأن القطاع غير الرسمي له مزايا خاصة من الناحية الاجتماعية، فهو يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل، ويساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات، كما أنه يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية، وانتشار الفقر والبطالة.

- بالنسبة للفقر: نقصد بالفقر تدهور أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، والتي تتسم في معظم الأحيان بالحرمان على مستويات مختلفة، فالفقراء هم الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على سلة السلع الأساسية المكونة من: الغذاء،

الملابس والسكن، بالإضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.

إذ سجلت نسبة حدة الفقر الإجمالي الأدنى حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية في الفترة الممتدة ما بين (2004-2006) تراجعا حيث قدرت بنسبة (5.7%) مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشر سنوات الماضية التي بلغت ذروتها سنة 1995 بـ(22%)، وانخفضت إلى (17%) سنة 1999 ثم إلى (7.5%) سنة 2005[1].

بالنسبة للبطالة: تعبر معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر خاصة في سنوات التسعينيات[*] عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهم برنامج التصحيح الهيكلي في اتساع حدة هذا المشكل (غلق المؤسسات العمومية وتسريح العمال).نجد أن البطالة لها دور كبير في توسع حجم القطاع غير الرسمي[**]، فالبطال هو الذي ليس لديه دخلا، مما يدفعه إلى البحث عن أي عمل، والذي يكون في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي.

ب. الآثار السلبية: تتجلى أهم هذه الآثار فيما يلي[2]:

- إن العاملين في القطاع غير الرسمي لا يدفعون ضرائب ما يساعد إلى خسارة خزينة الدولة جراء التهرب الضريبي، فحسب تصريحات وزارة التجارة حوالي (60%) من التجارة في الجزائر تذهب إلى السوق الموازية، كما قدر عدد التجار الوهميين بـ(626.781) تاجرا خلال الفترة الممتدة بين (1997-2002)، وحسب تصريحات المجلس الجزائري الاقتصادي والاجتماعي فإن حجم التهرب الضريبي يصل سنويا إلى حوالي (200 مليار دج).
- تزايد عدد قضايا الرشوة والاختلاسات.

---

[1]- CNES, 2008, P15.

[*]- أنظر جدول رقم (07) والذي يبين تطور نسبة البطالة في الجزائر ما بين (1985-2000)، ضمن الملاحق.

[**]- أنظر جدول رقم (08) والذي يبين معدلات كل من القطاع غير الرسمي والبطالة في الجزائر ما بين (2000، 2015)، ضمن الملاحق.

[2]- قارة ملاك، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض مقارنة وتجارب المكسيك- تونس- السنغال**، مرجع سابق، ص165.

- انتشار القطاع غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية مثل: معدل البطالة، التضخم، الدخل، مؤشر الاستهلاك، القوة العاملة،...الخ، وبالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة، وبالتالي ستكون القرارات المتخذة خاطئة، والتي تترجم عادة بسياسات اقتصادية واجتماعية لا تنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان.
- القطاع غير الرسمي يؤدي إلى تدني المستوى التعليمي، إذ قدرت نسبة المطرودين من المدرسة سنة 2001، والذين تتراوح أعمارهم بين (15) سنة فما فوق حوالي (55.88%) من إجمالي المتسربين[1].
- زيادة تداول العملة الصعبة في الأسواق الموازية، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.
- إن تفشي ظاهرة تبييض الأموال وتهريبها تؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية، وهذا يؤثر بدوره على معدل النمو الاقتصادي.

كما أن ظاهرة الإرهاب تؤدي إلى عرقلة الاستثمار الأجنبي نظرا لغياب الأمن.

ويمكن أيضا تلخيصها فيما يلي: إن المشاكل والعوائق التي يعاني منها القطاع الحضري غير الرسمي في أداء دوره في الاقتصاد الحضري، من جهة ومن جهة أخرى الظروف التي تعيق وتكبّد قدرات هذا القطاع على أداء دوره في التنمية الحضرية نذكر ما يلي:

- مشكلات خاصة بعدم توفر المواد الخام اللازمة لتشغيل القطاع غير الرسمي، سواء فيما تعلق بنقص هذه المواد أو عدم كفايتها أو لارتفاع أسعارها.و في تصريح لأحد الباعة غير الرسميين قائلا:

المشاكل راني قتلك (la Police) وديفوا الجوارين وخطراتش متلقاش السلعة باش دورها في لامارين والحيا الكبيرة الكواغط

[1]- قارة ملاك، **مرجع سابق**، ص165.

تاع الخدمة مكان لا لاسيرونس لا والو رانا

مخلينها على ربي (مقابلة رقم 28)(*)

- تعدد الإجراءات الرسمية الواجب إتّباعها عند ممارسة الأنشطة غير الرسمية، وتعدد الجهات الرقابية التي تشرف عليها.
- مساهمة العاملين في القطاع الحضري غير الرسمي في خلق مشكلات عن طريق عدم إتّباعهم للقوانين واللوائح المنظمة لأنشطتهم، فضلا عن التهرّب الضريبي أو عدم التأمين على العمال.
- مشكلات خاصة بالتعّرض لأنواع مختلفة من الاستغلال من جانب الوسطاء والسماسرة والمزودين بالمواد الأولية إلى جانب تعرض أرباب هذه الأنشطة، وغيرهم من العاملين لصور عديدة من الاستغلال والمحاصرة من قبل التفتيش وشرطة العمران، إذ صرح أحدهم قائلا:

يا أخي المشاكل فيها فيها (Mais) لازم نصبرو خطرة (la Police) خطرا صحابك لي يبيعو حذاك خطرا الخيان كي ميكونش عندك ورقة بلي تخدم كاين المشاكل حوسناا وحوسناا على خدما عند الدولة بصح مكانش الله غالب الخبزة

(مقابلة رقم 24)(**)

- مشكلات خاصة بارتفاع معدّلات الضرائب مما يدفع البعض إلى التهرّب من سدادها.
- مشكلات خاصة بتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية.

(*)- **بمعنى**:" المشاكل كما ذكرتها لك سابقا الشرطة وفي بعض الأحيان الجيران وفي بعض الأحيان لا تجد السلع للبيع في حي لامارين و الشيء الكبير والمشكل الكبير هو بالدرجة الأولى وثائق العمل أو التصريح بالعمل لا يوجد لاضمان ولا أي شيء كل الشيء متروك لله".

(**)- **بمعنى**:" يا أخي المشاكل موجودة موجودة لكن يجب أن نصبر أحيانا الشرطة وأحيانا أصدقاءك في العمل الذين يمارسون أنشطة غير رسمية بجوارك أحيانا السراق وعندما لا يكون عندك وثائق أو تصاريح للعمل يوجد مشاكل لا محالة بحثنا وبحثنا عمل في القطاع الرسمي لكن لا يوجد الله غالب المعيشة".

وتوصّلت دراسة عن القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به أنّ الإجراءات الرسمية الواجب إتّباعها عند مزاولة النشاط الاقتصادي غير الرسمي متعدّدة ومعقّدة، وحصرتها هذه الدراسة في أكثر من عشر جهات وهي: إدارة الحي، ومرورا بالسجل التجاري ثم الخضوع لرقابة إدارة التأمينات الاجتماعية ومكتب العمل ومصلحة الضرائب وإدارة الأمن ووزارة التأمين والصحة والداخلية والبيئة وشرطة الحي، كما أنّ الدولة رغم تعدد هذه الأجهزة لا تقدّم تسهيلات للعاملين في هذه الأنشطة غير الرسميةّ[1].

[1]- حسن محمد، **القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به**، مرجع سابق، ص66.

خلاصة:

إن النتائج المترتبة من نقص في التنمية المحلية والاجتماعية التي تعيشها مدينة سعيدة، مكنت القطاع غير الرسمي من النمو بشكل متسارع، وذلك بتفاعل مع جميع جوانب هذه التنمية، واستطاع هذا القطاع أن يتغلغل داخل الأحياء السكنية الرسمية وغير الرسمية خصوصا وأن هذا الموقع (الأحياء غير الرسمية) أهّله لكي يختفي من تأثير القوانين المنظمة للأنشطة الاقتصادية، وبذلك أسس لنفسه نمطا جديدا في التعامل الاقتصادي واستراتيجيات تملك الفضاء العام لممارسة هته الأنشطة،إذ يهدف العاملين فيها إلى سد حاجيات أسرهم الفقيرة والمهمشة. وقد نتج كذلك عن ضعف إمكانيات الاستثمارات الكبرى في المدينة، وهو الشيء الذي جعل أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة أن يساهموا في تنظيم أنشطة مختلفة في مستوى تأهيلهم المهني وحسب دوافعهم الخاصة وحسب مقدوراتهم لكن تبقى هذه الأنشطة خفية بعيدة عن أنظار الدولة ومنها ما يمارس في البيوت، وهكذا ظهرت أنشطة القطاع غيرالرسمي كملجأ سهل للشباب الباحثين عن الربح السريع.

فقد حاولنا من خلال هذا الفصل عرض الخلفية التاريخية للقطاع غير الرسمي مبينين مفهومه، أسباب نموه وحجمه عالميا ومحليا، ثم تطرقنا بالتدقيق حول ظاهرة أنشطة القطاع غير الرسمي في الجزائر والتي توسعت واستفحلت في الآونة الأخيرة بفعل البطالة المختلفة والهجرة الريفية، فالمجتمع الجزائري مثله مثل باقي المجتمعات لم ينجو هو الآخر من تداعياته على الاقتصاد، كما تطرقنا في عنصر آخر إلى دوره في التنمية الحضرية بما في ذلك اجتماعيا واقتصاديا وبيّنا العلاقة الموجودة بينه وبين القطاع غير الرسمي والرؤية المستقبلية لساسة الدولة الجزائرية اتجاه التعامل معه.

الفصل الرابع

النشاط الإقتصادي غير الرسمي و الحراك الإجتماعي في مدينة سعيدة

" تظهر **النشاطات غير الرسمية** و تتطور بصورة هيكلية مرتبطة بباقي الاقتصاد في أي مجتمع ذلك لأنها تستجيب لاحتياجاته"[1]

(Desoto H.)

[1]- HOERNER J .M, Le **Tiers-monde entre la survie et l'informel**, Paris, éd L'Harmattan, avec la participation des Presses Universitaires de Perpignan, ,1995.

تمهيد:

تعد المرحلة التطبيقية للبحث فترة حاسمة في تحديد وجهة البحث ومدى تحقيق أهدافه انطلاقا من التحديد السليم لحقل البحث ومعاينة الوضع عن قرب وذلك لجمع المعطيات من ميدان البحث، ولوضع حجر الزاوية من أجل بناء تصور نهائي للموضوع واستثمار الرصيد النظري، وأول خطوة منهجية في هذا الصدد تتمثل في تحديد المجال البشري الذي تمسه الدراسة من خلال حصر الدراسة كخطوة أولى ثم معاينته والاطلاع على خصائص أفراده حتى يتمكن الباحث من التعرف على مجموعة من بيانات المبحوثين تساعده في تحليل النتائج التي سوف يحصل عليها فيما بعد، ويستند إليها في تأويل العديد من الاستنتاجات. ولذلك سوف يكون هذا الفصل عبارة عن تبيان البيانات الشخصية للمبحوثين كالجنس، السن، المستوى الدراسي، الحالة المدنية، عدد أفراد الأسرة ونوع النشاط الممارس، بالإضافة إلى مؤشرات الحراك الاجتماعي.

وسنحاول أيضا رسم وتعريف النشاط الاقتصادي غير الرسمي وتأثيره على الحراك الاجتماعي، وذلك بالتطرق لطبيعة النشاطات غير الرسمية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي وهويتهم بالإضافة إلى التطرق إلى كل من البطالة، الفقر والتهميش وعلاقتهم بالقطاع غير الرسمي.

أولا: الخصائص السوسيو- ديمغرافية والاقتصادية للعاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي في مدينة سعيدة

في مستهل هذه الخصائص، نبدأ بعملية التعرف على شاغلي هذه الأنشطة غير الرسمية المتصلة، الثابتة والمتجولة منها وذلك من حيث **النوع أو (الجنس)**، قد ظهر مفهوم النوع في الثمانينات كنموذج نظري مسيطر، حيث يلقى هذا المنظور الضوء على عملية التكوين الاجتماعي للذكورة والأنوثة كفئتين متناقضتين مع وجود قيم غير متساوية. ويركز نموذج النوع على الكيفية التي تضفى بها أنماط معينة من السلوك والأدوار معاني نوعية معينة، وكيف يقسم العمل بشكل رمزي يعبر عن اختلاف النوع، وكيف تتنوع الأبنية الاجتماعية والقيم الخاصة بالنوع[1].

ولقد عرف **جون سكوت** (Joan Scott, 1986) النوع على أنه متغير بنائي في العلاقات الاجتماعية يستند على الاختلافات القائمة بين الجنسين، وهو يمثل النواة الأولى في تشكيل علاقات قوة محددة. وفى مقابل مفهوم النوع الذي يركز على الاختلافات بين الجنسين والتي تتشكل اجتماعياً، نجد مفهوم الجنس الذي يشير إلى الفروق الطبيعية، أي المرتبطة بالجوانب البيولوجية[2].

تقول الباحثة **وسيلة بروقي**:" إن البنية المفهومية للذكورة والأنوثة ليست ببنية جامدة بل هي بنية ديناميكية أو جدتها العلاقات الاجتماعية العامة، وهي موجودة في ميكانيزمات إعادة الإنتاج الموسع للمجتمع تتغير هذه العلاقة بتغير الظروف الاجتماعية والتاريخية، تبعا لحركة المجتمع وثقافته"[3].

فاللافت للانتباه من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها أن هذه الظاهرة شمولية بالدرجة الأولى، بمعنى أنها ظاهرة لا تخص الشباب فقط كما بينا في الدراسة الميدانية التي قمنا بها في الماجستير بل أنها ظاهرة تخص الرجال والنساء، الشباب والكهول ولا نستثني الأطفال والشيوخ، لكن يمكن الإشارة أن أغلبية العاملين غير

---

(1)- علياء شكري وآخرون، **علم اجتماع المرأة**، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001، ص15.

(2)- **المرجع نفسه**، ص18.

(3)- رضا بن تامي، الطب الشعبي في المدينة مقاربة سوسيو-أنتروبولوجية بمدينة تلمسان، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع (منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، الجزائر، (2013/2012)، ص189.

الرسميين هم ذكور بدرجة أكبر فمعظم الباعة الثابتين من شرائح مختلفة مع تغليب فئة **الشباب،** وهذا التمييز بين الشرائح الاجتماعية لم يكن من اختيارنا بل نتيجة لما توصلت إليه دراستنا الميدانية، وذلك باعتبار أنه توجد بعض الأنشطة غير الرسمية تزاول في المنازل أو في البيوت وتعتبر من الظواهر غير المرئية أو الخفية بالنسبة للباحث، حيث يصرح أحد المبحوثين قائلا:

قاع الناس راها تبيع هنا، الحالة راها مخلطة تلقا (Les jeunes)، تلقا الناس لي عندهاهم الدراري، تلقا الكبار تلقى الذر، حتى النسا راهم كاينين (mais) الشبيبة هي كلشي هنا ليا خلونا أخي كي باغي الدير الله غالب ما لقينا عليها وين (مقابلة رقم 25)(*)

فمعظمهم يمارسون أنشطة البيع غير الرسمية والملاحظ من خلال الدراسة الميدانية نقص ممارسة هته الأنشطة مقارنة بالذكور بالنسبة للمرأة والفتات والتي كانت تعتبر قوة عمل ثانية بعد الرجل، فأصبحت هذه الأخيرة تقوم بأعمال متعددة تجعلها لا تختلف أحيانا عن الرجل، لكن يرجع إلى مجموعة من الاعتبارات منها أن جزءا كبيرا من هذه الأنشطة الممارسة بمعرفة النساء يصعب رصدها، حيث تتم داخل الوحدات السكنية (البيوت) كالخياطة وصناعة الحلويات والطرز،...الخ.

(*)- **بمعنى:**" الأغلبية من الأفراد تقوم بعملية البيع في الحي، هناك لا تنظيم في عملية البيع، يوجد فئة الشباب، ويوجد الكهول الذي لديهم أولاد، ويوجد كبار السن، ويوجد الأطفال الصغار، حتى النساء موجودات لكن فئة الشباب هي الغالبة في الحي، ماذا تفعل يا أخي، الله غالب على أمرنا لم نجد مكان آخر نذهب إليه".

أما نسبة النشاط لدى الشباب والإناث (كلا الجنسين) قدرت بـ(45,5%)[1]، مما يجعل بعض الباحثين أمثال: **تلاحيت**[2] (Talahit)، و**دي كوستار**[3] (De coster M.)، و**بيشولت** (Pichault F.) و**سكوت** (W. Scott J.)، و**تيلي**[4] (Tilly LA.)، يتكلمون على التركيبات السوسيو-ديموغرافية وتحولاتها على المشاركة في العمل وتعتبر أن التركيبة الأسرية هي أحد محدداته.

ومن جهة أخرى رصدنا تباينا بين الجنسين فيما يخص ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي، وهذا التباين طبيعي جدا بالنظر إلى طبيعة النشاطات الممارسة في الوسط الحضري والتي لا تتلائم مع فئة الإناث لما تتطلبه من قدرات جسمية كحمل السلع والتنقل بها من مكان إلى آخر، وظروف مناخية يصعب على العنصر النسوي العمل بها كالحر الشديد صيفا والأمطار شتاءا، وأيضا الظروف الأمنية والتي لا تتلائم مع هته الفئة كالتعرض للمطاردات من طرف شرطة العمران والدوريات الأمنية والعمل في الأسواق[*] والتي لا تتمتع بأدنى شروط الحماية. وكل هذا يجعل أنشطة المرأة غير الرسمية تمارس في البيت وهي أنشطة مخفية وغير مرئية على حد سواء.

كما يوجد فئة أخرى من العاملين في القطاع غير الرسمي والتي تندرج ضمن فئة الشباب والتي تدعى بـ **الحياطة**، وهم فئة مهمشة طوال الوقت متكئة على الجدران غير مبالين. كما ذكر ذلك الباحث **عبد الكريم العايدي**:" أن كمثل هذه الفئة في الجزائر منذ بداية الثمانيات ظهرت جماعات اجتماعية شبانية إلى الواجهة الاجتماعية وتسمى **الحياطة**، وهم فئة شبانية يفتقرون إلى مصدر عيش قار ويمضون أغلب أوقاتهم متكئين على الجدران والبنايات، حيث يصفهم أحد السياسيين الجزائريين بأنهم مخلوقات بشرية لا ارتباط لهم بأي جماعة اجتماعية،غير مكترثين بما يجري من حولهم... فالحيّاط

---

[1]- معطيات إحصائية، **الإحصاء العام الخامس للسكان والإسكان**، مرجع سابق، ص14

[2]- TALAHIT F, Travail domestique et salariat féminin. Essai sur les femmes dans les rapports marchands. Le cas le l'Algérie, **Thèse de Magister en Science économiques**, Université d'Oran (Algérie), 1983, PP22-33

[3]- DE COSTER M, PICHAULT F**, Traité de sociologie du travail**, Paris-Bruxelles, éd. DE-Boeck Université, 2éme Edition, 1998, PP:52-53

[4]- LEBAILLY M, **op.cit**, PP:16-18

[*]- أنظر الجداول رقم:(14)، (15) و(16)، ضمن الملاحق.

مستعد لأي مغامرة لأنه يعتقد أنه مجرد من حقه فهو يمقت الدولة التي لم تشغله ولم تأوه، فهو غير مستعد للاندماج في المجتمع على العكس فهو يبحث عن سبل لمغادرتها أو الانتقام منها"[1].

على صعيد آخر فإن الخصائص الاجتماعية الأخرى، هي التعرف على **الفئات العمرية (السن)** لشاغلي أنشطة القطاع غير الرسمي في مدينة سعيدة وذلك حسب الدراسة التي قمنا بها فإن القطاع غير الرسمي يتسم بسهولة الالتحاق به، كما أكدها بعض الباحثين فلا يضع شروطا لسن العاملين فأغلب أفراد العينة المدروسة يتوزعون بين الفئات العمرية المختلفة أي من (18، أقل من 49)، وهذا السن قادر على العطاء والعمل، أما الملاحظ من خلال الدراسة أن النسبة الكبرى في ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي تقع ما بين(18، أقل من 35) نتيجة الظروف الاجتماعية السائدة المتمثلة في البطالة وخاصة لدى الشباب، وأيضا الخريجين من المعاهد والجامعات، أما فئات السن الأعلى من (35، أقل من 49) سنة أي سن قادر على العمل وبهذا نستنتج مدى قابلية القطاع غير الرسمي من حيث استيعابه للعاملين في مختلف الفئات العمرية ودائما الفئة الغالبة هي فئة الشباب والقادرة على العمل والتحمل، إذ صرح أحد المبحوثين قائلا:

كي تجي هنا تلقى (plupart) غير (les jeunes) فوق العشرين عام وشكون راهم (chomage) غير حنا ونزيدك حاجة والله غير حنا رانا منشطين الحية هنا، كاين ياخويا وحدين متزوجين وعندهم عيال هنا يخدموعلى رواحهم (mais) قلال (par apport) لينا (مقابلة رقم 20)[*]

---

[1]- EL AIDI A, **Jeunesse en Algérie**, représentations et enjeux, Inédit, 1995, P9.

[*]- **بمعنى:**" عندما تأتي إلى الحي تجد الأغلبية من فئة الشباب فوق سن العشرين، من هم الفئة البطالة، نعم نحن وأضيف لك شيء آخر (قسم بالله) سوى فئة الشباب التي في نشاط مستمر في الحي، كما يوجد فئة أخرى المتزوجين ولديهم أطفال مثلا في الحي يمارسون النشاطات لكن فئة قليلة مقارنة بفئة الشباب"

وصرح آخر قائلا:

حنا لـ (jeunes) المهم نخدموا وندخلوا دراهم خدمتنا وعرقنا ومنطلبوش ومن قولوش واحد عطينا ألف باش نتقهوا، ياخويا معدناش ومخصناش

(مقابلة رقم 20)[*]

والملاحظ هنا أيضا فئات من الشباب الذين يزاولون تكوينا معينا سواء في الثانويات أو المعاهد أو الجامعات ويعملون في نفس الوقت في ممارسة النشاطات غير الرسمية، وذلك لمساعدة أنفسهم في الدراسة خاصة أوقات الفراغ، وفئة أخرى من تركت الدراسة ليكونوا فئة نشطة فاعلة في القطاع غير الرسمي، وهذا ما بينته كل من المقابلتين التاليتين:

ياخويا أنا نقرا في التارمينال وكينكون قاعد نحرش على روحي أي حاجة نبيعها (mais) مشي قاع الوقت وهنا كاين ناس قارية هارهم صحابي جامعيين ويعاونوا في رواحهم ديما (مقابلة رقم 19)[**]

والملاحظ أيضا أن فئة الشباب تسعى دائما إلى كسب المال بطرق مختلفة وبدون عناء أو تعب خاصة مع التقدم التكنولوجي، كاكتساب هواتف نقالة ذكية وإدخال الانترنت واللباس الجيد والذي يتناسب والوقت وأيضا مصاريف العائلة ومساعدتهم، وهذا كله قد يدفع هته الفئة على ترك التعليم والتوجه إلى العمل غير الرسمي لأنه لا يوجد بديل لديهم.

---

[*]- **بمعنى:**" نحن فئة الشباب الفائدة فإن نعمل ونحصل على نقود من جباه عروقنا ولا نتسول ولا نطلب من أحد مدنا بنقود (10دج) لكي نشرب قهوة يا أخ لا نملك نقود ولا يخصنا شيء".

[**]- **بمعنى:**" يا أخي أنا أدرس في السنة الثالثة ثانوي وعندما يكون لي فراغ أعمل كل شي لكن ليس كل الوقت، وفي الحي يوجد طلبة جامعيين أصدقائي يعملون ويساعدون أنفسهم دائما".

والملاحظ من خلال هذه الدراسة وعلى حسب استجواب المبحوثين فهناك تناسق وتفاهم بين الباعة خاصة الثابتين منهم فيما يخص أي شيء يمس مصلحتهم أو نشاطهم، فالروح السائدة بين الباعة هي احترام كبار السن من الباعة وهذه الفئة مابين (45، أقل من 49) والأخذ برأيهم كونهم لهم تجربة في ممارسة هذه النشاطات غير الرسمية وأيضا الالتزام بوجهة نظرهم فيما يتصل بتقسيم العمل فيما بينهم جميعا، وهذه الفئة تضم الأشخاص الذين هم في سن النشاط الاقتصادي (حسب المرصد الوطني للإحصاء) وهي الفئة الغالبة في السوق غير الرسمية حسب العديد من الدراسات السوسيولوجية.

إذن من خلال الدراسة الميدانية حول الفئات العمرية نستنتج أن الفئة الأكثر تمثيلا هي الفئات التي تبلغ من العمر (18-35) عاما على حسب هذه الدراسة، فهذه الفئة تتسم بالفتوى العمرية التي يمكن الاعتماد عليها خاصة بطريقة البيع وطريقة التعامل مع الزبون، أما الفئة الأخيرة ما فوق (45) سنة فهته الفئة على الرغم من قلة حجمها، إلا أن النشاط لا يقصيهم بالرغم من كبر حجمهم لكن الظروف الاجتماعية والاقتصادية وعدم الحصول على التقاعد هو ما دفعهم لذلك. أما بالنسبة للباعة الجائلين في الوسط الحضري، هي الفئة العمرية التي تتدرج عليها هذه الشريحة ما بين (30-39) عاما وهي بطبيعة الحال سنوات من العمر تمثل مرحلة النضج الكامل والفترة العمرية لممارسة نشاط التجوال بكل عوائقه.

لكن في نفس الوقت لا يمكن أن ننسى فئة أخرى وهي فئة الأطفال القصر أي أقل من (16) سنة الذين ينشطون في أنشطة القطاع غير الرسمي فالقانون الجزائري يمنع عمل الأطفال القصر ولا يوظفون في أعمال مضرة لهم ولصحتهم حسب المادة (15) من قانون العمل (90-11)[1]. وهذه الظاهرة متفشية في المجتمع السعيدي في الأحياء والشوارع وعلى الأرصفة وخاصة في العطل بالنسبة للأطفال المتمدرسيين وفي كل الأحيان بالنسبة للأطفال المتسربين من المدارس لكن بنسب قليلة.

[1]- Institut National du Travail (INT), **Recueil de textes législatifs et réglementaires**, 6ème édition complétée et mise à jour, 2012, P40.

وهناك عدة دراسات في الجزائر حول ظاهرة عمل الأطفال كدراسة **سميد**[1] (Semid)، وما يوقفنا حول هته الظاهرة الأسباب التي جعلت هته الفئة للعمل في سن مبكرة ومن الجهة التي توجههم إلى هذا العمل غير الرسمي.

أما فيما يخص **المستوى الدراسي** يعتبر المستوى التعليمي واحدا من الخصائص الاجتماعية الهامة في موضوع بحثنا، فماذا عن مستوى العاملين في القطاع غير الرسمي وعن مستواهم الدراسي؟ وتوزيع العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي حسب مستوياتهم التعليمية المختلفة؟ فهل أن أغلب العاملين في القطاع غير الرسمي أميون، كما يعتقد بعض الباحثين أم أنه يوجد منهم من هم متحصلين على شهادات مختلفة؟، كما أثبتت الدراسات أن **التعليم** أصبح من الأسس الهامة التي يرتكز عليها التنقل المهني الصاعد.

فمن خلال الدراسة الميدانية اتضح جليا وللوهلة الأولى أن القطاع غير الرسمي لا يقتصر العمل في أنشطته على الأميين والذين ليس لديهم شهادات تكوينية أو جامعية، بل يضم عاملين من حملة الشهادات المختلفة[*] سواء كانت تكوينية أو جامعية ويوجد بعض العاملين، مما صرحوا أنهم درسوا ولم يحالفهم الحظ في العمل في القطاع الرسمي بسبب البطالة ونقص الجانب المادي الذي لم يكن يتوفر لديهم لمساعدة عائلتهم مما جعلهم يتّجهون للعمل غير الرسمي كعمل مؤقت، إذ لا تتفق هذه الدراسة مع الدراسات التي تناولت أن العمل القطاع غير الرسمي لا يحتاج إلى قدر كبير من التعليم والمهارات، فالعاملون بالقطاع غير الرسمي تنتشر بينهم الأمية أو مستوى تعليمهم منخفض نتيجة التسرب من التعليم من ناحية، كما أن التعليم ليس شرطا لدخول القطاع من ناحية أخرى فإذا كانوا يفتقدون للخبرة والمهارة التي لم يتلقوها غالبا من مصادر رسمية فإنهم يحصلون عليها من خلال التدريب[2].

---

[1]- SEMID A, et al, **Le travail de l'enfant en Algérie**, Alger, Ministère de solidarité national et de la famille, UNICEF, 1999.

[*]- أنظر الجدول رقم (01) والذي يبن معطيات المقابلات الميدانية ضمن الملاحق، (المبحوث رقم: 1، 12، 20، 21، 24 و25).

[2]- السيد الحسيني وآخرون، **مرجع السابق**، ص112.

كما قال أحدهم:

علابالي بلي القراية مليحة وعندها (avenir)، (mais) باش تقرا ليقلك دراهم وباش تجيب دراهم ليقلك تخدم أي حاجة هذي هي. كاين صحابي لي راهم يقروا ويخدموا ونعرف ناس حبست من القراية لابال العايلة الله غالب الخبزة (مقابلة رقم 23)(*)

وهذا ما بينته إحصائيات 2008 أن نسبة (20,7%) من الشباب بدون تعليم[1].

وحقيقة الأمر ومن خلال هته الدراسة تبين لنا أن هنا نسبة لا بأس بها من العاملين غير الرسميين من المتعلمين من مستويات مختلفة كالثانوي والمتوسط وحتى التعليم العالي من خريجي الجامعات والتكوين المهني، وهذه الفئات إما لم تجد مناصب في القطاع الرسمي أو فضلت إراديا العمل أو لاعتبارات ذاتية أو موضوعية فالعمل غير الرسمي الإرادي يكون من اختيار الفرد بمحض إرادته وغير مصرح به بالرغم من وجود و توفر العمل في القطاع غير الرسمي وذلك لتحقيق غايات معينة وهذا ما أكده **مالونيي** (Maloney M.) قائلا:" أنه لا يمكن الجزم بأن عدم امتلاك المؤهلات هو خاصية أساسية في العمل غير الرسمي وإنما قد توجد عوامل أخرى تدفع إلى هذا الشكل من النشاط"... حيث ميز **فيلدس** (Fields T.) بين الأشغال غير الرسمية القاعدية وكذا السامية والتي تعد إرادية إلى حد كبير" وذلك عندما قام بأبحاث في **كوستاريكا وماليزيا** حول ثنائية الموجودة في النشاط غير الرسمي الحضري.هذا من جهة، ومن جهة أخرى بينت بعض الدراسات الميدانية التي تحدثت عن القطاع غير الرسمي أنه يوفر فرص عمالة لعمال ذات مستويات تعليمية متفاوتة، بدءا من الأميين والقادريين على القراءة والكتابة ووصولا إلى خريجي التعليم المتوسط وفوق المتوسط أي الثانوي والجامعي[2].

(*)- **بمعنى**:" أنا على علم أن الدراسة جيدة ولها مستقبل، لكي تدرس يجب توفير النقود، وتوفير النقود يجب العمل أي شيء هذا هو الحال يوجد بعض أصدقائي يدرسون ويعملون ويوجد بعض الأفراد من أوقفوا دراستهم من أجل قوت العائلة، الله غالب على أمرنا هذي هي المعيشة".

(1)- معطيات إحصائية، **الإحصاء العام الخامس للسكان والإسكان**، مرجع سابق، ص8.

(2)- أميرة مشهور وعالية المهدي، **القطاع غير الرسمي في شياخة معروف دراسة استطلاعية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1994، ص159.

وأما التزايد السريع في عدد خريجي الجامعات والمعاهد وعجز الدولة بتوفير مناصب شغل دائمة خاصة لخريجي الجامعات أصبح السبيل الوحيد للخروج من شبح البطالة هو انخراط الطلبة الجامعيين في أنشطة القطاع غير الرسمي، وأصبحت الظاهرة في تزايد مستمر مما وجب علينا كباحثين في علم الاجتماع التساؤل حول هذه الظاهرة التي فرضت نفسها على قاعدة البحث العلمي، أما عن نسب العاملين في القطاع غير الرسمي ومستوياتهم التعليمية هي كالآتي: فمثلا نسبة من لديهم مستوى ابتدائي يقدر بـ(26,1%) ومعظم المبحوثين لديهم شهادات المتوسطية (السنة أولى، ثانية، ثالثة متوسط) بنسبة (30,0%) والبعض الآخر شهادات ثانوية (أولى، ثانية والثالثة ثانوي) بنسبة (16,1%) والبعض القليل الآخر شهادات جامعية بنسبة (6,9%)[1]، وبعضهم لا يعرف القراءة والكتابة (أي أميين) وعلى حسب الاستطلاعات لا يقتصر العمل في الأنشطة غير الرسمية على الأميين فقط بل يضم أيضا عاملين من حاملين شهادات تعليمية وجامعية كما ذكر ذلك **علي عبد الزراق جبلي**[2]، لكن نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي ومستوياتهم التعليمية حسب دراستنا هي كالآتي[*]، وهذا ما ذكرناه سابقا فيصرح أحد العاملين قائلا[**]؛ وهو ذو مستوى جامعي:

عندي ليسانس في التاريخ قائلا: قاع (les concours) فوتهم لابوليس، معلم، إدارة، مكتبة، الحبس، المجاهدين في أي بلاصة حتى في بلعباس وتلمسان يدو غير تاعهم وما بان والو نفوتوا 100 على بوصت ولا

---

[1]- معطيات إحصائية، **الإحصاء العام الخامس للسكان والإسكان**، مرجع سابق، ص8.

[2]- علي عبد الزراق جلبي وآخرون، **القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة**، مرجع سابق، ص13.

[*]- أنظر الجدول رقم (20) الذي يبين نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي و مستوياتهم التعليمية ضمن الملاحق

[**]- يوجد من المبحوثين من قابلناهم واستجوبناهم عدة مرات بأسئلة مختلفة فحبذنا أن نضع لهم نفس ترقيم المقابلة كما هو الحال في المقابلة رقم (01).

زوج ولا ثلاثة وين تربح راها غير بنعميس

(مقابلة رقم 01)(*)

كما صرح آخر أيضا من خريج الجامعة علوم بيولوجية:

في هذي البلاد تقرا ولا ماتقراش غير كيف كيف أنا راني متخرج في شحال من عام و(Ingénieur) وين راها الخدمة الحمد لله على كل شيء مشي المشكلة في الرشوة والمعريفة المشكلة في (Les postes) راهم يجو قلال شحال من عام هذي هي المشكلة

(مقابلة رقم 24)(**)

وكل هذا يؤكد متوسط التعليمي لفئة شاغلي الأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري، ويوجد من لم تسعفه الظروف الاجتماعية لمتابعة دراسته وانخرط ضمن العمل غير الرسمي كما بينا ذلك سابقا، كما يقول أحد المبحوثين من العاملين في القطاع غير الرسمي:

يا القرايا مليحة ونيفو زين علبالي ياخويا (mais) شكون يخدم على الدار وشكون يعطيك باش تلبس ياعوم بحرك ماكانش لي يسمع بيك" (مقابلة رقم 10)(***)

(*)- **بمعنى**:" لدي ليسانس في تخصص التاريخ لقد أجريت كل المسابقات في الشرطة في التعليم في الإدارة في المكتبة في إدارة السجون في مديرية المجاهدين في أي مكان حتى خارج المدينة الأصلية كمدينة سيدي بلعباس ومدينة تلمسان، يأخذون سوى طلبتهم و لكن لم ننجح ففي المسابقة التي تجرى من خلال (100) طالب ينجح من واحد إلى ثلاثة مناصب فقط كيف تنجح والمعرفة موجودة ومتفشية بكثرة".

(**)- **بمعنى**:" في بلادنا تدرس أو لا تدرس شيء واحد ،مثلا أنا متخرج في مدة زمنية ومهندس في البيولوجيا، أين هو العمل، الحمد لله على كل شيء، ليس المشكلة في دفع الرشوة أو البحث عن المعرفة وإنما المشكلة في مناصب الشغل القليلة في عدة سنوات هذه هي المشكلة الأساسية".

(***)- **بمعنى**:" أن الدراسة شيء جيد والشهادة مليحة أنا على علم بذلك، يا أخي لكن من يعمل للقمة العيش للبيت ومن يشتري لك ملابس أو يعطيك نقود لذلك تأكد أنه لا يوجد من يصغي لك".

وهناك من لم يدرس بتاتا، كما قال أحدهم:

أنا قاع ما قريتش لو كان قريت كراني ببلاصتي (مقابلة رقم 27)(*)

وعلق مبحوث آخر قائلا:

حنا والدينا مخلونا والو وتعبو بزاف علينا الله غالب عليهم ورانا في وقت صعيب لي حنا ردولهم الجميل ياك كرانا نتعبو على جالهم غي يرضو علينا، قرينا وربي مكتبش منجحناش الدنيا متحبسش عند القراية هارهم صحابي دارو دراهم كبار في هذي الخدمة كي كانو وكي ولو (mais) قافزين

(مقابلة رقم 05)(**)

نستنتج أن العاملين في القطاع غير الرسمي يتجهون نحو أنشطة القطاع غير الرسمي ويمكثون فيه ويبدؤون بعد ذلك بتكوين عدة مهارات مختلفة في عملهم هذا ويدبرون أمورهم، والذي يمثل أحد الركائز الأساسية في العمل في القطاع غير الرسمي مع وجود حراك اجتماعي صاعد، إذ يقول أحد المبحوثين:

يا خويا دبر راسك، القفازة هي كل شيء (مقابلة رقم 12)(***)

ويقول آخر:

والله وما تقفازش يكلوك، الناس راها الطير (مقابلة رقم13)(****)

أما بالنسبة **لمستوى تعليم لعائلات المبحوثين** فإن أغلبية المبحوثين من العاملين في القطاع غير الرسمي ادعوا أن مستوى تعليم أسرهم (الآباء) و(الأمهات) ابتدائي أو

(*) - **بمعنى**:" لم أدرس بتاتا، ولو درست لما كان لي مكان عمل".

(**)- **بمعنى**:" الوالدين لم يتركوا لنا شيء وتعبوا كثيرا من أجلنا الله غالب على أمرهم و الوقت هذا صعب للغاية لكي نرد لهم ما تعبوه من أجلنا ونحن نتعب دائما من أجل رضاهم عنا، درسنا والله لم يكتب لنا المواصلة لأننا لم ننجح لكن هذه الحياة لا تتوقف عند الدراسة أنظر إلى أصدقائي لديهم نقود كثيرة من خلال ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي، كيف كانوا وكيف أصبحوا؟ لكن نشيطين".

(***)- **بمعنى**:" اتكل على نفسك، تدبير الأمور هو كل شيء في هذه الدنيا".

(****)- **بمعنى:**" المبحوث يقسم بالله عز وجل قائلا إن لم تتسم بالنشاط والحيوية في العمل قد تهمش من طرف الآخرين وتنبذ لأنهم في أوج نشاطهم وحيويتهم".

أميين، إلا البعض من أدى أن للأب مستوى ثانوي والآخر متوسط والآخر السنة الثالثة ثانوي وهو الآن متقاعد. فالسؤال المطروح الآن هوهل يمكننا الجزم أن للمستوى التعليمي أهمية بالنسبة لحراك العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي أم لا؟

فيما يخص **الحالة الزواجية** بين هؤلاء القائمين بأنشطة القطاع غير الرسمي أن نصف المبحوثين صرحوا أنهم غير متزوجين أي (عزاب)، بينما يوجد النصف الآخر ينقسم ما بين المتزوجون (زواج جديد) والمطلقون بنسبة قليلة، وهذه النتيجة تتوافق مع النتيجة التي سبقتها والتي تدعي أن النسبة الأكبر من العاملين من فئة الشباب والذين يقعون تحت سن (23-40) وهذا ليس غريبا في المجتمع الجزائري عامة وسكان مدينة سعيدة على وجه الخصوص والذي يعرف تراجعا من فترة إلى أخرى في سن الزواج لدى الشباب ولكلا الجنسين، إذ وجدت هته الفئة في نشاط البيع بكل أنواعه ملجأ لها لتحصيل مداخيل مادية تعينها على تلبية حاجاتها الخاصة وحتى العائلية وخاصة الذين هم مسؤولون عن أسرهم فهته الفئة تعتبر في قمة عطاءها المهني والعملي، فهذا الارتباط بين الحالة الزواجية للمبحوثين وسنهم هو ارتباط عادي ومنطقي على اعتبار أن نسبة من هؤلاء البطالين رغم تجاوزهم سن الشباب، إلا أن وضعهم المادي والاجتماعي كان السبب الرئيسي في عدم اقبالهم على الزواج وتكوين أسرة، وهذا ما صرح به أحد المبحوثين من الشباب قائلا:

هنا تلقا غير الشبيبة لي ناشطة قاع راهم خدامين على عايلاتهم والله غالب المدخول قليل نهارات ومنقعدوش في خدمة وحدة ساعة ساعة نبدلو خطرا نلقو رواحنا وخطرة لا والزواج لي راك تهدر عليه كي تلقاه سلم عليك (مزاح المبحوث) كي باغي تزوج ومين وفين يا صاحبي؟ راك عارف شحال راه يقوم الزواج ذرك؟ حيا كبيرة حنا نحوسوا غير باش نعيشوا ونعيشو العايلة

وعلابالنا بلي نصف الدين (mais) الله غالب ملحقناش (مقابلة رقم 15)[*]

وصرح آخر:

الزواج مؤسسة فاشلة علاه لكان معندكش السكنة والخدمة قاع ما تخممش فيه

(مقابلة رقم 04)[**]

كما صرح آخر وهو متزوج:

تزوجت، والحمد لله، لي خلقك ما يسمح فيك والله لراني عايش (bien) لنخدمه ناكله أنا ودراري، بركة من الله (مقابلة رقم 05)[***]

أما **المطلقين من العاملين** في القطاع غير الرسمي وجدنا ثلاث حالات فقط مما لم يوفقوا في تكوين أسرة والتي كان سبب الطلاق على حسب تصريحاتهم هو بالدرجة الأولى السكن والعمل في القطاع الرسمي، وهم فئة اضطرتهم ظروفهم المعيشية لامتهان نشاطاتهم التي كانوا يمارسونها قبل الزواج. أما بالنسبة للإحصائيات الرسمية لمدينة سعيدة بينت أن نسبة (50,86%) من الشباب هم عزاب أما نسبة المتزوجين قدرت بـ:(47,91%) ونسبة من هم مطلقين من الذكور قدرت بـ:(0,64%) أما الأرامل قدرت بـ:(0,57%)[1]. وهذا يتوافق مع الدراسة الميدانية التي قمنا بها، أما فيما يخص نظرتهم للزواج فهي مختلفة على اختلاف مشاربهم (نظرتين للزواج النظرة الايجابية والنظرة السلبية) فالأولى منهم من يعتبرون الزواج نصف الدين، منبع الاستقرار، الزواج بداية الحياة، شيء جميل، الزواج حياة سعيدة، مسؤولية. أما النظرة السلبية

(*)- **بمعنى**:" يوجد في الحي سوى فئة الشباب وهي الفئة النشطة كلهم يعملون على عائلاتهم والله غالب على أمرهم المدخول قليل في بعض الأيام ونحن نغير من عملنا ولا نبقى في عمل واحد وأحيانا يكون العمل جيد وأحيانا لا وبالنسبة للزواج الذي تتكلم عليه بلغ له سلامي (مزاح المبحوث) كيف يمكن لك أن تتزوج وأين يا صديقي؟ أنت على علم بتكاليف الزواج حاليا؟ شيء كبير نحن نبحث لقمة العيش لنا وللعائلة، ونحن على علم أن الزواج نصف الدين لكن الله غالب على أمرنا لم نتمكن من جمع مصاريفه".

(**)- **بمعنى**:" الزواج مؤسسة فاشلة، فلولا وجود السكن والعمل لا تتعب نفسك في التفكير فيه".

(***)- **بمعنى**:" تزوجت وأنا الآن أحمد الله عز وجل الذي خلقنا لا يسمح فينا، وأنا الآن في عيشة طبيعية، والذي أعمله يوميا آكله أنا وأولادي وذلك من بركة الخالق".

(1)- معطيات إحصائية، **الإحصاء العام الخامس للسكان والإسكان**، مرجع سابق، ص6.

للزواج وهم أقلية يرون أن الزواج لا شيء، يعتبرونه آخر القضايا معبرين على ذلك بتدني الوضع الاقتصادي وصعوبة الحصول على سكن فردي. والسؤال المطروح هنا حول علاقة المستوى التعليمي بالحالة الزواجية؟ فهل كل العاملين في القطاع غير الرسمي والذين لديهم مستوى تعليمي جيد هم من المتزوجين أم العكس بالنسبة للذين ليس لديهم مستوى تعليمي؟ فالملاحظ من خلال الدراسة الميدانية أن العاملين غير الرسميين وغير المتزوجين مستوى تعليمهم متوسط،ثانوي وجامعي أغلبهم مستواهم ابتدائي ومتوسط، على غرار العاملين غير الرسميين المتزوجين والذي لديهم مستوى ثانوي وحتى جامعي، أما المطلقات فكان مستوى تعليمهم مابين المتوسط و الثانوي، وكل هذا قد يساعدنا في فهم ظاهرة القطاع غير الرسمي وعلاقة التعليم بحراك العاملين في القطاع غير الرسمي، فهل التعليم سبب في حراك العاملين غير الرسميين أم لا؟

أما عن **نمط العائلة** من خلال الدراسة تبين لنا أنا معظم العاملين في القطاع غير الرسمي يمكثون في بيوت تضم أسر واحدة، وأن هذه العائلات هي من الأسر الموسعة والتي تتسم بكبر العدد والتي يبلغ أحيانا أسرتين أو ثلاث أسر في سكن واحد،بمعدل ستة إلى تسعة أو عشرة أفراد، والدليل على ذلك يوجد من الشباب الذي صرح أنه متزوج هو وأحد إخوته ويمكثون في عائلة واحدة وتتفق هذه النتيجة مع ما قررته إحدى الدراسات التي أجرتها منظمة العمل الدولية، وربطت العمل بالقطاع غير الرسمي مع كبر حجم الأسرة، وقررت أن المستويات المعقولة من الدخول التي يحققها العاملون في القطاع غير الرسمي لا تعني بالضرورة؛ أن عائلاتهم فوق مستوى الفقر. فالحجم الكبير للأسرة، مع عدم وجود متكسبين آخرين للأجربين أفرادها، يتسبّب في تقليل دخل الفرد بشكل كبير[1]، إذ صرح أحد المبحوثين متحصرا من الوضعية السكنية التي هو فيها قائلا:

[1]- رضا مرزوق حسين، **القطاع غير المنظم في حضر الدول النامية**، ج2، وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب، سلسلة دراسات في القوى العاملة والتدريب، العدد 11، القاهرة، 1984، ص84

والله يا خويا لارانا مخبونين، رانا شحال من عايلة في دار وحدة والمشاكل تاع النسا قاع متكملش مكانش كما تسكن وحدك تتهنا حنا الرجال معدناش قاع مشكل (mais) النسا قاع ميتفاهموش ربي يفرجها علينا

(مقابلة رقم 22)(*)

هذا الوضع العائلي من حيث الحجم يعكس صورة مادية واجتماعية لعائلات العاملين في القطاع غير الرسمي، ففي ظل ارتفاع تكاليف الحياة وزيادة المصاريف العائلية تبعا لكبر حجم أفراد العائلة تنخفض بالضرورة درجة إشباع كل الحاجات بالشكل المطلوب وخاصة بين تلك الأسر ذات المداخيل المنخفضة. هذه الأخيرة تكون أكثر حاجة لأي دخل إضافي مهما كان مصدره، مما يدفع البعض منهم إلى ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي لكي يخلق لهم دخلا لتلبية حاجاتهم وفي ظل عدم توفر فرص عمل رسمية نظامية يتجهون لا محالة إلى مصادر تكون بديلة وهي غير رسمية. أما من جهة أخرى بينت الدراسة أيضا أن بعض أفراد العينة المدروسة ينتمون إلى أسر متوسطة الحجم، إذ يتراوح عدد أفرادها ما بين ثلاثة إلى ستة أفراد والبعض الآخر من المبحوثين أدعوا أنّهم من عائلات نووية (صغيرة الحجم) والبعض ادعى أنهم لا يقيمون مع عائلاتهم إلا بعد مدة زمنية معينة على حسب العمل (زوفرية)(**)، كما تبين أيضا أن بعض المبحوثين يقيمون في عمارات (سكن اجتماعي ***F3***) مع أسرهم وآخرين يعيشون في بيوت فوضوية وآخرين في بيوت قصديرية وبيوت هشة وهذا دليل على أننا لم نخص شريحة اجتماعية معينة، بل حاولنا الوصول إلى العاملين في القطاع غير الرسمي ليس الفقراء فقط، بل أيضا تبين أن بعض العاملين يملكون سكنات راقية وهذا الأمر يجب الوقوف عليه كون ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي

(*)- **بمعنى**:" والله يا أخي إننا في غبن كبير، إنّنا عدة عائلات في بيت واحد ومشاكل النساء لا نهاية لها، السكن بمفردك ينتج عنه الراحة والسكينة، بالنسبة للعنصر الذكوري (الرجال) ليس لدينا أي مشكل لكن العنصر الأنثوي (النساء) لا مفاهمة بينهنّ، الله يفرجها علينا".

(**)- الشخص الذي يعمل خارج البيت مدة من الزمن ثم يعود (فرد دون سكن محدد).

لا تقتصر على الفئات الفقيرة والمهمشة، بل تتعدى ذلك إلى الفئات متوسطة الدخل وحتى الأغنياء منهم وهذا ما لاحظناه في هته الدراسة.

بالنسبة **للوضع الاجتماعي للعائلة** ومن خلال تحاورنا مع العاملين غير الرسميين في مدينة سعيدة اتضح أن معظمهم ينتمي إلى الأسر ذات الدخل المتواضع أو المتدني على حسب تعبير أحد الباعة:

والله يا خويا لنخدموه نعاونوابيه الدار (Sirto) المعيشة غلات المهم ما ندخلش للدار بلاش وماعدناش خلصة عند الدولة على ذا رانا هنا كاش مانعاونو الدار

(مقابلة رقم 19)(*)

أما فيما يخص **ملك البيت** أن أغلبية المبحوثين من العاملين في القطاع غير الرسمي ليسوا بمالكين لبيوتهم كون البيوت التي يمكثون فيها هي ملك لآبائهم، وبعضهم مستأجرين عند الغير ومنهم من هم مستأجرين ويتقاسمون كلفة الإيجار مع آخرين، أما عن التجهيزات المنزلية أن أكثرية المبحوثين صرحوا بعدم امتلاكهم لتجهيزات ضرورية، والجدير بالذكر أن بعض المبحوثين يملكون سيارات وناقلات للبضائع ومنهم من يملكون لمحلات ومستودعات يضعون فيها سلعهم التي تباع بطرق غير رسمية.

إذن؛ السؤال المطروح هنا هو: **هل العاملين في القطاع غير الرسمي يعيشون في ظروف سيئة كما يدعي البعض؟**

أما **مكان الميلاد** العاملين في القطاع غير الرسمي، فالعديد من الاستطلاعات الميدانية التي أجريناها على القائمين بأنشطته تبين، أن نصفهم من ضواحي المدينة إذ انتقلوا من الريف إلى المدينة ليزاولون هذه الأنشطة غير الرسمية أو من الدوائر والبلديات المجاورة، إذ صرح أحد المبحوثين قائلا:

(*)- **بمعنى:**" أن كل ما يزاوله الشباب من أنشطة في الحي لكي يسدوا ما تحتاجه العائلة من مصاريف خاصة الوقت الراهن، غلاء المعيشة، ومن الأجدر أن لا أدخل إلى البيت وليس معي أي شيء بالإضافة لعدم وجود دخل بالنسبة للعائلة لذا نحن هنا لكي نساعد العائلة".

أنا نسكن في البلدية تاع يوب نجي كل خميس
وجمعة وندور (Les portables) خطرة هنا
في سعيدة وخطرا في سيدي بلعباس في سوق
الأربعاء والجمعة (مقابلة رقم 12)(*)

ويوجد هناك أيضا عمال موسميون وهم متنقلون ويطلق عليهم بـ [1](***Hobbos***)، إذ كانوا يقضون فصلا من الفصول في التنقل للبحث عن العمل، و(***Hobbo***) عرفت في العهد الاستعماري في الجزائر كجني الكروم بمنطقة وهران، إذ كانوا يأتون من غليزان وعين تموشنت ويقضون بالعمل والجني ثم يعودون إلى بلدانهم، ويندرج هؤلاء ضمن العاملين في القطاع الزراعي غير الرسمي، ويصرح مبحوث أخر قائلا:

كاين ولاد البلاد هنا يخدمو ويدورو السلعة
وكاين ناس دارو رزاق وراهم لاباس عليهم
(mais) قافزين ويطيرو مع الحمام
(مقابلة رقم 14)(**)

وصرح مبحوث آخر:

ناس سعيدة قاع مكانش ميكذبوش عليك غير العروبية
راهم هنا يبزنسو وسخونا الحالة شوف شوف... هذا
منعرفش من راهم جايين (مقابلة رقم 28)(***)

إذن من **السمات الأساسية التي اتسم بها القطاع غير الرسمي** أنه يأتي بعاملين من الريف إلى المدينة، أي عمالة مهاجرة همهم الوحيد البحث عن العمل في القطاع الرسمي، فإذا لم يجدوا ذلك يكون عملهم في القطاع غير الرسمي كذريعة يتذرعون بها كونهم همشوا ولم يجدوا عملا في القطاع الرسمي.لكن من خلال عينة الدراسة تبين لنا

(*)- **بمعنى**:" أقطن في بلدية يوب أتنقل كل يوم خميس وجمعة وأبيع الهواتف النقالة، في مدينة سعيدة أو مدينة سيدي بلعباس".
(1)- لمزيد من المعلومات أنظر: عبد العزيز بن محمد خواجة، **علم الاجتماع المعاصر،من الجذور إلى الحرب العالمية الثانية**، دار نزهة الألباب، غرداية ، الجزائر، 2007، ص171 .
(**)- **بمعنى**:" يوجد من هم يسكنون في مدينة سعيدة يعملون وهم نشطون في عملية بيع السلع ويوجد أفراد من لديهم أرزاق وأموال من خلال عملهم هذا والآن لا بأس عليهم لكن نشطين نشاطا كبيرا".
(***)- **بمعنى**:" سكان مدينة سعيدة لا تجدهم في هنا لا يكذبون عليك، هنا الموجودين فئة العروبية إنهم هنا يبيعون ويشترون،لا توجد نظافة هنا أنظر، أنظر... لا أعرف بالضبط من أين أتوا".

أن نصف العاملين في القطاع غير الرسمي أتوا من ضواحي مدينة سعيدة، هذا عكس ما توصلت إليه الدراسة التي أجريت في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والتي أجريت في مدينة القاهرة، والتي أوضحت أن أكثر من ثلاثة أرباع أفراد العينة من المولودين في مدينة القاهرة، وأن نسبة النازحين إليها من المحافظات الأخرى تبلغ (24,5%) فقط[1].

ويوجد من يرون أن المدينة هي الوسط أو المكان الوحيد والأفضل الذي يوفر لهم منصب عمل مهما كانت صفته رسمي أو غير رسمي، وبسبب عدم تحقيق هدفهم هذا من الهجرة يلجؤون إلى امتهان أنشطة القطاع غير الرسمي والتي توفرها المدينة كالخدمات والتجارة بالتجزئة كالبيع، أشغال البناء، النجارة، الخياطة، الصناعة التقليدية كصنع الأطباق والحلويات والذين هم من أصول ريفية هم هاجروا مع عائلاتهم المهاجرة من الريف إلى المدينة أو من ضواحي البلديات والدوائر إلى المدينة، بحثا عن ما توفره المدينة من خدمات وفرص حياتية أفضل لا توفرها قراهم وأريافهم،**المدينة فيها ألف رزق** كما صرح أحدهم وخاصة العدد الكبير من أرياف ولاية سعيدة تصنف من بين أفقر المناطق في الولاية وعلى المستوى الوطني أيضا، وأيضا هروبا من الأعمال الفلاحية والرعي لأن المنطقة معروفة بأنها منطقة زراعية ورعوية بدرجة أولى، كما لا توجد تنمية في هته المناطق مما أدى إلى عوامل الطرد منها.

وهذا لا يعني أنه لا يوجد من ذوي الأصول الحضرية من العاملين في القطاع غير الرسمي فيوجد عدة مبحوثين صرحوا أنهم من أصول حضرية ومن ساكني مدينة سعيدة، فالوضعية الاقتصادية والاجتماعية المزرية وشبح البطالة خاصة والتي مست شريحة كبيرة من أفراد المجتمع الحضري كالمتخرجين من الجامعات والمعاهد وحتى الذين لم يكملوا دراساتهم الجامعية أصبحت أنشطة القطاع غير الرسمي ملاذا لهم بتحفظ على غرار المهاجرين من الريف اللذين يعتبرون هذا العمل دائما وليس مؤقتا، أما ساكني المدينة يعتبرونه عملا مؤقتا حتى يتمكنوا من الحصول على منصب في القطاع الرسمي، فليس من الضروري أن كل الفقراء الحضر من المهاجرين من الأرياف بل يوجد نسبة لا بأس بها من

[1]- على عبد الرزاق جلبي وآخرون، **القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة، التقرير الثالث، دراسة على المنشأة البنية والتنمية**، مرجع سابق، ص15.

العاملين حضريين ومولدهم الأصلي ونشأتهم هي مدينة سعيدة، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية هي التي لم تمكنهم من تحقيق المستوى المعيشي المطلوب للحياة في المدينة، فصرح أحد المبحوثين قائلا:

أنا نسكن هنا في سعيدة (حي النصر) كين نكون قاعد نجي دايمن ننقل السلعة تاع الناس للحوانيت ولديارهم حنا قاع العايلة خدمتنا برا، الله غالب الظروف" (مقابلة رقم 21)(*)

وصرح آخر قائلا:

أنا عندي (Expresse) نصنعوا القاطوا والقريوش في الدار ونبيعوه للحوانيت تاع المدينة" (مقابلة رقم 18) (**) (أخ المبحوثة)

وهذا ما يقصد به العمل المنزلي أو العمل الخفي أو غير الرسمي داخل المنزل.

كما قابلنا بعض الطلبة الجامعيين من العاملين في القطاع غير الرسمي والذين لم يكملوا دراساتهم الجامعية بعد، إذ صرح أحدهم قائلا:

أنا نقرا في الجامعة والأب ماراهش خدام ونجي دايما (week end) باش نعاون روحي وعايلتي وقرايتي كبا دير لازم نخدموا ومنتكلوش على القراية وحدها

(مقابلة رقم 01)(***)

وبعض المبحوثين يقرون أنهم لا يسكون في المدينة بل أتوا من مدينة أخرى مجاورة كمدينة سيدي بلعباس، البيض فهم مهاجرون من الحضر إلى الحضر.

إذن نستخلص أن معظم العاملين في القطاع غير الرسمي هم أصلا حضريون إما بمكان الميلاد أو بالهجرة من مناطق حضرية أخرى مجاورة، أما الباقون هم من

(*)- **بمعنى**:" أمكث في مدين سعيدة وبالضبط حي النصر عندما يكون لدي فراغ آتي دائما لنقل السلع من مكان إلى آخر للأفراد للدكاكين ولبيوتهم كل العائلة القصد الإخوة العمل خارج البيت".

(**)- **بمعنى**:" أكسب سيارة من نوع (Expresse)، إذ تقوم العائلة بصنع الحلويات في البيت ونقوم ببيعه لدكاكين المدينة".

(***)- **بمعنى**:" أنا طالب جامعي الأب لا يعمل، وآتي دائما في نهاية الأسبوع للعمل كي أساعد نفسي، عائلتي، ودراستي، يجب العمل ولا نتكل على الدراسة وحدها فقط".

المهاجرين من المناطق الريفية وضواحي المدينة، فإذا رجعنا إلى توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية حسب التشتت في مدينة سعيدة، نجد أن نسبة (75,28%) من يقيمون في تجمع حضري رئيسي و(12,26%) من يقيمون في تجمع حضري ثانوي أما الباقون حوالي (12,44%) يقيمون في المناطق المبعثرة[1].

بالنسبة لسبب العمل في القطاع غير الرسمي، فالعمل: هو نشاط إنساني والذي يشكل بعد محوري في الاهتمامات اليومية للناس، ويأتي هذا الأخير في المرتبة الثانية بعد الأسرة وهذه الفكرة أكدها الباحث **محمد فريد غزي**[2]، وذلك حسب آراء واستجواب المبحوثين على سؤال جد مهم؛ ألا وهو ما هو أهم شيء في حياتك؟ فصرح أحد المبحوثين من العاملين في القطاع غير الرسمي قائلا:

الخدمة هي كلشي ياخويا وكمتكونش خدام متكونش عندك قيمة في الحياة، رانا خدامين ماراناش تيتيلار (mais) الحمد لله ولكن ماراناش لاحقين العايلة أيا والناس لي مراهاش خدامة كيفاه؟ (مقابلة رقم 11)[*]

من هنا يتبن لنا أنه يوجد إجماع على أهمية العمل في حياة الأفراد العاملين في القطاع غير الرسمي، مهما كان نوعه وطبيعته رسمي أو غير رسمي، ويأتي في المرتبة الثانية بعد الأسرة كما ذكرنا آنفا. إنه ما يجعل هذه الفئة تتشبث أكثر بالعمل ويمنحونه قيمة كبيرة في حياتهم هو بفعل الظروف الاجتماعية التي يعيشونها، إذ نقصت فيه فرص العمل كثيرا نظرا للأزمة الاقتصادية الخانقة **التقشف** كما يدّعون، ويكتسب هذا الأخير **العمل** أهمية كبيرة لدى العاملين وعند كل الشرائح الاجتماعية وكل الفئات العمرية بدرجات متفاوتة، فإذا رأينا أن الأغلبية المطلقة في مدينة سعيدة تود أن ترى دور كبير للعمل في حياتها في المستقبل ولا فرق في ذلك بين الشباب

---

[1]- معطيات إحصائية، **الإحصاء العام الخامس للسكان والإسكان**، مرجع سابق، ص17

[2]- محمد فريد غزي، **الأجيال والقيم، مقاربة للغير الاجتماعي والسياسي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، 2008، ص108

[*]- **بمعنى:**" أن العمل هو كل شيء في الحياة وإذا لم يكون لديك عمل لا يكون لديك قيمة في المجتمع، نحن لدينا عمل ليس بصفة دائمة لكن الحمد لله نحن مازلنا لم نكفي العائلة، والأفراد الذين ليس لديهم عمل ماذا نقول عنهم؟.

والكهول والكبار، وبين الذكور والإناث وحتى الأطفال وحتى العاملين في القطاع الرسمي.

فالقيم التي سادت في هذا الأخير يصنفها أحد أهم منظري المجتمعات المابعد صناعية أنها قيم مادية يسخرها الأفراد لتأمين العيش والرفاهية، والتي تركز على الكسب والتملك واقتناء الأشياء المادية، وتلبية الحاجات المباشرة من مأكل وملبس ومسكن.فالسؤال الذي نود معرفة إجابته هو: لماذا يقبل الشباب السعيدي للعمل في أنشطة القطاع غير رسمي؟

العمل لا يعتبر هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة، ويعتبر مرغوبا في ذاته، فالعمل يمنح الأفراد فرصة لتحقيق أنفسهم، فهم لا يعملون لأنهم مجبرون على ذلك أو يعملون لتحقيق رفاهية مادية فقط وإنما عملهم هو أيضا فرصة ليمارسوا قدراتهم ويثبتوا أنفسهم، إذ صرح بعض المبحوثين عن سبب العمل قائلين:

أنا نخدم هنا لابال مارانيش خدام، نورمالموا فهمتني، لوكان جيت خدام عند الدولة ماتلقلنيش هنا وراني نخدم علا روحي فيها عيب وراني نخدم على عايلتي فيها عيب وراني نخدم باش ناكل بابا ونلبس ونتعرف ونبيع، نرفد ونشري وهذي الخدمة تعلمك بزاف أمور غير الإنسان يكونه خدام وفحل ومايغشش بلا هذي الخدمة لي راك تشوف فيها حنا ماكانش وربي كل واحد وشاعطاه في هذي الدنيا" (مقابلة رقم 08)(*)

(*)- **بمعنى**:" أنا أعمل لأنني لا أعمل، على ما أعتقد فهمتني، لو أن لي منصب في القطاع الرسمي لا أكون هنا، أنا أعمل على نفسي هل فيه عيب أو مانع، أنا أعمل على العائلة فيها عيب أو مانع، وأنا أعمل لكي أوفر الأكل الخبز وأوفر اللباس لي وأتعرف بالناس والزبائن وأبيع وأحمل وأشتري، وهذا العمل يعلمك عدة أمور في الحياة، حبذا أن يكون الإنسان يعمل بجد وإتقان ولا يغش بدون هذا العمل نحن لا نوجد والله عز وجل قسّم الزرق على الناس في الحياة".

تتأثر شدة الحراك المهني بالحالة التي يعرفها سوق العمل، أو بشدة العرض والطلب على قوة العمل .ففي حال وجود طلب كبير على قوة العمل بصفة عامة أو على تخصصات أو كفاءات معينة، فإن أصحاب هذه المؤهلات يكونون أكثر حراكا مقارنة بالعمال أصحاب المؤهلات والكفاءات التي لا تعرف طلبا كبيرا على مؤهلات سوق العمل.

فالدافع من وراء توجه العاملين نحو العمل غير الرسمي بنسب كبيرة بالطبع هو الدافع المادي، من خلال الدراسة تبين أن أكثرهم توجها نحو القيم المادية أو الإستعمالية للعمل، أما عن المستوى التعليمي فتبين لنا أنّه كلما زاد هذا الأخير أي المستوى التعليمي زاد الطلب على العمل في القطاعين رسمي أو غير رسمي بدليل:

قريت لازم نخدم أي حاجة ونعاون العايلة
ومانطلبش منهم فرنك ولازم نخدم أي حاجة
ومنتقلقش حتى يفرجها ربي

(مقابلة رقم 22)(**)

أما فيما يخص **أنشطة القطاع غير الرسمي** الممارسة في مدينة سعيدة، هناك جانبان جانب مرئي وآخر غير مرئي: **فالأول** يتمثل في باعة الأرصفة والباعة المتجولون والتسول والخدمات الإضافية وعمال المنازل وغيرها، أما **الثاني** فيتمثل في العمل المنزلي بكل أنواعه، أما فيما يخص الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية الممارسة هي كالآتي:

- التجارة بالتجزئة: بيع المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية بكل أنواعها، بيع الخضر ولفواكه، بيع الملابس والأحذية رجال، نساء، أطفال) الحديثة والقديمة (المستعملة)، بيع التبغ والكبريت، بيع الهواتف النقالة، بيع أدوات التجميل، بيع الكتب المختلفة كالكتب المدرسية، بيع السجائر،العطور، بيع الأقراص المضغوطة (***CD***)، بيع الأدوات الكهرومنزلية، بيع الخردوات، الخدمات المختلفة: النقل، الميكانيكا،

(**)- **بمعنى**:" لقد درست ويجب أن أعمل أي شي لمساعدة العائلة ولا أمد يدي لهم وأعمل أي شيء مهما كانت صفته ولا أتردد وأصبر حتى تفرج من عند الله".

الحلاقة، تصليح أدوات التبريد والآلات الكهرومنزلية، كراء الكراسي والطاولات، كراء ملابس العروس، العمل في الدكاكين والمطاعم، غسل السيارات، التلحيم بكل أنواعه، الصناعات التقليدية كإعداد الحلويات والأطباق.

- الجزء غير المرئي: أشغال البناء المختلفة (الديكور، بلاتر، الجبس، الدهن)، النجـــارة، الخياطة، وغيرها[1].

وهذا ما أكده **هورنر** (Hoerner, J.M.) قائلا:" إن تحديد النشاط غير الرسمي الحضري في مجالات التجارة، السكن، المانيفاكتوري والنقل"[2]، وما يلفت للانتباه هو تعدد وتنوع أنشطة القطاع غير الرسمي المرئية وحتى المخفية منها، ولكن هذه الأخيرة لا يوجد إحصاءات رسمية لممارستها من طرف العاملين غير الرسميين من فئة النساء خاصة في المنازل، كما صرحت "زبونة" قائلة:

في المدينة وين نخدموا كل شي تلقاه بسوام
مليحة مشي كما الحوانيت وحتى الخدامة
كاينين كما البلومبي والسلعة تدخل كل يوم
وكل يوم الجديد الناس قاع تجي هنا لابال
الرخس كما قش البالة (مقابلة رقم 14)[*]

وهذا القش تاع البالة، يضيف أحد المبحوثين قائلا:

رانا نجيبوها ونحلوها هنا في لامارين أنت
وزهرك قادر تلق حاجة تدير مليحة، على
حساب زهرك، وكاين لحلوها في ديارهم

---

[1]- أنظر الشكل رقم (07) والذي يبين أنواع أنشطة القطاع غير الرسمي، ضمن الملاحق.

[2]- HOERNER J .M , **Le Tiers-monde entre la survie et l'informel**, Paris, éd. L'Harmattan, avec la participation des Presses Universitaires de Perpignan, 1995, P139.

[*]- **بمعنى:**" في مدينة سعيدة والضبط في الأمكنة التي نمارس فيها الأنشطة كل شيء موجود أسعار معقولة، على غير أسعار الدكاكين، وحتى جانب الخدمات موجود مثل: الرصاص، السلع موجودة كل يوم وكل يوم سلعة جديدة لأن تباع بأسعار معقولة كمثل الملابس القديمة (المستعملة)".

يخيرو الحاجة الزينة والراكاي يجيبوه هنا

كل واحد وكيف (مقابلة رقم 14)(*)

فمن خلال الدراسة الميدانية ومن خلال مقابلة العاملين في القطاع غير الرسمي التمسنا عدة مصطلحات يستعملونها ويردونها فيما بينهم وحتى يوجد من المبحوثين من يصرحون بها لنا، وللعلن في عملية البيع والشراء والعمل والتنقل والعلاقات مع الآخرين من العاملين ومع الزبائن مثل:" **راني نقشر**(**) في السلعة". بمعنى:" راني نبيع في السلعة وأيضا كلمة:" **نقلب السلعة في كل بلاص**". بمعنى:" هي بيع السلع في كل مكان"، أيضا **ندوّر القش في (*Les Quartiers*)**". بمعنى:" نبيع القش في الأحياء" أيضا:" **السلعة تبيع روحها**". بمعنى:" النوعية الجيدة للسلعة"، وأيضا:"**بيع وخلص**". بمعنى:" البيع مقابل دفع النقود"، كما لاحظنا أحد العاملين يقول بصوت مرتفع وهو يريد بيع سلعه من الأواني بطريقة تهكمية وذلك لجلب الزبائن قائلا:" **وديرها في البورسا وليا معجبتكش رودها، خلصني وردها، ردها، ردها**...". بمعنى:" اشتري السلعة وضعها في كيس بلاستيكي، وإذا لم تعجبك السلعة أرجعها، ادفع لي النقود وأرجعها، أرجعها أرجعها..".

نشير فقط إلى تنوع وتعدد النشاطات الممارسة في المدينة وفي الأحياء سواء أكانت نشاطات خدماتية، أو التجارة بالتجزئة كالبيع وهي المتفشية في الأحياء وحتى الصناعات التقليدية المختلفة؛ كصناعة الحلويات بكميات مختلفة على حسب طلبات الزبائن وخاصة في الأعراس والمناسبات، وفي هذا السياق صرح أحد المبحوثين قائلا:

أنا نخدم هنا ومرتي تصنع القاطو في الدار

لي بخيته ونبيعوه للعراس بلاكوموند على

(*)- **بمعنى**:" أن الملابس والأحذية قديمة النوعية والمستعملة التي تأتي من الخارج مغلقة وتفتح في الحي وبالمقدور أن الزبون يشتري أشياء باهضة الثمن بأسعار معقولة، ولكن توجد فئة من العاملين من يفتحون السلع والتي تكون مغلقة ويأخذون ما هو أحسن ويأتون بالباقي الدنيء للبيع كل واحد وعمله".

(**)- إعادة البيع بالتجزئة.

حساب ميطلبوا والخدمة كاينة ومليحة تكل

غير على روحك (مقابلة رقم 16)[*]

كما لمسنا أيضا إدعاء العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي أن ما يباع للزبائن نوعية جيدة، وليس كما يدعي أصحاب الدكاكين أن سلعه بالية وغير صالحة ويدعون أيضا أن جل الأماكن التي يبيعون فيه أماكن مخصصة لفئة المساكين والفقراء والذين لا يقدرون أن يشتروا من الدكاكين كون سلعهم باهضة الثمن وكل الأثمان ها في متناول الجميع و(***Bon Prix***).

إذن كل هته النشاطات قد تشكل سوقا موازية وذلك من خلال تشعب الظاهرة المدروسة ومحاولة منا فهم ديناميكياتها في المجتمع الحضري، وهل للدولة دور في حصرها وتعدادها أم لا، وعلى حد تعبير **موزار** (Mozere L.):" إذا قبلنا بتعريف اللارسمية على أنها كل ما لا تسجله آلة الدولة مهما تكن طبيعة النشاط، فإنه لا يجب الاكتفاء بالعموميات لكن البحث عن التناقضات والأشكال المتعددة التي يشملها الاقتصاد غير الرسمي"[1].

ومن جهة أخرى نلاحظ أن أغلبية العاملين غير الرسميين يصرحون **بعدم العمل**، وفي نفس الوقت يمارسون أنشطة القطاع غير الرسمي، ففي هذه الدراسة الميدانية نجد أن النساء الماكثات بالبيت والطلبة والبطالين على مستويات مختلفة يصرحون بعدم النشاط، ويرجع سبب عدم التصريح بالنشاط إلى بعض الأسباب التي تعكس بالدرجة الأولى تصوراتهم لأنشطة القطاع غير الرسمي فأغلبيتهم يدعون أنهم لا يعملون كونه بالنسبة لهم غير دائم وغير رسمي، كما يصرحون بعضهم أنهم يقومون بهذا النشاط غير الرسمي بشكل مؤقت حتى يجدوا عملا في القطاع الرسمي كمرحلة مؤقتة وليست دائمة، ومنهم من يصرحوا بأنهم عملهم هذا عبارة عن مساعدتهم لعائلاتهم فقط، كما صرح أحد المبحوثين قائلا:" **راني نخدم غيير باش**

---

[*]- **بمعنى**:" أنا أعمل في أنشطة القطاع غير الرسمي وزوجتي أيضا تقوم بصناعة الحلويات في المنزل وأي نوع تطلبه موجود ونقوم ببيعه للأعراس والأفراح على حساب طلباتهم والعمل موجود وجيد كن نشطا فقط".

[1]- HEIM J, ISCHER P, HAINARD F, **Le travail au noir, pourquoi on y entre, comment on en sort** ?, Paris, éd L'Harmattan, 2011, P20.

نعاون العايلة وخوتي من فوق هذي مكانش". بمعنى:" أنا أعمل لمساعدة العائلة والإخوة فوق هذا لا يوجد شيء"، ويقول آخر:" **رانا نسترزقو بشحال من خدمة بلي عطاهلنا ربي خير هاك ولا نقدو بلاش"**. بمعنى:" نحن نسترزق من عدة أعمال وهذا من فضل الله، هكذا أو نبقى بدون عمل". هذا من جهة ولكن من جهة أخرى هناك استياء من هذه الأنشطة التي تعد فوضوية في نظر أصحاب المحلات الذين يملكون سجلات تجارية ويرفضونها رفضا قاطعا، ويعتبرونها منافية للقوانين التجارية، معبرين بأن هذه الأنشطة غير الرسمية مشجعة على السرقة والغش والسلوك غير اللائق من طرف الباعة كونهم من شريحة الشباب كما كشف البعض منهم، حتى هم من التجار الشرعيين ويملكون محلات أضحى شغلهم أن يعرضوا سلعهم عبر الأرصفة، ولكن في نظرهم ممارسة هذا النشاط بهذه الكيفية غير مجد ويجب على المعنيين التدخل لتنظيم هذه النشاطات غير الرسمية وكيفية إدماجها في القطاع الرسمي، عن هذا الموضوع وفي الآونة الأخيرة وبالضبط في المؤتمر الوطني للتجارة بدأ التفكير في سياسة تنظيم السوق غير الرسمية وذلك بالاستعانة بالدراسات التفصيلية السوسيولوجية في كيفية القضاء على السوق غير الرسمية، فتصاريح الهيئات المعنية أدلت أن الحلول الحالية هشة بسبب غياب سوق عمل ديناميكي ووضع سياسة فعالة لمكافحة السوق غير الرسمية بدءا بفئة الشباب وخريجي الجامعات الذين لم يجدوا عمل في القطاع الرسمي، فتدفقت كل هذه الفئة إلى القطاع غير الرسمي، فكان التفكير بالنسبة السلطات في الكيفية المثلى في تنظيم هذا القطاع غير الرسمي ومحاولة دمجه في القطاع الرسمي عبر مختلف ولايات الوطن والبحث عن الكيفية التي يستفاد بها من هذه التجارة غير الرسمية، وذلك بتعداد العاملين في القطاع غير الرسمي عبر (48) ولاية وأخذ كل منطقة على حدى حسب تنوع الأنشطة غير الرسمية، كما صرحت السلطات المعنية أن هناك (96000) مكان تمارس فيه الأنشطة غير الرسمية في الجزائر[1]، كما صرحوا أيضا أنه يجب تنظيم مع المكافحة ووضع خطة حضرية سياسية لتنظيم النشاطات غير الرسمية على مستوى كل ولايات الوطن.

[1]- Le Quotidien d'Oran, N°5039, Lundi 27 juin 2011

أما فيما يخص **ظاهرة التوارث المهني** في ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي فبعض المبحوثين صرحوا بأن هذه الأعمال كان الوالد يمارسها قبلهم وترك لهم هذه المهنة وخاصة أنشطة التجوال، وتتفق هته الدراسة مع بعض الدراسات التي تؤكد أن بعض المهن وأنشطة التجوال تخضع لنوع من التوريث المهني، أي أنها تنتقل من الآباء إلى الأبناء عبر التوريث، بالرغم من حصول بعض هؤلاء الأبناء على مؤهلات دراسية[2]، ومن ناحية أخرى كانت هناك بعض التوصيات بعدم مزاولة كمثل هته الأنشطة، لأن دخلها قليل والآباء يفكرون بأن يصبحوا أبناءهم أحسن منهم مكانة وخاصة بممارسة التعليم على غرار الأنشطة غير الرسمية. وتتفق هته النتيجة أيضا مع ما أوضحته بعض الدراسات إلى عدم ميل الآباء العاملين في القطاع غير الرسمي إلى التوريث المهني لأبنائهم لأن النشاط غير الرسمي لا يدر دخلا ماديا جيدا، وتفضيلهم لتعليم الأبناء[3]، وهذا ما ذهب إليه الباحث **إسماعيل قيرة** فيما يخص خطأ التصور الشائع الذي يذهب إلى أن عملية الانخراط في القطاع الحضري غير الرسمي تبدأ منذ الميلاد، بمعنى أن ممارسي هذه الأنشطة يولدون في أسر تعاني أوضاعا متدنية تساهم في تحديد مسار حياتهم، فرغم ريفية المنشأ لأغلب أفراد عينة الدراسة، إلا أن آباءهم كانوا يمارسون أنشطة متعددة: صناعية، خدمية، تجارية وزراعية، إلى جانب انتقال بعض أفراد العينة بين عدد من المهن الحضرية الرسمية وغير الرسمية ودخولهم سوق العمل في سن مبكرة[4]، وهذا يتوافق مع بعض الدراسات الجزائرية حول عمال البناء (***Maçon***) أن أغلبيتهم (البنائين) ورثوا مهنة البناء عن آباءهم وأجدادهم، وهذا ما هو ملاحظ في المجتمع الجزائري، فقد يقوم الأب بالاستعانة بأحد أبناءه لمساعدته في عملية البناء كمساعد (***Manouvre***) فيقوم الأب بدوره بتدريبه على عملية البناء مرة تلوى الأخرى، وذلك أيضا لتحقيق مبالغ مالية من الطرفين الأب

---

[2]- أميرة مشهور وعالية المهدي، **القطاع غير الرسمي في شياخة معروف، دراسة إستطلاعية**، مرجع سابق، ص.ص:112-113.

[3]- علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، **مرجع سابق**، ص221.

[4]- إسماعيل قيرة، **الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستقلال والتبعية في سياق عملية التنمية الحضرية حالة مدينة سكيكدة الجزائر**، مرجع سابق، ص180.

ولابن والواقع يؤكد ذلك بما يتحصل عليه البناء في هته الآونة، حيث صرح أحدهم قائلا:

راني نخدم دايما ونجيب الولد باش يخدم على روحه ويتعلم مهنة لحياته خير ميقعد غير يدور وليا ربي كتبله خدمة خير من هذي الله يسهل، الخدمة كاينة وفيها الدراهم (mais) لميصبرش للتعب مينجمش يقعد، ولي ميبغيش هذي الخدمة من قلبه والله ما يقعد فيها نهار بالتجربة (مقابلة رقم 11)(*)

وتتفق هذه النتيجة أيضا مع ما أوضحته العديد من الدراسات التي تناولت القطاع غير الرسمي من أن بعض أنشطته تخضع لنوع من التوريث المهني، أي أنها تنتقل من الآباء إلى الأبناء بالتوريث(1).

أما البعض الآخر ادعوا أنهم وجدوا إخوتهم يزاولون هذه الأنشطة فبعد ما كانوا يساعدون إخوتهم في عملية البيع حتى أصبحوا هم أصحاب الباعة الثابتة، وخاصة بمرور الوقت، حيث قال أحدهم:

أنا (zouje) خوتي كانو يدورو القش والصباط في (la marine) قاع من بكري وذروك راهم خدامة الحمد الله ومتزوجين وأنا راني هنا بلم فرج ربي"(*)

(مقابلة رقم 01)(**)

(*)- **بمعنى:**" أنا أعمل وآتي بالولد لكي يعمل ويتعلم مهارة في نفس الوقت تساعده في حياته أحسن من الراحة، وإذا كتب له عمل أحسن من البناء الله يوفق، العمل موجود بكثرة وبه نقود لكن الإنسان الذي لا يصبر لا يقدر على هذا العمل، والإنسان الذي لا يحب هذا العمل لا يمكنه المواصلة فيه هذا بالتجربة".

(1)- أميرة مشهور وعالية المهدي، **مرجع سابق**، ص.ص:112-113.

(*)- **بمعنى:**" أنا واثنان من إخوتي نبيع الملابس والأحذية في حي لامارين منذ زمن بعيد وهم الآن متزوجان وأنا غير ذلك".

(**)- يوجد من المبحوثين من قابلناهم واستجوبناهم عدة مرات بأسئلة مختلفة فحبذنا أن نضع لهم نفس ترقيم المقابلة، كما هو الحال في المقابلة رقم (29).

أما البعض الآخر صرح أنه لم يورّث هذا العمل من أحد من العائلة، لا الأب ولا الإخوة ولا أحد آخر من الأقارب ولم يكونوا يعملون في مثل هته النشاطات، بل كان بداية العمل بالموافقة وكفكرة من طرف الأصدقاء والزملاء، ولهذا تلعب جماعة الأقران والجماعات الأخرى، دورا هاما في حياة الشباب حتى لتبدو تعبير عن هويتهم ومصدر أمنهم ومبعث اعتزازهم على حد تعبير الباحث **عزت حجازي**[1]، فجماعة الرفاق أو الأقران هم الذين خططوا لعملية البيع وأصبحوا متعاونين مع بعضهم البعض، كما صرح أحدهم قائلا:

حنا جماعة كان عدنا شويا دراهم وزدنا دبرنا وتسلفنا وبغينا نديرو (Progie) نجيبو السلعة تاع الترك ونبيعوها وندوروها خطرة على الحوانيت وخطرا في السوق وخطرا في لامارين ولا موبيتوشو ولا حتى في البيت أي واحد يخصه أي حاجة نجيبوهاله وحنايا منخدموش غير لبسة كلشي نخدموه و(Bon Prix) (مقابلة رقم 29)(***)

من خلال ما تناولناه فيما يخص التوارث المهني للأبناء، ظهر جليا نموذج القرابة وصلة الدم والرحم بين العاملين في القطاع غير الرسمي ذلك في سيرهم في نظام اجتماعي والاتفاق على مجموعة من المبادئ والأسس التي من خلالها يسيروا عملهم هذا، وأيضا التضامن الذي لمسناه من خلال عملهم وخاصة الأصدقاء والزملاء والذي يقوي الروابط فيما بينهم بدأ بالأسرة حتى جماعة الرفاق فنظام القرابة

(1)- عزت حجازي، **الشباب العربي ومشكلاته، سلسلة كتب ثقافية شهرية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فبراير، 1985، ص37.

(***)- **بمعنى**:" نحن مجموعة من لدينا مبلغ مالي وأضفنا إليه أخر عن طريق السلفة لكي نقوم بعمل، حيث نحضر السلعة من الترك ونقوم بعملية البيع وتحويل السلع على الدكاكين وفي الأسواق وفي مكان ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي كحي لامارين وحي موبيتشوو أيضا في بيتنا، كل شخص يريد أن يشتري نحضرها له ونحن لا نقوم ببيع الألبسة فقط بل كل ما يحتاجه الزبون بأسعار جيدة ومرضية بالنسبة له".

والتضامن الاجتماعي وقيم التعاون والتكافل الاجتماعي المستمدة من الدين أفرز نمطا من الأسرة يطلق عليها مفهوم الأسرة العائلية[1].

إن استقرار العمل المرافقة للخبرة الطويلة والمحيط بالإضافة للايجابيات المحصل عليها بمرور السنين (الحق في التقاعد، امتداد مدة العطل، زيادة الأمن الوظيفي و تحسين الأجور كل هذا يشجع على الاستقرار[2].

وتأتي بعد ذلك ما يسمى بـ :**الميل المهني** أو الميل لممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي بين الأفراد العاملين في الوسط الحضري،كالتجارة بالتجزئة والخدمات المختلفة، أشغال البناء، النجارة والخياطة، الصناعات التقليدية حيث يميل العاملين في القطاع غير الرسمي من خلال الدراسة الميدانية بالدرجة الأولى إلى التجارة بالتجزئة وتأتي حسب الأولوية كالآتي: بيع الخضر والفواكه، بيع الملابس المختلفة الجديدة والمستعملة، بيع الهواتف النقالة، بيع التبغ والكبريت، بيع المواد الغذائية، بيع الكوكاو والفسدق، بيع الأثاث المستعمل، بيع الأعشاب والعقاقير، بيع و شراء الفضة والذهب، بيع الكتب القديمة، بيع الأواني المنزلية الجديدة والمستعملة، بيع العطور المختلفة، بيع لوازم التنظيف، بيع الخردوات المختلفة، بيع الدراجات النارية والدراجات العادية، بيع الأسماك... كما لا ننسى البيع بالتجوال خاصة الملابس والأواني العادية والفخارية، إذ يسمونهم بـ: **الدّلالة** و**الدّلال** هو أن يحمل العامل في أنشطة القطاع غير الرسمي ملابس مختلفة أو أواني أو غير ذلك حسب مقدرته في حملها والتجول بها والتكلم بأعلى صوت لكي يشهر سلعته على الزبائن عبر الأزقة وأحياء المدينة، وهذا أيضا ما يفعله حاليا في مجتمعنا بائعي السمك والخضر والفواكه والأواني المنزلية المختلفة، حيث صرح أحد العاملين قائلا:

كلشي ندوروه هنا حتى القش تاع البالة
تلقاه هنا كلشي لي يخص كاين تكل على

---

[1]- كريمة تشوافت، **العمل غير الرسمي الحضري تصورات واستراتجيات الفاعلين الاجتماعيين في الجزائر العاصمة**، مرجع سابق، ص220.

[2]- Association pour le développement de la sociologie du Travail, **sociologie du Travail**, Paris, Editions du Seuil, 1968, PP:421-422.

دراهمك وحنا عدنا اللبسة فيها تنقريش رانا
نلزو للرخص والشعب هذاك مايبغي باش
تتمشا السلعة، ياخويا حاجة قليلة ودور برك
(مقابلة رقم27)(*)

هذا بالنسبة للتجارة بالتجزئة أما فيما يخص تقديم الخدمات المختلفة للأشخاص نجد بالترتيب يأتي النقل بالدرجة الأولى كنقل البضائع من مكان إلى مكان آخر، وأيضا نقل السلع في المكان الواحد مثل (***Superette***) وأيضا نجد سائقي السيارات (النقل غير الرسمي) وهي مملوكة لدى الأشخاص، وفي الغالب نجد الموظفين في القطاع الرسمي عند حصولهم على التقاعد يشترون سيارات ويبدؤون بنقل الأشخاص بطريقة غير رسمية، وهذا ما يسمى بالعمل غير الرسمي الإضافي، وأيضا نجد الميكانيكي الذي يتنقل بسيارته ولديه كل مستلزمات تصليح السيارات، إذ نجده يتنقل من مكان إلى آخر حسب الطلب وذلك لتصليح السيارات على غرار الميكانيكي الذي لديه محل بطريقة رسمية، وأيضا مهنة الحلاقة والتي انتشرت في الآونة الأخيرة وغيرها، وأيضا أشغال البناء والتي تأتي في المرتبة الأولى حسب أولوية العاملين في القطاع غير الرسمي كالبناء العادي، تسوية الأرضية والجدران كالصباغة والدهن والجبس ثم الديكور المنزلي ثم أشغال الكهرباء والإنارة وغيرها، ثم في الأخير تأتي الصناعة التقليدية كإعداد الأطباق والحلويات وخاصة في الأعراس والمناسبات وأيضا إعداد الأطباق للمطاعم خاصة ثم يأتي بعد ذلك نجارة الخشب ونجارة الألمنيوم ونجارة الزجاج والمرايا بمختلف الديكورات ثم يأتي بعد ذلك الصناعات الخفيفة المختلفة كالخياطة، وهذا يدخل ضمن عمل المرأة في المنزل كعمل خفي وصناعة الأفرشة المختلفة وصناعة الأرائك. هذا كل ما يمكن أن نذكره فيما يخص الميل المهني بالترتيب حسب ما أدلى به العاملون في القطاع غير الرسمي في المجتمع السعيدي.

(*)- **بمعنى**:" كل شيء نبيعه في الأحياء وخاصة الملابس المستعملة كل شيء تريده موجود، المهم يكون لك النقود، بالنسبة لنا بيع الملابس فيها فائدة جيدة ونحن نشتري السلع الرخيصة والزبائن يريدونها هكذا لكي نبيع سلعتنا، يا أخي نربح شيء قليل ولكن نقوم بجلب السلع مرة أخرى".

أما فيما يخص **الموقع (الفضاءات)** وأسباب اختياره من طرف العاملين الذين يمارسون فيه أنشطة القطاع غير الرسمي، فهي متعددة وفي بعض الأوقات لا يمكن حصرها لتشعب الظاهرة وخاصة فيما يخص العمل غير الرسمي غير المرئي التي يقوم الأفراد بعيدا عن أعيننا وأعين المجتمع الذي ينتمون فيه وخاصة الأعمال التي تتنافى والقيم ومعاير المجتمع والتي يحاربها المجتمع بكل أنواعه هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلعب الفاعلين الاجتماعيين دورا مهما في اختيار أماكن ممارسة أنشطتهم والتي تكون دائما بعيدة كل البعد عن أعين الشرطة والدوريات الأمنية، فأغلبية العاملين في هذه الأنشطة أنهم يفضلون العمل في المناطق المزدحمة من الناس والتي تمثل بؤر جدب للزبائن أو الأحياء السكنية التي تتميز بالكثافة السكانية الكبيرة والعالية، أو تلك التي تسكن فيها عائلات ذات مستوى دخل معيشي محدود ومتدني في بعض الأوقات وفي بعض الأوقات يتم اختيار ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي في السكنات الجديدة لقلة العاملين فيها، ومن بين الأماكن نجد:" حي لامارين، حي موبيتشو، ساحة الشهداء بالقرب من البريد والمواصلات، سوق المغطى الكبير، بالقرب من سوق الخضر والفواكه طريق **الرباحية، القرابة، لاقار** موقف الحافلات، أو في مداخل المدن أو الأمكنة والتي يتجمع فيها الناس وخاصة في أوساط مدينة سعيدة حسب الدراسة الميدانية[1].

أما فيما يخص **الأسباب والدوافع** التي جعلت العاملين في الانخراط في ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي في الوسط الحضري، إذ صرح أغلبية المبحوثين أن عدم وجود عمل في القطاع الرسمي هو الذي دفعهم لممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي وأيضا مشكلة وشبح البطالة التي تمس فئات مختلفة من العاملين، سواء ذكور أو إناث في مدينة سعيدة. بالإضافة إلى العلاقات وما يسمى في مدينة سعيدة بـ **العروشية**، وهي الميل إلى قبيلة معينة وهذا ما ينتج على عاتقه المعرفة والرشوة المنتشرة بكثرة في المدينة، وهذا ما جعل مدينة سعيدة متأخرة كل التأخر في التنمية المحلية، وتعتبر من بين المدن الأخيرة في الجزائر من خلال عملية التنمية بكل أنواعها مع العلم أنها من

[1]- أنظر الخريطة رقم (01) تمثل تموقع الأنشطة غير الرسمية مدينة سعيدة، ضمن الملاحق.

المدن الجزائرية القديمة، ومن المبحوثين من يقر أن الدافع الأساسي من خلال التوجه لأنشطة القطاع غير الرسمي هو القرب المكاني للعمل من السكن، كما صرح الأغلبية من العاملين، سواء ذوي شهادات جامعية أو تكوينية أو آخرين في استحالة كسب منصب عمل في القطاع الرسمي لأسباب مختلفة والتي قد ذكرناها سابقا، وفي نفس الصدد صرح أحد المبحوثين قائلا:

الخدمة مكانش والعروشية دايرة ظل في سعيدة لي عنده بنعمه يخدمه ولي معندهش الكتاف والعرف والله غير كلاه بوبي كل حاجة ولت بالرشوة ونقولهلك نورمان سعيدة تخرج على البراني وسعيدة كما قالو الكبار كيل ملفوف ناس تاكل وناس تشوف، كاين ناس نعرفوهم خرجو لونساج راهم لاباس كانو معانا يبيعو حتى ولو هما يدورو السلعة علينا الله غالب الشكارة، حنا رانا هنا ومارانش عارفين شاراه جاي خليها على الله لوكان لقينا خدما عند الدولة والله مانوقفو هنا في السمش ورانا نخدمو على العايلة وعلى رواحنا والله غالب الأب لا يعمل هذو هما الصوالح لي خلونا نخدمو برا (مقابلة رقم 04)(*)

(*)- **بمعنى:**" العمل لا يوجد وظاهرة العروشية منتشرة في مدينة سعيدة بكثرة، والذين لديهم المعرفة والذين ليس لديهم معرفة لا يعملون عند الدولة أو في القطاع الرسمي وكل شيء أصبح بالرشوة، وسأقولها لك بصراحة مدينة سعيدة تخرج على غير ساكني المدينة ومدينة سعيدة كما قال عنها كبار المدينة أنها كمثل الملفوف بعض الناس يأكلون منها والبعض الآخر يشاهدون، يوجد بعض الأصدقاء من استفادوا من استعانة مالية **(*ENSEG*) أو (*ENGEM*)** اليوم هم من يبيعون لنا السلع بعدما كانوا يبيعون معنا،الله غالب **المال الكثير**، اليوم نحن هنا ولا نعرف ماذا سيأتي مستقبلا وما يخبأه لنا خليها على الله، لو وجدنا عمل في القطاع الرسمي لا نبقى نعمل في الحرارة الشديدة ونحن نعمل على العائلة وعلى أنفسنا الله غالب رب العائلة لا يعمل هذه الأسباب التي دفعتنا للعمل في الشارع".

إذن؛ من خلال ما لاحظناه أن ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي في الوسط الحضري يغلب عليها الطابع الشباني من المجتمع، وهذا راجع بالدرجة الأولى حسب تصريحاتهم إلى غياب البديل لكسب القوت اليومي في ظل غياب فرص العمل أي (العمل في القطاع الرسمي أو العمل لدى الدولة)، فمنهم من يفضلون هذا العمل على أن يقوموا بنشاطات آخرى منافية للأخلاق والشرع وينبذها المجتمع كالسرقة أو التحايل أو استعمال أساليب أخرى ملتوية، فيما أرجع البعض من العاملين في القطاع غيرا لرسمي أن هذه النشاطات في هذه الأماكن قد تدر عليهم أرباحا كثيرة ويرتقون بفضلها من عمال إلى أصحاب عمل، وذلك من خلال تحايلهم على الدولة وعدم دفع أي ضريبة للجهات المعنية أو عدم متابعتهم من أي جهة أخرى وهذا مايبن حركيتهم الإج.

أما فيما يخص **علاقة العاملين بالقطاع غير الرسمي**، يرتبط العاملين بالقطاع غير الرسمي بعدة علاقات منها الظاهرة ومنها الخفية، منها المباشرة ومنها غير المباشرة وذلك سواء في جانب التموين أو التوزيع أو المنافسة في السوق، فطريقة البيع مثلا تختلف من بائع إلى آخر وذلك في كيفية جلب الزبائن، فمنهم من يعتمد على البيع بأسعار مرضية لجميع الناس لكسبهم ومنهم من يجدد السلع دائما لكي تكون هناك حركية كما صرح أحدهم قائلا:

هنا غير الجديد غير الكليتي ياخويا السلعة

تبيع روحيا وسلعت اليوم مشي كل يوم

(مقابلة رقم 27)(**)

وهناك أيضا تنظيم فيما بينهم في كيفية البيع فالسلعة تباع هنا أو هنا، ومن خلال العلاقات بينهم والسلع تتنقل من بائع إلى آخر المهم أنها تباع:

لي خصك كاين لي معنديش أنا نجيبلك

وندبر لك قاع متخممش الحاجة لمعنديش

كاينة عند صاحبي ولا في سطوك

(مقابلة رقم 29)(*)

(**)- **بمعنى**:" في الحي كل شيء جديد يا أخي السلعة تبيع نفسها والسلعة التي تطرح اليوم يمكن غدا لا تبقى".

فظاهرة التعصب والبطالة والتهميش كلها سلوكيات ظاهرة على وجوه الذين يزاولون كمثل هذه الأنشطة غير الرسمية في الأحياء المختلفة من المدينة، كما يظهر أيضا الرابط الاجتماعي القوي بين العاملين غير الرسميين من خلال تعاونهم ومشاركتهم واتحادهم بعضهم مع بعض في كل العوائق والمشاكل، فالضمير هنا جمعي في حل كل مشكلاتهم التي تواجههم.

إذن؛ فوجود أي تنظيم يكون من خلال وجود علاقات اجتماعية تحركه، ومهما كان طابع هذا التنظيم رسمي أو غير رسمي، فالعلاقات بين الفاعليين الاجتماعيين فيه تمثل أحد الخصائص السوسيولوجية، فالعلاقات الاجتماعية الموجود بين العاملين في القطاع غير الرسمي هي عبارة عن مختلف الأفعال المتبادلة بين هؤلاء الفاعلين في ظل تبنيهم لاستراتيجيات مختلفة وفق الوضع، الموقف والإمكانيات، فقد تكون علاقات اتفاق كما ذكرنا آنفا مبنية على التعاون والتشارك والتحالف، وقد تكون العكس من ذلك أي علاقات صراع وتنافر، فهناك عدة عوامل تتحكم في هته العلاقات فحسب دراستنا وحسب الملاحظات قد تكون مرتبطة بالدرجة الأولى بعملية التنشئة الاجتماعية ومستوى التعليمي للعاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي وجماعة زملاء العمل والفضاءات التي تمارس فيها هته الأنشطة، هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك مجموعة من السمات التي رصدناها وتمثل في: أن جل العاملين يندمجون في مناطق (***Des Zones***) وكل فرد أو مجموعة تدافع عن المنطقة التجارية التي تمارس فيها نشاطاتها غير الرسمية، أي تملك الفضاء العام وأيضا وجود تقسيم في المهام والعمل حسب المناطق وحسب الأنشطة الممارسة وأيضا وجود صراعات معلنة وخفية من طرف الفاعلين الاجتماعيين، وفي نفس الوقت هناك تعامل فيما بينهما، إذ صرّح أحد المبحوثين قائلا:

هنا دايمن تلقانا إما متعاونين معا بعض

ولامتنايفين ومدابزين كل خطرة

(*)- **بمعنى**:" أن كل شيء متوفر السلعة التي لا توجد لدي أقتنيها من عند زملائي أو في المخزن"، أما البعض من العاملين في القطاع غير الرسمي امتنعوا عن التصريح لنا حول ممارستهم لهته الأنشطة مبدين عدم ثقتهم وارتياحهم لنا:" خلوا الناس تخدم على رواحها"، بمعنى:" اتركوا الباعة تعمل على نفسها؟".

وكيف (mais) منفوتوش بعضياتنا هذي هي الخدمة (مقابلة رقم 08)(*)

وفي نفس السياق لمسنا مفهوم جديد متداول مابين العاملين في القطاع غير الرسمي وهو مفهوم **الشركة**، أي "الشراكة" ويقصد من ورائه الاشتراك في العمل في كل من التكاليف ممارسة الأنشطة الربح، رأس المال...

أما عن **ساعات العمل** فيعتبر الحجم الساعي والفترات الأسبوعية للعمل من العوامل المشجعة أو العكس على درجة الإقبال على أي نشاط، وأهمية نشاط العاملين في القطاع غير الرسمي يكمل على كم من مداخيل يكسبها من خلال المجهودات، فأغلبيتهم يعملون بين (05 أو 08) ساعات يوميا، فبالنسبة للعمالة الثابتة مثلا تكون مزاولة هذه النشاطات غير الرسمية منذ الصباح الباكر إلى غاية نهاية المساء كل يوم، فأغلبية الأيام يضعون طاولاتهم ما بين (00: 07-00: 08) صباحا ويغلقون هذه الأكشاك أو البراريك ويحملون طاولاتهم قبل آذان المغرب ومنهم من يغلق ما بين أذان المغرب والعشاء، أما الباعة العارضين في أغلب الأحيان يكون مع منتصف النهار، وآخرون يكون في الساعة (00: 16) مساءا، إذ يقول أحدهم قائلا:

الخدمة تبدا من الصباح ولا متلقاش بلاصتك (sirto) ليا مبكرتش والخدمة يمات، مع الجمعة والسبت كاين الخدمة (مقابلة رقم 17)(**)

أما فيما يخص **الباعة المتجولون** مثلا يتعرضون لاستنزاف للجهد في سبيل الإيرادات من نشاطهم قدر المستطاع، فأغلبيتهم أيضا يعملون ساعات طوال والعمل طيلة هته الفترة لأن نشاطهم هذا يتطلب مجهودات عضلية وجسدية كونه يعتمد على التنقل من مكان لآخر، مع حمل أو جر السلع في أغلب الحالات، فإذا نفذت السلعة إما يذهبون للراحة أو لاقتناء سلعة أخرى وإذا وقع العكس فيتجولون في أزقة الشوارع

(*)- **بمعنى**:" في العمل دائما تجدنا إما متعاونين فيمابيننا أو متقاطعين ومتشاجرين كل يوم وخاله، لكن في نفس الصدد لا نترك بعضنا البعض هذا هو العمل".

(**)- **بمعنى**:" العمل يبدأ صباحا ولا تجد مكانا تضع فيه سلعتك خاصة إذا لم تأتي باكرا والعمل أيام خاصة يومي الجمعة والسبت".

ومن مكان إلى آخر وحتى من سوق إلى آخر، سواء داخل المدينة أو خارج المدينة حتى يكملون بيع هذه السلعة، ويوجد أيضا فئة من العاملين في القطاع غير الرسمي مما يعرضون سلعهم على الرصيف.

أما بالنسبة **للأيام الأكثر مزاولة للأنشطة القطاع غير الرسمي** هي يوم الخميس والجمعة والسبت في مدينة سعيدة، فالبيع في أغلب الأحيان يكون صباحا وفي الأيام المذكورة لأن هذه الأيام تكون فيها حركية كبيرة وزبائن كثر مقارنة بمدينة سيدي بلعباس والتي يكون فيها البيع السبت والأحد والثلاثاء والجمعة على حد تعبير أحد الباعة:

الخدمة كل يوم بصح فل (week end) الخدمة مليحة، كاين الشعب يشري ويصرف و(week end) الناس متخدمش في الإدارات والولاد ما يقراوش على هذي نخدموا في (week end) مليح (مقابلة رقم 21)(*)

نتحدث الآن عن **الدخل** إن اعتبار **المداخيل** المادية التي يتحصل عليها العاملين في القطاع غير الرسمي مؤشرا للحراك الاجتماعي إذ يعكس بالضرورة أهم الأدوار الإنتاجية على الإطلاق التي يؤدونها، من خلال جملة الأنشطة غير الرسمية وتعكس الوضعية المادية لأفراده والدخل كخاصية اقتصادية هو مؤشر بطبيعة يخضع أيضا لطبيعة الأنشطة التي يزاولونها هؤلاء العاملين ويتأثر بظروف المكان والزمان، فيختلف دخل كل فرد عن الآخر وذلك لاختلاف الأنشطة الممارسة سواء أكانت أنشطة التجارة أو الخدمات أو الصناعات المختلفة، أي نوعية النشاط هي التي تحدد بالدرجة الأولى دخل العاملين بالإضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى كرأس المال والمكان الذي تمارس في هته النشاطات... إذ صرح أحد المبحوثين قائلا فيما يخص دخله الشخصي من خلال الأنشطة التي يقوم بها:

(*)- **بمعنى:**" أن مزاولة هذا النشاط يكون يوميا وخاصة نهاية الأسبوع والعمل جيد يوجد الزبائن يشترون و يقتنون حاجياتهم في نهاية الأسبوع لأنه يوم راحة بالنسبة لهم وأيضا التلاميذ والطلبة لا يدرسون لأنها عطلة الأسبوع الدراسية، إذن بسبب هذا نحن نعمل في نهاية الأسبوع".

الخدمة هنا تبقى على شطارتك مع الناس
وشا تبيع وشا دور، ووين تبيع سلعتك
ومعامن، منكذبش عليك الربح فيها (mais)
كل يوم وكيف، بصح الخدمة يامات

(مقابلة رقم 12)(*)

فقد يصل دخل الفرد في اليوم الواحد أحيانا من (1000دج إلى 2000دج) وخاصة في نهاية الأسبوع كيوم الجمعة والسبت،فهذه المداخيل كما قلنا سابقا ترتبط برؤوس الأموال التي صرفها العاملين في شراء السلع ووظفوها وأيضا طبيعة أو نوعية السلع المتاجر والمعروضة للبيع فيها أو الخدمات التي يقدمونها أو الصناعات التي يقومون بها، وأيام أخرى قد يتقاضى العاملون أقل من ذلك من (600دج إلى 1500دج)، وذلك في الأيام الأخرى والتي يكون فيها البيع ناقص ولكن هذا ليس بالضرورة ففي بعض الأحيان يكون الربح أسبوعي وخاصة مع الدخول المدرسي والأعياد، وأحيانا يكون فيها البيع ناقص حتى يدفع العاملين أحيانا إلى تغيير نوعية البيع مثلا، أما عن باعة الخضر والفواكه فصرح أحد المبحوثين:

البيع الخضر قاع ليام وخدراتش نربحو ذيك
تلاثميا ألف في النهار حتى ربعميا وخمسين
في النهار (مقابلة رقم 08)(**)

وصرح آخر يقوم بيع الهواتف النقالة قائلا:

ديفوا البيع حتى تخبر المشتاري شحال
خالصة الحبة تاع (Portable) بقوله فيدني
وديها كباغي الدير حاجة قليلة وقلب

(مقابلة رقم 12)(*)

(*)- **بمعنى**:" العمل في المدينة على حسب نشاطك ومعاملتك للزبائن وما هي السلعة التي تبيعها والمكان الذي تبيع فيه ومع من (المساعد) لا أكذب عليك الربح موجود لكن كل يوم على حدى".
(**) - **بمعنى**:" أن بيعها أسبوعي أحيانا يكون الربح وافرا حتى يصل من (3000دج إلى 4500دج) في اليوم الواحد"

إذن؛ فإن الدخل الذي يتقاضاها العاملون في أنشطة القطاع غير الرسمي متغير حسب رأس المال والمكان والزمان وحسب نوعية الأنشطة المعروضة، فمنهم من يأتي بسلع حديثة وحسب الفصول الأربعة، سلعة، الصيف، الخريف، الربيع، الشتاء، ومنهم من يكثر السلع ويأخذ فائدة قليلة، ومنهم من يقلل السلع ويأخذ فائدة متوسطة وجيدة وهكذا ودواليك.

كما يجب التحدث على نقطة جد مهمة رصدناها من خلال المحادثات، وهي أن بعض العاملين في القطاع غير الرسمي ليس لديهم رأس مال لمزاولة الأنشطة غير الرسمية مما استوجب عليهم العمل لدى فئة أخرى بأجر زهيد، إذ يعملون بأجر يومي فيتوفر لديهم كل من المكان والسلع ما عليهم إلا البيع ويدفع لهم الأجر خلال يوم أو الأسبوع على حسب البيع، يقول أحدهم:

حنا نبيع السلعة بصح الفايدة مشي لينا، حنا
غير خدامة على حساب البيع ويخلصنا مول
شي كل سمانا (مقابلة رقم 17)(**)

ومنهم من صرح أيضا بأن تسلم لهم السلع (الملابس...) ويطلب منهم أن تباع السلعة بمبلغ كذا وما فوق ذلك المبلغ يكون من نصيب البائع من العاملين. وهذا عكس ما أقرّته بعض الدراسات السوسيولوجية من أن من أهم خصائص الأنشطة غير الرسمية الوزن النسبي الكبير لفئة المشتغلين لحسابهم[1]، والملاحظ أيضا أن غالبية المبحوثين يساهمون بشكل كلي أو جزئي في مصاريف عائلاتهم فإن ذلك ينعكس على درجات إشباع حاجيات كل فرد من أفراد الأسرة، ففي ظل ارتفاع المواد الاستهلاكية أو الغذائية وارتفاع مختلف التكاليف الخدمات الحضرية، ماء، كهرباء، غاز فهذا يعطينا صورة عاكسة للمستوى المعيشي لأسر المبحوثين، فالدخل المادي أيا كان

(*)- **بمعنى:** " في بعض الأحيان البيع يشترط البائع إخبار الزبون بالمبلغ الذي اشترى به الهاتف النقال فيعطينا فائدة رمزية ويأخذها ربح قليل لبيعه".

(**)- **بمعنى:** " نحن نبيع سلعتنا لكن الفائدة ليست لنا،نحن مجرد عند الغير، والأجر على حسب كمية البيع كل أسبوع".

[1]- علي عبد الرزاق جبلي وآخرون، **المرجع السابق**، ص221

مستواه يضل ضروريا لأصحابه لسد مختلف الحاجيات حتى وإن كان ذلك بمستويات متباينة.

إذن تكون ذو أجر جيد يعني هنا أن الأجر المحصل عليه يكون أعلى من مستوى الأجر المنتظر بالمقارنة مع الخصائص الفردية للأجير (السن، الأقدمية، الكفاءة)[2].

أما عن **أوجه الإنفاق** المتولدة عن الأنشطة القطاع غير الرسمي أن معظم المستوجبين من العاملين صرحوا أنهم ينفقون أموالهم وفوائدهم تصرف على العائلة من الاحتياجات اليومية والأنماط الاستهلاكية لأسرهم الكبيرة، وذلك لتحسين ظروفهم المعيشية، حيث قال أحدهم:

قاع الفايدة ولنخدموه ندوه للدار ونشرو قاع
ليخص الدار (sirto) الماكلة المعيشة غلات
والدورو لي تجيبه يروح المهم نخدموا باش
ناكلوا ونوكلوا الحمد لله (مقابلة رقم 15)[*]

وبعض العاملين صرّحوا أن الإنفاق يكون بشراء الملابس والتدخين، يقول أحدهم:

نبيع وندور كل شيء المهم نلبس وناكل
قدام الناس ماخصني والو براس و(قارو)
الدنيا وما فيها (مقابلة رقم 13)[*]

ومنهم من صرح بأنه يدخر بعض من المال ليوسع مشروع عمله مستقبلا كونه يريد تغيير العمل، ويصبح رب عمل لا عامل وذلك بالحركية والنشاط و تغيير العمل أو التجارة حسب الأولوية أو الربح السريع.

أما عن **الأوضاع السكنية** للعاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي وعائلاتهم فهنا يجب التفريق بين وضعية السكن قبل بداية العمل وبعده، وذلك من أجل تبيان مدى

---

[2]- RICHARD D, **op.cit**, PP.84-85.

[*]- **بمعنى**:" الفائدة والعمل الذي نقوم به نأخذه للعائلة ونشتري كل مستلزمات العائلة وخاصة المواد الغذائية منها، المعيشة مرتفعة والنقود التي نربها تذهب في مصاريف البيت المهم العمل لكسب العيش لنا وللعائلة".

[*]- **بمعنى**:" أبيع كل شيء والمهم في ذلك هو اللباس والأكل لا أحتاج لأي شيء قهوة والتدخين وفقط"

تغير السكن قبل وبعد الاندماج في أنشطة القطاع غير الرسمي، وأيضا نقطة أخرى يجب التركيز عليها في الوضعية السكنية للعاملين في القطاع غير الرسمي وعائلاتهم وهي كيف تم الحصول على السكن؟ ونوعية السكن والأحياء التي يسكنون فيها،فظروف السكن والإسكان تعكس بشكل مباشر ظروف المعيشة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي والذي يعد من أهم مؤشرات الحراك الاجتماعي، فمن خلال الدراسة الميدانية اتضح أن أغلبية العاملين في القطاع غير الرسمي يمكثون في بيوت تظم أسرة واحدة، ومنهم من يعيشون برفقة أسرتين أو ثلاث أو أكثر بحيث يتزوج الأفراد في الأسرة الواحدة الموسعة وبعد ذلك يبدأ في البحث عن مسكن خاص بهم، ومنهم من صرح أن لديهم ما يسمى بالعامية - **حوش**- غير مكتمل البناء وبدون وثائق رسمية (سكن فوضوي، بيوت قصديرية وبيوت هشة)، وهذا من أهم مؤشرات الهامشية الحضرية في بعدها السكني فهته الفئة تعاني من هته السكنات بكل ما تحمله من معاني التهميش السكني والاجتماعي والمادي، وتجعل أصحابها يعيشون أقصى درجات الحرمان من الخدمات الحضرية السكنية، إذ يقول في هذا الصدد الباحث **الجنيد حجيج**:" أن **البناء القصديري** على الرغم من أنه يحمل معه خصوصية أو ميزة الهشاشة، وافتقار النظافة وأنه غير صحي، ويتصف بالاكتظاظ، وتنعدم فيه شروط الراحة، إلا أن هؤلاء الأفراد يعيشون حياتهم اليومية ويتحمّلون مرارة الإقصاء، والتهميش واللامساواة"[1].

فهذه الوضعية هي التي تجعل من المبحوثين في غالبيتهم البحث عن فرص سكنية أحسن وأفضل أو دائمة مما يجعل فرص العمل وسيلة لتحقيق ذلك في ظل ارتفاع متوسط حجم الأسرة وحالة البطالة فيجد المبحوثين أنفسهم مضطرين إلى تقبل أي نشاط يعود عليهم وعلى أسرهم بمداخيل مادية يمكن أن تحسن من وضعيتهم الاجتماعية، كما صرح بعض منهم أنهم تحصلوا على عمارات بعد صبر طويل ومعاناة، هذه الأخيرة مكونة من صالة وغرفتان ومطبخ وحمام أي من نوع (***F3***)

[1]- Cf. HADJIDJ D,"Urbanification et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran", **Thèse de doctorat d'Etat en sociologie**, Université d'Oran, juin 2010, P50.

والتي تسمى بالسكن الاجتماعي ذو الطابع الايجاري (***Social***) (العمارات)، وهي الفئة الغالبة على الحظيرة السكنية بمدينة سعيدة كغيرها من المدن الجزائرية وباعتبارها الطراز الأكثر شيوعا للسكن حيث أن النسبة الأكبر من أحياء المدينة هي تلك المخططة والمنجزة في إطار مواجهة مشكلة السكن، وأيضا صرح أحدهم قائلا:

كنا مغبونين وذروك الحمد لله تزوفرنا شحال من عام وراني من 2004 حاط الملف راك عارف الناس لي عندها لكتاف دات بكري، الحمد لله ولوكان مداو هذو السكاني لمواليهم متنوضش هذي الفوضى ويبلعو الطريق وحنا الحمد لله، الله يفرجها على المغبنا لي مزال مداوش (مقابلة رقم 10)(*)

في هذا الصدد يرى أيضا الباحث **الجنيد حجيج**[1] عن عمليات والاحتجاجات والشغب التي تحدث في مختلف ولايات الوطن، هي عبارة عن "ردود فعل عفوية نتيجة تراكمات و فشل يومي، أين تتوقف أو تنعدم كل أبواب الاتصال والحوار".

ومنهم أيضا من صرحوا بأن لديهم بيوت فردية خاصة بهم الذين يقيمون في ضواحي المدينة، ومنهم أيضا من لديهم بيوت بنوها بطرق غير رسمية وهذا ما بيّنته أحد الدراسات أن هناك علاقة ايجابية قوية بين اللارسمية في مجال العمل واللارسمية في مجال السكن، حيث يسهم العمل في القطاع غير الرسمي في نشأة وتطور ونمو واستمرار السكن العشوائي في الأطراف الحضرية[2]. وثلاث حالات استفسرنا عنهم وجدناهم يسكنون في فيلات كصفة للوضعية الاجتماعية والمادية الميسورة نوعا ما،

(*)- **بمعنى**:" كنا في حالة مزرية و الآن الحمد لله بقينا عدة سنوات نعاني من مشكل السكن وأنا شخصيا قمت بإيداع الملف منذ 2004 أنت على علم بالأشخاص ذو علاقات تحصلت على السكن منذ سنوات ونحن الحمد لله على كل شيء الله يفرجها على الذين لم يتحصلوا بعد على سكنات والمهمشين".

(1)- HADJIDJ D, **La jeunesse algerienne : un contre pouvoir en émergence**? Paris, (S/d) Ali Sedjrari, Pouvoir et contre pouvoir à l'heure de la démocratie et des droits humains, L'Harmattan, 2014, P430.

(2)- علي الدين عبد البديع القصبي، **ديناميات السكن العشوائي في منطقة حضرية مصرية، دراسة ميدانية في عوامل النشأة والنمو والاستقرار**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 1996، ص371.

ويمكن وصف هته الفئة بميسوري الحال من ساكني الأحياء الراقية والتي لم تسلم هي الأخرى من البطالة فاعتبرت نشاط البيع الحل المؤقت لوضعيتها حتى وإن كان ما يميزها المتاجرة بسلع ذات رأس مال أكبر نسبيا من غيرها، وهذه المسألة تأكد مرة أخرى أن ليس من الضروري كل العاملين في القطاع غير الرسمي من فئة الفقراء وهذا عكس ما أثبتته بعض الدراسات مثل دراسة كل من **نوريل أمين،** ودراسة **ستيرمان** اللّتان اعتبرتا أن القطاع غير الرسمي متنفسا للفئات التي تعاني الحرمان الاجتماعي.

إذن حاولنا الوصول إلى كل العاملين في القطاع غير الرسمي مفترضين أن ظاهرة العمل غير الرسمي تمس فئة الفقراء الذين لا يملكون سكن خاص بهم وثبت العكس، أما إذا رجعنا إلى المعطيات الإحصائية حول بنية المساكن المشغولة حسب نوع البناية في مدينة سعيدة فنجد أن نسبة (24,0%) من يسكنون في عمارات، ونسبة (50,5%) من لديهم مسكن فردي، ونسبة (18,5%) لديهم مسكن تقليدي، ونسبة (6,3%) يسكنون في بنايات قصديرية[1]. ومن جهة أخرى وجدنا أن أغلبية العاملين في القطاع غير الرسمي مستأجرين لمساكنهم على غرار الذين يسكنون في السكن العائلي فهو ملك لكن للأب.

أما **العوائق والمشاكل** التي تعيق العاملين في ممارستهم لأنشطة القطاع غير رسمي بالدرجة الأولى، وحسب المبحوثين هي المعوقات الأمنية وتتمثل في (شرطة البيئة والعمران)، فأغلبية المبحوثين صرحوا أنهم يتعرضون للمضايقات الأمنية والتي تقوم بها الدوريات المسؤولة عن مكافحة الأنشطة غير الرسمية في المجتمع الحضري والتي تسبب لهم خسائر مختلفة وذلك بعد مصادرة سلعهم من طرف الشرطة بسبب عدم امتلاكهم لوثائق البيع أو البيع بطرق غير رسمية وغير شرعية تهربا من الضرائب، وهناك عدة أساليب تقوم بها الشرطة المكلفة بذلك إما المصادرة أو التغريم أو حتى المطاردة في بعض الأحيان، وهذه الإجراءات الردعية ضد العاملين في القطاع غير الرسمي من أجل التخفيف من تفشي هذه الظاهرة في المدينة والتي تعكس

[1]- معطيات إحصائية، **الإحصاء العام الخامس للسكان والإسكان**، مرجع سابق، ص18.

بالضرورة لموقف السلطات الرافض لهته الأنشطة بأنواعها المختلفة حفاظا على الميزة الحضرية للمدينة، وفي نفس الصدد يعي جيدا العاملون في هته الأنشطة بأنهم يعملون بطريقة غير قانونية وغير رسمية لكن لا يوجد بدائل لديهم لترك هذا النشاط وهو السبب الوحيد الذي من خلاله اختاروا هذا العمل، وفي هذا الصدد صرح أحدهم قائلا:

خلونا (La police) نخدموا على رواحنا هما والناس لي مقابلين غير الكتبة علاش ما يكتبوش في الناس لي راها تخون من (Banqua) شمدتنا دولتنا غير تبدلنا من جهة لجهة وليكثرونا غير (La police) هذي خبزتنا هنا نعيش وين راك باغينا نروحو؟ (مقابلة رقم 14)(*)

بالإضافة إلى ذلك نجد التهرب من الضرائب وعدم دفع تكاليف التأمينات الاجتماعية من طرف العاملين في القطاع غير الرسمي، جعل معظم هته الفئات لا تتمتع بحقوقها القانونية بالنسبة للعمل وذلك بسبب ارتفاع مبالغ الضرائب والتأمينات على حسب رأي المبحوثين، ومن بين العوائق التي تحول بين العاملين في القطاع غير الرسمي وممارستهم لهته الأنشطة نجد مفتشي التجارة الذين يأتون في أوقات فجائية طالبين من العاملين رخص أو شهادات أو السجل التجاري بالنسبة للعمل الممارس، وأيضا على نوعية السلع المعروضة للبيع ومصدرها، وأيضا السلامة الغذائية للمبيعات التجارية ومراقبة سنة الصنع وسنة نهاية السلع الغذائية خاصة، وأيضا تحديد أسعار البيع المعلنة وذلك لحماية المستهلك بمساعدة جمعيات ومنظمات حماية المستهلك، وأيضا يوجد مضايقات من أصحاب السكنات المجاورة للحي والمحلات التجارية

(*)- **بمعنى**:" الشرطة البيئة والعمران إلى جانب السكان الذين تقع سكناهم بجانب الحي هم العائق الرئيسي، أما الشباب الذين يزاولون كمثل هذه الأنشطة غير الرسمية، لأنهم يكتبون تقارير ضدنا دائما، فلماذا لا يتابعون الأفراد الذين ينهبون الأموال من البنوك وماذا تقدم لنا الدولة إلا تنقلنا من مكان إلى مكان آخر وزيادة أفراد الشرطة للاستهزاء بنا وبسلعنا، هذا عملنا هذا معاشنا أين نذهب؟".

الرسمية وحتى الزبائن في بعض الحالات، وذلك بالتقارير والشكاوى المقدمة إلى شرطة العمران عن الباعة الفوضويين وعن السلع الفاسدة وذلك برفضهم القاطع لهته الأنشطة غير الرسمية، وذلك عندما يطلب السكان المجاورين بعدم إزعاجهم وخاصة (الباعة الذين يستخدمون الأبواق للتشهير بسلعهم)، وأحيانا قد تصل حد الاعتداء عليهم لطردهم بالقوة من طرف البعض الآخر. وهذه المعوقات قد ترتبط بتهميش وإقصاء هته الفئة والتي قد عانت من مشكلة البطالة قبل دخولها للعمل غير الرسمي كذوي الشهادات الجامعية والتي لمسنا من خلالها معوقات نفسية ترتبط بنظرة هذه الفئة للمستقبل القريب أو البعيد على حد، سواء فحالتهم النفسية تتميز بخصائص معينة ومرتبطة بالمستقبل المجهول ومستقبلهم أصبح بمثابة هاجس مخيف، وذلك من خلال الإحساس بالتهميش والإقصاء وذلك من خلال انتظارهم للبديل في التوظيف في القطاع الرسمي الذي حسب رأيهم يضمن لهم مستقبلهم. والملفت للانتباه أنه يوجد فئة من العاملين من هم موظفون عند الدولة أي في القطاع الرسمي وفي نفس الوقت يمارسون أنشطة القطاع غير الرسمي، مما يجعل التساؤل عن هذه الفئة والتي تعمل بطرق ملتوية و غير قانونية في مبيعات مختلفة قد تكون في بعض الأحيان من المسروقات، والملاحظ من خلال المقابلات أن بعض الفئات المستجوبة من العاملين في القطاع غير الرسمي قد يقومون بممارسات، وعند المحادثة والمقابلة معهم يصرحون بأشياء أخرى غير واقعية وكاذبة، وهذا ما أكده (G. Balandier)[1] عن فكرة ماركس قائلا:" لا نحكم على الأشخاص حسب ما يقولون عن أنفسهم بل نحكم عنهم عن طريق الفعل والعمل"، ويؤكدها قائلا:" لا نفهم المجتمعات من خلال ما تقوله بل من خلال ما وراء ذلك".

فيما يخص **الرضا عن العمل**، فقد حضي العمل باهتمام باحثين كثر من أمثال **إيميل دوركايم** (E. Durkheim)، **كارل ماركس** (K. Marx) وغيرهم... وكان السعي إلى تحليله ولكن محاولة فهمه كفعل اجتماعي، عميق، لا يمكن أن يقتصر على

[1]- BALANDIER G, **op.cit**, P7.

إسهاماتهم فقط ولا على بيانات إحصائية تعكس وزنه أو آثاره وإنما تستدعي البحث في المعاني[2].

ويعتبر هذا الأخير من أهم مجالات التي ينبغي على الفرد أن يحقق فيها أكبر قدر من التوافق، وترجع هذه الأهمية إلى عاملين أساسين هما: أن الفرد يقضي نسبة كبيرة من وقته في ميدان العمل، بالإضافة إلى الدور المهم للعمل وتأثيره على حياة الفرد ومكانته. ولعل من أهم مؤشرات التوافق المهني شيوعا هو مستوى الرضا عن العمل، فكلما ارتفع مستوى الرضا عن العمل، كلما زاد احتمال التوافق. وهناك الرضا الإجمالي عن العمل، كما أن هناك الرضا عن جوانب معينة من بيئة العمل[3]، ويعتبر الرضا أحد المفاهيم الأساسية في تحليل علاقة الفرد بالعمل وبيئة العمل، ويعرف الرضا على أنه:" حالة من الشعور الذاتي بالارتياح يتبين من خلال السلوك والتصرفات التي يسلكها العامل أثناء عمله، ونلمسها في تقبله ورضاه عن علاقته بزملائه... وكذلك رضاه عن الأجر..."[1]، فإن الرضا يتحدد من خلال ملاحظات وسلوكيات وتصرفات ومواقف الأفراد أثناء العمل والتي نلمسها في مدى تقبله للوضع، ومدى استجابته أثناء دخوله في علاقات اجتماعية مع زملائه. ومن خلال الدراسة الميدانية لمسنا مجموعة من المواقف والتباينات عن درجة الرضا عن العمل لدى العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي في الوسط الحضري، ويمكن تصنيفها حسب نوع العمل غير الرسمي الذي يقومون به إلى صنفين وجود رضا عن الوضعية، وجود عدم الرضا عن الوضعية، ففي هذا الصدد أقل من نصف المبحوثين صرّحو عن رضاهم عن العمل فصرح أحدهم قائلا:

---

[2]- كريمة تشوافت، **مرجع سابق**، ص263.

[3]- طه فرج، **علم النفس الصناعي والتنظيمي**، دار المعارف، القاهرة، 1992، ص.ص:59.69.

[1]- الطاهر مجاهدي، **تقدير الذات لدى المعلم وعلاقته بالرضا عن العمل**، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 1، الجزائر، أفريل 2009، ص104.

الحمد لله رانا في نعمة كل يوم خدام وندخل
المصروف لعايلة، الحمد لله على الحرفة لي
عطاهالنا سيدي ربي (مقابلة رقم 16)(*)

وصرح آخر قائلا:" **الحمد لله الدخن ولا طافية**". بمعنى:" الحمد لله أفضل من أن لا يكون لك نقود"، وهو عبارة عن مثل يقال في الثقافة الشعبية الخاصة بالعمل **"خير من مكانش"، "خير من والو"، "خير من وقوف عند حيطان الناس"**، والملاحظ أيضا أن المبحوثين الذين سألناهم عن رضاهم عن عملهم هذا كانوا من فئة العاملين الذكور الشباب غير المتزوجين، وهذا دليل لعدم وجود المسؤولية ولا يحملون المسؤولية وتكاليف الأسرة كلها،أما العاملين الذين صرحوا بعدم رضاهم عن هذا العمل خاصة فئة المتزوجين منهم وذلك لعدم قدرتهم على إعالة عائلاتهم وعدم توفير حاجاتهم الأساسية المتمثلة في المأكل، الملبس والسكن، إذ صرح أحدهم (عامل لدى الغير) قائلا:

كاين مدخول منكذبوش (mais) والله مايكفي
(sirto) لعنده الجرا كلشي غلا ودايما تابعك
الضوو الماء الغاز الكرية الدوا... متخلينيش
نزيدلك الله غالب (مقابلة رقم 02)(*)

إذن فدرجة الرضا عن العمل ترتفع لدى العاملين الشباب غير المتزوجين بالأنشطة الحرفية، تليها التجارية بينما تنخفض لدى العاملين في الأنشطة الخدمية. فكلما وفر العمل احتياجات العامل كلما أظهر الفرد رضاه عنه فيوفر له فرص الترقي والحراك الاجتماعي، والسبب الرئيسي لرضاهم عن هذا العمل يتمثل في أن الدخل يكفي العمل وعائلته على حد، سواء هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن يناسب

(*)- **بمعنى**:" الحمد لله نحن في نعمة نحسد عليها، كل يوم أعمل وأتحصل على نقود لمقتضيات العائلة، الحمد لله على الحرفة التي اكتسبتها من فضل الله".
(*)- **بمعنى**:" يوجد مدخول من خلال هذا العمل لكنه لا يكفي وخاصة الذي يملك عدة أطفال، كل شيء باهظ الثمن ودائما نسدد الضوء، الماء، الغاز، الكراء، الدواء... لا تتركني أضيف لك الله غالب على أمرنا".

إمكانياتهم ويحقق لهم علاقات ومكانة اجتماعية بين الناس أو لا يوجد بديل لديهم سوى العمل فيه، أما فئة الطلبة فصرحوا أنهم غير راضين عن عملهم هذا معتبرين العمل في أنشطة القطاع غير الرسمي عبارة عن محطة انتقالية للوصول إلى العمل الرسمي وأنهم دخلوه مكرهين ذلك لعدم وجود عمل في القطاع غير الرسمي مباشرة بعد التخرج، سواء من الجامعة أو مراكز التكوين. والسبب في عدم رضاهم عن العمل يرجع بالدرجة الأولى حسب رأيهم إلى قلة الدخل وعدم تقدير الجهد المبذول من طرف الزبائن ومستقبله مجهول.

أما فيما يخص **الترقية في العمل:** إن الترقيات تعرف بصفة خاصة في السنوات الأولى للحياة المهنية: الحركات العمودية كثيرة في أول الحياة المهنية وتتناقص بعد ذلك بصفة سريعة ما بين (25-30) سنة، كما أن هناك مرحلة ثانية من الانخفاض والتناقص بعد (50) سنة[1].

فالدراسة الميدانية التي قمنا بها اتضح أن ثلث المبحوثين صرحوا بوجود فرص الترقي في أعمالهم، والذي يمثل بالدرجة الأولى من أهم مؤشرات الحراك الاجتماعي الصاعد أمام العاملين، وأن النسبة الكبيرة من العاملين في القطاع غير الرسمي صرحوا أن عملهم لا يوجد فيه ترقية لأنه غير رسمي وغير دائم. إذن كيف يمكننا التأكد من أن بعض العاملين لديهم ترقية في عمله غير الرسمي بينما الأكثرية منهم مما يؤكدون أنه يوجد ترقية لكن ليس في العمل غير الرسمي وإنما في العمل الرسمي؟ فالذين يدعون أن هناك ترقية أفادوا أن كان لديهم أعمال مختلفة وبدؤوا يوما بعد يوم توسيعها أي توسيع مجال العمل والتنويع في نفس الوقت بالنسبة للعمل التجاري، ومنهم من أكد أنه كان قابض لدى حافلة تنقل الركاب من مدينة سعيدة اتجاه لمدينة سيدي بلعباس وأصبح سائقا لها وآخر أكد نفس الكلام لكنه أصبح مالكا للحافلة بعدما تحصل على مشروع (***ENSEG***) (***Manœuvre***) وأصبح بعد مدة من التعلم بناء ورئيس عمال ولديه مكانة اجتماعية غير المكانة التي كانت لديه وهو مساعد بناء، في مشروع بناء سكنات اجتماعية مختلفة لكنه دائما يبقى عاملا بالنسبة

(1)- RICHARD D, **op.cit**, P41.

لرب العمل وهو المقاول، أما الذين يدلون بتصريحاتهم بعدم وجود ترقية في عملهم مؤكدين أنه لا يوجد وظائف معينة للعمل، فالعامل في أنشطة القطاع غير الرسمي قد يعمل كل ما يطلب منه ويعمل كل شيء، أي لا يوجد تدرج اجتماعي في عمله لأن عمله خير محدد هذا من جهة أخرى صرح البعض منهم أن ليس لديهم أموال لكي يغيروا من أعمالهم إلى الأحسن لكي تظهر ملامح التغير الوظيفي أو التدرج الوظيفي إلى الأعلى، فأغلبية العاملين لا يعتقدون أن لديهم فرص في الترقي وإنها إن وجدت فهي ضئيلة جدا بسبب العمل غير الرسمي الذي لا يولي اهتمام بالترقية، على غرار القطاع الرسمي الحكومي الذي فيه الترقية حسب القوانين المنصوص عليها.

إذن؛ فرغم قلة المبحوثين الذين يصرحون بعدم وجود أي ترقية في العمل غير الرسمي إلا أنها تبيّن أن في بعض أنشطة القطاع غير الرسمي سواء إنتاجية، تجارية أو خدمية يمكن أن يكون هناك ترقية لبعض الأشخاص وتحقيق المكانة الاجتماعية المرغوبة لهم في العمل.

أما عن سؤالنا حول **تفكير المبحوثين في ترك عملهم**، أي ترك ممارستهم لأنشطة القطاع غير الرسمي في الوسط الحضري فكانت أغلبية الإجابات بالرفض ومن جهة أخرى لم يفكّروا في ذلك على حسب رأيهم لأنه بكل بساطة ليس لديهم بديل آخر يسترزقون منه، إذ صرّح أحدهم قائلا:

كيفاه نحبس الخدمة، شاراك باغي نخدموا،

نقعدوا مجمعين أيا قولي من ناكلوا

(مقابلة رقم 13)(*)

وهذا دليل قاطع أن ممارسة العاملين لأنشطة القطاع غير الرسمي توفر لهم كل ما يحتاجونه، وكل مستحقاتهم العائلية لذلك ينظر إلى التفكير حول التوقف أو ترك العمل بنوعية من الغرابة و الحيرة. إذن فهم راضون عن عملهم هذا وهذا ما بيناه سابقا

(*)- **بمعنى**:" لماذا نتوقف عن العمل،ماذا نعمل بعد ذلك،نبقى بدون عمل (أي بطالين)، قل لي من أين نعيش؟".

إذ يحقق لهم المكانة الاجتماعية والاستقرار المادي وليس لديهم بديل لأنهم يؤكدون أنهم لم يتعلموا مهنة أو عمل آخر، وهذا سبب آخر من وراء تمسكهم بعملهم هذا رغم كل المشاكل والعوائق التي يتعرضون لها. أما القلة القليلة التي أدلت بترك العمل ربطته مباشرة بالحصول على العمل في القطاع الرسمي وغالبيتهم المتخرجين من الجامعة والتكوين المهني والذين يملكون شهادات، إذ صرح أحدهم قائلا:

والله غير قد ما نلقا خدمة عند الدولة والله

ماتلقاني هنا نخدم في الزبل

(مقابلة رقم 30)(**)

ويرون أيضا أن البطالة وتوفير الجهد أرحم من عمل لا طائل منه، في حين يعتبرونه أغلبية المبحوثين البديل الوحيد عن البطالة، ولا يمكن الاستغناء عنه مهما كانت الأحوال والتي تعني لهم (أي البطالة) انقطاع كل مصدر لكسب الرزق.

وعليه فترك هذا النشاط لا يكون إلا في حالات كما ذكرناها وهي توفر البديل الأحسن والأفضل، وإلا فالاستمرار في نشاطهم رغم كل الصعوبات أرحم لهم من تركه.

فيما يخص **الهجرة الريفية-الحضرية**؛ من خلال استفسارنا عن الهجرة من الريف إلى المدينة بالنسبة للعاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي وعلاقتها بالفقر والبطالة، وهل هذان السببان من وراء الانتقال من الريف إلى المدينة أم هناك أسباب أخرى؟ وهل الهجرة الريفية الحضرية سببا في حراك العاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري أم أن النمو الحضري في المدينة سببه الهجرة؟، فإذا رجعنا إلى الدراسة التي أجريت في بلدان المغرب العربي: الجزائر، تونس والمغرب نجد أن النمو الحضري الكبير الذي سجلته البلدان الثلاثة يعود للهجرة الريفية والتي ساهمت بوجه خاص في توسيع القطاع الحضري غير الرسمي، الذي يأوي إليه المهاجرون الذين لم

(**)- **بمعنى:**" والله عندما أجد عملا في القطاع الرسمي، لا تجدني أعمل في هذا المكان القذر".

تسمح لهم أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية لتحقيق الاندماج الكلي في المجال الحضري الرسمي للمدينة[1].

التمثلات المستقبلية للعاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي، إذ كانت معظمها تصب في عدم وجود مستقبل في هذا العمل وذلك لغياب الأمن والتأمين الاجتماعي والصحي خاصة، لأن هذه الأعمال أغلبها يكون لها دخل في فترة النشاط والحركية أما في فترة عدم العمل يكون العكس، أي لا يوجد مدخول فعندما يمرض مثلا العامل لا يجد من يساعده ماديا لتجاوز هته المحنة، إذ صرح أحد العاملين في البناء قائلا:

لوكان حسبت كيمنهاك والله منتعلم الماصو،لي نخدمه ناكله الخدمة غير هي والله لمازال فيا الديونات (sirto) قاع الناس لي نخدموا عندهم ميسوروناش كباغي الدير ياخويا وانت ماركش خدام ومعندك عليها وين الله غالب (مقابلة رقم 26)[*]

إذن هذا العمل ليس فيه استقرار بالنسبة للعاملين في أنشطته مستقبلا، وفي نفس الصدد نجد بعض العاملين من الشباب مما لديهم نوع من الطموح وذلك من توسيع نشاطاتهم، حيث يفكرون في أن لا يبقوا دائما عمال بل يريدون أن يصبحوا أرباب عمل حيث صرح البعض منهم بعد أن كانوا عمال يوميين لدى أصحاب المحلات بيع مواد التنظيف، وأصبحوا الآن يملكون محلات مستقلة في نفس المكان الذي كانوا يعملون فيه:

---

[1]- رابح بودبابة، مصطفى خروفي،محاولة تسيير الفقر الحضري في شمال إفريقيا، حالة الجزائر والمغرب وتونس، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، المجلد 56، العدد 4، أكتوبر 1996، ص294.

[*]- **بمعنى:**" لو أنني عرفت نتيجة هذا العمل لا أتعلم مهنة البناء ،كل ما أعمله نأكله أنا والعائلة، العمل موجود بكثرة لكن الدين مازال يلاحقني، فأغلبية الناس الذين أعمل عندهم لا يسجلوننا في الضمان الاجتماعي،ما الحل يا أخي وأنت لا تعمل، وليس لك مخرج آخر الله غالب على أمرنا".

راني نحوس نحل فيها حانوت الروحي
ونخدم ونخدّم ناس معايا، ساي كلشي راني
نعرفه في الخدمة (مقابلة رقم 29)(**)

أما فئة المتزوجين فإنهم متشائمين من مستقبلهم وفي نفس الوقت لديهم بصيص من الأمل، ويتحقق هذا الأخير إذا لفتت السلطات المعنية إلى أحوالهم ومساعدتهم في الاندماج في أنشطة القطاع الرسمي وذلك بتسليمهم محلات لممارسة هته الأنشطة أو توظيفهم على حسب كفاءتهم وتعليمهم. فالتخطيط للمستقبل يرهق جميع العاملين في القطاع غير الرسمي ويثبت من جهة أخرى درجة وعيهم بخطورة الوضع الاجتماعي وكيفية تحسينه والعمل على تفادي كل الأخطار، سواء في عملهم أو أسرهم أو حتى طموحاتهم الشخصية مثلا، ومن الشباب الذين أبدوا بعض الطموحات الشخصية كالزواج مثلا، على العكس من ذلك الفئة المتزوجة متذمرة في إسراعها للزواج في سن مبكرة وبدون عمل في القطاع الرسمي.

ثانيا: البطالة، الفقر والتهميش وعلاقتها بالقطاع غير الرسمي في مدينة سعيدة

لقد أصبحت البطالة الآن من أهم المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات مختلف دول العالم، إذ أن هناك ما يقارب مليار عاطل عن العمل موزعين على مختلف أنحاء المعمورة، ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماما عن بطالة العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، في حالة البلدان الصناعية المتقدمة كانت البطالة تعتبر جزء من الدورة الاقتصادية، بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش، أما الآن فقد أصبحت البطالة، ومن ما يزيد على ربع قرن مشكلة هيكلية، فبالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى[1].

(**)- **بمعنى**:" أريد أن أفتح محل خاص بي وأعمل وأبحث عن عمال لكي يساعدونني، كل شيء أعرفه عن هذا العمل".

[1]- شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، البطالة في الجزائر، مقاربة تحليلية وقياسية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 17-18 مارس 2008، ص2..

1- تفاقم البطالة الحضرية عامل رئيسي لتضخم الأنشطة غير الرسمية:

تعرف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء على أن الشخص يعتبر بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية: أن يكون في سن يسمح له بالعمل- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي- أن يكون في حالة بحث عنه، حيث أنه يكون قد قام بإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل- أن يكون على استعداد تام للعمل.

وحسب المكتب الدولي للعمل (***B.I.T***) يعتبر الشخص بطالا إذا استوفى ما يلي[2]:

- ليست له أي وظيفة أو عمل يقوم به.
- أنه بصدد البحث عن العمل.
- أنه مؤهل للعمل.

وهي ظاهرة تبدأ باختلال التوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوى العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج على الرغم من رغبته وقدرته على القيام بذلك العمل[3].

لقد أصبحت البطالة مشكلة يواجهها الشباب الجزائري عامة وشباب مدينة سعيدة على وجه الخصوص، وهذه المشكلة كانت وما زالت مطروحة إلى حدّ الساعة، فلا يوجد بيانات دقيقة عن عدد العاطلين عن العمل في المجتمع الجزائري، لكن العدد تنامى في السنوات الأخيرة بشكل كبير خاصة ذوي الشهادات الجامعية[1]. هذا الوضع جعل كثيرا من الشباب يشعر بالخوف والقلق على مستقبلهم وفقدان الأمل والطموح، ممّا أدّى بهم إلى النـزول إلى الميدان ولممارسة أنشطة غير رسمية كالبيع مثلا.

فمنهم من يعرف **البطالة** بـ "الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه وباحثا عنه ولكنه لا يجده"، ويخرج من هذه الحالات الإضراب وعدم العمل بسبب الإصابة بمرض، ومنهم من يرى أنّ **البطالة**:" قلّة عدد الوظائف الشاغرة

---

[2]- BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL, **Rapport sur le travail dans le monde**, 2000, P43.

[3]- محمد الحضاونة، و آخرون، **الفقر والبطالة في الأردن**، الجمعية العلمية الملكية، 1998، ص.ص 31-33.

[1]- أحمد خطابي، **بطالة** الشباب في الوطن العربي،دراسة تحليلية إحصائية، **مجلة البحث والدراسات في العلوم الاجتماعية**، جامعة سكيكدة، 04 ماي 2009، ص 118.

في أي وقت ما عن عدد الأفراد الباحثين عن العمل"، وآخر يرى البطالة بأنّها:" التضخم في أعداد الخريجين إلى القدر الذي لم يعد في الإمكان استيعابهم من خلال سياسة تشغيل الخريجين، وفي نفس الوقت توجد لديهم رغبة وقدرة على العمل ويبحثون عنه ولا يجدونه".

فهي أيضا تتمثل في:" وجود أفراد من مواطني الدولة عاطلين عن العمل لمدّة أكثر من ستّة أشهر بالرغم من قدراتهم على العمل وبحثهم عن عمل يضمن لهم حدّ معقولا من المعيشة حسب المستوى المعيشي للدولة".

كما يندرج أيضا ضمن آليات التكيف من جانب الأفراد انضمام عدد كبير من أفراد الأسرة لقوة العمل بالقطاع غير الرسمي، خاصة الشباب والنساء والأطفال في مدينة سعيدة، وذلك لتعويض انخفاض دخل العائل الرئيسي أن للبطالة مردود اجتماعي قوي حيث تعتبر سببا مباشرا في الكثير من المشاكل الاجتماعية التي تواجه دولا كثيرة في الوقت الراهن كالتطرف، العنف والإرهاب، لأن تعطل الإنسان يفقده قيمته الأساسية التي تتمثل في السعي والبحث عن الرزق وبذلك يفقد توازنه وقد ينحرف عن المجتمع ويرتكب الكثير من الأعمال العنف والجرائم.

يؤكد تقرير منظمة العمل الدولية في يناير 2004 بوضوح أن نسبة بطالة الشباب في العالم أعلى من نسبة بطالة غير الشباب... وأن الإناث أكثر تعرضا للبطالة عن الذكور وخاصة طويلة الأمد منها، مما يفقد المجتمع القدرة على الاستفادة من قدراتهم ومؤهلاتهم، ويزيد من مظاهر انعدام العدالة الاجتماعية، وهذه الحقائق لا يمكن القفز عليها عند الحديث عن توزيع أتعاب البطالة حسب العمر والجنس[1].

وتتميز البطالة في الجزائر من قبل الشباب الباحثين على العمل بـ(80%) أعمارهم أقل من (30) سنة ومعظمهم من الدفعة الأولى أي من (16-20) سنة وحدها تقدر بـ(66%)، إذ تعتبر البطالة جانبا مهما من مشكلة انعدام الأمن والتهميش الاجتماعي واضطراب التماسك الاجتماعي

[1]- أحمد خطابي، **بطالة الشباب في الوطن العربي، دراسة تحليلية إحصائية**، مرجع سابق، ص 100.

كما أن فئة الشباب سواء منهم الذين لم يسعفهم الحظ في الالتحاق أو مواصلة الدراسة لظروف اجتماعية واقتصادية أو هؤلاء المتخرجين من الجامعات والمعاهد والتي سدت في وجوههم أبواب الشغل وفرص العمل الرسمي، وأيضا النزوح الريفي الذي شهدته مدينة سعيدة والذي أفرز نسبة معتبر من الأفراد غير المؤهلين والذين هم في بحث دائم عن العمل داخل المدينة التي غالبا ما تتطلب مزاولة النشاطات بها التكوين والخبرة والتأهيل لطبيعة الشغل، مما يدفع الأفراد إلى البحث على عن عمل في القطاعات غير الرسمية فيمارسون أنشطة البيع غير الرسمية في المدينة الذي يجدونه الحل الأمثل لبطالتهم. وهذا ما صرح به أحد العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي قائلا:

الحيا الكبيرة لي خلتنا نخدمو ونبيعو في لامارين هي ماكانش الخدمة كاينة غير التمارة وما يخلصوش مليح يضهدو في عباد الله بنص سوما (chômage) راه كي صاحبي وين نروح نلقاه الله غالب لـــــكان كاين الخدمة نضمنلك بلي هاذو قاع (Les jeunes) يروحو يخدمو هنا راهم غير المشومرين ولي لا غالب عليهم خيرنا هذي الخدمة (plus au moins) نقية تبيع وتشري خير مل قعاد، يقولك بلي (Les jeunes) مايخدموش، وعلابالنا بلي كاين السلاف (mais) الحرام هذا لي مخلينا نخدمو هنا ولوكان مجاش السلاف حرام ماكانش لي يسبقني ليها (مقابلة رقم 25)(*)

(*)- **بمعنى:**" السبب الذي جعلنا نقوم بهذه النشاطات غير الرسمية في لامارين هو عدم وجود العمل في القطاع الرسمي، بل يوجد العمل المتعب كالحمالة بأجر زهيد، البطالة موجودة في كل مكان من حولنا واخترنا هذا العمل

هذا ما أدلى به أحد الشباب إذ يجمل فيه ظاهرة البطالة في مدينة سعيدة والتي يعاني منها الشباب ليس فئة ذوي المستويات الضعيفة، بل وحتى الجامعيين، فبعدما كان العمل في أنشطة القطاع غير الرسمي لا تمس سوى بعض الأفراد غير المؤهلين علميا ومهنيا أصبحت الآن في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد المختلفة.

إذا كان اختلاف الاقتصاديين في تحديد مفهوم النشاط الاقتصادي باختلاف مذاهبهم الاقتصادية، فإننا اليوم أمام ظاهرة اختلف علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد في تحديد مفهومها وذلك حسب مظاهرها المتنوعة. هذه الظاهرة لا تعتبر بالحديثة وإنما طرحها هو الذي يعتبر حديثا وخاصة مع رسمية الطرح من طرف الهيئات والمؤسسات الدولية.

لذا فإن دراسة كل أشكال القطاع غير الرسمي تلتزم إمكانيات مادية وبشرية تمكننا من رؤية أكثر وضوحا وعمقا للظاهرة.

وتمثل البطالة تهديدا اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا للمجتمعات المعاصرة وذلك من خلال انعكاس آثارها السلبية المهددة للهياكل والأبنية الاجتماعية، إذ تشير الكثير من الدراسات إلى أن الشباب، في حالات نقص التشغيل يتحولون بالضرورة لا بالاختيار إلى القطاع غير الرسمي لكسب قوتهم وتتّسم أعمال هذا القطاع بأنّها أعمال عرضية وغير رسمية، لا يتّسم مزاولوها بمزايا وأمن العمل الدائم؛ الأسوأ من ذلك أنّها تضمّ عمل الكفاف للحساب الخاص أو الممارسة القصرية للأعمال الحرة.ذلك أن الكثير من الشباب بدافع الفقر أو عدم إمكانية الحصول على فرص عمل لا يجدون مناصا من التحول إلى الأنشطة غير الرسمية لكسب الدخل[1]. فهي الخيار الوحيد المتاح لأعداد كبيرة من الشباب، مما يجعل الهدف المنشود المتمثل في حصول الجميع على عمل لائق أمرا غير متيسرا باطراد. ولهذا فقد التمييز بين العمالة والبطالة الكثير من معناه،

لأنه بشيء أو بآخر نظيف نوعا ما،ويقولون لنا أن الشباب لا يعمل، مع العلم أنه يوجد (***ENSEJ***) لكن حرام، ولو كان حلال لما سبقني إليه أحد".

[1]- إسماعيل قيرة، من هم فقراء الحضر، **المستقبل العربي**، العدد 8، بيروت، 1996، ص205.

مع دخول الشباب الأنشطة غير الرسمية وخروجهم منها، حيث لم يعد للأي من العمالة والبطالة أي أهمية حقيقية[2].

ويمكن أن نستنتج حقيقتين:

- أن البطالة هي بطالة الداخليين لأول مرة إلى سوق العمل بالدرجة الأساسية وغالبا ما يكون تشغيلهم لفترة مؤقتة وبأجور متدنية هو الحالة السائدة.
- أن الشباب والإناث منهم على وجه التحديد، يعتبرون من أكثر الفئات الاجتماعية تعرضا للتهميش الاجتماعي، وتشكل العواقب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمثل هذا الوضع خطرا يهدد الاستقرار الاجتماعي.

2- الفقر الحضري عنصر محدد في نمو الأنشطة غير الرسمية:

من خلال بعض الدراسات السوسيولوجية والتي كانت تؤكد على وجود علاقة عضوية بين الفقر والأنشطة غير الرسمية، إذ يتطلب ذلك سياسة اجتماعية خاصة لتنمية القطاع غير الرسمي لاسيما في الوسط الحضري، سواء من حيث الحد من الفقر أو حماية حقوق الإنسان أو دمج هذا القطاع في الاقتصاد الكلي.ففي دراسة ميدانية حول الفقر تبيّن:" أن انخفاض دخل الفئات الفقيرة ،يؤدي إلى تدني النمط الاستهلاكي للأفراد وتدهور أوضاعهم، ومن ثم يصبح سوء التغذية،مرتبط بالهزال والتقزم وانخفاض الوزن وانتشار الأمراض وارتفاع معدل الوفيات من ناحية، وتعرض الفقراء للمعاملة المجحفة غير الإنسانية من ناحية أخرى"[1].

إن علاقة القطاع غير الرسمي بالفقر الحضري يخضع لمبررات عديدة، لكونه يستوعب عمالة فقيرة ومهاجرة من الريف، تمارس أنشطة ذات رأس مال ضعيف والدخل الناجم عن ذلك النشاط لتلبية حاجة الأفراد[2].

---

[2]- التقرير عن الشباب في العالم، **لجنة التنمية الاجتماعية**، الدورة الحادية والأربعون، 10-21 فبراير 2003.

[1]- صليحة مقاوسي، مساهمة القطاع غير الرسمي في تخفيف بعض أزمات جيوب الفقر الحضري، **مجلة صحة الأسرة العربية والسكان**، المجلد الأول، العدد 2، جامعة الدول العربية، ماي 2008، ص23.

[2]- صليحة مقاوسي، الفقر الحضري: أسبابه وأنماطه دراسة ميدانية بمدينة باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية (منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، (2008/2007)، ص114.

إذا كان الفقر متأصل في الأبنية الاجتماعية، وثمة تراكمات تاريخية نتجت عنها تشكيلة اجتماعية غنية، وأخرى فقيرة، فالمدينة هي البنية الملائمة لفقراء الحضر، ولتنظيم المواجهة مع النظام القائم، ويمثل التحضر بالنسبة لهم محرك للتاريخ، وظاهرة تنتج حصيلة عالية التباين وغير متوازنة.

وبالتالي يشكل هؤلاء الفقراء موضوع استغلال وتوظيف من طرف قوى متصارعة سياسيا ولتحقيق أغراض معينة، ويعيش فقراء المدن فترة طويلة كجزء من طبقة سفلى حضرية، وبالتالي لا يتم إدماجهم اقتصاديا وسياسيا، وينتج عن ذلك ضعف الروابط بين النظام السياسي من ناحية وفقراء المدن من ناحية أخرى كل ذلك مآله فشل المشروع التحديثي الوطني[3].

وتشير البيانات الخاصة بالدخل، والإنفاق للأسر أن أغلبهم فقراء ويعملون في مهن غير رسمية وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية بمصر عام 1996 أن أغلب فقراء الحضر يعملون في أنشطة هامشية[4]، وتشير الشواهد الواقعية أن القطاع غير الرسمي قدم فرص كبيرة للفقراء والمهمّشين والعاطلين، ومكنّهم من كسب القوت والحصول على دخول أولية وكذا الحد من الفقر من خلال توفير فرص بديلة للعمل.

أما بالنسبة للجزائر فالسؤال الذي يطرح نفسه، من هم فقراء الحضر؟ إن الإجابة على السؤال التالي يقتضي تحديد بعض المعايير التي يمكن الاعتماد عليها، وعليه إن فقراء الجزائر هم:

- صاحب الدخل الذي يساوي أو أقل من (7000 دج).
- الأجراء المتقاضون لمنح من الضمان الاجتماعي.
- الفئات المدينية الدنيا.
- المواطنون دون مدخول.

---

(3)- إسماعيل قيرة، **التهميش والعنف الحضري**، مرجع سابق، ص58.

(4)- علي عبد الرزاق جلبي:**المشكلات الاجتماعية**، دراسات معاصرة في "العنف، الجريمة المنظمة"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص126

ويقدر عددهم بـ(02 ملايين) أجراء، (01 مليون) متقاعد، (55 ألف) معوق، و(3,5 ملايين ونصف) بدون دخل، والمجموع (07 ملايين) مواطن حسب مؤشر الدخل لسنة 1994 [1].

كما يشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء لسنة (2002-2003) انتشار رهيب للفقر في الجزائر أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة (45%) من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، (50%) من العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة، (10%) بطالين، (66%) من أرباب العائلات لا يقرؤون ولا يكتبون و(30%) منهم يقل دخلهم الشهري عن (06 آلاف دينار)، و(1.6 مليون) مواطن نزحوا من الأرياف إلى المدن بسبب الأزمة الاقتصادية وتردي الأوضاع الأمنية[2].

كما أن انخراط **الأطفال** في الجزائر في العمل بالقطاع غير الرسمي يتيح لهم فرص التدريب على الحرف والمهن، ويكسبهم مهارات عملية في المستقبل، بالإضافة إلي مشاركات المرأة في أنشطة القطاع غير الرسمي قد يضفي عليها مكانة اجتماعية وفقا لوضع النشاط التي تمارسه على السلم المهني، ويمكنها ذلك من التمتع بالسلطة والقدرة على اتخاذ قرارات خاصة المتعلقة بمستلزمات الأسرة.

ولقد ازداد القطاع الحضري غير الرسمي توسعا مع تزايد ندرة فرص العمالة النظامية، وأصبح ملاذا للفقراء والمهاجرين، ويبدوا أن نسبة كبيرة من القوة العاملة المستوعبة في قطاع الأنشطة غير الرسمية تقدر بحوالي (45%) من إجمالي العمالة الحضرية ونسبة (56,9%) في المغرب و(41,3%) في تونس وتصل في الجزائر إلى نسبة ونسبة (53,2%)، أما بقية المدن العربية تتراوح طاقته الاستيعابية ما بين (20% و63%) من جملة قوة العمل الحضرية[1].

إن الفئة التي تعمل في شوارع مدينة سعيدة، تشكل الفئة المهنية الظاهرة بوضوح في الاقتصاد غير الرسمي، أما الفئات الأخرى من العمال غير النظاميين من

---

[1]- CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL -CNES-, **projet et études sur les déterminants de la pauvreté**, version première, direction des études statistiques, de la modélisation et de la synthèse, 1997, P20

[2]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص13..

[1]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص.ص:25.24

عمال عرضيين في المطاعم والفنادق، والعمال اليدويين عرضا أو باليومية في قطاعات أخرى وغيرها من الأنشطة غير الرسمية.

فالعمال في أنشطة القطاع غير الرسمي لا يستطيعون الدفاع عن حقوقهم، وتمثيلهم الجماعي أمام السلطات العامة، فالحاجة تدفعهم إلى القبول لممارسة العمل رغم المخاطر التي تداهمهم، كما يتم استبعاد هذه الفئات من التعليم، والتدريب. وعلى هذا الأساس يعتبر النزوح الريفي إلى المدينة، كما بيناه سابقا المصدر الرئيسي للنمو السريع في الاستيطان بالمناطق الحضرية وفي الاقتصاد غير المنظم، بحثا عن العمل، نتيجة للدخل المنخفض أو المعدم[2].

واللافت للانتباه أن العمل في القطاع غير الرسمي حسب عدد من تقارير مكتب العمل الدولي يتميز بانخفاض مستويات المهارة والإنتاجية، وبدخول منخفضة، وساعات عمل طويلة، وأماكن عمل صغيرة، وبظروف عمل غير مأمونة، وغير صحية، ونقص التكنولوجيا والتدريب، وعدم الاعتراف بالعمال في الاقتصاد غير المنظم، أو حمايتهم وفقا لتشريع العمل والحماية الاجتماعية، أو تسجيلهم ويرجع ذلك لأسباب غامضة[1].

وبالتالي يصبح القطاع غير الرسمي هو المصدر الوحيد لعمل يولد دخلا، ما دام العمال عاجزون عن العثور على وظائف أخرى أو أنشطة في القطاع الرسمي، بمعنى ندرة الفرص، وكثيرون ما يظلوا داخل مصيدة الفقر، خاصة في الظروف التي تتسم بارتفاع معدلات البطالة وازدياد الفقر، ليعكس ضغوط المادة وما يتبعه من سرقات وغش واحتيال وتسول، وكلما زاد المجتمع تحضرا كلما زاد الانحراف انتشارا[2]،

---

[2]- صليحة مقاوسي، **الفقر الحضري: أسبابه وأنماطه دراسة ميدانية بمدينة باتنة**، مرجع سابق، ص117

[1]- PREMIER RAPPORT, **conférence internationale du travail**, Bit**:"Vivre et travailler dans l'économie urbaine informelle",** Genève, rapport i(a) direction générale: s'affranchir de la pauvreté par le travail, 1er édition 91, session 2003, PP30-31

[2]- السيد علي شتا، **المتسولون وبرامج رعايتهم في الدول النامية**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص53.

رغم العديد من القوانين الصادرة كقانون التأمين القومي 1946 يتضمن تأمينا ضد البطالة كأسلوب من أساليب محاربة التسول[3].

ومن اللافت للنظر أن الأنشطة غير الرسمية التي يمارسها فقراء الحضر تظهر قدرا كبيرا من الدينامية والابتكار والإبداع، وتلبية حاجات المستهلكين الفقراء من سلع وخدمات منخفضة الأجر إلا أن العمالة المنتجة في هذا القطاع تواجه مشاكل أساسية كالجريمة والفساد، نتيجة غياب آليات فعالة لإنقاذ القوانين الأساسية لحماية هذه الفئة من العنف والجريمة، رغم أن معظمهم ينتجون سلعا وخدمات قانونية، لكنهم يعجزون عن التقيد بالشروط القانونية الإجرائية[4].

لماذا الفقر والحراك الاجتماعي؟ لأننا نتصور أن الحراك الاجتماعي هو نفسه مرهون بالمشهد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي داخل المجتمع، " فالحراك الاجتماعي هو تحرك الأفراد والجماعات من مراكز اجتماعية إلى مراكز اجتماعية أخرى في المجتمع نفسه، أو في مجتمع آخر، وهو وثيق الصلة بالتغيّر الاجتماعي، لأن الحراك الاجتماعي هو نفسه تغيّر اجتماعي، وسبيل تغيرات اجتماعية كثيرة جدا[1].

إن مسيرة حياة أبناء الفقراء تتميز بحركية اجتماعية ضعيفة جدا خاصة في بعض البلدان التي يكون فيها توزيع الدخل غير عادل كثيرا، "فأبناء الأسر الفقيرة لديهم فرص قليلة لمغادرة هذه الحالة مقارنة بهؤلاء الأبناء الذين نشئوا في أسر فقيرة ولكن ليست معوزة والذين لديهم بعض الفرص لتحسين وضعيتهم، فالبعض منهم يسمح له بتجاوز حد خط الفقر دون أن يبتعد كثيرا في ذلك.

وفي بلدان العالم الثالث بصفة خاصة، فإن الحركية الاجتماعية تكون محددة إما بالسياسة التي تسمح بفضل الفساد الذي يتبعها أحيانا، بالثراء الشخصي، أو في كثير من الأحيان بالإجرام، السرقة، المتاجرة بالمخدرات...الخ. وبطبيعة الحال إذا أخذت المقاييس الراديكالية وفقا لإعادة توزيع المداخيل عوض البرامج التربوية والصحية،

---

[3]- زكنية عبد القادر خليل، **الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المتسولين والمسجونين والمفرج عنهم**، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 2005، ص52.

[4]- PREMIER RAPPORT, conférence internationale du travail, Bit ,**Stratégie d'amélioration de la gouvernance des marchés du travail informels**, op.cit, P83.

[1]- صلاح الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص146.

فإن الحركية الاجتماعية يمكن أن ترتفع، ومسيرات الحياة تصبح تتعلق بصورة أكبر بالقرارات الفردية عوض المعطيات المفروضة من خلال حالة الفقر في هذه البلدان.فعندما يرتفع الفقر في سعته وعمقه ولا عدالته تكون الحتمية الاجتماعية تقريبا مطلقة[2]، **فالطفل** على سبيل المثال يكون مجبر على العمل ليساعد الأسرة على العيش، وهذا العمل سيكون حتما مرهون بتخليه عن المدرسة من مدخل الأولويات. وهنا تظهر عالمية الفقر بمستوى عالمية هذه الظاهرة -عمل الأطفال- التي لا يمكن أن تختلف أسبابها ومظاهرها في كثير من الأقطار، وتظهر بالموازاة مع ذلك ضرورة إيجاد مخارج اقتصادية عملية لظاهرة الفقر، لأن آثارها لا تتوقف عند حدود الجوع والمرض، وإنما تتعدّى ذلك إلى جدل فلسفي قائم هو: **أكون أو لا أكون**، وهنا تقع فعلا المشكلة في طبيعة هذه الكينونة في ضوء إقصاءات العوز اللامتناهية. فالفقر هو إذن صورة للراهن والمستقبل الاجتماعي بغض النظر عن أدبياته وفلسفاته الاقتصادية البحتة.

3- الهامشية الحضرية والقطاع غير الرسمي:

يشير **علي كنز** إلى أن اتساع دائرة التهميش الناتجة عن البطالة في الجزائر أصبحت تمس حاليا فئات اجتماعية واسعة لم يكن بمنأى عنها خريجوا الجامعات. هذا التهميش لا يقتصر فقط على الشباب المبعدين من العملية الإنتاجية، بل شمل المبعدين عن العملية الاستهلاكية وفي مجتمع يتميز باتساع قاعدة الهرم السكاني الحضري والشباني[1].

وحسب **مصطفى حجازي**[2] فإن الشباب على العكس مما يشيع في الأدبيات ليسوا شريحة واحدة، بل هم فئات لكل منها ظروفها وخصائصها وإمكانياتها وأزمتها، ويتوزعون عموما بين:

---

[2]- BLANDINE D et PIERRE S, **Mesures et démesure de la pauvreté**, Paris, éd puf,1ere édition, 2002, PP:122-123.

[1]- علي الكنز، **الجزائر في البحث عن كتلة جديدة، الأزمة الجزائرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

[2]- مصطفى حجازي، **الإنسان المهدور**، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ص210.

- الفئة المحيطة المترفة وهي قلة قليلة.
- الفئة المنغرسة اجتماعيا ومدرسيا، وهي فئة كبيرة طامحة لبناء مكانتها وأخذت حصتها من الفرص.
- فئة الشباب **المهمش** "الظل"، وهي الفئة الفائضة عن الحاجة، وبالتالي المستغنى عنها، والتي لا تدخل في حسابات السلطة ومخططاتها، إلا في مجال الحذر وقمعها، وهي الفئة المهدورة.

والهامشية كظاهرة سوسيولوجية تعد أحد أبرز الأعراض المتصلة بالبيئات الاجتماعية المتخلفة، وهي التي تعبر عن اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، إذ صرّح أحد العاملين في القطاع غير الرسمي قائلا:

يا حنا ماراناش قاع كاينين عندهم
ماراهمش قاع حاسبين علينا ماخدمونا
ماكتلونا مدارو حاجة ليا يساعفوني يلمدونا
قاع في بلاصة ويقضوا علينا حنا نتهنوا
منهم وهما يتهنوا منا مليحة بصح ربي
وكيلهم (مقابلة رقم 19)[*]

فالغضب دائما يأتي بعد إحساس الفرد أنه مهّمش ومحقور في بلاده مما يولّد عمليات شغب مختلفة بسبب ذلك ،فقد صرح **الباحث الجنيد حجيج** حول هذه النقطة قائلا:" وعليه فإن كل عملية شغب تأتي لتؤكد رغبة الشباب... في التغير الجذري، في ظل جو يسوده خلط بين الغضب والشك، والحقرة وكذا التهميش"[1].

استطرادا في ذلك تطرح الاتجاهات النظرية في السوسيولوجيا تساؤلا مفاده من هو الفرد المهمّش؟ وتجيب على النحو التالي[2]:

---

[*]- **بمعنى**:" إننا مهمشين كلية ولا يوجد من ينظر إلينا لم يوفروا لنا العمل، ولم يقتلوننا ولم يفعلوا أي شيء فإذا أرادوا استشارتي يجمعوننا كلنا في مكان ما ويقتلوننا نحن نهنا منهم وهم كذلك هل هذا شيء جيد الله وكيلهم".

[1]- HADJIDJ D, La Jeunesse algérienne: un contre pouvoir en émergence?, o**p.ci**t, P430.

[2]- إسماعيل قيرة، **علم الاجتماع الحضري ونظرياته**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص36.

- الفرد المهمش هو الشخص الذي يحتل وضعا متدنيا في إطار نظام التدرج الاجتماعي.
- هو كل إنسان يشعر بالغربة في وطنه.
- هو الذي لا يستطيع الوصول إلى حقوقه
- هو خارج فعالية السلطة أو الدولة و ليس لديه أي تأثير في المجتمع ولا أحد يعطيه دوره.

وفي هذا السياق يقدم **الباحث إسماعيل قيرة** بالاستناد إلى ثلاثة متغيرات (التهميش، عدم الرضا، التكيف) ستة جماعات فرعية لتصنيف الشباب وهي[3]:

أ. المهمشون: ويضمون:

- القطب الهامشي: يتكون من الحثالة الاجتماعية (اللصوص والمنحرفون).
- الانسحابيون: هم الجالسون على خط الساحة يتفرجون، لأنهم يعتقدون أن مجتمعهم تخلى عنهم، ويعمل على قطع الطريق أمام مشاركتهم في الحياة العادية.

ب. الناقمون.

ج. الإرهابيون.

د. الإسلاميون.

ه. الوطنيون.

و. العلمانيون.

تأسيسا عما سبق، فإن التعريف الإجرائي للشباب الهامشي هي:"... فئة اجتماعية معدلاتها العمرية ما بين (18 إلى 45) سنة والمبعدة من العملية الإنتاجية، لا تساهم في المجال السياسي، تمارس أنشطة توصف بالهامشية في المدن كأنشطة القطاع غير الرسمي.

---

[3]- فوضيل دليو وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص258.

أما من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها فقد صادفنا فئة من العاملين الشباب والذين عبّروا على استيائهم من المعيشة وإلى ما وصل الوضع بهم من المعيشة، وأكدوا ذلك بعدة مصطلحات منها:**"رانا مبردين"** أي ضائعين، **"رانا مكانش"** أي غير موجودين، **"حنا رانا التوالا في هذي الدنيا و في هذي سعيدة"**. بمعنى: "نحن الفئة الموجودة في آخر السلم الاجتماعي في المجتمع ومدينة سعيدة"، **"مكانش قاع لي حاسب عليك"** بمعنى: لا يوجد من هو مهتم بك... وكل هته المصطلحات نابعة من التهميش والإقصاء الاجتماعي التي تعاني منه فئة من المجتمع التي تمارس النشاطات غير الرسمية في الوسط الحضري السعيدي، والهامشية تعتبر عائق أمامهم ذلك للمشاركة في الحياة الاجتماعية وتطوير قدراتهم على العمل والارتقاء حيث تؤكد الشبكة الدولية للسياسة الثقافية (***RIPC***) من خلال ورقة عمل بعنوان:" الشباب والثقافة"، على أن الهامشية والإقصاء الاجتماعي للشباب، الآتية من عدم المساواة في الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، تساهم في بقاء الشباب خارج مجال المشاركة في الحياة الاجتماعية[1].

فالتهميش هنا عملية عمدية يقوم بها فرد أو جماعة بهدف محاصرة فئة اجتماعية لكي تتمثل لنمط من أنماط الاستغلال والتفاوت، كما يأخذ التهميش أشكالا متعددة، منها: الدائري[*] والهرمي. ففي ما يتعلّق بالأول (**الدائري**) يلاحظ أنه كلّما ابتعد الفرد عن المركز أصبح أكثر تهميشا، كما يمكنه أن ينتقل من دائرة إلى أخرى إما باتجاه المركز أو باتجاه الأطراف وعندما يزداد تهميشه وتسوء حالته والعكس بالعكس.

أما الشكل **الهرمي**[**] الذي يتخذه التهميش فغالبا ما يتجسد في علاقات لا تبادلية بحيث يأمر الأعلى (أ) من يليه (ب)، وهذا الأخير يأمر الشخص الذي يأتي بعده (ج) في الهرم التسلسلي وتستمر سلسلة الأوامر والتلقي إلى أن تصل إلى قاعدة الهرم.

---

[1]-DOCUMENT DE TRAVAIL, **Les jeunes et la culture**, France, Réseau International sur la Politique Culturelle, Septembre 2007, P1.

[*]- أنظر الشكل رقم (05) يمثل الشكل الدائري للتهميش، ضمن الملاحق

[**]- أنظر الشكل رقم (06) يمثل الشكل الهرمي للتهميش، ضمن الملاحق.

خلاصة:

تخفي الوضعية السوسيو-ديمغرافية للفاعلين داخل القطاع الرسمي خصائص متنوعة من حيث السن والجنس، البنية العمر ية، الوضعية العائلية، الأصل الجغرافي والمستوى الثقافي وتشترك الفئات العاملة بالقطاع في خاصية الهشاشة والإقصاء الاجتماعي، الشيء الذي يفيد في كون القطاع غير الرسمي تمكن من ضبط سوق الشغل، وفي الحفاظ على التوازن الاجتماعي بفضل الإمكانيات التي يوفرها في ضمان التشغيل وكسب المداخيل وتلبية مختلف حاجيات السكان، مما يمنحه عدة خصائص اجتماعية أخرى.

هكذا تمكن القطاع غير الرسمي من فرض نفسه داخل المجال الحضري كمظهر اقتصادي واجتماعي له مجموعة من الخصوصيات تميّزه عن القطاع الرسمي إذ استطاع أن يوفر الشغل لفئات واسعة من الأفراد وعلى رأسهم فئة الشباب،الفئة الأكثر ممارسة لأنشطة القطاع غير الرسمي وأن يندمج داخل الوسط الحضري لوجود عوا مل مساعدة.

من جهة أخرى أن أنشطة القطاع غير الرسمي تلعب دورا هاما في تحسين ظروف معيشية لكثير من الفئات البطّالة، صحيح أنها لا تقدم حلولا جذرية للخروج من شبح البطالة، إلا أن سبيل لتوفير الحد الأدنى من العيش الكريم وتصبح أكثر صعوبة لا وبل مستحيلة في ظل غياب أنشطة القطاع غير الرسمي، كما نجد أن أنشطته تتعايش وتتشابك مع أنشطة القطاع الرسمي، لهذا دمجه وجعله رسمي سيجعل منه أداة فعالة في مواجهة عدة ظواهر وكالفقر والبطالة كما ذكرنا.

وفي كل النقاط المذكورة سابقا من القطاع غير الرسمي نجده يقدم بالفعل فرصا للفقراء والمهمشين والعاطلين لكسب قوتهم والحصول على دخول أولية، كما ساهم في توفير فرص بديلة للعمل، وتوليد الدخل المعقول لمن انضموا إليه بمحض إرادتهم.

بشكل عام، يتضح أن العمل غير الرسمي قد يسمح بحركية قطاعية بسعي بعض العاملين في القطاع غير الرسمي إلى تغيير النشاط خاصة المستخدمين والعمال المستقلين وكذا المساعدين العائلين إلى حد ما وعلى المدى الطويل. وتم تأكيد الدور

الذي قد يلعبه متغير المكانة الاجتماعية في الشغل حيث تبين احتمال الحركية على أساسه إلى جانب المكانة القانونية، فمثلا التخطيط للانتقال من مجرد أجراء إلى عمال مستقلين أو مستخدمين أو مسؤولين وكذلك من مستقلين إلى أرباب عمل وذلك بتوظيف عمال آخرين أو من مستخدمين إلى مسيّرين فعلا.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

كان الهدف من هذه الدراسة تحليل ومناقشة ظاهرة الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في إحدى مدن الغرب الجزائري وهي مدينة سعيدة، وذلك للتعرف على أنشطة القطاع غير الرسمي في الوسط الحضري ومدى وجود فرصا للحراك الاجتماعي بين العاملين فيه.

إذ تمّت دراسة العوامل التي أدت بالفرد إلى ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي والدوافع التي من خلالها اختاروا هذا العمل وطبيعة الأنشطة التي يقومون بها في الوسط الحضري، وأيضا التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعاملين في القطاع غير الرسمي، ومدى تأثير العمل في القطاع غير الرسمي على تحقيق الحراك الاجتماعي فيها والعوائق التي تقف حجر عثر وتواجه العاملين بذات القطاع.

- لقد كان من الباحثين والمفكرين ممّن أدعوا أن دراسة القطاع غير الرسمي كانت من اختصاص الباحثين الاقتصاديين على اعتبار أنهم الأكثر بروزا واهتماما به، إلا أنه أعيد التفكير والنظر فيها وذلك ببروز بحوث عدّة في مجلات مختلفة كعلم الاجتماع والأنتروبولوجية والتي قامت بدورها بدراسة ظاهرة القطاع غير الرسمي من النواحي السوسيولوجية أو الانتروبولوجية، وما دراستنا إلا واحدة من بين هته الدراسات.
- لقد اختلف علماء الاقتصاد والاجتماع والأنتروبولوجيا في تحديد مفهوم القطاع غير الرسمي، حيث إن إيجاد تعريف موحد لهذا القطاع يعد من الأمور شديدة الصعوبة نظرا لاختلاف المعايير التي يقوم عليها التعريف علاوة، ووجود قصور في البيانات ومشكلات تعوق قياس وتحديد حجم هذا القطاع غير الرسمي عالميا ومحليا.

- **خاص بالبيانات الشخصية للعاملين في القطاع غير الرسمي:**

- الملاحظ أن أغلب المزاولين لأنشطة القطاع غير الرسمي، من أفراد العينة من الذكور، أما نسبة ممارسة هته الأنشطة غير الرسمية للمرأة فهو ينافس عمل الذكور إلا أن عملهن دائما يكون غير مرئي (خفي) أي داخل المنزل كالخياطة وصناعة الحلويات أو العمل كخادمات تنظيف في المنازل وحلاقة النساء.
- الملاحظ أن ظاهرة ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي هي بالدرجة الأولى ظاهرة شمولية حيث تشمل كل الفئات الاجتماعية بدون تمييز منهم: الشباب، الكهول، الرجال، النساء، الأطفال، البطالين، المتمدرسين، الطلبة الجامعيين، خريجو المعاهد، ذوي الشهادات العالية، والمستويات التعليمية المختلفة وأيضا العاملين في القطاع الرسمي (الحكومي).
- بالنسبة للفئات الأكثر ممارسة لأنشطة القطاع غير الرسمي من خلال الدراسة الميدانية اقتصرت على الفئة العمرية بين (18-49) عاما، مما يوضح إقبال الفئة الشابة والنشطة والقادرة على الجهد العضلي لمزاولة هذه الأنشطة، وسبب انخراطها يعود بالدرجة الأولى إلى البطالة التي تعاني منه الأكثرية من الشرائح الاجتماعية خاصة الشباب المتمدرس وغير المتمدرس.
- العمل المنزلي أو العمل الخفي الذي يمارس بين فئات الإناث في المنازل والذي يعتبر هو الآخر من بين النشاطات غير الرسمية، والذي يعتبر دخلا إضافيا لما يقوم به العاملون في الوسط الحضري وذلك لرفع مداخيل الأسرة من جهة، ومن جهة أخرى التعبير عن النفس بالعمل والقدرة النسوية على الإبداع في مجالات مختلفة من الأنشطة غير الرسمية؛ كالخياطة والطرز مثلا.
- من جهة أخرى تلعب الشبكات الاجتماعية دورا أساسيا في هذا الاندماج، إما عبرروابط القرابة، الأصدقاء أو العائلة، وتشكل صلة القرابة عمودها الفقري، ما يعني أن الشبكة العائلية تقوم بدور أساسي، وكثيرا ما تشكل موردا ذو قيمة إضافية، حيث تتدخل العائلة لتوفير ظروف الاستقرار والعيش بأشكال التضامن الاجتماعي ،هذا ما بيّنته الباحثة **"تشوافت كريمة"** في دراستها .

- إن ظاهرة ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي لا تخص فئة العاطلين عن العمل، بل بكل الفئات والشرائح الاجتماعية وحتى التي تعمل في القطاع الرسمي الحكومي.
- نسبة كبيرة من العاملين في القطاع غير الرسمي أفادوا أن لديهم مستوى دراسي مابين المتوسط والثانوي، كما أفادت فئة لا بأس بها من العاملين على حصولها على شهادات جامعية لكن الظروف المختلفة هي التي دفعتهم إلى ممارسة الأنشطة غير الرسمية.
- إن نسبة كبيرة العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي وخاصة غير المتمدرسين وذوي الشهادات الدنيا أفادوا أنه من الصعب الحصول على وظيفة في القطاع الرسمي، أما ذوي الشهادات الجامعية لديهم أمل في وجود عمل في القطاع الرسمي.
- نصف العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي من المتزوجين فبعضهم ينتمون إلى أصول ريفية، أتوا من ضواحي المدينة والبعض الآخر أصولهم حضرية أين ولدوا وعاشوا في مدينة سعيدة، كما أن النصف الآخر من غير المتزوجين (عزاب)، ولكن الملاحظ أن هناك فئة كبيرة في السن وهي ما زالت لم تتزوج[*] فأين نصنفها؟
- ينتمي معظم أفراد العينة إلى أسر كبيرة ومتوسطة الحجم وتتفق هذه الدراسة مع إحدى الدراسات التي أجرتها منظمة العمل الدولية، والتي قامت بربط العمل بالقطاع غير الرسمي بكبر حجم الأسرة، فالحجم الكبير للأسرة وارتفاع المعيشة وعدم وجود عمل في القطاع الرسمي ذو أجر ثابت يتسبّب في تقليل دخل الفرد بشكل كبير.
- من الواضح أيضا الوقوف على دور الأسرة والتي تعتبر الخلية الأساسية في بناء المجتمع من حيث أنها السبب في بعض الأحيان إلى دفع الأفراد، وخاصة الأطفال في ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي في السوق غير الرسمية بهدف المساعدة

[*]- أنظر المبحوث رقم (20) ضمن معطيات المقابلات الميدانية، ضمن الملاحق.

المادية، والمشاركة في مصاريف الأسرة والاستجابة لمتطلباتها بسبب ضعف دخل الأب أو لغياب الأجر تماما، أما بالنسبة لحجمها فهي من نوع الأسر الموسعة (كبيرة الحجم) بنسبة كبيرة على عكس الأسرة النووية (صغر الحجم) فهي قليلة.

- أغلب مشروعات الأنشطة التجارية كالباعة إما فردية أو جماعية، وتساعد المشروعات العائلية على خلق نسق أسري يتسم بالتعاون.
- أما فيما يخص مستويات الدراسة بالنسبة لأبوي العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي سواء الأب أو الأم، فإن أغلبيتهم صرحوا أن آبائهم وأمهاتهم من غير المتمدرسين ولم يتحصّلوا على شهادات جامعية أو ثانوية بل منهم من أنهى دراسته في الابتدائي أو المتوسط، ولم يكمل الدراسة بسبب الظروف الاجتماعية التي أجبرت الأب على العمل في سن مبكر.
- أما فيما يخص مهنة الأب، فالأغلبية صرحوا أن آباءهم كانوا يعملون لدى الغير إما في الزراعة أو التجارة أو سائقي المركبات المختلفة أو يعملون (كزوفرية) **والإنسان الزوفري؛** هو الشخص الذي يعمل خارج البيت مدة من الزمن ثم يعود (فرد دون سكن محدد)، أما عن الأمهات فمنهم من صرح أن أمه كانت إما تعمل عمل الخياطة أو صناعة الفرشة أو النسيج بالحلفاء أو صناعة الكسكس أو كعاملات عند الجيران أو تربية بعض أبناء الجيران، خاصة العاملين في القطاع الرسمي الحكومي: معلمة، أستاذة، ممرضة، طبيبة.
- أما عن راتب الأب أو الأم ،فمن المنطقي أننا لا نسميه براتب لأن الراتب يتحصل عليه من يعمل في القطاع الرسمي، فأغلبيتهم كانوا يعملون لدى الغير ويتحصّلون على أجرهم بالتراضي بالأسبوع أو بالشهر مع أخذ قسط منه في أيام العمل (المصروف كما يسمى)، وأيضا يوجد من الأعمال التي كانوا يقومون بها بالجملة أي يطلب المستأجر من الأجير عمل ما بمقابل ما والذي يسمى بالعامية (العمل بلاتاش).

- **خاص بنوعية العمل بأنشطة القطاع غير الرسمي:**

- إقبال العاملين على العمل في القطاع غير الرسمي نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة، والمتمثلة في البطالة خاصة لدى شريحة هامة في المجتمع السعيدي ألا وهي شريحة الشباب.
- بعدما كان العمل في أنشطة القطاع غير الرسمي لا يمس سوى بعض الأفراد غير المؤهلين علميا ومهنيا، أصبح الآن في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد.
- من الملاحظ أيضا تنوع وتعدد أنشطة القطاع غير الرسمي في الوسط الحضري ولديها تنظيم محكم حسب ما يقتضيه البيع في السوق غير الرسمية، وتخضع هي الأخرى لنمط العرض والطلب، وهذا عكس ما يقال عليها أنها غير ذلك.
- من الواضح أيضا أن العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي يعتبرونه عملا مستمرا ودائما، وأن أغلبية الأنشطة غير الرسمية التي يمارسونها هي في تطور دائم خاصة العاملين الذين ليس لديهم شهادات جامعية أو مهنية أما الطلبة وذوي الشهادات المختلفة والمتمدرسين، يعتبرونه عملا عابرا حتى يتحصلوا على عمل رسمي ودائم في القطاع الرسمي (الدولة).
- إن أغلبية العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي يعملون لصالح الغير وفئة قليلة منهم تعمل في الدكاكين (البراريك) الخاصة بها، ونسبة قليلة من المستجوبين يعدون عملهم هذا عملا مؤقتا حتى يغيرونه لكن في نفس القطاع غير الرسمي.
- ميول أغلبية العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي بعد مدة من العمل إلى النشاط المستقل والحر والابتعاد عن العمل عند الغير أي (صاحب عمل) لاكتساب الأجر بطريقة فردية، والتحصل على الحرية الكاملة لممارسة أنشطة غير رسمية أخرى مرغوب فيه بالنسبة لهم.
- من الملاحظ أيضا أن العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي في السوق غير الرسمية قد تتكون من فئات اجتماعية مختلفة المعالم، كالمستوى المعيشي جيد أو غير جيد، متوسط أو حتى الأغنياء أي أنها لا تمس شريحة الفقراء والبطالين والمهمشين وذوي الدخل المنخفظ فقط.

- يتبنى العاملون في أنشطة القطاع غير الرسمي استراتيجيات مختلفة كالتعاون والشراكة (الشركة)(*)، وذلك من أجل الاستمرارية في العمل وتحقيق الحاجات الاجتماعية؛ كالأمن والبقاء والعيش والانتماء عن طريق العمل كمجموعات اجتماعية عائلية بالدرجة الأولى.إذ بعضهم لا يحبذون هته الإستراتيجية من الشراكة لما تعود عليهم بالمشاكل كما صرح أحدهم قائلا" **الشركة هلكة**".
- وجود صراعات وفي نفس الوقت هناك تعامل واتحاد وشراكة بين العاملين المتصارعين يجعلنا أو يحيلنا إلى فكرة **جورج بالانديه** (Balandier G.) بالاتحاد التوتري (***L'union Tensional***)،و هذا مابينته الباحثة **"تشوافت كريمة"** من خلال دراستها سالفة الذكر.
- مرونة القطاع غير الرسمي من حيث استيعابه للعاملين في مختلف فئات السن والأعمار.
- نصف المبحوثين أقروا أنهم دخلوا إلى ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي في سن مبكرة من حياتهم وأنهم تعلموا مهارات مختلفة قبل وبعد الولوج إليه، إذ ساعدهم ذلك في ممارسة أنشطة اقتصادية غير رسمية متعددة بطرق سهلة.
- فيما يخص تسجيل المبحوثين في مكتب تشغيل الشباب أو عقود الإدماج المهني أو عقود ما قبل التشغيل اتّضح ما يلي: المبحوثين الذين ليس لهم شهادات أقروا أنّهم استفادوا من عقود ما قبل التشغيل لمدة سنة واحدة غير قابلة للتجديد، أما المبحوثين الذين تحصلوا على شهادات سواء جامعية أو التكوين المهني أقرّوا أنهم مستفيدين إلى حد الساعة من عقود الإدماج المهني منذ تخرجهم بأجر ما بين (7000,00 إلى 9000,00)، وأن هذا الأجر لا يكفيهم مما دفعهم إلى ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي...
- أما عن استفادتهم من برامج الدولة المختلفة (***ENSEJ***) أو (***ENGEM***) أفادوا كل المبحوثين أنهم لم يستفيدوا ولم يفكروا في ذلك بدواعي دينية أي **حرام**، وأكدوا

(*)- الشركة (الشراكة): فعل يقصد من وراءه الاشتراك في العمل من خلال منطق تقسيم العمل، التكاليف، الأرباح، وممارسة الأنشطة مع الوعي المتبادل بوجود شريك.

مرارا وتكرارا أنهم يبقون في عملهم هذا رغم صعوباته ولا يطلبون إعانات من الدولة فيما يخص برامج المختلفة، وهذه الإجابة لم تقنعي كباحث لأني أعلم وعلى يقين أن من بين الباحثين من تحصلوا على إعانات من الدولة ولم يوفقوا في تسيير مشاريعهم إذ بعضها أفلست وفشلت.

- أغلبية المبحوثين صرّحوا أن ليس لهم سجل تجاري أو رخصة من البلدية تثبت عملهم هذا مرجعين عدم تسوية وضعيتهم اتجاه السلطات المعنية (مديرية التجارة) إلى الضرائب المتزايدة والتأمينات الاجتماعية التي تفرضها الدولة عليهم باستمرار.
- من خلال هته الدراسة تبين أن هناك علاقة بين القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي وكل واحد منهما يكمل الآخر، ولا يمكننا الحديث عن أحدهما دون الرجوع أو التحدث على الثاني.

- **خاص بالحراك الاجتماعي للأفراد للعاملين في أنشطة غير الرسمية :**

- أفادت الدراسة أن معظم المبحوثين غير راضون عن عملهم الحالي، لأنه لا يحقق لهم إشباع حاجياتهم المادية، ولا يحقق لهم مكانة اجتماعية في المجتمع وخاصة نبذهم من طرف الآخرين واتهامهم ببيع المواد غير القانونية وعدم رضاهم أيضا فيما يخص قلة المدخول والإرهاق من العمل طوال اليوم والمناوشات اليومية مع الآخرين. بالإضافة إلى أن هذه الأعمال لا تضمن لهم مستقبل لا لهم ولا لأولادهم، أما قلة قليلة من المبحوثين أفادوا أنهم راضون عن عملهم هذا لأن أحوالهم المادية تغيرت إلى الأحسن وليس لهم بديل آخر يلجؤون إليه كونه العمل الوحيد الذي يعرفون ممارسته في الوسط الحضري.
- حوالي ثلث المبحوثين أفادوا أنهم لم يختاروا مزاولة أنشطة القطاع غير الرسمي على الطرق والشوارع بمحض أنفسهم بل الظروف الاجتماعية القاسية وعدم وجود عمل بالقطاع الرسمي بالإضافة إلى انتشار الرشوة والمعرفة في التوظيف في جميع القطاعات في مدينة سعيدة هو ما أجبرهم على ذلك.

- إن أغلبية العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي يصرحون أنهم اختاروا هذا العمل بمحض إرادتهم - **العمل غير الرسمي الإرادي**- ولم يدفعهم أي شخص لممارسته هته الأنشطة غير الرسمية.
- إن نصف المبحوثين أفادوا أن عملهم لا يوجد فيه ترقية لأنه بكل بساطة عمل غير رسمي وغير محمي ويتوفر على أدنى شروط الحماية القانونية ولا التأمينات الاجتماعية، فهو عمل فوضوي لا يمكن الارتقاء فيه، وتكون الترقية في هذا العمل إما باقتناء سلفة من الدولة أو من بعض الأشخاص لتوسعة العمل و تنويعه أي بعدما كان العامل يعمل لدى الغير يصبح يسيّر عمله وحده وينوع من نشاطاته شيئا فشيئا.
- إن مزاولة أنشطة القطاع غير رسمي تعتبر غاية أو مخرج حيوي يلجأ إليه كل فرد يبحث عن العمل لضمان قوته وقوت عائلته، فضلا عن هذا توضح لنا جليا ماذا يعني مزاولة الأنشطة غير الرسمية بالنسبة للعاملين ما دامت أنها تحل ولو نسبيا مشكلة البطالة، هذه الأنشطة بحكم سهولة الاندماج فيها وتهرب أصحابها من دفع ما يمليه القانون التجاري عليهم من دفع الضرائب، التسجيل ضمن السجل التجاري، الإعلان عن الممارسة التجارية... أصبح يلبي حاجيات الكثير من الناس لاسيما فئة الشباب، الكهول، الأطفال، وحتى النساء العاطلات عن العمل.الإخوة السلفيين وحتى ذوي الاحتياجات الخاصة، فتدني المستوى المعيشي، القدرة الشرائية، تفاقم المشاكل الاجتماعية كالبطالة مثلا كلها معطيات كفيلة بأن يلتحق العاملين بهذه الأعمال غير الرسمية بحكم أنها تسمح له بتحقيق رغباته وحاجياته، ومن جهة أخرى التهرب من القوانين التي تمليها الدولة كالضرائب كما بيناها سابقا، وهذا ما جعل أغلبية المبحوثين لم يفكروا في ترك العمل، أما الطلبة وخريجي المعاهد هم على تشوق في تركه شريطة حصولهم على عمل في القطاع الرسمي أو الدولة كما يقولون.
- إن العمل البديل الذي يريدونه أغلبية المبحوثين هو العمل في القطاع الرسمي أي العمل عند مؤسسات الدولة، ليتحصلوا بذلك على أحسن شيء لديهم والمفضل لديهم

من هذه الأعمال وهو حصوله على التأمينات الاجتماعية التي يفكر بها أغلبية المبحوثين لأنها قد توفر لهم مستقبلا خاصة بعد العجز عن العمل.

- **خاص بتمثّل مستقبل أنشطة القطاع غير الرسمي بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين:**

- كشفت الدراسة أن نسبة كبيرة من العاملين في القطاع غير الرسمي لم تفكر في إكمال الدراسة، وخاصة التي ليس لديها مستوى جيد زاعمة أن ليس لديهم مدخول يكفيهم لاستكمال الدراسة وأنهم تعبوا منها ولا يريدون الرجوع إليها مرة أخرى للمعاناة التي عانوها في فترة الدراسة من نقص التكاليف المختلفة، أما خريجي الجامعات خاصة من الطلبة لديهم رغبة وتقبل لاستكمال دراستهم وذلك لتحسين أوضاعهم المعيشية مستقبلا والبقاء على مزاولة هذه الأنشطة غير الرسمية (البيع) في أوقات الفراغ كالعطل المختلفة.
- أغلبية المبحوثين ذوي الأقدمية في العمل غير الرسمي صرحوا وأكدوا على أنهم يريدون تطوير وتوسيع نشاطاتهم غير الرسمية، سواء من حيث الفضاء أو المكان الذي يمارسون فيه أو من حيث رأس المال، كما يحبذون أن يعملون بمفردهم على عكس (الشراكة)، وتحويلهم للنشاط غير الرسمي إلى نشاط رسمي
- أما المشاريع التي يريد المبحوثين من العاملين تحقيقها مستقبلا تتمثل في الحصول على منصب عمل دائم أو توسعة المشروع، بحيث يصبح العامل هو صاحب العمل، أو الحصول على محل لممارسة هته الأنشطة وتنويعها على حسب حاجة الزبائن.
- بالنسبة لتفضيل الآباء أن يعمل أحد أبناءه بنفس عمله، أكد المبحوثين أنّهم لا يفضلون ذلك، لكن إن استدعى الأمر فلا بديل على ذلك حسب رأيهم ومساعدتهم لأنفسهم ولأسرهم كانت من الأولويات لدى الأب لأن الاتكال (أي اتكال الأبناء على الآباء في توفير المعيشة) أخطر من الرفض (أي رفض الآباء لعمل الأبناء في القطاع غير الرسمي)، كما بينت الدراسة أيضا أن جل المبحوثين المتزوجين صرحوا بعدم تفضيلهم أن يعمل أو يزاول أحد أبنائهم مستقبلا نفس عملهم السبب في ذلك أنه لا يضمن مستقبلهم.

- وجود ظاهرة التوارث المهني في مجتمع الدراسة، حيث كان يزاول أغلبية الإخوة للقطاع غير الرسمي (العمل في مجموعات اجتماعية)(*)، إذ أن العاملين وجدوا إخوتهم وبعض آبائهم يزاولونا كمثل هذه الأنشطة، كما أن البعض الآخر فئة قليلة صرحوا أن آبائهم يعملون في القطاع الرسمي كالمؤسسات الاقتصادية والإدارة.
- وجود علاقة عضوية بين الفقر والأنشطة غير الرسمية وربط القطاع غير الرسمي بالفقر له مبرراته عند العديد من الباحثين، على اعتبار أنه يستوعب عمالة فقيرة وغير ماهرة أو شبه ماهرة ومهاجرة من الريف، وتزاول أنشطة تقوم على رأس مال ضئيل... وربما كانت هناك بعض الشواهد والنتائج المتسقة مع وصف البعض للقطاع غير الرسمي بأنه قطاع الفقراء، والذي يقدم فرصا للفقراء والمهمشين والعاطلين والباحثين عن فرصة عمل لكسب قوتهم والحصول على دخول معقولة، كما أنه يساهم في تقليص الفقر من خلال توفير فرص العمل، وتوليد الدخل وتوفير سبل اكتساب دخول معقولة لمن انظموا إليه بمحض اختيارهم، أو عن طريق التوارث المهني.
- إن القطاع غير الرسمي أصبح لا يضم بالضرورة فقراء الحضر، وإنما أصبح ملجأ لأغلب اليد العاملة البطالة الباحثة عن فرصة عمل على اختلاف خصائصها الاجتماعية والاقتصادية، لأن مشكلة البطالة مست كل شرائح المجتمع.
- يوجد من الشباب من استطاعوا تحسين وضعيتهم الاجتماعية عما كانوا عليه من قبل حيث أن أغلبيتهم كانوا يعملون عند الغير (مجرد عامل يومي لدى أصحاب المحلات في السوق) واليوم أصبحوا يملكون محلات مستقلة خاصة بهم.
- إن العمل غير الرسمي في غاية التعقيد اعتبارا للاعتراف الاجتماعي بالوضعية المهنية للعاملين غير الرسميين الذين يخططون لمستقبلهم انطلاقا منها و في إطارها لاسيما وأنه بالنسبة للكثيرين بديل لوضعية مهمشة أو اختيار أفضل في محيط معين.و بعدما كان ينظر إليه كمرحلة انتقالية قصيرة أو مؤقتة سوف توارى بزوال

(*)- مجموعة من الأفراد يعملون في مجموعات قرابية مثلا: كعمل الأب مع ابنه.

أسبابها ،أثبتت بأنه باق وفي تطور مستمر وهذا مابيّنه **كرييتيينو**[1] (Cretieneao A.M) حيث أكدت بأن المهمشين والمعوزين كانوا يلجؤون في البداية إلى النشاطات غير الرسمية بغرض العيش والبقاء في محيط اقتصادي متأزم (أي كحل مؤقت للفقر وللأزمة ولنقص الشغل ولضعف المؤهلات وكرد فعل هجومي على العراقيل الإدارية والصعوبات المالية)، إلا أن الأمر تغير لتصبح ظاهرة دائمة وديناميكية..

- **خاص بنمط السكن والعمل بأنشطة القطاع غير الرسمي:**

- أغلبية العاملين في القطاع غير الرسمي قد ترعرعوا مع العائلة الموسعة وكانوا يمكثون ويسكنون معها لعدة سنوات قبل وبعد العمل في أنشطة القطاع، وبعضهم من تحسنت وضعيته السكنية بعدما تحصلوا على سكن اجتماعي ذو طابع إيجاري والبعض الآخر استفادوا من البناء الريفي، وغيرهم مما استفادوا من مبلغ مالي يقدر بـ(700000,00) لتسوية السكن وهذا ما يسمى بـ(السكن الهش).
- أغلبية العاملين في القطاع غير الرسمي صرحوا بعدم امتلاكهم لوثائق السكن وأن سكناتهم إما هشة أو فوضوية، وهذا ما أدلت به بعض الدراسات التي أكدت العلاقة الموجودة بين اللارسمية في مجال العمل واللارسمية في مجال السكن.
- بعض الباحثين صرحوا بأن ليس لهم مسكن يأويهم وهم الآن في حالة كراء وقدر ذلك حسبهم ما بين (8000,00/ 16000,00) وبعضهم ساكن في محلات الرئيس (الدكاكين التجارية).
- أهمية الحصول على السكن الرسمي والاستقرار الاجتماعي من الأولويات الخاصة بالنسبة للعاملين في القطاع غير الرسمي وذلك للأهمية القصوى لها.
- تختلف الوضعية المادية والاجتماعية للعاملين في القطاع غير الرسمي من خلال الفضاء السكني، إذ ليس كل العاملين من ساكني الأحياء المتخلفة والفقيرة، بل يوجد

[1]- BELLACHE Y, ADAIR Ph, Le secteur informel en Algérie, approches, ampleur et mobilité de la main d'ouvre, **Conférence internationale sur les inégalités et le développement dans les pays méditerranéens**, Galatasaray Université, Istanbul, Turquie, 21-23 Mai 2009, P6.

منهم من هم ساكني الأحياء الراقية لكن يبقى الواقع المعيشي وتدني المداخيل أو حتى انعدامها هو الدافع الأساسي وراء الانخراط في القطاع غير الرسمي.

- **خاص بالحركية الاجتماعية للشباب الممارسين للنشاطات غير الرسمية:**

- يتأثر الدخل بموقع المكان أو الفضاء التي يتم فيه البيع، فأولئك الذين يمارسون نشاطهم في الأماكن المزدحمة من الحي يكتسبون دخلا أكثر من أولئك الذين يمارسونه في المناطق السكنية البعيدة عن الحي، وأيضا مداخل الأحياء الكبرى وذلك لسهولة الشراء بالنسبة للزبائن.
- يعد العمل بأنشطة البيع إحدى الآليات التي يتبعها العاملين للتكيف مع الظروف الفقر، فغالبا ما يبدؤون النشاط برأس مال ضئيل ثم يبدؤون في تطويره، وذلك بعد مدة زمنية كبيرة وجهد كبير.
- إقرار المبحوثين أن الأرباح التي يأخذونها من خلال ممارستهم لهته الأعمال توزع ما بين مصروف العائلة أي إعالة الأسرة، وشراء ملابس وملتزمات شخصية.
- من الملاحظ أيضا تشوق العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي إلى العمل بجد وذلك للانتقال إلى أنشطة القطاع الرسمي، والتحول بذلك من عامل لدى الغير إلى رب عمل مستقل وصاحب عمل، والعمل إلى الحراك نحو الأعلى أي الحراك الصاعد.
- الاهتمام بظاهرة الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي والتي تتميز بالحركية الاجتماعية الدائمة، سواء في مجال البحث العلمي أو البحث الميداني وذلك ليتسنى للباحثين تنظيمها أو التقليل منها يطرح تساؤلا حول العاملين في حد ذاتهم، أي كفاعلين اجتماعيين كونهم القلب النابض للظاهرة بالإضافة إلى الوسط الحضري الذي تمارس فيه مختلف هته الأنشطة.
- صرح المبحوثين أنهم قد يدّخرون بعض من الأموال التي يتحصلون عليها من خلال ممارستهم لأنشطة القطاع غير الرسمي ومقسمة كالآتي: إما للكراء أو مصاريف الكهرباء والماء أو المرض.

- الحراك الاجتماعي الصاعد يرتبط بفئة الأعمار الكبيرة أو فئة الشباب والحراك الاجتماعي الهابط يرتبط بفئة الأعمار الصغيرة كعمالة الأطفال.
- الحراك الاجتماعي الصاعد يرتبط بفئة الأميين والحراك الاجتماعي الهابط يرتبط بفئة خريجي الجامعات، كونهم يقضون مدة زمنية كبيرة في الدراسة على غرار الأميين الذين بدأوا ممارسة هته الأنشطة في سن متقدم.
- الحراك الاجتماعي الصاعد يرتبط بأسر كبيرة الحجم والحراك الاجتماعي الهابط يرتبط بصغر حجم الأسرة.

- **خاص بالمشاكل والعوائق التي تحول دون ممارسة هذا أنشطة القطاع غير الرسمي:**

- وعي العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي بلا قانونية عملهم هذا وتخوف أغلبيتهم من الإجراءات القانونية المطبقة من طرف السلطات المعنية، وخاصة المتعلقة بالسجل التجاري والضرائب المتوخاة على ممارسة العمل بطرق غير رسمية ونظرتهم إلى عملهم هذا المرفوض وغير المحمي، وغير المستفيد من كل الامتيازات المهنية المتعارف عليها، رغم أن غالبية المبحوثين ذو مستويات تعليمية تؤهلهم للحصول على مناصب عمل رسمية أحسن وأفضل.
- العمل دائما بعدم الطمأنينة، دخولهم موسمية وعدم استقرار العمل كما يسودهم عدم الرضا عن أنفسهم وعن عملهم ويقرّون بتدني المكانة الاجتماعية.
- نظرة العاملين للمستقبل المجهول من خلال حالات الإحباط التي يعانون منها من خلال ممارستهم لأنشطة القطاع غير الرسمي غير الدائم، وغير المستقر والمرفوض من البعض خاصة لدى السياسيين وواضعي القرارات الذين ينظرون إليه أنه زائل لا محالة.
- تسهم مزاولة الأنشطة غير الرسمية إلى تفاقم المشكلة الحضرية وذلك بما تجلبه من أعداد كبيرة من العاملين المهاجرين من الريف إلى المدينة.
- بينت الدراسة أن المشاكل والعوائق الرئيسية التي تحول دون ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي في الوسط الحضري خاصة هي مضايقات شرطة البيئة

والعمران (عمليات المطاردة والمصادرة والتغريم)، ومعاناتهم من التنقل من مكان إلى آخر وأيضا مضايقات صاحب العمل،أصحاب المساكن المجاورة من للأحياء التي تمارس فيها هته النشاطات كحي **لامارين** (***La Marine***)، **موبيتشو** (***Mobitcho***)، حي أول نوفمبر، المارشي الكبير أو السوق المغطاة، سوق الأحد، سوق الأربعاء، سوق النسا وسوق الزيتون، **لاقار** (بجانب ***لاردوت*** ***Lardoute***)... والأسواق الموجودة في مختلف بلديات الولاية، وفي بعض الأحيان مضايقات الزبائن في الشكاوي ضدّ العاملين في القطاع غير الرسمي فيما يخص جودة ونوعية السلع المعروضة للبيع أو التحرش الجنسي في بعض الحالات.

- إن بروز الصعوبات الاقتصادية و استمرار الزيادة في نسب النمو الديمغرافي حتى منتصف الثمانيات، وانتكاس في الحراك الاجتماعي والمهني للعاملين في القطاع غير الرسمي وتعميق في التفاوت الاجتماعي، أدى إلى تهميش عدد كبير من الأفراد، نتج عنه النزول دوريا إلى الميدان للبحث عن مكانة لهم داخل المجتمع، فاندماجهم الاقتصادي قد يسلك طرقا صعبة فهم يستخدمون كل المصادر المتاحة لهم بما في ذلك الاقتصاد الموازي بممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي كآخر حل لديهم للعيش.
- توجد صعوبة في تغيير العمل غير الرسمي أو الحصول على عمل آخر، وهذا ما يتنافى مع ما جاءت به كتابات تقرير منظمة العمل الدولية، والتي قدمت تعريفا للقطاع غير الرسمي وتضمن هذا الأخير سبعة خصائص أولاها سهولة الدخول في أنشطته.
- إن العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي غير مسجلين في مكاتب العمل ولا الضمان الاجتماعي، والشعور بعدم الجدية من جانب السلطات المعنية بحل مشكلاتهم.
- إن تزايد العاملين بالأنشطة غير الرسمية أدى إلى اتساع الأحياء لمزاولة هذا النشاط وتدهور الأحياء الحضرية وارتفاع معدلات البطالة، وازدحام الأرصفة من

جراء تكاثر الباعة وارتفاع عدد المتسولين والمنحرفين، مما أدى إلى خلق مشاكل وعوائق أثرت على الميزة الحضرية للمدينة.

- وهكذا، تلعب أنشطة الإنتاج غير الرسمي دورا ديناميكيا في تنشيط الحياة الاقتصادية بالمدينة، خاصة في ميدان البناء والأنشطة المرتبطة به، غير أنها ما تزال تعيش من عدة صعوبات، وتصطدم بمشاكل مادية وتنظيمية في نفس الوقت، فأغلب الوحدات الإنتاجية يحتاج تأسيسها إلى رأسمال مهم وتأهيل مهني، وتعاني من حدة المنافسة المشروعة للوحدات الإنتاجية الرسمية، وبنيتها الداخلية تتجه نحو التقلص بسبب غياب دعائم بعض الأنشطة غير الرسمية ذات القيمة التراثية كقطاع النسيج والألبسة خاصة المنتوجات الصوفية والجلدية المعروفة في مدينة سعيدة، وكذلك بضع الأنشطة المختلفة حيث تعاني صعوبات في الحصول على المواد الأولية.
- إذن تبقى مزاولة وممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي من طرف العاملين غير الرسميين كاعتبارهم فاعلين اجتماعيين على حرمانهم من مزايا وإيجابيات مختلفة، نذكر على سبيل المثال: الحماية الاجتماعية، الإعانات العائلية، العطل مدفوعة الأجر، إجراءات حوادث العمل، التقاعد...

في الأخير، يجب معرفة أن فهم أي ظاهرة اجتماعية قد لا يكون بالتركيز على بعض الحـالات، وإنّما العمل على دراسة ومتابعة حالات أخرى تمارس أنشطة القطاع غير الرسمي وذلك ليتسنى لنا جمع معلومات مختلفة حول موضوع البحث والتي قد تكون نتائجها مختلفة تماما لما توصلنا إليه، وعلينا أن نشير أيضا أنّه لا ينبغي أن ننظر إلى هته الدراسة بوصفها دراسة نهائية مكتملة،بل على أنّها دراسة في مجال علم الاجتماع الحضري، أو باعتبارها مقدمة لدراسات أخرى في أوساط حضرية مختلفة عن ما درسناه.

مراجع الدراسة

مراجع الدراسة

أ- المراجع باللغة العربية

√ الكتب:

1. إبراهيم علي عبد الرزاق، علم الاجتماع الاقتصادي، كلية الآداب، جامعة المنيا، (2001/2000).
2. ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، مطبعة محمد عاطف، مصر، د.ت
3. أندراوس عاطف وليد، الاقتصاد الظلي: المفاهيم، المكونات، الأسباب، الأثر على الموازنة العامة، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
4. أحمد صيام عزة عبد المجيد، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفقراء في القطاع غير الرسمي في مصر- دراسة ميدانية لعينة من المشتغلين ببعض المهن الهامشية في حي حضري بمدينة القاهرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
5. أحمد فاروق يوسف، السلوك السياسي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1979.
6. بدوي أحمد زكي، معجم مصطلح العلوم الاجتماعية انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.
7. بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
8. بودون ريمون، بوريكو فرانسوا، المعجم النقدي في علم الاجتماع، ط2، تر: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.
9. بوتومور توم، الطبقات في المجتمع الحديث، ط2، تر: محمد الجوهري وآخرون، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1979.
10. بوحوش عمار، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

11. بومخلوف محمد، التحضر وواقع المدن العربية، تحرير: حفر زكرياء دراسات المجتمع العربي المعاصر، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999.

12. بومخلوف محمد، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

13. بيومي محمد أحمد، أسس وموضوعات علم الاجتماع، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001.

14. توهامي إبراهيم وآخرون، التهميش والعنف الحضري، سلسلة الدراسات الحضرية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

15. ثروت إسحاق عبد المالك،" الهامشية الحضرية دراسة عن أحياء جامعي القمامة بمدينة القاهرة"، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد 7، دار المعارف، القاهرة، 1988.

16. جلبي علي عبد الرزاق وآخرون، القطاع الرسمي في مدينة القاهرة: التقرير الثاني، المجتمع المحلي وملامح القطاع غير الرسمي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2001.

17. جلبي علي عبد الرزاق وآخرون، القطاع الرسمي في مدينة القاهرة: التقرير الثالث، دراسة على المنشآت: البنية والتنمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2004

18. جلبي علي عبد الرزاق، المشكلات الاجتماعية، دراسات معاصرة في " العنف، الجريمة المنظمة"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005

19. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة عن سوق العمل في مصر، القطاع غير المنظم، القاهرة، يونيو 1985.

20. جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، تر: محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2000.

21. الجوهري محمد، المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.

22. الجولاني فادية، علم الاجتماع التربوي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1993.

23. حجازي مصطفى، الإنسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2005

24. حسان محمد حسان وآخرون، الأصول الاجتماعية للتربية، دار الشعاع للطباعة، القاهرة، 1985.

25. حجازي عزت، الشباب العربي ومشكلاته، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فبراير، 1985.

26. الحضاونة محمد، وآخرون، الفقر والبطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، 1998.

27. الخواجة محمد ياسر، علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010.

28. خروف حميد وآخرون، الإشكالات النظرية والواقع- مجتمع المدينة نموذجا، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1999.

29. خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1984.

30. خواجة عبد العزيز بن محمد، علم الاجتماع المعاصر: من الجذور إلى الحرب العالمية الثانية، دار نزهة الألباب، غرداية، الجزائر، 2007.

31. دليو فضيل، مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

32. دليو فضيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

33. الدقس محمد، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1987.

34. درويش مصطفى عبد الرحمن ،ديمقراطية التعليم الجامعي دراسة ميدانية، مكتبة الطليعة، أسيوط،مصر، 1987

35. رأسمال عبد العزيز، كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية دراسة سوسيولوجية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

36. الزيات كمال عبد الحميد، علم الاجتماع المهني: مدخل نظري، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1980.

37. الزواوي خالد ، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.

38. زرواتي رشيد، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، دار هومة للنشر، الجزائر، 2002.

39. زكنية عبد القادر خليل، الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المتسولين والمسجونين والمفرج عنهم، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 2005.

40. سعد الدين إبراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988.

41. سراج الدين إسماعيل ويوسف محسن، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1997.

42. سكوت جون، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ط2، تر: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2006.

43. سعفان حسن شحاتة، أسس علم الاجتماع، ط9، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، د.ت.

44. السيد الحسيني وآخرون، القطاع غير الرسمي في حضر مصر: التقرير الأول،المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1996.

45. السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1981.

46. السيد عبد الحليم الزيات، البناء الطبقي الاجتماعي مدخل نظري ودراسة سوسيو- تاريخي، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.

47. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.

48. السيد علي شتا، المتسولون وبرامج رعايتهم في الدول النامية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004 .

49. السيد سميرة أحمد، مصطلحات علم الاجتماع، ط1، مكتبة الشقري ،الرياض، 1997.

50. شروخ صلاح الدين، علم الاجتماع التربوي، دار العلوم، الجزائر، 2004

51. شكري علياء وآخرون، علم اجتماع المرأة، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001.

52. الشخيبي علي السيد، دراسات في المدرسة والمجتمع، دار الثقافة، القاهرة، 1984

53. صيام شحاتة، التحضر الرث والتطور الرث، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1997.

54. الطبيب مولود زايد، دور الحراك الاجتماعي في الحصول على المكانة الاجتماعية وعلاقة ذلك ببنية ونظام المجتمع، جامعة الزاوية، ليبيا، د.ت.

55. الطنوبي محمد عمر، التغير الاجتماعي، منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي و شركاءه، جامعة الإسكندرية، جامعة عمر المختار، ليبيا، 1996.

56. طولان أماني عزت، القرية بين التقليد والحداثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995

57. العسوي حسن إبراهيم، نحو خريطة طبقية لمصر: الإشكالات النظرية والاقتراب المنهجي من الواقع الطبقي المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1989.

58. عثمان إبراهيم، الأصول في علم الاجتماع، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1983.

59. عبد الباري إسماعيل حسن، أسس علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1980.

60. عاطف عبد الفتاح، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1985.

61. عبد المعطي عبد الباسط محمد، دراسة استطلاعية عن خصائص ومشكلات المرأة في القطاع غير الرسمي في حي شعبي بمدينة القاهرة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (15)، الأمم المتحدة، 1989.

62. عسري عبد الرحمان، علم النفس والإنسان، دار الجامعية للطباعة والنشر، 1993.

63. عبد المقصود النعماني عبد الرحمن، دراسات في علم الاجتماع الصناعي، شركة طنطا للمهمات المكتبية، طنطا، مصر، 1989.

64. عبد الله محمد عبد الرحمن، النظرية السوسيولوجية الكلاسيكية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الأزارطة، الإسكندرية، 2006.

65. عبد المعطي والسيد جابر سامية، أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

66. عبد المنعم فادية عمر، مبادئ العلوم الاجتماعية، ط1، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.

67. عثمان ماجد، السكان وقوة العمل في مصر، الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005.

68. العمايرة محمد حسن، أصول التربية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1999

69. عبدا لمولى محمود، العالم الثالث ونمو التخلف، ط2، الدار العربية للكتاب، 1990.

70. عودة محمود، أسس علم الاجتماع، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.

71. غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، تحرير ومراجعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979.

72. غيث محمد عاطف، التغير الاجتماعي والتخطيط، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1996.

73. غيث محمد عاطف، تطبيقات في علم الاجتماع، دار الكتب الاجتماعية، الإسكندرية، 1970.

74. غيث محمد عاطف، علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري، دار النهضة العربية، مصر، 1990.

75. غدنز أنتوني، علم الاجتماع، تر: فايز الصياغ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005.

76. غريب سيد أحمد، الطبقات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

77. غريب سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.

78. غريب سيد أحمد، قياس الحراك الاجتماعي: في دراسات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1975.

79. غريب سيد أحمد محمد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

80. غامري محمد حسن، ثقافة الفقر:دراسة في أنتروبولوجية التنمية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1980.

81. فرج طه، علم النفس الصناعي والتنظيمي، دار المعارف، القاهرة، 1992.

82. قدوري مريم أحمد، الاقتصاد الموازي بين الجزائر والإمارات فضاء أبطاله نساء، ط1،دار الكتاب الجامعي،دولة الإمارات العربية- الجمهورية اللبنانية،2017

83. قنوص محمد صبحي، أزمة التنمية في المجتمع العربي، ط1، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلام، ليبيا، 1992.

84. قراشني جاي، الاقتصاد غير الرسمي، جوان 1989.

85. قيرة إسماعيل وغربي علي، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

86. قيرة إسماعيل، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

87. قيرة إسماعيل وآخرون، التهميش والعنف الحضري، سلسلة الدراسات الحضرية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004.

88. قيرة إسماعيل وآخرون، التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004.

89. قيرة إسماعيل، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، د/ت.

90. قاسيمي ناصر، دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

91. الكردي محمود، التحضر: دراسة اجتماعية، الكتاب الثاني الأنماط والمشكلات، دار المعارف، القاهرة، 1986.

92. كرو جراهام، الاجتماع المقارن والنظرية الاجتماعية: ما بعد العوالم الثلاثة، تر: جمال محمد أبو شنب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

93. الكنز علي، الجزائر في البحث عن كتلة جديدة، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

94. محمد الحسن إحسان، النظريات الاجتماعية المتقدمة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

95. مشهور أميرة والمهدي عالية، القطاع غير الرسمي في شياخة معروف دراسة استطلاعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1994.

96. معوض جلال، الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث التنمية، مكتب التنمية رقم 02، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988.

97. مجدي حسين جمال، دراسات اجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.

98. محمود سعيد عبد الخالق، الاقتصاد الخفي وظاهرة غسيل الأموال، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، يوليو 1999.

99. معن عمر وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1994.

100. ميشال مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، تر: عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

101. محمد على محمد وآخرون، دراسات في التغير الاجتماعي، ترجمات، ط1، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1974.

102. مدحت حسنين وآخران، إدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000.

103. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ومعهد الدراسات الاجتماعية لاهاي–هولندا، إمكانات التنمية بين ذوي مستوى المعيشة المنخفض، القاهرة، 1983.

104. وورسلي بيتر، العوالم الثلاثة الثقافة والتنمية العالمية، ج2، تر: صلاح الدين محمد سعد الله، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987.

105. وليكينز إليزابيت، مبادئ العلوم الاجتماعية، مراجعة التعريب والترجمة والإعداد: فادية عمر الجولاني، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.

√ المجلات والدوريات:

106. البداينة ذياب، المجالي فايز، "الحراك الاجتماعي بين الأجيال والتفضيل المهني لدى الأبناء"، مجلة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر، العدد 9، السنة الخامسة، يناير 1997.

107. بودبابة رابح، خروفي مصطفى، "محاولة تسيير الفقر الحضري في شمال إفريقيا،حالة الجزائر والمغرب وتونس"، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد 56، العدد 4، أكتوبر 1996.

108. البيلي صالح عمر عبد الحي، "الاقتصاد الخفي في الدول النامية: اتجاهات وتوقعات"، دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد 3، يوليو 1997.

109. حسين رضا مرزوق، "القطاع غير المنظم في حضر الدول النامية"، ج2، وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب، سلسلة دراسات في القوى العاملة والتدريب، العدد 11، القاهرة، 1984.

110. الحلالشه فاروق، "الحراك الاجتماعي من وجهة نظر العاملين الذين غيروا مواقعهم المهنية ومهنهم"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 24 ، العدد 3، أيلول 2008.

111. خطابي أحمد، "بطالة الشباب في الوطن العربي، دراسة تحليلية إحصائية"، مجلة البحث والدراسات في العلوم الاجتماعية، جامعة سكيكدة، 04 ماي 2009.

112. الخوالدة محمد، عناقرة فاطمة، "دور التعليم في الحراك الاجتماعي للمرأة العاملة من وجهة نظر عينة من النساء العاملات في المجتمع الأردني وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد 1، 2007.

113. دور إليزابيث، "نظرية التبعية"، تر: نبيل مرزوق، مجلة جدل، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، قبرص، د.ت.

114. زيتون محيا، "الاستخدام في القطاع غير النظامي"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 52، العدد 23، سبتمبر 1995.

115. شومان محمد، "عمالة الأطفال في مصر"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 23، العدد 1، 1986.

116. طبال لطيفة، "التغير الاجتماعي ودوره في تغيير القيم الاجتماعية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8، جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، جوان 2012.

117. طه الفقير حسين، "الأنشطة غير الرسمية ومشكلاتها في مصر"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 25، العدد 1، يناير 1988.

118. عباس محمد ، "73 مليون عربي تحت عتبة الفقر"، مجلة النصر، العدد 151، سبتمبر 1997.

119. عبد التواب عبد اللاه عبد التواب،" الحراك الاجتماعي في التعليم الثانوي الفني دراسة ميدانية"، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، العدد 4، 1988.

120. فرناندو ريمرز، "الفرص التعليمية للأسر ذات الدخل المنخفض في أمريكا اللاتينية"، تر:زينب علي النجار، مستقبليات، المجلد 29، العدد 4، ديسمبر 1999.

121. فيتو تانزي، "الاقتصاد السري أسباب الظاهرة المالية وآثارها"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 22، 1987.

122. قيرة إسماعيل، "الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد241، بيروت، لبنان، مارس 1999.

123. قيرة إسماعيل، "الفلاحون في المدينة بين التكريس والعولمة"، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 2، سبتمبر 1999.

124. قيرة إسماعيل، "القطاع غير الرسمي في الدول الاشتراكية في العالم الثالث"، مجلة سيرتا، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، العددان 6-7، جويلية 1992.

125. قيرة إسماعيل، "ماذا سيفعل منظرو التبعية قبل منتصف الليل"؟ مجلة جدل، عيبال للدراسات والنشر، قبرص، د.ت.

126. قيرة إسماعيل، "مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربي، دراسة تحليلية لواقع القطاع الحضري غير الرسمي"، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 7، مارس 1994.

127. قيرة إسماعيل،" من هم فقراء الحضر"، مجلة المستقبل العربي، العدد 8، بيروت، 1996.

128. قيرة إسماعيل، "الوضع الطبقي للرأسمالية الرثة في مجتمع المدينة"، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة قسنطينة، جوان 1995.

129. مشهور أميرة وآخران، "القطاع غير الرسمي في حضر مصر: إطار نظري للدراسة"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 25، العدد 2، مايو 1988.

130. محمد حسن، "القطاع غير الرسمي: بين الدولة والعاملين به"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع والثلاثون، العدد 1، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، يناير 2000.

131. مجاهدي الطاهر، "تقدير الذات لدى المعلم وعلاقته بالرضا عن العمل"، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 1، الجزائر، أفريل 2009.

132. صليحة مقاوسي، "مساهمة القطاع غير الرسمي في تخفيف بعض أزمات جيوب الفقر الحضري"، مجلة صحة الأسرة العربية والسكان، المجلد الأول، العدد 2، جامعة الدول العربية، ماي 2008

133. مرقس وفاء، "العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 35، العدد 1، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجبائية، القاهرة، 1998.

134. هيت اينريك، "نظرية التبعية"، تر: نبيل مرزوق، مجلة جدل، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، قبرص، د.ت.

135. اليعقوبي عبد الغني، "التفاوت الاجتماعي والتفاوت الطبقي"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1473، 2006.

√ الأعمال الجامعية:

136. إبراهيم علي عبد الرزاق، العوامل الاجتماعية المؤثرة على الحراك المهني في المجتمع الريفي، دراسة ميدانية في قرية بمحافظة الوادي الجديد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة المنيا، (1982).

137. بوجرفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، (2014/2013).

138. بوخيط سليمة، القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق- الباعة المتجولون بمدينة المسيلة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية (منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، (2015/2014).

139. بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (منشورة)، جامعة تلمسان، (2007/2006).

140. بوزيدي سليمان، الشباب والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة، دراسة ميدانية بمدينة سعيدة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الحضري قسم علم الاجتماع (منشورة)، جامعة وهران -2- الجزائر، (2012/2011).

141. تشوافت كريمة، العمل غير الرسمي الحضري:تصورات واستراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين في الجزائر العاصمة، رسالة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا (غيرمنشورة)، جامعة الجزائر2، الجزائر، (2014/2013).

142. جابر محمود زكي، الخصائص الاجتماعية للشرائح البينية الطبقية في الريف المصري، دراسة حالة لقرية مصرية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ببنها، جامعة الزقازيق، (1998).

143. جابر نعيمة حسن، التعليم والحراك الاجتماعي في منطقة صناعية بالمجتمع المصري، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم أصول التربية، جامعة عين شمس، (1991).

144. الجحيدلي نايف الحميدي، الحراك المهني ومتطلبات التنمية البشرية بالكويت، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة منيا، (1998).

145. خرموش مراد رمزي، دور العدالة التنظيمية في الحراك المهني للعاملين من القطاع الصناعي الخاص نحو القطاع العام - دراسة ميدانية بولاية سطيف-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم وعمل (منشورة)، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (2014/2013).

146. رسلان يسرى عبد الحميد، الاتجاهات النظرية الحديثة لدراسة الحراك الاجتماعي منذ التسعينيات، قسم علم الاجتماع (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة المنيا، (2003).

147. السيد العديلي إبراهيم السيد، التعليم والحراك الاجتماعي، قرية بدواي دهقلية: دراسة حالة- رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المنصورة، (1983).

148. الشرفات خالد فياض، النشاط الاقتصادي غير الرسمي والحراك الاجتماعي للبادية الشمالية الشرقية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع (غير منشورة)، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، (2007).

149. شريفي محمد رضا، مؤسسات المجتمع المدني و دورها في التنمية السياسية في الجزائر، ولاية سعيدة نموذجا، رسالة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع (منشورة)، جامعة وهران 2، وهران الجزائر، (2017/2016).

150. عبد الباقي صابر أحمد، الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، (2006).

151. علي جدّور محمود سالم ، أثر التعليم في الحراك الاجتماعي في المجتمع الليبي، دراسة ميدانية على بعض ذوي المهن المتخصصة بمدينة الزاوية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في علم الاجتماع كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (منشورة)، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، (2005/2004).

152. غزي محمد فريد، الأجيال والقيم، مقاربة للغير الاجتماعي والسياسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع السياسي (منشورة)، جامعة وهران، وهران، الجزائر (2008).

153. قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض مقارنة وتجارب المكسيك - تونس- السنغال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد المالي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، (2009- 2010).

154. القصبي علي الدين عبد البديع، ديناميات السكن العشوائي في منطقة حضرية مصرية، دراسة ميدانية في عوامل النشأة والنمو والاستقرار، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، (1996).

155. قيرة إسماعيل، الأنشطة الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستقلالية والتبعية في سياق عملية التنمية الحضرية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع (غير منشورة)، جامعة القاهرة، (1989).

156. محمد علي عبد الحي، دور التعليم العالي في الحراك الاجتماعي- دراسة ميدانية بمحافظة أسوان، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم أصول التربية، جامعة أسيوط، (1991).

157. مقاوسي صليحة، الفقر الحضري أسبابه أنماطه دراسة ميدانية بمدينة باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا (منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، (2008/2007).

158. وهراني عبدالكريم، الصناعات التقليدية والحرفية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة مدينة تلمسان، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (منشورة)، جامعة تلمسان، (2007-2008)

√التقارير والوثائق:

159. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2007/2008).

160. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1995.

161. التقرير عن الشباب في العالم، لجنة التنمية الاجتماعية، الدورة الحادية والأربعون، 10-21 فبراير 2003.

162. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الاقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق، تقرير لجنة علاقات العمل، الجزائر، جوان 2004.

163. مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول القطاع غير الرسمي، 2004 .

164. معطيات إحصائية، الإحصاء العام الخامس للسكان والإسكان، ولاية سعيدة، الديوان الوطني للإحصائيات، جويلية 2009.

√ المؤتمرات:

165. حبلب عمر، دور المرأة في القطاع الهامشي في لبنان، دراسة ميدانية حول وضعية المرأة في العمل الهامشي في البقاع، الأمم المتحدة، المؤتمر الإقليمي حول التحديات الاقتصادية والاجتماعية في التسعينيات ومساهمة المرأة العربية في التنمية، القاهرة، 20-23 مايو 1990.

166. شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، البطالة في الجزائر، مقاربة تحليلية وقياسية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 17-18 مارس 2008.

√ المنتديات:

167. رزق سعاد كمال، المشاكل التي تواجه المرأة في القطاع غير الرسمي والسياسات المقترحة لمواجهتها، منتدى المرأة المصرية في سوق العمل، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، 08 يوليو 2001.

√ الندوات:

168. نصار هبة، السياسات الاقتصادية وسياسات سوق العمل لتشجيع خلق فرص العمل للشباب في الدول العربية، الندوة الإقليمية الثلاثية للخبراء حول تشغيل الشباب والاستخدام في الدول العربية، منظمة العمل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية، عمان، الأردن، 6-7 أبريل 2004.

169. بروقي وسيلة، الأنوثة والذكورة من خلال الموروث الشعبي الجزائري وتمثلات المجتمع- مقاربة أنثروبولوجية، منتدى آفاق الفلسفة والسوسيولوجيا

والانتروبولوجيا، منتدى الأنتروبولوجيا، أنتروبولوجيا النوع الاجتماعي، الاثنين 25 فبراير 2008.

√ المواقع الإلكترونية:

170. محمد بن عبدالرحمن آلائيوال مدني ، التعليم وتحقيق الحراك الاجتماعي، (متاح على):

https://allaiwalmadani.wordpress.com/2017/05/06/-education-and-social-mobility/

√المعاجم والقواميس:

171. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط2، ج1، القاهرة، د.ت.

ب- المراجع باللغة الأجنبية

Les Ouvrages:

√Français :

1. ADAIR PH, L'économie informelle, figures et discours, Paris ,éd Anthropos, ,1985
2. BAIROCH P, Le tiers monde dans l'impasse, le Démarrage Economique Du Xxe Au Xxe siècle, Paris, Gallimard,1971.
3. BALANDIER G, Sens et puissance, Paris, éd PUF, 2ème édition, 1981.
4. BLANDINE D et PIERRE S, Mesures et démesure de la pauvreté, Paris, éd puf, 1ere édition, 2002
5. BENACHENHOU A, Introduction à l'analyse économique, Alger, OPU, 1976.

6. BOUDON R, L'inégalité des chances, la mobilité sociale dans les sociétés industrielles, Paris, Collection Armand Colin, 4ème trimestre, 1973
7. BERNARD A.F, Les Enjeux de l'économie souterraine, série scientifique, Montréal, CIRANO, 2002
8. BOUKHOBZA M, Octobre 88, évolution ou rupture? Alger, Bouchéne, 1991.
9. CHARLES HENRY C, Les sociologues et la mobilité sociale, Paris ,presses universitaires de France,1er édition , ,1993
10. CLAUDE TH, tel père tel fils ? Paris, dunod 1982
11. DOMINIQUE M , Les enquêtes de mobilité sociale, Paris, puf le sociologue , 1er édition, 1994
12. DUHAUTOIS R, PETIT H, REMILLON D, la mobilité professionnelle , Paris , éditions la découverte , 2012
13. Enquête nationale sur la mobilité sociale intergénérationnelle au Maroc,2011
14. FERREOL G, DEUBEL Ph, Méthodologie des Sciences Sociales, Paris ,éd. Armand Colin., 1993
15. GRANOTIER B, La planète des bidonvilles: perspectives de l'explosion urbaine dans le tiers monde, Paris, seuil, 1980.
16. HADJIDJ D, La jeunesse algerienne : un contre pouvoir en émergence ?(S/d)Ali Sedjrari, Pouvoir et contre pouvoir à l'heure de la démocratie et des droits humains , Paris , L'Harmattan ,2014
17. HAMMOUDA N ,Secteur et emploi informels en Algérie définitions, mesures et méthodes d'estimation, Alger, CREAD, 2006
18. HEIM J , ISCHER P , HAINARD F, Le travail au noir, pourquoi on y entre, comment on en sort ?,Paris, éd L'Harmattan, 2011.

19. HENNI A, Essai sur l'économie parallèle, Cas de l'Algérie, Alger Ed, ENAG, 1991.
20. HOERNER J-M , Le Tiers-monde entre la survie et l'informel, Paris, éd. L'Harmattan, avec la participation des Presses Universitaires de Perpignan, 1995.
21. JEAN LOUIS .R et autre ,Profil pays du femise Algérie , France, institut de la méditerranée ,2006
22. LATOUCHE S, La critique de l'impérialisme, Paris, Edition anthtopos , 1979.
23. LAUTIER B, DE MIRAS C, MORICE A, L'état et l'informel, Paris, éd. L'Harmattan, 1991.
24. LAUTIER B, L'économie informelle dans le tiers monde, Paris, édition la découverte, 1994.
25. MARTINE X, Les théories de l'exclusion, Paris, PR1, construction de l'imaginaire de la dévience, col-Méridiens,1994.
26. MILTON S, Les villes de tiers monde, Paris, Génin, librairies technique, 1971.
27. MUCCHIELLI R,La dynamique de groupe, processus d'influence et de changement dans la vie affective des groupes, Paris, ESF Editeur,2000.
28. MUCCHIELLI R, Le questionnaire dans l'enquête. Approche sociologique du travail psycho-sociale, Paris, éd. Esf, 7ème Ed, 1982.
29. PESTIEAU P, l'économie souterraine, Paris , Pluriel Anc. édition, 1989.
30. RAMBAUD P**,** Société rurale et urbanisation**,** Paris, Éd. du Seuil, 1968
31. RAYMOND Quivy; LUC VAN Campenhoudt; JACQUES Marquet, Manuel de recherche en sciences sociales, Paris, Dunod, 2011

32. ROCHER G, Le Changement social, introduction à la sociologie générale, Paris, Ed H.M.H, 1968

33. ROGER G, Mobilité sociale , Genève, librairie Droz , 1971

34. SEMID A, et al, Le travail de l'enfant en Algérie, Alger, Ministère de la solidarité nationale et de la famille, UNICEF, ,1999

✓*English*:

35. ABEL T, "Cultural capital and social inequality in health", Journal of Epidemiology and Community Health , 2008

36. ACHARAYD A. S, Perspectives and problems of development in sub-Saharan Africa, World Development ,Vol.5, N°4, 1982.

37. ALDRIDGE S, The facts about social mobility: a survey of recent evidence on social mobility and its cause, New economy, 2003

38. BAIROCH P, Urbain Unemployement in Developing Countries, The Nature and Proposais For its Solution; ILO, Genéve,1973.

39. BROWN KATHERERINE E, The economic immobility of women in Martinique, structural patterns, risk, opportunity, and ideology, research in economic anthropology, vol 18, 1997.

40. CLAUDE R ,La stratification social, système social, librairie Larousse,1977

41. COHEN R, Micheal, E, The Revolutionary Potential of Lumpen, Proletariat View, IDS, Bulletin,Vol05, N°02, 1973

42. HERT K, Informal income opportunities and urbain employment in Ghana, journal of modern African studies, Vol 2, 1972

43. LIPEST S M, BENDEX R, Social mobility in industrial society, University of California press, Berkeley, 1959

44. MAZUMDAR D, The urban informal sector, SWP, N°211, World Bank, 1975.

45. MCGAFFEY J, the Real economy of Zaire, the contribution of commingling and other unofficial activities to national wealth, James Curry, London, 1991.

46. MOSER C , The Dual economy and marginality delete and the contribution of micro analysis development and change, ILO, Geneva, N°,08,1977

47. PAUL B HURTON and HUNT, C; Sociology, McGraw Hill Ltd., Auckland, 1980

48. SATHURAMAN S-V, The Urbain informal sector in Africa, International Labour Review, Vol,116, N°3, 1983.

49. SCHNEIDER F- ENSTE D, Shadow economies,size, causes, and consequences, journal of economie literature, 2000.

50. SILAVA M.C, Inequality and Social Exclusion: From Brief Revision to a Protein Synthesis. RIPS. Journal of Political and Sociological Research, vol. 9, num. 1, 2010.

51. SOROKIN P, Social mobility, New York, Harper et brother, 1927.

52. SHEPARD J-M, Sociology, West publishing Co., Minnesota, 1987,

53. WANG H-Z , Ethicized social mobility in Taiwan, mobility patterns among owners of small and medium-scale business, modern China, Beverly Hills, 2001.

54. WEEKS J, Uneven Sectoral Development and the Role of the State, IDS Bulletin, Vol,5, N°2-3, 1973.

√Les Revues :

55. ALEX N, "Projet de Rapport visant a Promouvoir la mobilité sociale en tant que contribution a la cohésion sociale", comité européen pour la cohésion sociale, 24ème réunion, Strasbourg, 19-20 mai 2011

56. BOUFENIK F et EL AIDI A, "L'informel en Algérie quel approche?" Revue économie et management, université de Tlemcen, N°1, Mars 2002.

57. BOUMAZA Z, la rue dans le vieux Constantine, espace public, Marchand ou lieu de sociabilité? INSANIYAT, ORAN , N˚2, 1997

58. BOUNOUA C, Processus d'information et économie de marché en Algérie, Cahier du GRATICE, université Paris, XII, N° 22, premier semestre, 2002.

59. BRUN J, Le concept de mobilité résidentielle :enjeux théoriques, enjeux idéologiques, la mobilité résidentielle, les cahiers de l'habitat, N°18,ministère de l'équipement, du logement et des transports Paris,1992

60. CAROLINE G, VINCENT K,Aux racines de la mobilité en sciences sociales :Contribution au cadre d'analyse socio-historique de la mobilité urbaine, Mathieu flonneau et vincent guigueno.De l'histoire des transports à l'histoire de la mobilité ?,presses universitaires de Rennes ,2009

61. DERRAS O, Mobilité sociale et changements sociaux en Algérie : Essai d'analyse des inégalités des chances et des différenciations sociales, Insaniyat n° 53, juillet - septembre 2011

62. DERRAS O, Mobilité sociale en Algérie, Programmes nationaux de recherche, population et société PNR, Ed DGRSDT, CRASC, 2014

63. MUSETTE S et HAMMOUDA N E, La mesure de l'emploi informel en Algérie, revue économique de management, université de Tlemcen, N°1, Mars 2002

64. WILLARD J-CH, L'économie souterraine dans les comptes nationaux, économie statistique, N° 226, INSEE, Paris, 1989.

√ Les Conférences :

65. BELLACHE Y, ADAIR Ph, Le secteur informel en Algérie, approches, ampleur et mobilité de la main d'ouvre, Conférence internationale sur les inégalités et le développement dans les pays méditerranéens, Galatasaray Université, Istanbul, Turquie, 21-23 Mai 2009, p. 06.

√ Les Colloques :

66. ADAIR P, L'économie informelle au Maghreb : une perspective comparatiste, Colloque « L'économie informelle au Maroc, évaluation, articulation avec le secteur formel et modes de financement », Université Hassan II – Ain Chock-Casablanca, 17 et 18 avril, 2003

√ Les travaux Universitaire:

67. Cf. HADJIDJ D, Urbanification et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran, thèse de doctorat d'Etat en sociologie, Université d'Oran, (Algérie), 2010.
68. TALAHITE F, Travail domestique et salariat féminin. Essai sur les femmes dans les rapports marchands. Le cas le l'Algérie, Thèse de Magister en Science économiques, Université d'Oran (Algérie), 1983.

√ Presse :

69. Le Quotidien d'Oran, N°5039, Lundi 27 juin 2011
70. Le Quotidien d'Oran, N°5039, Lundi 27 juin 2011

✓ Les Rapports et les documents :

71. Association pour le développement de la sociologie du Travail, sociologie du Travail, Editions du Seuil,Paris,1968

72. Bureau International du Travail, Rapport sur le travail dans le monde, 2000.

73. Conseil national économique et social - CNES - : projet et études sur les déterminants de la pauvreté, version première, direction des études statistiques, de la modélisation et de la synthèse, 1997.

74. CNES, secteur informel, Enjeux et défis, 2010

75. Direction générale de la sureté nationale, direction de la police judiciaire, sous direction de la police scientifique et technique, Etude du phénomène de la contrefaçon et de la falsification dans les domaines industriels, janvier Alger ,2007

76. Document de travail, Les jeunes et la culture, Réseau International sur La Politique Culturelle, France, septembre 2007

77. D.P.A.T Saida,2017

78. EL AIDI A, Jeunesse en Algérie, représentations et enjeux, Inédit, 1995.

79. ILO,Global Employment Trends, Geneva, 2003

80. Institut National du Travail (INT), Recueil de textes législatifs et réglementaires, Alger, 2012

81. ONS, Répartition de la population Active et occupée par groupe d'âges, période 2000-2007

82. Premier rapport, conférence internationale du travail, Bit:«Vivre et travailler dans l'économie urbaine informelle», rapport de la directeur générale: s'affranchir de la pauvreté par le travaille, 1er édition 91, session2003,Genève.

✓Encyclopédie :

83. DAVIS L. Sills (ed), International encyclopedia of the socials sciences, vol 15, New York, London the Macmillan et the free press, 1972.

✓Les Sites Internet :

84. http://www.abdwllah-Mbbad.com
85. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocialMobi/index.htm
86. http://www.drc-saida.dz/index.php/espace-com
87. http://www.drc-saida.dz/index.php/2016-02-02-14-01-09
88. UMENT, La mobilité sociale, Pitrim SOROKIN définit ...*www.la*-revanche-des-ses.fr/Docsdossier7.pdf
89. http://www.syrwomen.org/édition/1-7-2005/empomering-1htm45
90. http://www.ons.dz.
91. http://www.ons.dz/-Statistiques-Sociales-.html
92. http://assafirarabi.com/ar/21388/2018/05/20.

الملاحق

دليــل المقابلة

1. البيانات الشخصية:

* الجنس
* السن
* المستوى الدراسي
* الحالة الاجتماعية
* عدد أفراد الأسرة
* مكان الميلاد
* الإقامة الحالية
* المستوى الدراسي للأب
* المستوى الدراسي للأم
* مهنة الأب
* مهنة الأم راتب الأب
* راتب الأم.

2. العمل بأنشطة القطاع غير الرسمي

* هل لديك علم بنوعية العمل الذي تقوم به؟
* متى بدأت ممارسة هذا العمل؟
* هل مارست أعمال أخرى قبل هذا العمل ؟
* هل واجهتك صعوبات وعوائق في بداية عملك هذا؟
* كم كان سنك عند بدايتك لهذا العمل؟
* ما هي الأسباب التي دفعتك لممارسة هذا العمل؟
* هل كنت مسجل ضمن مكتب تشغيل الشباب؟
* هل أنت مسجل ضمن عقود الإدماج المهني؟
* هل أنت مسجل ضمن عقود ما قبل التشغيل؟
* هل استفدت من برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ***ENSEG***؟

* هل استفدت من برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ***ENGEM***؟
* هل استفدت من إعانة مالية من البنك؟
* هل لديك سجل تجاري أو رخصة تثبت ممارسة هذا العمل؟
* هل هناك من يضايقك عند مزاولة عملك هذا؟
* على حسب رأيك ما هي أغلب المشاكل التي تعيقك في عملك هذا؟

3. مستوى وفرص الحراك الاجتماعي للأفراد للعاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي:

* هل أنت راض ومرتاح في عملك هذا؟
* ما هي الأسباب التي جعلتك ترضى وتقتنع بهذا العمل؟
* ما هي الأسباب التي جعلتك لا ترضى ولا تقتنع بهذا العمل؟
* يا ترى ما هي الأسباب التي جعلتك تختار هذا العمل؟
* هل هذا العمل يقودك لمناصب أعلى منه؟ أعني الترقية
* على حسب رأيك، كيف تكون هته الترقية؟
* على حسب رأيك، ما هو سبب عدم الترقية في عملك هذا؟
* هل انتابك شعور يوما ما أو (فكرت) بترك هذا العمل أو تغييره؟
* ما هو العمل البديل الذي تريد أن تعمل فيه بعد تركك للعمل الأول؟
* لماذا تريد تغيير عملك هذا؟

4. تمثل مستقبل القطاع غير الرسمي:

* هل فكرت يوما ما بإكمال الدراسة؟
* لماذا لا تريد إكمال الدراسة؟
* ما هي المشاريع التي تريد تحقيقها مستقبلا على غرار عملك هذا؟
* هل تفضل أو تحب أن يعمل أحد أبناءك بنفس عملك هذا مستقبلا؟
* يا ترى هذا العمل فيه مستقبل لك ولأبنائك؟

5. الوضعية السكنية للعاملين بالقطاع غير الرسمي:

* أين كان مكان سكنك عند بداية هذا العمل؟
* هل لديك سكن خاص بك؟

* ما نوع السكن الذي تسكن فيه حاليا؟
* ما مواصفات هذا السكن؟
* كم مبلغ الإيجار الحالي؟
* من أين لك هذا المسكن؟

6. الحراك الاجتماعي وآلياته:

* هل لديك مصادر دخل شهرية أخرى على غرار عملك هذا؟
* كم تجني من النقود من خلال هذا العمل؟
* هل جربت يوما ما وادخرت جزءا من النقود؟
* ماذا تريد من خلال ادخارك هذا؟

* **المشاكل والعوائق التي تحول دون ممارسة هذا العمل غير الرسمي:**

* ما هي المشاكل والعوائق التي تواجهكم في ممارسة هذا العمل؟
* ما موقف الدولة من خلال عملكم هذا؟
* كيف تتعاملون معها؟
* من هم الأشخاص والسلطات التي تساعدكم في حل هته المشكلات؟

❖ **جدول رقم (01):** يبين معطيات المقابلات الميدانية

المقابلة رقم	النوع	السن	المستوى الدراسي	الحالة العائلية	مكان الإقامة	نوع النشاط الممارس	الرضا عن العمل	الدخل	التغير الاجتماعي
01	ذكر	30	جامعي	أعزب	سعيدة	بيع الملابس النسائية و الرجالية	لا	يوميا	يوجد فيه
02	ذكر	30	ثانوي	أعزب	بالول	نجارة الألمنيوم	نعم	حسب الطلب	يوجد فيه
03	ذكر	26	ابتدائي	أعزب	دوي ثابت	نجارة الخشب	نعم	حسب الطلب	لا يوجد فيه
04	ذكر	29	ثانوي	أعزب	يوب	بيع مواد التجميل و العطور	لا	أسبوعيا	يوجد فيه
05	ذكر	44	متوسطي	متزوج	الرباحية	تربية النحل و إنتاج العسل	نعم	موسميا	يوجد فيه
06	*أنثى*	*44*	*ثانوي+ ديبلوم حلاقة*	*مطلقة*	*يوب*	*حلاقة النساء*	*نعم*	*يوميا*	*يوجد فيه*
07	ذكر	39	متوسطي	متزوج	الرباحية	سائق سيارة clandestin	نعم	يوميا	يوجد فيه
08	ذكر	42	متوسطي	متزوج	سعيدة	بيع الخضر و الفواكه	لا	أسبوعيا	نعم فيه
09	*أنثى*	*39*	*متوسطي*	*متزوجة*	*سعيدة*	*كراء ملابس العروس*	*نعم*	*شهريا*	*لا يوجد فيه*
10	ذكر	49	ابتدائي	متزوج	حي الحجر	تجليد أرائك السيارات	نعم	حسب الطلب	يوجد فيه
11	ذكر	38	ابتدائي	مطلق	حي الحجر	صناعة الأواني	لا	حسب الطلب	لا يوجد فيه
12	ذكر	34	جامعي	متزوج	يوب	بيع الهواتف النقالة	لا	يوميا	نعم فيه
13	ذكر	18	متوسطي	أعزب	بالول	بيع التبغ و لوازمه	لا	يوميا	لا يوجد فيه
14	ذكر	35	متوسطي	متزوج	سعيدة	بيع الألبسة القديمة	نعم	يوميا	لا يوجد فيه
15	ذكر	39	ثانوي	أعزب	الرباحية	بيع السمك	نعم	يوميا	يوجد فيه
16	ذكر	40	متوسطي	متزوج	دوي ثابت	صناعة الزرابي	نعم	حسب الطلب	يوجد فيه

17	ذكر	43	ثانوي	متزوج	سعيدة	بيع الأواني المنزلية	نعم	يوميا	يوجد فيه
18	*أنثى*	*47*	*متوسطي*	*مطلقة*	*يوب*	*الخياطة و صناعة الحلويات*	*نعم*	*حسب الطلب*	*يوجد فيه*
19	ذكر	40	ثانوي	أعزب	الرباحية	بيع الخردوات	لا	يوميا	لا يوجد فيه
20	ذكر	42	جامعي	أعزب	سعيدة	بيع الهواتف النقالة	لا	يوميا	نعم فيه
21	ذكر	37	جامعي	أعزب	سعيدة	بيع المواد الغذائية	لا	يوميا	نعم فيه
22	ذكر	33	ثانوي	متزوج	سعيدة	بيع مواد التنظيف	لا	يوميا	نعم فيه
23	ذكر	35	ثانوي	أعزب	تيرسين	صناعة الأفرشة	نعم	موسميا	لا يوجد فيه
24	ذكر	25	جامعي	أعزب	سعيدة	بيع الهواتف النقالة	لا	يوميا	لا يوجد فيه
25	ذكر	22	جامعي	أعزب	سعيدة	بيع الكتب القديمة	لا	يوميا	لا يوجد فيه
26	ذكر	36	ثانوي	متزوج	تيرسين	مساعد بناء	لا	أسبوعيا	لا يوجد فيه
27	ذكر	37	أمي	متزوج	سعيدة	بيع ملابس النسائية و الأطفال	نعم	يوميا	يوجد فيه
28	ذكر	39	ابتدائي	متزوج	سعيدة	بيع الأثاث المنزلي	لا	يوميا	لا يوجد فيه
29	ذكر	41	أمي	متزوج	عين السخونة	بيع الأحذية المستوردة من تركيا	نعم	يوميا	يوجد فيه
30	ذكر	23	ثانوي	أعزب	سعيدة	مساعد ببيع الغنم	لا	يوميا	لا يوجد فيه

- ✓ **أنشطة تجارية ← 16**
- ✓ **أنشطة خدمية ← 09**
- ✓ **أنشطة إنتاجية ← 05**

❖ **جدول رقم (02):** يمثل العمالة غير الرسمية الحضرية في بعض المدن العربية[1]

المدينة	العمالة غير الرسمية نسبة مئوية من مجموع العاملين
المغرب	**% 56,9**
تونس	**% 41,3**
الجزائر	**% 53,2**
مصر	**% 43,5**

➢ **شكل رقم (01):** يمثل فئات القطاع الحضري غير الرسمي حسب متغير المهرة[2]

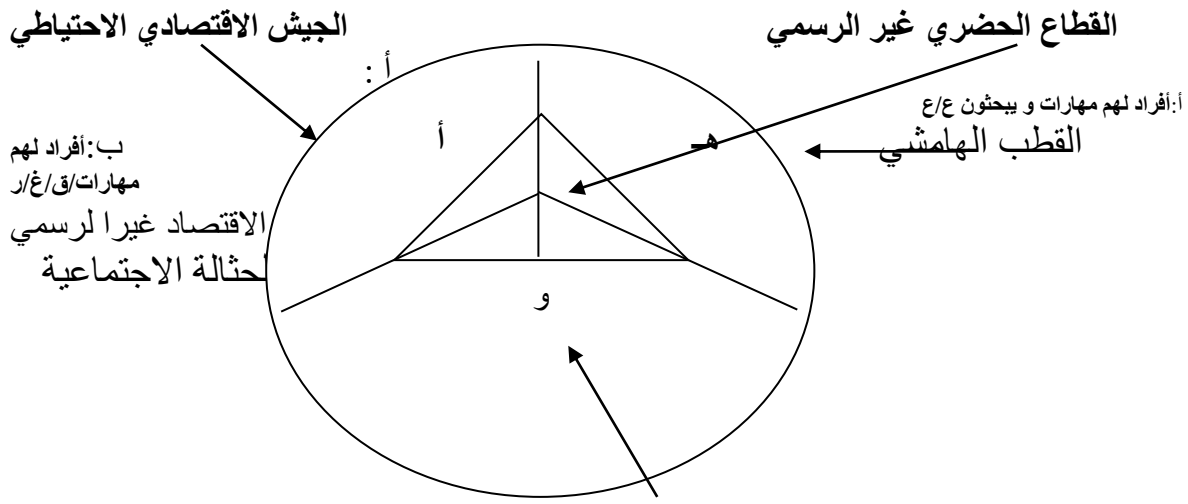

و: الفئة التي تعمل بانتظام في القطاع الرسمي
ج: الفئة التي تعمل بانتظام لكنها تمتهن أنشطة غير رسمية لتحسن وضعها .

[1]- إسماعيل قيرة، **في سوسيولوجية التنمية**، مرجع سابق، ص94 .
[2]- إسماعيل قيرة، الوضع الطبقي للرأسمالية الرثة في مجتمع المدينة، **مجلة الباحث**، العدد الأول، جامعة قسنطينة، جوان 1995، ص 117

❖ **جدول رقم (03):** يبين المدن المغاربية والطاقة الاستيعابية لقطاعها غير الرسمي[1]

المدينة المغاربية	نسبة القوة العاملة المستوعبة في القطاع الحضري غير الرسمي
• الدار البيضاء	%38,7
• فاس	%25,2
• مراكش	%23,4
✓ *عنابة*	%27,1
✓ *سكيكدة*	%21,5
✓ *سعيدة*	%19,0
✓ *تلمسان*	%29,0
❖ تونس	%05,1
❖ سفاقص	%22,6
❖ سوسة	%21,2
➢ بن غازي	%16,0
➢ طرابلس	%18,4
* نواكشط	%31,0

➢ **شكل رقم (02):** طبيعة النمو في القطاع الحضري غير الرسمي وعلاقته بالقطاع الرسمي[2]

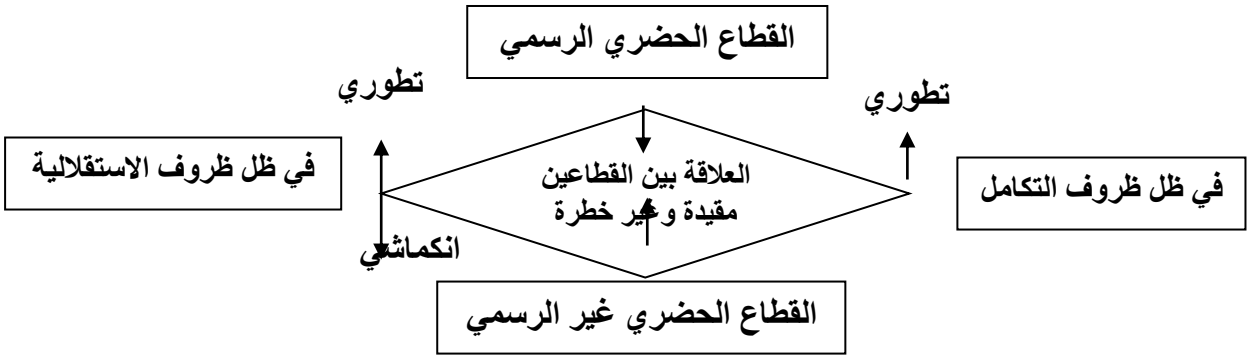

[1]- إسماعيل قيرة، **مشكلات التشغيل، والبطالة في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 228.
[2]- إسماعيل قيرة أي، **مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟**، مرجع سابق، ص143.

➢ **شكل رقم (03):** يبين مجموع النشاطات الاقتصادية[1]

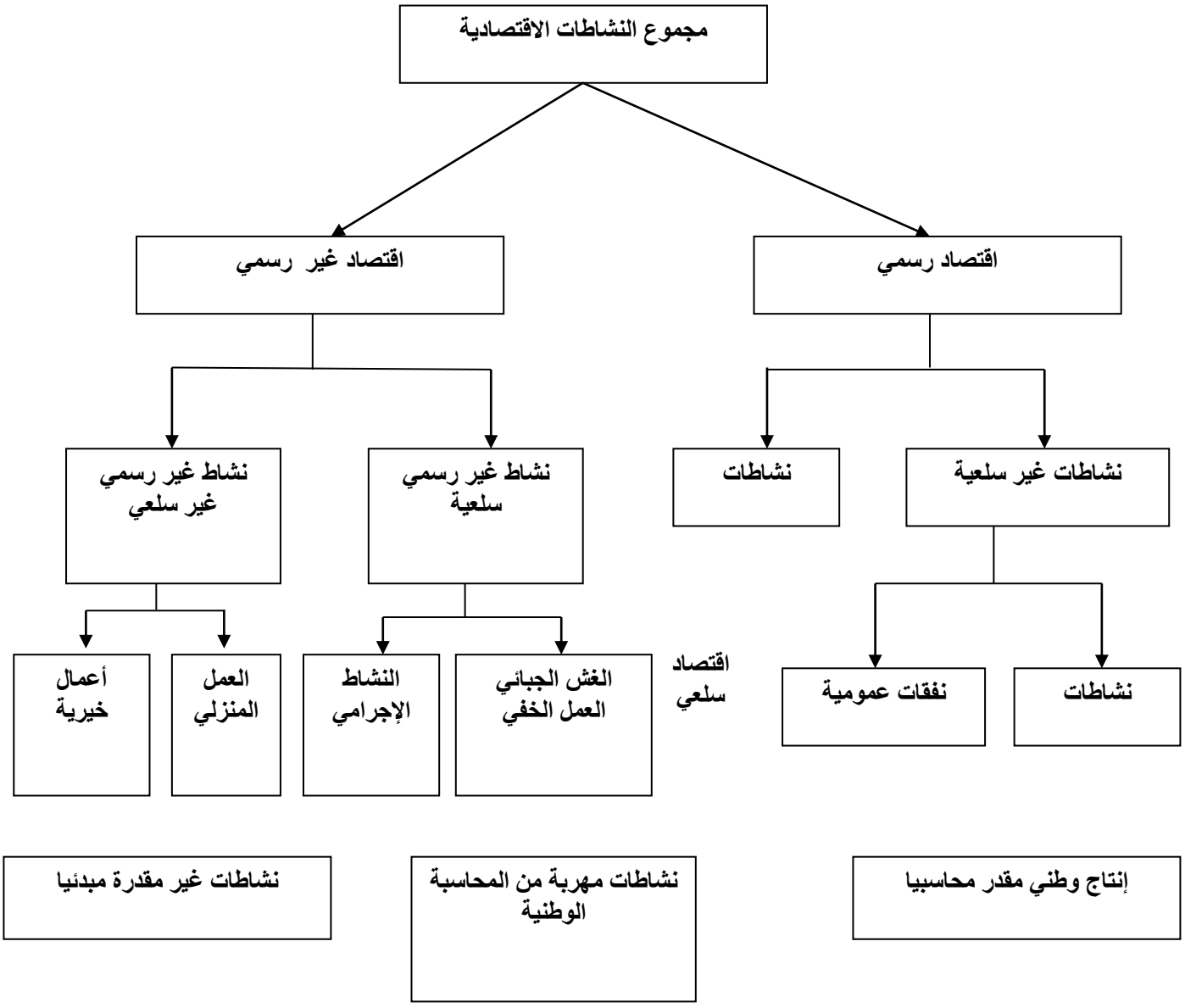

[1]- PESTIEU P, **l'économie souterraine**, op.cit, P29.

➢ **شكل رقم (04):** يمثل موقع ومكانة القطاع غير الرسمي مع باقي فئات البناء الحضري[1]

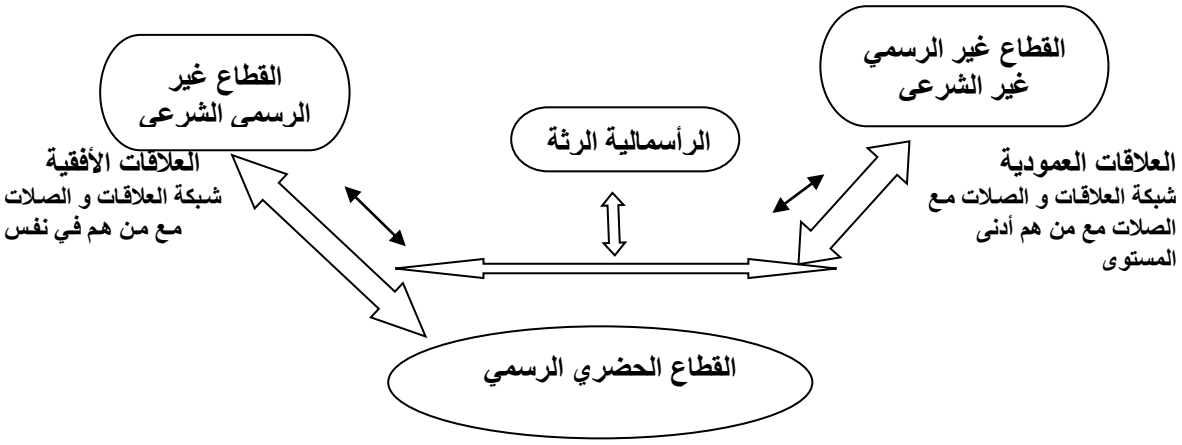

➢ **شكل رقم (05):** يمثل الشكل الدائري للتهميش[2]

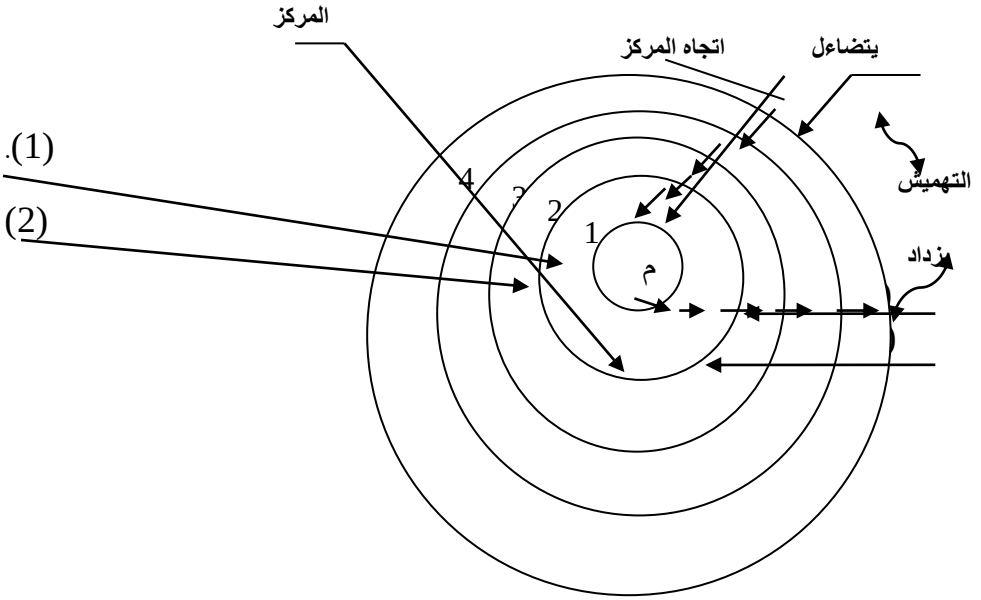

1. تهميشه أقل لقربه من المركز.فالفرد هنا قد يكون مهمشا سياسيا وغير مهمش اقتصاديا.بمعنى أن هناك حالات كثيرة يكون فيها الفرد مهمشا في ناحية وذا شأن من ناحية أخرى .
2. تختلف الفئات المهمشة في مستوى المعيشة وفي مدى الحرمان والاستغلال.
3. قد لا يشعر الفرد بحالة التهميش بسبب وعيه الاجتماعي أو السياسي المتدني.
4. لا يشعر بعض سكان الأحياء المتخلفة بتهميشهم لأنهم يجهلون أو لا يعرفون إلا القليل عن حياة الآخر.

---

[1]- حميد خروف وآخرون، **الإشكاليات النظرية والواقع - مجتمع المدينة نموذجا-**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص192.

[2]- إسماعيل قيرة ،**أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ؟**، مرجع سابق، ص86

➢ **شكل رقم (06):** يمثل الشكل الهرمي للتهميش[1]

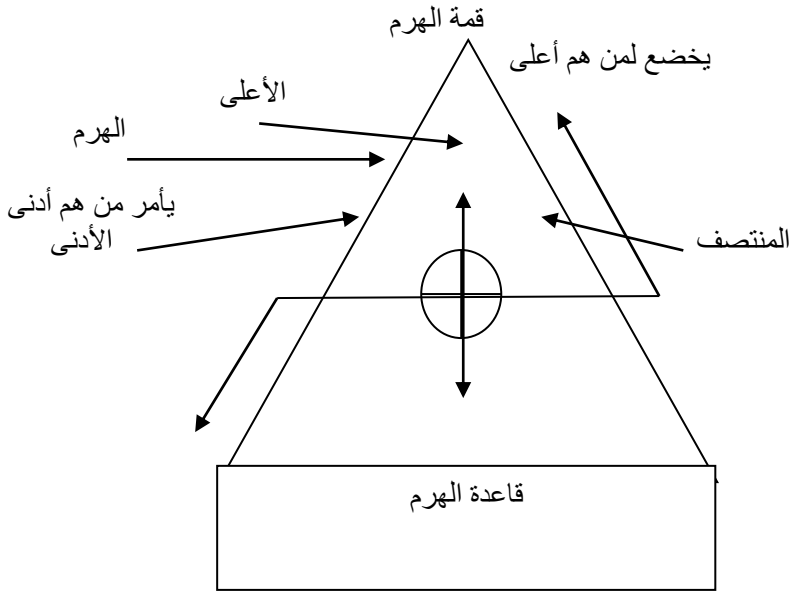

1. الفرد الذي في منتصف الهرم يعتبر مهمشا من أعلى وفي نفس الوقت يهمش الأدنى.
2. تسفر عملية التهميش على علاقة تتسم بانعدام التكافؤ والتوازن بين الطرفين، وتكون في واقع الأمر لا تبادلية فطرف آمر وطرف آخر متلقي لما يؤمر به وغير قادر على التفاوض أو المساومة.

[1]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟**، مرجع سابق، ص88.

❖ **جدول رقم (04):** يمثل: البائع على الرصيف والضغوط النظامية[1]

البائع على الرصيف

العمالة	التحكم	الباثولوجيا الاجتماعية
• البائع على الرصيف (المتجول) ضحية نقص العمالة المنتجة يكافح كي يعيش و يستمر في الوجود.	• و جود نمط من الرقابة المتصلة للتحكم في مسار الحياة اليومية للباعة على الرصيف و غيرهم ممن يمارسون أنشطة غير رسمية.	• البائع على الرصيف ما هو إلا مجرد فرد طفيلي أو مجرم فعلي محتمل .
1. تشكل تجارة الشارع مصدرا لإعالة الأسر. 2. تستوعب الكثير من القادمين إلى سوق العمل. 3. تساهم في تقديم الخدمات و السلع للفئات منخفضة الدخل. 4. تساهم في الإنتاج و الاستقرار الاجتماعي. 5. البائع على الرصيف مؤسسة صغيرة مستقلة من الناحية النظرية،لكنه من الناحية العملية مرتبط بشبكة سوسيو- اقتصادية معقدة. 6. الباعة هم في تنافس مستمر وصراع عرضي و في اجتماعي يسمح لهم باستغلالهم. 7. تواجه الغالبية العظمى الفقر المتزايد،اللأمن الاقتصادي و المهني المشاكل المتكررة مع السلطات،التبعية للمزودين. 8. حقق بعض الباعة توسعا سواء من حيث النشاط الاقتصادي أو تراكم رأس المال. 9. أغلب الباعة على الرصيف و المتجولين يعملون بطريقة غير مشروعة. 10. أغلب الباعة الجائلين هم من المشتغلين ذاتيا و البقية يتوزعون بين باعة بالعمولة و باعة تابعين.	1. هدف الدولة هو منع انتشارهم و ليس القضاء عليهم . 2. يندرج بعض الباعة في أنماط مختلفة من التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي. 3. تخلق المتابعات اليومية لديهم عداءا صريحا تجاه النظام القائم و تعرضهم لمآزق اجتماعية و تهدد وجودهم و تزكي روح التذمر و القلق و الخوف من المستقبل . 4. التهميش المتعمد للباعة الجائلين. 5. تشتيتهم،ترحيلهم،معاقبتهم ،حجز سلعهم ...إلخ 6. احتقارهم و إهانتهم . 7. الضغوط النظامية المستمرة و ولدت سلوكا عدائيا اتجاه كل ما هو رسمي . 8. طبيعة و أسلوب التعامل بين التجار و الباعة على الرصيف ،يحملان في طياتهما عناصر الاستغلال. 9. في ظل هذه الأوضاع تكون كافة صور الاستغلال و سلب الحقوق متوقعة . 10. تسقط عملية تهميش الباعة و استغلالهم الاعتبار الإنساني من حساباتها .	1. تسبب تجارة الشارع الأذى و الإزعاج . 2. تسبب انتشار القذارة و بعثرة الفضلات و الأوساخ . 3. تضفي الطابع غير المنظم على المدينة . 4. تسبب اكتظاظ المواصلات و إعاقة المارة . 5. يخالف الباعة على الرصيف القانون و لا يدفعون الضرائب. 6. يندمجون في أشكال محددة من الجرائم و الرذائل و ابتزاز الناس . 7. يساعدون السارقون و اللصوص و الناهبين خاصة ممارسة الفاحشة . 8. يساهمون في انتشار الأمراض من خلال بيع مواد فاسدة . 9. يشوهون منظر المدينة السياحي و الايكولوجي . 10. يشكلون بروليتاريا رثة يمكن استخدامها كقوى تدميرية و موضوع للرهان و الصراع و الخطابات الراديكالية الساعية لجذبها لحلبة الصراع و تغيير ميزان القوى .
أ. تشجيع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتطبيق إستراتيجية العمل الكثيف لامتصاص تزايد في عدد القوى العاملة. ب. الاستمرار،التنمية المستقلة المعتمدة على الذات هي الحل الأمثل لإستعاب الأيدي العاملة في العمالة المنتجة.	أ. استمرار العداوة بين السلطة و الباعة. ب. تكريس نظرة الشك والريبة اتجاه كل ما هو رسمي ت. القلق،الاستياء،التمرد،الانتقام عند لحظة ما بأي وسيلة تكون متاحة آنذاك .	

[1]- إسماعيل قيرة، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟**، مرجع سابق، ص.ص:52-53.

❖ **جدول رقم (05):** الأهداف الرئيسية للقطاعين الرسمي وغير الرسمي[1]

الأهداف الرئيسية للقطاع الحقيقي (الرسمي)	الأهداف الرئيسية للقطاع غير الحقيقي (غير الرسمي)
- تحقيق أقصى حد من الربح في السوق	- تحقيق مدا خيل في السوق
- دخول مقنن، وجود نقابات	- سهولة الدخول ، عدم احترام القواعد
- تطبيق تشريع العمل	- انعدام تشريع العمل
- الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية	- التميل الذاتي
- دفع الرسوم والضرائب- أُجور وعقود العمل	- عدم دفع أي رسوم أو ضرائب
* **تنظيم السوق:**	- التشغيل الذاتي، الأُجرة على الوحدة المنتجة
- حواجز عند الدخول	* **تنظيم السوق:**
- علامات مسجلة، منتجات معيارية	- غياب الحواجز عند الدخول
- أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم)	- منتوجات مقلدة
* **التكنولوجيا**:	- أسواق غير محمية
- عصرية ومستوردة- إنتاج واسع النطاق	* **التكنولوجيا:**
- الاستعمال المكثف لرأس المال	- تقليدية، مكيفة، مُنشأة
	- الاستعمال المكثف للعمل - وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة.

❖ **جدول رقم (06):** حجم القطاع غير الرسمي بين (1988-2008) في الجزائر[2]

السنوات	نسبة القطاع غير الرسمي (%)
1988	**%19,5**
1990	**%25,4**
1998	**%32,9**
2000	**%34,1**
2003	**%42**
2006	**%34,2**
2008	**%42**
2010	**%45,6**[3]
2013	**%42,4**[4]
2015	**%49 ,2**

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **الاقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق**، تقرير لجنة علاقات العمل، الجزائـــــر، جوان 2004.

[2]- PHILIPPE A , **L'économie informelle au Maghreb**, France, GRATICE, 2002,

[3]- بن عزوز محمد،دحماني يونس، **القطاع غير الرسمي وجدل إدماجه في النشاط الاقتصاد القانوني - حالة الجزائر، (2013/2010)**، ص389.

[4]- **المرجع نفسه**، ص389.

❖ **جدول رقم (07)**: تطور نسبة البطالة في الجزائر الفترة **(1985-2000)** [1]

السنوات	85	87	89	90	91	93	94	95	96	97	98	99	2000
نسبة البطالة(%)	9.7	21.4	18.1	19.7	21.2	23.2	24.4	28.1	28	28	28	29.2	29.5

❖ **جدول رقم (08)**: تطور معدلات كل من القطاع غير الرسمي والبطالة في الجزائر ما بين (2000-2015)[2]

السنوات	القطاع غير الرسمي	البطالة%
2000	34 ,1	33
2011	37 ,4	10
2012	35 ,9	11
2013	33 ,2	10
2014	41 ,2	10 ,8
2015	49 ,2	11 ,2
2016		10,5
2017		12.3[3]

❖ **جدول رقم (09):** نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية سنتي (2006/2005)[4]

المنتجات	النسبة المؤوية *2005*	النسبة المؤوية *2006*
مواد التجميل، الملابس والأحذية	%66	%57
قطاع غيار	%23	%28
مواد غذائية	%2	%2.5
أدوات كهربائية وكهرومنزلية	%3.6	%9
فيديو، أجهزة سمعية	%2.7	%2
أجهزة الاعلام الآلي	%2.7	%1.5

[1]- JEAN LOUIS .R et Autre, **Profil pays du femise: Algérie**, France, institut de la méditerranée, Janvier 2006, P2.

[2]- من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

[3]- **http://assafirarabi.com/ar/21388/2018/05/20/**

[4]- Direction générale de la surette nationale, direction de la police judiciaire, sous direction de la police scientifique et technique, **Etude du phénomène de la contrefaçon et de la falsification dans les domaines industriels**, Alger, janvier 2007, P13.

❖ **جدول رقم (10):** تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1992-2003)[1]

السنـــــــوات	1992	1997	1999	2003
التشغيل الرسمي	4.286	4.684	5.162	6.027
التشغيل غير الرسمي	688	1.131	911	1.249
إجمالي التشغيل	4.974	5.815	6.073	7.276
حصة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل (%)	13.8	19.4	15	17.2

➢ **شكل رقم (07):** يمثل أنواع أنشطة القطاع غير الرسمي

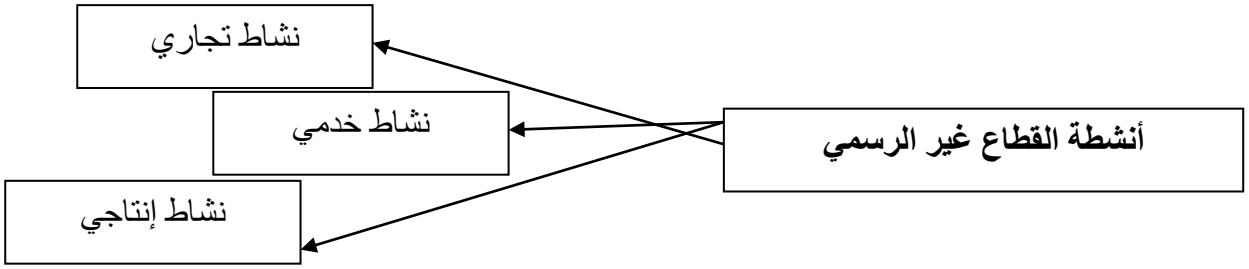

(من إعداد الطالب)

❖ **جدول رقم (11):** يبين المصطلحات المستعملة والمعبرة عن الاقتصاد غير الرسمي[2]

Economie non observée	Economie non officielle
Economie cachée	Economie non enregistrée
Economie sous marine	Economie non déclarée
Economie souterraine	Economie non dissimulée
Economie secondaire	Economie non submergée
Economie duale	Economie clandestine
Economie occulte	Economie non parallèle
Economie noire	Economie non alternative
Economie irrégulière	Economie non autonome
Economie périphérique	Economie grise
Economie informelle	Economie marginale
Economie invisible	Centre économie

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص90.

[2]-WILLARD J. C**, L'économie souterraine dans les comptes nationaux**, revue économie statistique, N° 226, INSEE, Paris, 1989

➢ **شكل رقم (08):** عوامل الحراك الاجتماعي

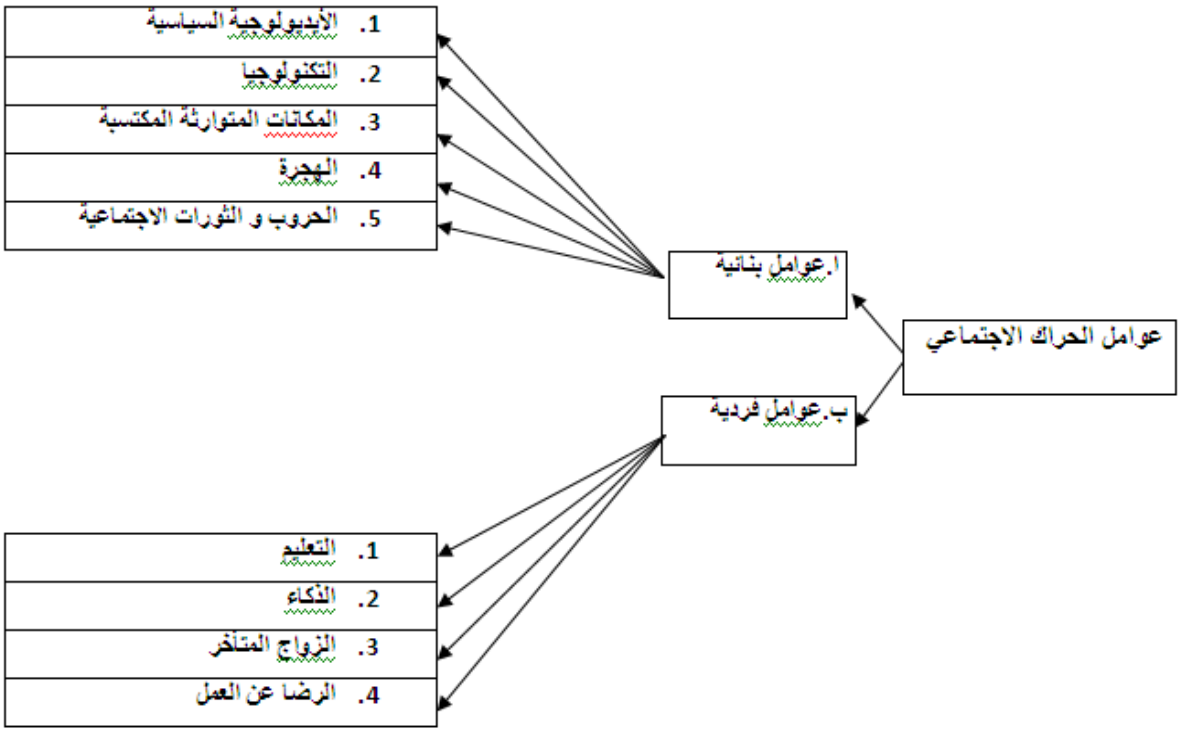

❖ **جدول رقم (12):** يبين نسبة الاقتصاد غير الرسمي من العمل[1]

المنطقة	البلد	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من العمل %
جنوب شرق آسيا	- اندونيسيا	%78
	- فليبين	%72
	- تايلندا	%50
آسيا الجنوبية	- بنغلادش	%17
	- الهند	%91
إفريقيا الشمالية	- الجزائر	**%42**
	- المغرب	%45
	- تونس	%50
	- مصر	%55
إفريقيا الجنوبية	- بنين	%93
	- تشاد	%74
	- غانا	%72
	- كينيا	%72
	- إفريقيا الجنوبية	%51
أمريكا اللاتينية	- أرجنتين	%49.3
	- برازيل	%47.1
	- الشيلي	%38
	- كولومبيا	%55.6
	- المكسيك	%39.2
	- البيرو	%59.1

[1]- ILO, Global Employment Trends, Geneva, 2003.

❖ **جدول رقم (13):** يوضح معدلات اشتراك الإناث فى القوى العاملة العربية[1]

الدولــة	معدلات اشتراك النساء فى القوى العاملة	
	1980م%	2005%
الأردن	7.2	16
الإمارات	8.8	-
البحرين	10.3	34.73
تونس	20.1	31.7
الجزائر	11.1	-
جيبوتى	-	30.2
السودان	19.7	-
سوريا	13.6	-
السعودية	4.9	16.1
الصومال	39.3	-
العراق	9.6	-
عمان	4.1	9.6
فلسطين	-	10.4
قطر	8.1	27.5
الكويت	11.1	26.7
لبنان	12.6	-
ليبيا	12.2	-
مصر	18.9	23.5
المغرب	27.1	-
موريتانيا	42.8	-
اليمن	17.7	22

[1]- إحصاءات العمالة والتشغيل، منظمة العمل العربية، القاهرة، 2005

❖ **جدول رقم (14):** الحصيلة الإجمالية لنشاطات الرقابة حسب الولايات الفترة: أوت 2017[1]

مجال التدخل		التدخلات	العينات المقتطعة		المخالفات	عدد ملفات المتابعة القضائية	مبلغ عدم الفوترة	مبلغ الربح غير الشرعي	مبلغ الحجز	الغلق الإداري او الإنهاء النشاط المؤقت للنشاط	
			العدد	الغير مطابق						المقترح	المنفذ
الشلف	الممارسات التجارية	1 725			163	162	315 614 341,18	12 155,00	-	24	24
	مراقبة النوعية و قمع الغش	1 016	25	1	125	124			78 845,00	1	1
معسكر	الممارسات التجارية	725			154	142	460 456 983,06	35 650,00	-	16	16
	مراقبة النوعية و قمع الغش	989	21	16	48	43			86 961,00	1	1
غليزان	الممارسات التجارية	1 340			165	162	42 092 672,81	-	-	40	40
	مراقبة النوعية و قمع الغش	1 730	18	2	52	51			550 808,75	1	1
سعيدة	الممارسات التجارية	868			54	54	211 325,00	-	-	3	-
	مراقبة النوعية و قمع الغش	1 165	7	1	28	28			15 485,50	-	-
تيارت	الممارسات التجارية	1 133			127	121	9 321 038,00	-	-	18	20
	مراقبة النوعية و قمع الغش	1 175	63	18	73	65			199 447,45	2	2
تيسمسيلت	الممارسات التجارية	685			66	63	23 500 157,62	-	-	4	4
	مراقبة النوعية و قمع الغش	863	26	8	37	32			57 220,00	5	5
الجهة	الممارسات التجارية	6 476			729	704	851 196 517,67	47 805,00	-	105	104
	مراقبة النوعية و قمع الغش	6 938	160	46	363	343			988 767,70	10	10
	المجموع	13 414	160	46	1 092	1 047	851 196 517,67	47 805,00	988 767,70	115	114

❖ **جدول رقم (15):** الحالة الإجمالية للتجهيزات التجارية على مستوى الجهة محينة حتى 30 جوان 2017[2]

الرقم	الفضاءات التجارية	معسكر	تيارت	غليزان	سعيدة	شلف	تيسمسيلت	المجموع
1	أسواق الجملة	3	2	1	1	1	-	8
2	أسواق مغطاة	11	14	2	5	31	14	77
	أسواق جواريه	50	4	8	13	13	5	93
3	أسواق أسبوعية	10	33	15	4	15	7	84
4	أسواق المواشي	8	17	3	4	12	-	44
5	منطقة أنشطة تجارية غير رسمية	10	13	13	15	15	-	51
6	أسواق الجملة لمنتجات الصيد البحري	4	-	-	1	1	-	6
7	أسواق متخصصة (السيارات)	1	2	-	01	2	-	5
8	مساحات صغرى (مغازات)	15	28	30	7	41	1	122
	مساحات كبرى	-	-	1	-	-	1	2
9	مسالخ	6	2	12	3	1	4	28
	مذابح	28	31	6	2	29	9	105
	المجموع	146	146	91	40	161	41	625

[1]- **http://www.drc-saida.dz/index.php/espace-com**
[2]- **Ibid**.

❖ **جدول رقم (16):** عمليات القضاء على الأسواق غير الشرعية و إدماج المتدخليين على مستوى جهة **سعيدة** وضعية محينة إلى غاية 31 أوت 2017[1]

الولاية	الأسواق غير الرسمية قبل عملية القضاء عليها	الأسواق غير الرسمية التي تم القضاء عليها	المتدخليين المحصيين	المتدخليين المدمجيين	نسبة تطور القضاء على الأسواق غير الرسمية	نسبة تطور وإدماج المتدخليين
سعيدة	20	18	670	114	90	17.01
تيارت	6	6	400	143	100	35.75
غليزان	22	21	2166	1353	95.45	62.47
تيسمسيلت	14	14	428	428	100	100
معسكر	21	21	1034	1034	100	100
الشلف	43	31	1513	412	72.09	27.23
المجموع	126	111	6211	3484	88.10	56.09

محتوى الجدول أعلاه يسمح لنا باستنتاج ما يلي: نسبة القضاء على المواقع غير الشرعية 90%، حسب مديرية التجارة لولاية سعيدة وهذا ما يخالف ما توصلنا إليه في الدراسة الميدانية.

[1]- **http://www.drc-saida.dz/index.php/2016-02-02-14-01-09**

❖ **جدول رقم (17):** توزيع عدد التجار المسجلين في السجل التجاري حسب الولاية وقطاع النشاط (2016/03/03)[1]

النشاط / الولاية		إنتاج صناعي	إنتاج حرفي	تجارة الجملة	استيراد	تجارة التجزئة	خدمات	تصدير	مجموع الولاية
الشلف	شخص طبيعي	4395	161	1569	12	15549	15879	0	37565
	شخص معنوي	833	97	315	197	162	1305	5	2914
	مجموع جزئي	5228	258	1884	209	15711	17184	5	40479
تيارت	شخص طبيعي	5626	144	1476	41	15719	14253	0	37259
	شخص معنوي	560	20	260	160	116	500	3	1619
	مجموع جزئي	6186	164	1736	201	15835	14753	3	38878
سعيدة	**شخص طبيعي**	**3621**	**40**	**506**	**4**	**6566**	**6431**	**0**	**17168**
	شخص معنوي	**263**	**5**	**96**	**22**	**62**	**211**	**0**	**659**
	مجموع جزئي	**3884**	**45**	**602**	**26**	**6628**	**6642**	**0**	**17827**
معسكر	شخص طبيعي	3851	49	1422	147	16943	14920	0	37332
	شخص معنوي	473	10	138	278	77	485	2	1463
	مجموع جزئي	4324	59	1560	425	17020	15405	2	38795
تيسمسيلت	شخص طبيعي	2219	2	167	2	4257	4914	0	11561
	شخص معنوي	153	3	41	11	25	152	1	386
	مجموع جزئي	2372	5	208	13	4282	5066	1	11947
غليزان	شخص طبيعي	3507	39	820	36	14793	11182	0	30377
	شخص معنوي	363	5	118	182	68	384	7	1127
	مجموع جزئي	3870	44	938	218	14861	11566	7	31504
مجموع الجهة	شخص طبيعي	23219	435	5960	242	73827	67579	0	171262
	شخص معنوي	2645	140	968	850	510	3037	18	8168
	المجموع	25864	575	6918	1092	74337	70616	18	179430

[1]- **http://www.drc-saida.dz/index.php/espace-com**

➢ **شكل رقم (09):** يبن اتجاهات الحراك الاجتماعي مابين الأجيال[1]

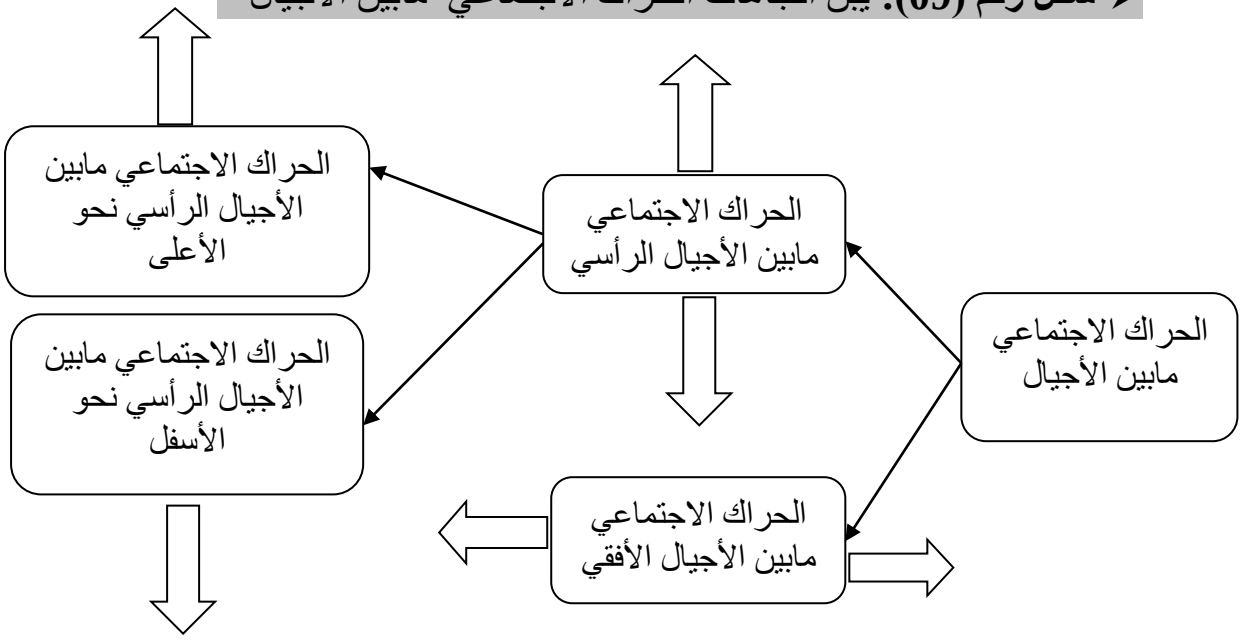

➢ **شكل رقم (10):** يبن اتجاهات الحراك الاجتماعي

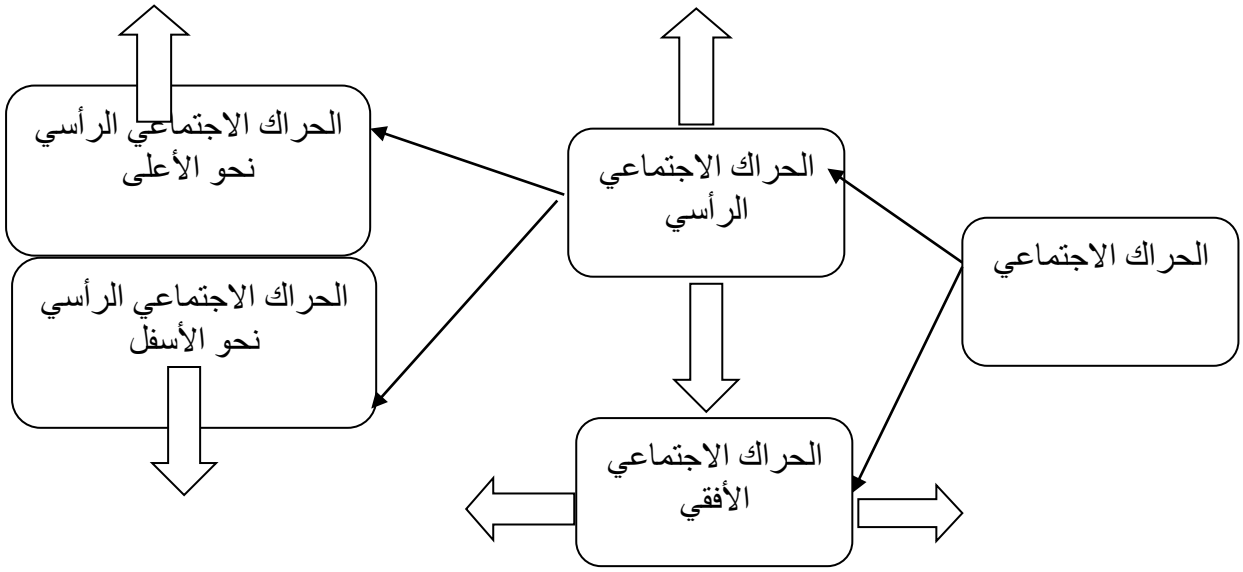

[1]– عبد النور الماحي، **مرجع سابق**، ص75.

➢ **شكل رقم (11):** يبين أنماط الحراك الاجتماعي

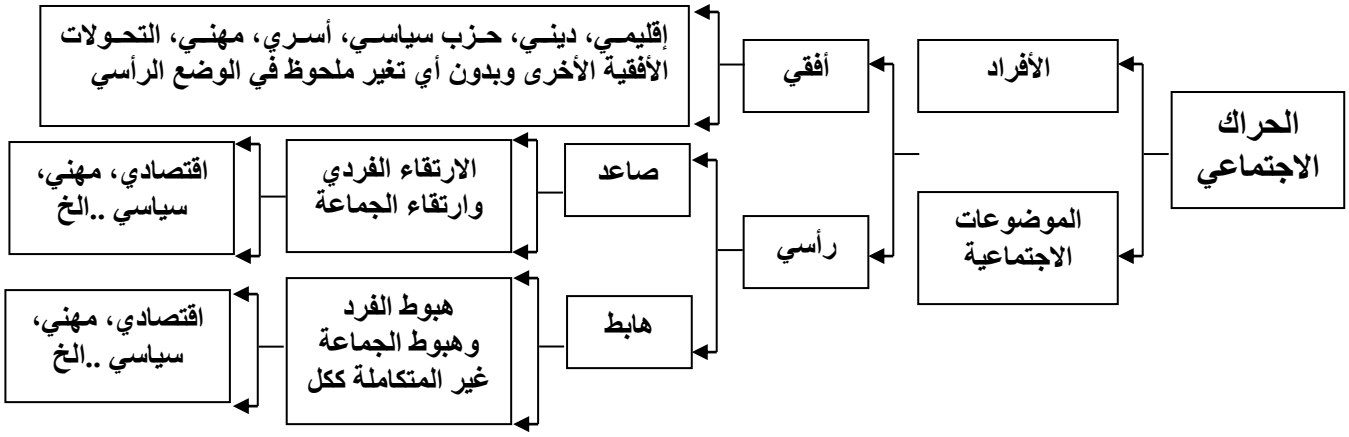

❖ **جدول رقم (18):** يبن معدل النشاط والبطالة في الجزائر من (2012-2016)[1]

التعيين	2012	2013	أفريل 2014	سبتمبر 2014	سبتمبر 2015	أفريل 2016	سبتمبر 2016
معدل النشاط (%)[1]	**42,0**	**43,2**	**41,5**	**40,7**	**41,8**	**42,0**	**41,8**
معدل التشغيل (%)[2]	**....**	**....**	**27,1**	**26,0**	**26,4**	**26,8**	**....**
معدل الشغل (%)[3]	**....**	**....**	**37,5**	**36,4**	**37,1**	**37,8**	**37,4**
معدل البطالة(%)[4]	**11,0**	**10**	**9,8**	**10,8**	**11,2**	**9,9**	**10,5**

1- السكان الناشطين بالنسبة إلى السكان البالغين سن العمل (المفهوم حسب المكتب الدول للشغل).
2- نسبة السكان المشتغلون إلى إجمالي السكان.
3- نسبة السكان المشتغلون إلى السكان البالغونٌ 15 سنة فأكثر.
4- نسبة السكان البطالون إلى السكان النشيطٌون.

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج (2014-2016).

❖ **جدول رقم (19):** يبين معدل البطالة في بلديات ولاية سعيدة (2017)[1]

البلدية	نسبة البطالة%	البلدية	نسبة البطالة%
سعيدة	%11,72	سيدي بوبكر	%09,84
دوي ثابت	%09,88	حساسنة	%09,58
عين الحجر	%07,21	معمورة	%09,85
ولاد خالد	%07,25	سيدي احمد	%09,62
مولاي العربي	%09,10	عين السخونة	%09,94
يوب	%10,08	ولاد إبراهيم	%09,51
هونت	%08,57	تيرسين	%09,69
سيدي أعمر	%09,37	عين السلطان	%10,43

❖ **جدول رقم (20):** يبين نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي ومستوياتهم التعليمية

المستوى	العدد	النسبة%
أمي	**02**	**06 ,66**
ابتدائي	**04**	**13,33**
متوسط	**08**	**26,66**
ثانوي	**10**	**33,33**
جامعي	**06**	**20**

من إعداد الطالب

➢ **شكل رقم (12):** يبين ثنائية الاقتصاد الحضري للدول النامية

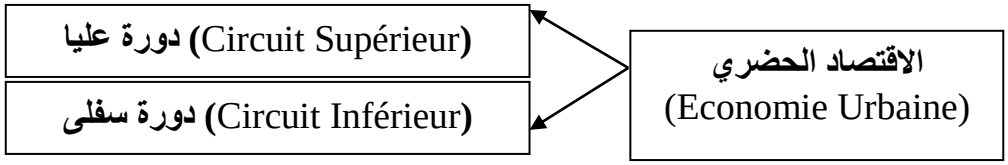

[1]- D.P.A.T Saida, 2017. (مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية سعيدة)

الصورة رقم (01 و02): وقع (حي لامارين "***la marine***")[1]

من بين أحياء ميدان الدراسة

الصورة رقم : 01 **الصورة رقم : 02**

الصورة رقم : 03 **الصورة رقم : 04**

الصورة رقم (03 و04): بيع الملابس القديمة والأحذية في حي (لامارين) و(لاقار)

[1] Image satellite de la marine Saida, In Google Earth. [1]

الصورة رقم (05): بيع الخضر **الصورة رقم (06): مساعد بيع الغنم**

الصورة رقم (07): صناعة النسيج والزرابي **الصورة رقم (08):** بيع التبغ والكبريت

الصورة رقم (09): تربية النحل وبيع العسل **الصورة رقم (10):** بيع الكتب القديمة

الصورة رقم (11): بيع المحافظ ولعب الأطفال الصورة رقم (12): بيع الفواكه والكوكاو

الصورة رقم (13): بيع الملابس القديمة (البالة) الصورة رقم (14): بيع الملابس الجديدة

الملخص:

لقد ركزنا في هذه الدراسة بصفة رئيسية حول التعرّف على أنشطة القطاع غير الرسمي وواقع العاملين فيه، بالإضافة إلى معرفة العوامل المساعدة على تفاقمه، وانعكاسه على البنية الحضرية للمدينة؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى مناقشة وتحليل أوضاع العاملين في سوق العمل الحضري غير الرسمي، وذلك لإلقاء نظرة شاملة عليهم وعلى مشكلاتهم في ضوء خصوصية المجتمع الجزائري،كما بينا طبيعة أنشطة القطاع غير الرسمي والخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعاملين في القطاع غير الرسمي ومدى تأثير أنشطة القطاع غير الرسمي على تحقيق الحراك الاجتماعي؟.

المفاهيم الأساسية: الحراك الاجتماعي، القطاع غير الرسمي، النشاط غير الرسمي، التغير الاجتماعي.

Résumé:

Dans cette recherche nous nous sommes principalement attachés à identifier les différentes activités du secteur informel et à montrer le vécu quotidien des acteurs employés dans le secteur. Il est intéressant de connaitre les différents facteurs favorisant son expansion, et par la suite saisir son impact visible sur la structure urbaine dans son ensemble. Pour ce faire, nous avons mis en exergue la nature des activités de ce secteur, en soulignant les caractéristiques démographiques, sociales, économiques des travailleurs informels. Notre approche sociologique consiste à analyser essentiellement les effets des activités du secteur informel sur la mobilité sociale.

Mots clés: *Mobilité sociale, secteur informel, activités informelles, changement social.*

Abstract:

In this research we are attached to identify the different activities of the informal sector and to show the daily life of the actors employed in the sector. It is interesting to know the different factors which favoring its expansion, then to enter its visible impact on the whole urban structure. To do this, we have to show the nature of the activities in this sector, we mention the demographic characteristics, social, economic of informal workers. Our sociological approach is to analyze the effect activities of the informal sector on the social mobility.

Key words: *social mobility, informal sector, informal activities, social change.*